المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية
معهد الدراسات الدبلوماسية

بحوث دبلوماسية

مجموعة مختارة من أبحاث الدارسين

- النظام الدولي الجديد (الملامح - التشكل)
- التأثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية الرئيسية
- التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي
- الأهمية الجيوستراتيجية للمياه بمنطقة دول مجلس التعاون
- الأمن الخليجي في ضوء المتغيرات الدولية الراهنه
- أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني

العدد التاسع
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية

بحوث دبلوماسية

مجموعة مختارة من أبحاث الدارسين

العـــدد التاســـع
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

رقم الايداع ١٤/٠١٨٧

ردمد ISSN ١٣١٩-٠٧٨٤

يصدرها معهد الدراسات الدبلوماسية

وزارة الخارجية - المملكة العربية السعودية

إدارة البحوث : ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣

تلفون ٤٠١٨٨٨١ - فاكس ٤٠١٨٨٦٤

تصميم وطباعة ميبس تلفون ٤٦٥٠٩٥١ Designed & Printing by MEPPS Tel.: 4650951

الآراء الواردة في هذه البحوث تعبر عن وجهة نظر الباحث، ولاتعكس بالضرورة وجهة نظر وزارة الخارجيـة أو معهد الدراسات الدبلوماسية.

حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لمعهد الدراسات الدبلوماسية، ولايجوز اقتباس جزء من هذا الكتاب أو إعادة طبعه بأية صورة دون موافقة كتابية من إدارة المعهد إلا في حالات الاقتباس القصيرة بغرض النقد والتحليل مع وجوب ذكر المصدر.

المحتويـات

الموضوع	الصفحة
النظام الدولي الجديد (الملامح - التشكل)	
أحمد علي كتوعه	٧ - ٧٢
التأثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية الرئيسية	
عبدالعزيز حمود الزيد	٧٣ - ١١٢
التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي	
محمد عبدالعزيز العواد	١١٣ - ١٨٥
الأهمية الجيوستراتيجية للمياه بمنطقة دول مجلس التعاون	
عبدالرحمن ضيف الله محمد العنزي	١٨٧ - ٢٦٢
الأمن الخليجي في ضوء المتغيرات الدولية الراهنه	
محمد عبدالوهاب محمد علي نقلي	٢٦٣ - ٣١٨
أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني	
عبدالله هاجس الشمري	٣١٩ - ٤١٤

النظام الدولي الجديد

(الملامح - التشكل)

إعــداد الدارس

أحمـد علــي كتوعه

المقدمة

يصعب الحديث حقاً عن النظام الدولي، وهو بعد في مرحلة التكوين والتخلق. غير أنه لامندوحة من طرق موضوع حساس كهذا، في مراحل تكونه الأولى، كما أن الخشية من طرقه في هذه الفترة بالذات، تفقدنا أهمية خاصة، تتمثل في ضرورة المتابعة الأولية التي تؤدي – فيما تؤدي إليه – إلى المزيد من تفهم النتائج، المبنية على التسلسل المتتابع للأحداث، والتي تقود إلى رشد الموقفين الذاتي والسياسي [١].

لقد كان للسياستين اللتين أطلقهما جورباتشوف في عام ١٩٨٥م والموسومة بـ «البروسترويكا» و «الجلاسنوست» قصب السبق في بداية تحويل النظام الدولي من نمطية معينة، إلى أخرى. وتتمثل هذه النمطية في عدد من الفواعل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والبيئية والثقافية والإعلامية وغيرها. وهي كما هو واضح، تأخذ بعدا شمولياً يمس مختلف جوانب الحياة المعاصرة. لذا، فإن التغير إذا افترضنا وجوده، لابد أن يأخذ صيغة معقدة إلى حد بعيد يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالاستراتيجي بالاجتماعي إلى غير ذلك.

لقد أحدثت السياسات الإصلاحية التي دعا إليها جورباتشوف وبدأ في تطبيقها منذ عام ١٩٨٥م، نقلة نوعية هامة في نمط العلاقات الدولية فهي لم تكن موجهة إلى الداخل السوفياتي بشكل خالص بل تجاوزت ذلك إلى علاقات ذلك القطب السابق مع بقية دول العالم، وهو مايستفاد من عنوان الكتاب الذي ألفه «جورباتشوف» نفسه، لشرح سياساته الجديدة وهو «البروسترويكا رؤية جديدة لبلادنا والعالم».

غير أن جميع التحولات التي طرأت وتطرأ على آلية العلاقات الدولية وفواعلها، لايمكن إرجاعها إلى التحولات التي كانت قد بدأت في الاتحاد السوفيتي السابق في عام ١٩٨٥م بشكل مطلق. إذ أن العلاقات بين الدول والنظام الدولي بعامة كان مهيئا في الأساس للتشكل من جديد وفق معايير وفواعل جديدة. وقد اتضح ذلك منذ منتصف السبعينات وبداية المطالبات في دول الجنوب بنظام اقتصادي دولي جديد، وسبق ذلك في عام ١٩٧٢م المطالبات الدولية بالاهتمام بمشاكل الأرض والبيئة التي تعني الجميع. أي

أن العالم أدرك منذ ذلك الوقت، حقيقة الأخطار الناجمة عن فشل النظام الدولي القائم في تحقيق الاستقرار، وبالتالي بدأ في وضع تصورات لما يجب أن يكون عليه النظام الدولي، على الأقل في الجانبين البيئي والاقتصادي. وإذا كانت جميع تلك المطالبات بالتغيير، والتي أتت من أكثر من جانب في دول الشمال أو الجنوب، قد باءت بالفشل في تحقيق شيء من التقدم غير أنها بقيت كبذور كامنة في تربة العلاقات الدولية، حتى أتت السياسات التي اتبعها جورباتشوف لتمنحها الحياة والنمو مرة أخرى، وليصبح النظام الدولي أكثر قابلية للتغيير من أي وقت مضى.

ودراسة النظام الدولي الآخذ في التشكل في هذه الأيام تكتسب أهميتها الخاصة من شمولية النظام وتعقده في الوقت ذاته. فالتغيرات التي تجري في الفترة الحالية والتي لم تتخذ صيغة مستقرة بعد، تطال دول المنظومة الدولية دون استثناء وبدرجات متفاوتة. كما أن بعض جوانب التغيير تحاك في الخفاء، حيث تجري التحالفات السرية التي تستهدف أوضاعاً مستقبلية، قد لاترضي جميع الدول. والجميع يسعى لتحقيق أقصى مايمكن من المكاسب وبشتى الوسائل. وعليه، فإن إدراك الوضع الحقيقي لما يراد لكل طرف يوفر رؤية أوضح لما يدور على الساحة الدولية، ويقود إلى تحقيق التحصين اللازم ضد الأخطار المحتملة وتحقيق الفاعلية في مواجهة الأحداث بطريقة واقعية متبصرة.

إن التوصيف المجرد لمجريات الواقع، لن يثمر عن رؤية حقيقية، بل سوف يقود إلى المزيد من التغلغل في ظاهرة التهميش العملي للإمكانات العقلية وإلى المزيد من الانعزال غير الواعي الذي يؤدي بالحتم إلى رؤي خاطئة تفرخ قرارات غير رشيدة. ومن هنا تبزغ أهمية الموضوع الذي نحن بصدده – النظام الدولي الجديد – وأهمية تفسيره كظاهرة متحولة على الساحة الدولية بالنسبة للبحث النظري أو للتطبيق العملي من قبل صانعي القرار على المستوى المؤسسي.

إن النظام الدولي المتشكل لم يحظ حتى الآن بالاهتمام الكافي من قبل الجهد العلمي في الوطن العربي، بالقياس إلى ضخامة الموضوع وحساسيته وتأثيراته الحالية والمستقبلية.

ويأتي هذا البحث، ليكون خطوة في هذا المضمار، حيث يختص في بحث تشكل الظاهرة. أي أنه يسعى إلى توضيح ظاهرة التشكل بمعطياتها التاريخية الموروثة من الأنظمة القديمة ومعطياتها المستحدثة الطارئة على طبيعة العلاقات الدولية. ومحاولة الربط المنطقي بينهما بما يفسر الوضع القائم والاحتمالات المستقبلية له. وهو الأمر الذي يغطي تمحيص التغيرات الجارية وتحديد أبعادها، مما يوفر فهماً أوضح للنظام الدولي المتشكل. كما يوفر دراسة جانب مهم منه، وهو الآلية الجديدة التي تتخلق ملامحها في هذه الفترة، وذلك من خلال تحديد مفهوم مصطلح النظام الدولي بعامة وتحديد الإضافات التي تجعل من النظام الدولي نظاماً جديدا. ثم دراسة التطور الذي طرأ على العلاقات الدولية. وهو ما يتيح فرصة أكبر لفهم التطورات الجديدة ضمن سياقها التاريخي التراكمي، ويمهد لدراسة التفاعلات الجديدة وتحليلها وإعطاء صورة عن آلية العمل في الساحة الدولية في المستقبل بشكل دقيق.

ويسد هذا البحث جانب دراسة آلية التشكل التي لم تحظ بالاهتمام الخاص بها في الدراسات الكثيرة التي جرت عن النظام الدولي، حيث سعت معظم الدراسات السابقة إلى دراسة تأثيرات النظام الدولي المتشكل على دولة بعينها، أو مجموعة من الدول أو كتله أو انصرفت إلى تحديد الفواعل الجديدة في النظام الدولي، أو غير ذلك. وهي دون شك تفيد في تفهم النظام الدولي وآلياته الجديدة غير أنها تقصر عن بحث ظاهرة التشكل في حد ذاتها، حيث سعت معظم الدراسات السابقة إلى المرور على هذه النقطة سريعاً وكتمهيد لدراسة جانب آخر.

تحديد المشكلة :

إن الحديث عن النظام الدولي – وهو في فترة التشكل – مسألة تتطلب حذراً خاصاً. حيث تجري التحولات والتغيرات في النظام الدولي بشكل سريع. ويكثف من هذه الوضعية أن الكثير من السياسات والاستراتيجيات تحاك في الخفاء، بين بعض الدول ذات الأهمية الخاصة في المجتمع الدولي. وعليه، فإن تحليل العلاقات بين الفواعل المختلفة في النظام الدولي، يجب أن يكون ذا بعد شمولي ومتعدد المستويات، وذلك من خلال وضع جميع الأحداث بتراكماتها التاريخية، بالإضافة إلى جميع

المتغيرات، مهما صغرت على طاولة البحث والتحليل. وهو ما يسعى هذا البحث إلى تبنيه واستكناهه. وذلك بغرض تقديم صورة أكثر مصداقية ووضوحاً أمام الباحث الأكاديمي الذي يبني تصوراته وتحليلاته على الحقائق العلمية البعيدة عن التخمين والانطباع الذاتي. ومن جهة أخرى، فإن صانع القرار السياسي الذي قد ينصرف، إلى الانخراط داخل العملية السياسية المعقدة بتداخلاتها وتفصيلاتها الدقيقة، قد لايجد الفرصة إلى تحليل الوضع القائم من منظور شمولي. وبالتالي، فإن العملية البحثية تسهم في تحديد معالم المتغيرات الدولية بشكل دقيق، تعينه على وضع الأطر السياسية الخارجية التي تتلاءم وتتناسب مع تلك المتغيرات. وهو ما يوفر في النهاية، علاقات دولية أكثر تفهماً لحقيقة الاوضاع ووجهات النظر بين الدول، وبالتالي يتحقق الاستقرار العالمي المنشود. من جهة ثالثة فإن العملية البحثية يفيد منها القاريء والمثقف العادي، مما يشكل لديه القناعات على أسس صحيحة، وهو أمر يقوده إلى لعب دوره الاجتماعي والثقافي بفاعلية أكبر.

وتحديدا، فإن هذه الدراسة تعني بتوضيح الكيفية التي حدثت بها التغيرات، ولماذا حدثت؟ وماذا ينتظرها في المستقبل؟

وتكمن المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة في الإجابة على سؤال: ما أثر التغيرات الدولية التي برزت بعد عام ١٩٨٥م على هيكل النظام الدولي؟

وفي سبيل الإجابة على هذا السؤال فقد كان لزاما مواجهة أسئلة أخرى :

- هل يوجد نظام دولي ينظم العلاقات بين الدول؟
- هل طرأت تغييرات جديدة على النظام الدولي – إن وجد – بعد عام ١٩٨٥م؟
- هل ستؤدي هذه التغييرات – إن وجدت – إلى تغيير أنماط ممارسة العلاقات الدولية؟

لقد حاول الباحث توخي الحذر الشديد عند وضع هذه الأسئلة بغية الوصول إلى نتائج أكثر مصداقية، ذلك أن وضع السؤال إنما هو فن في أساسه، بل إنه من أصعب فنون القول والمنطق ... إن كثيراً من البلبلة الفكرية التي نعيشها في واقعنا العربي الفكري المعاصر، هي بسبب أسئلة مهزوزة قادت إلى إجابات مصابة بمثل تلك الأسئلة.(٢)

إن الفرضيات التي يسعى البحث إلى التحقق منها، هي في مجملها تستند إلى الأسئلة التي وضعها الباحث، أثناء تحديد المشكلة، وهذه الفرضيات هي :

١ – أن هناك نظاماً دولياً تنتظم علاقات الدول من خلاله، ويفترض البحث أن هناك جديداً في هذا النظام ويسعى للتحقق من ذلك.
٢ – أن هناك تغييرات نوعية وموضوعية في النظام الدولي، طرأت بعد عام ١٩٨٥م.
٣ – أن التغييرات النوعية والموضوعية في النظام الدولي، ستقود إلى تغيير في أنماط ممارسة العلاقات الدولية.

منهج البحث :

يتحدث البحث عن نظام دولي يتشكل. وهو نظام يتأسس من خلال تفكيك نظام قائم، وذلك بصورة إحلالية في بعض الأحيان، ترميمية في أحيان أخري، تخليقية في أحيان ثالثة. كما ينظر في جملة من المدخلات والمخرجات التي تحدد معالم النظام الدولي. وإذا كان عنوان البحث هو النظام الدولي الجديد – فإنه يتطلب للإجابة على تساؤلات البحث – والتي تنتج الإجابة عنها تحقيقاً لعنوان البحث ذاته – أن لانتبنى منهجاً واحدا – ذلك ان معطيات النظام الدولي الجديد تتداخل مع لحظات تاريخية منصرمة وتتماشى مع لحظات قائمة، وبالتالي، فلابد من طرح أكثر من منهج لمعالجة الظاهرة.

ويرى الباحث، أن المناهج: «التاريخي والوصفي والاستقرائي» هي أنسب المناهج للمعالجة المطلوبة. فالمنهج التاريخي يربط الظاهرة بسياقها العام السابق والحالي والقادم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقصود بالقادم، ليس وضع التصورات النهائية عن المستقبل، وإنما محاولة استكناه يعين عليها المنهجان الوصفي والاستقرائي. أما المنهج الوصفي فيقود إلى تحديد مميزات الظاهرة المراد دراستها وفي تحديد شكلها العام من خلال تجميع المعلومات عن خصائصها وجزئياتها بصورة كمية وكيفية، للوصول إلى الحقائق الدقيقة عن الظروف القائمة، كما هي في الواقع المعاصر[٣] والمنهج الاستقرائي يعين على الالتحام بالظاهرة السياسية وإخضاعها للتحليل[٤] وهما الطريقان اللذان سوف يوفران الوصول إلى مستوجبات البحث المنطلقة من أسئلته التي يطرحها.

وبعبارة أخرى، فإن المناهج الثلاثة، تترابط وتتداخل في هذا البحث إلى حد بعيد وذلك بغية الإفادة من جميع الإيجابيات التي يقدمها كل منهج، وبالتالي تنصهر هذه المناهج في بوتقة واحدة لتخلق الرؤية والمضمون، مع مراعاة أن كل منهج سوف يقوم بسد العجز الذي يكتنف منهجاً آخر بطريقة تبادلية. وصهر المناهج على هذا النحو – حسب ما يرى الباحث – سيقود إلى نتائج أفضل مما لو أخذنا بأحدها وأغفلنا المنهجين الآخرين.

مضامين البحث :

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

وينقسم إلى جزئين : الأول منهما يبحث في تحديد المصطلح وما يكتنف ذلك من إشكالات لغويه ومفهومية أما الثاني فيبحث في مفهوم الجدّة في النظام الدولي.

الفصل الثاني :

وينقسم إلى ثلاثة أجزاء يتعلق الأول منها بالإرهاصات الاقتصادية، منذ عام ١٩٧٥م والثاني بالبروسترويكا والجلاسنوست وتأثيراتها في الاتحاد السوفيتي السابق والعالم، أما الثالث فيختص بحرب تحرير الكويت، وما خلفته على بنية العلاقات الدولية من آثار.

الفصل الثالث :

وقسّم إلى ستة أجزاء، يتعلق كل منها بأحد الفواعل الرئيسية في النظام الدولي، ومدى تاثيره في المتغيرات ومحاولة استشراف ما سيكون عليه الحال في المستقبلين القريب والبعيد.

وأخيراً خاتمة البحث في شكل خلاصة، ثم قائمة المراجع التي اعتمد عليها الباحث.

وينبغى أن أتقدم بجزيل الشكر إلى سعادة الدكتور جميل محمود مرداد على ما قدمه من عون كي يخرج هذا البحث إلى حيز الوجود. كما أوجه شكري أيضا إلى كل من قدم العون في تكملة مادة هذا البحث والله من وراء القصد.

الهوامش

(١) عبدالخالق عبدالله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة رقم ٣٣، الطبعة لم تذكر، الكويت، ١٩٨٩م.

(٢) عبدالله الغذامي : **ثقافة الأسئلة**، جدة مطبوعات النادي الأدبي الثقافي بجدة، ١٩٩٢م. ص ٨٧.

(٣) نظام بركات : **مبادىء علم السياسة**: الطبعة الثانية، عمان، دار الكرمل للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م. ص ١٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٠، ص ٢١.

الفصل الأول

النظام الدولي الجديد

- **المبحث الأول** : تحديد المصطلح

- **المبحث الثاني** : الجدَّة في النظام الدولي

المبحث الأول
تحديد المصطلح

يذهب بعض الباحثين في شئون العلاقات الدولية، إلى أن مقولة النظام الدولي على إطلاقها، سواء أكان نظاماً قديماً أو جديداً، إنما هي مقولة مزورة للواقع، فيرون، أن سمة الفوضى وليس النظام هي السمة البارزة في العلاقات الدولية، ويرون غياباً كلياً للنظام على الساحة الدولية، يقول «هيدلي بول» (... وما الحديث عن نظام في العلاقات الدولية سوى رغبة طوبائية ومثالية ومستقبلية غير متحققة الآن ولم تكن قائمة في أي وقت مضى...).[١] ولعلنا لا نجانب الحقيقة، إذا قلنا إن هناك بعض الجوانب غير المكتملة في النظام الدولي، مما يجعله نظاماً يعاني من قصور بين في آداء وظائفه، غير أن ذلك لايؤدي إلى نزع صفة النظام بالكلية عنه، فغياب سلطة عالمية مركزية تقوم بدور الضابط للإيقاع الدولي على مختلف الأصعدة، وتمسك الدول بسيادتها، لايعني أن العلاقات الدولية في حالة من الفوضى، أو أنها تفتقد إلى التنظيم ذلك أن التنظيم الدولي يستعيض عن السلطة المركزية الدولية بمجموعة من التنظيمات كالأمم المتحدة بفروعها المختلفة، إضافة إلى التنظيمات الإقليمية والمتخصصة والأحلاف المتنوعة بين مجموعات الدول التي لها مصالح مشتركة، وإن كانت لاتؤدي في مجملها دور السلطة المركزية بالكامل. إلا أنها تقوم بدور مهم في أعطاء النظام الدولي سمة الترابط والتنظيم، وبالتالي فإن حالة الفوضى ليست كاملة أو مطلقة، بل إنها مقيدة إلى حد ما بظروف القوة التي تتمتع بها كل دولة، وبمجموعة من المعاهدات الدولية والأعراف التي يعتبر خرقها خروجاً على الشرعية الدولية.

من نافلة القول، أن الدول باتت تحافظ - في حدود معينة - على سمعتها الدولية بعدم خروجها على الشرعية، وهو أمر يوفر مزيداً من الانضباط في نظام دولي يتصف بعدم الاستقرار، فيجنح تارة نحو التوتر وأخرى نحو التعاون[٣]. وهو ما يؤدي إلى تلبس مصطلح النظام الدولي بالغموض، ذلك أن الحدة في التباين بين درجتي التوتر والتعاون، هي مايقود إلى شيء من البلبلة في تبني أي من الموقعين، المؤيد والمعارض لوجود النظام الدولي. كما أن التزايد المتواتر في درجة التعقيد في علاقات الدول فيما بينها يزيد من حدة الغموض في تحديد المصطلح.

وينصرف الذهن عند ذكر مصطلح النظام الدولي، إلى تحليل مكوناته الأساسية، فكلمة نظام جذرها الثلاثي نظمّ أي الفَّ فالنظم هو التأليف أو ضم شيء إلى شيء آخر،[٣] والنظام الطريق والعادة، يقال: مازال على نظام واحد اي على طريقة واحدة.[٤]

غير ان «محمد طه بدوي» يرى ان كلمة «نظام» غير دقيقة في مقابل الكلمة الغربية "System" ، ويرى أن كلمة «نسق» أكثر دقة منها، فهو يرى أن كلمة نظام التي تستخدم في مجال العلاقات الدولية تثير بالضرورة لبسا كبيرا – (... فقد دخلت في عالم المعرفة الاجتماعية عندنا مرتبطة بالدراسات النمطية البحثية، وخاصة الدراسات القانونية، ولقد استقرت في هذه الدراسات حتى بلغت مبلغ الاصطلاح، باعتبارها تعني «مجموعة القيم» التي يتحقق بأعمالها المجتمع الفاضل أو العلاقات الاجتماعية الفاضلة، وهكذا)[٥] ومن هنا ينشأ اللبس بين النظام الدولي من المنظور القانوني النمطي، ولفظة "System" (نظام أو نسق) في المجال الواقعي البحت والذي ينحصر نهائياً في ميكانية أو آلية المجموعات الدولية المتناسقة،[٦] وإذا كانت كلمة "نسق" أكثر دقة من كلمة "نظام" فإن هذه الأخيرة، تكتسب مشروعية أكبر من خلال عموميتها في الاستخدام، من قبل المفكرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية، وهو الأمر الذي يدعو إلى الاخذ بها على ما يكتنفها من علات من منطلق، أن استخدام كلمة "نسق" قد يوقع في ارتباك جديد، ينشأ من الازدواجية (الشكلانية) في استخدام المصطلح، وبالتالي فإن البحث سيقتصر على استخدام كلمة نظام.

وبالنظر إلى كلمة دولي التي مفردها دولة فهي (كيان اعتباري يعتبر الأساس الأعلى لتكوين المجتمع السياسي، ورغم أن عناصرها معنوية، فإنها لاتتكون إلا بوجود الركن المادي لها، واركان الدولة هي : السيادة والسكان والأرض والحكومة التي تفرض سلطاتها على الإقليم والاعتراف الدولي).[٧] وهي أيضاً (القوة الاجتماعية المنظمة التي تملك سلطة قوية تعلو قانونياً، فوق أية جماعة داخل هذا المجتمع وعلى أي فرد من أفراده).[٨] وكما أثارت لفظة «نظام» بعض الخلاف، فإن لفظة «دولي» ومرادفها الغربي International ، قد تثير أيضاً بعض الخلاف فاللفظ العربي لايطابق الأجنبي تماماً، لأن العربي ماهو إلا جمع للفظة «دولة» التي لم تعد هي الشخص الوحيد لهذا

المجتمع الدولي الحالي، بينما الكلمة International تعني مابين القوميات أو مابين الأمم مع كل ما يشمل ما بين القوميات أو الأمم من علائق وارتباطات، لذا، نجد أن كلمة International أكثر دقة من كلمة دولي، ولكن لايمكن الاستغناء أيضاً عن أي منهما، لكونهما أصبحا عرفاً ممارساً من جميع الأطراف المكونة لهذا المجتمع.(٩)

وقد عرف «موريست ايست» وزملاؤه النظام الدولي (بانه يمثل انماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد).(١٠)

ويعرف «هوفمان» و «آرون» النظام الدولي بأنه (... مجموعة الوحدات السياسية ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب عامة. وفي تعبير آخر مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية، في زمن معين، بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان Structure كلي لتلك العلاقات).(١١)

بينما يرى «عبدالخالق عبدالله» انه (تجسيد لنشاطات وتفاعلات وارتباط الدول والمنظمات والشركات متعدد الجنسية والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسية والفرعية الأخرى، المكونة للعالم المعاصر).(١٢)

إذن يمكن تعريف النظام الدولي، بأنه الطرق والعادات التي تسير عليها العلاقات بين الدول في فترة معينة، ويندرج تحت هذه الطرق والعادات جملة من المؤثرات المتعددة المستويات، كالمستوى المحلي والإقليمي والعالمي، والمتعددة المصادر كالمؤثر السياسي والعسكري والاقتصادي والبيئي والثقافي وسواهم.

المبحث الثاني
الجدّة في النظام الدولي

إذا كانت جملة التعريفات، تصف النظام الدولي في شكله المطلق، فإن لفظة «جديد» جديرة بالتوقف عندها بعض الشيء، ذلك أنها الجذر الأساسي الذي تنطلق منه مشروعية البحث، فلو لم تطرح قضية، أننا بصدد نظام جديد أو على الأقل تغييرات واقعة على الساحة الدولية تقود إلى نظام دولي جديد، لما كان هذا البحث أو سواه مطروحا للنقاش من الأساس. وبصرف النظر عن هذه النقطة فإن النظام الراهن تميز باختلافات عما كان سائدا قبل عام ١٩٨٥م، وهو العام الذي انتهت فيه الحرب الباردة بين العملاقين. وهذه الاختلافات رأي فيها بعض الباحثين أنها سوف تقود إلى نظام جديد، بل إن بعض الزعامات العالمية ومنهم الرئيس الأمريكي «جورج بوش»، ما فتئت تبشر بهذا النظام منذ فترة. وتركز الحديث عليه بشكل أكبر منذ أحداث حرب تحرير الكويت في عالم ١٩٩٠م، ويرى البعض الآخر من الباحثين وبعض الزعمات في دول العالم الثالث خصوصاً، أن هذه النظام الذي (يدعى) بالجديد ماهو إلا مناورة جديدة من قبل الطرف الأمريكي، بغرض فرض هيمنته على الساحة الدولية، ومن هنا، يرى هؤلاء أن النظام الراهن والذي سوف يسود لسنوات عديدة قادمة، هو نفسه النظام السابق مع بعض التعديلات الشكلانية. وبعبارة أكثر تحديدا أن ليس هناك نظام جديد. ورغم هذا، فإن الطرف الأول مازال مستمراً في تعاطيه للفظة «جديد»، بل ان الرئيس الأمريكي «بوش» ذهب إلى أبعد من ذلك، بوضع تصور لهذا النظام عندما أشار إلى أن حرب تحرير الكويت، كانت أكبر من كونها حرب بلد صغير .. بل كانت تصور كبير لنظام عالمي جديد بوسائل جديدة في التعامل مع الدول الأخرى ... حيث يسوي النزاعات سلمياً، ويتصدى للظلم والاعتداء وترسانات الأسلحة، ويحكم تحكمه فيها ويؤدي إلى العدالة بين الناس.(١٣)

إن الجزم بوجود نظام من عدمه أمر محفوف بالمخاطر في الفترة الحالية، والتي وإن شهدت بعض التطورات النوعية في آلية النظام الراهن، كسقوط الاتحاد السوفيتي السابق عن إحدي قمم القطبية، والذي سبقه سقوط الإيديولوجيا التي كانت تؤطر

توجهاته – وإن كان سقوطها الكامل لم يتم بعد – فيما زالت هناك بعض الدول التي تعتنق الإيديولوجيا الشيوعية كالصين وكوبا، كما إن الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث رغم إصابتها من جراء السقوط في الكتلة الشرقية في مقتل، غير أن بعضها مازال يماحك ويحاول التأكيد على استمرارية الإيديولوجيا التي يعتنقها – أقول رغم هذه التغيرات النوعية فإنه لايمكن الجزم بظهور النظام الجديد، فالاتحاد السوفيتي المفكك استطاع أن يضمن بعض الالتفاف على سقوطه، بتامين رابطة الدول المستقلة (الكومنولث) بكل ما تملكه من طاقات عسكرية كبيرة، ولعل تخلصه من الإيديولوجيا التي كانت تقيده كثيراً، يعطيه دفعة إلى الأمام. وبالطبع لعل ذلك لايحدث. فكل هذه التصورات مرهونة بالمستقبل وبطبيعة تطور المتغيرات على الساحة الدولية التي تخفي عن الأنظار أكثر مما تبدو. ومن هنا فإنه من الأفضل الحديث عن النظام الدولي، ليس بوصفه جديدا بل بوصفه متشكلا، فمفهوم الجدة يدل فيما يدل عليه على التغير، وهي صفة نهائية بينما الإشارة إليه بأنه «متشكلا» يعلق «الجدة» إلى أجل تحقيقها ويعطى من ناحية أخرى دلالة على التغير والانتقال من حال إلى آخر. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه في هذه المرحلة، هل هناك نظام دولي يتشكل في هذه الأيام؟

إن الطرح النظري لمقاربة هذا السؤال تؤدي، أما إلى النفي أو إلى الإثبات، النفي سوف ينطلق من أن جملة المتغيرات التي تتطور الآن على الساحة الدولية، لن تؤدي إلا إلى تكريس الوضع السابق مع بعض التعديلات الطفيفة التي لايمكن وصفها بالجدة، وذلك من منطلق أن التغيرات في شكل ومضمون التفاعلات الدولية، ماهي إلا تطورات مقصورة على دول الشمال فيما بينها، بينما العلائق بين الدول الشمالية والجنوبية مازالت لم تمسها أيدي التغيير والتطور. وعليه فإن مايجري في الوقت الراهن، هو إعادة قولبة للاستراتيجيات الشمالية تجاه الجنوب. مع بقاء المضمون راسخاً. وكل ذلك تحت غطاء الشرعية الدولية[١٤] التي جرى تكييفها في السابق مع أهداف الشمال، ويجري تكييفها حالياً مع نفس الأهداف مع مراعاة رسوخ المضمون. ولعل مما يلهب خيال الرافضين لفكرة وجود تجديد في النظام الدولي، عملية المقارنة الموضوعية بين تفعيل الشرعية الدولية في بعض القضايا كحرب تحرير الكويت، وتصفيتها – أي الشرعية – من روحها في قضايا أخرى مثل الغزو الأمريكي لـ «غرينادا» أو «بنما»،

أو تمييعها كما في القضية الفلسطينية. ولايفوت الرافضين لفكرة وجود التجديد في النظام الدولي أن يذكروا بأن المحرك للشرعية أو مصفيها أو مميعها، هو نفس الطرف الدولي، وهو الولايات المتحدة الأمريكية.(١٥)

أما الإثبات، فينطلق من التحولات في الكتلة الشيوعية وخصوصاً في الجانب الإيديولوجي، إضافة إلى تحولات حقيقية أخرى، ترتبط بهذه التغيرات كتصفية صراع الكتلتين في العالم الثالث، أو تحولات، لاترتبط بها مباشرة، كالأوضاع البيئية الدولية.

وتتبلور الأهمية القصوى لتغيير النظام الدولي، من كونه فشل في تحقيق الأمن والاستقرار اللذين يهدف إليهما أي نظام دولي(١٦). فمنذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، لم يستطع النظام الدولي إرساء وضع يحد من إمكانية قيام الحرب، سواء أكانت عالمية أو إقليمية. وإذا كان النظام السابق قد نجح في الخروج دون حرب عالمية ثالثة، إلا أنه لم يستطع إلغاء شبح الحرب الذي ظل جاثما على كاهل الساحة الدولية، طوال الأربعين عاماً التي انتهت بنهاية الحرب الباردة، في النصف الثاني من الثمانينات، وهو ما جعل العالم يعيش فترة من الرعب المستمر طوال تلك الفترة، خصوصاً مع تفاقم بؤر الصراع بين عملاقي تلك الفترة، ووصولهما إلى مرحلة الحرب بالوكالة على أراضي الغير من دول العالم الثالث. وقد كان ذلك الفشل مؤذنا بضرورة التغيير الذي يكفل عالماً، أكثر استقراراً وأمناً.

غير أن ملمح الفشل في جانب الحد من فكرة الحرب، كخيار يهدد الوجود الإنساني على سطح الكوكب، لم يكن الوحيد، فقد فشل النظام السابق في تحقيق (المساواة في السيادة والتكامل والمصلحة المشتركة والتعاون بين كل الدول) والتي دعت إليها مقدمة الاقتصاد العالمي الجديد في جلسة «صندوق النقد الدولي» عام ١٩٧٤م الخاصة(١٧). غير أنه وفي الجانب الاقتصادي تحديدا، كان فَشلاً نسبياً وذلك لأسباب تخص كل دولة على حدة من حيث الإمكانات والظروف الاجتماعية والسياسية والبيئية. ومع ذلك فقد كان فشلا ذريعاً في بعض الحالات، وهو مايكرس ضرورة التغيير الذي دعت إليه تلك القمة الاقتصادية، فإذا كان الصراع طبيعة إنسانية راسخة منذ الإنسان الأول (هابيل وقابيل) وحتى الإنسان الحالي، فإن فكرة الصراع لايمكن إزالتها، وإن كان يمكن جدا

تخفيفها أو تلطيفها إلى درجة معينة عن طريق الارتباط مع الآخر، بمصالح وأهداف مشتركة في مختلف مناحي الحياة، وهو أمر يقود إلى الوحدة أو التشابه في المصير النهائي لجميع الإطراف، مما يعمل على إيجاد وعي مشترك بالمخاطر والمنافع المشتركة.

ومن نافلة القول إن الوصول إلى هذه البدهية بات من الأمور المستعصية في ميادين التطبيقات العملية في العلاقات بين الدول، ذلك أن الأساليب التي تقترحها كل دولة أو كل مجموعة من الدول، ليست بالضرورة هي ما تراه الأخرى، ومن هنا فإن وحدة العمل البشري في اتجاه واحد لايعدو أن يكون تصوراً بعيد المنال على الأقل في ظل الأوضاع الحالية للعلاقات الدولية. لذا فمن المؤكد أن أي تغيير في شكل النظام الدولي وآلياته لن يكون سوى استجابة للوضع القائم أكثر من استجابته لما يجب أن يكون.

الهوامش

(١) عبد الخالق عبدالله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) جوزيف فرانكل : **العلاقات الدولية**، مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية، جدة، ١٩٨٤م، ص ١٤٠.

(٣) الفيروز ابادي: **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م. ص ١٥٠٠.

(٤) **المنجد في اللغة والأعلام**، دار المشرق، الطبعة ٢٤، السنة لم تذكر. ص٨١٨.

(٥) محمد طه بدوي : **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، المكتب المصري الحديث، القاهرة، الطبعة لم تذكر. ص ٢٢٨.

(٦) **المرجع السابق**، ص ٢٢٨.

(٧) أحمد سويلم العمري : **معجم العلوم السياسية الميسر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م. ص ١٠١.

(٨) عبدالوهاب الكيالي : **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤م. ص ٢٦٩.

(٩) محمود خلف : **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، المركز الثقافي مرجع العربي، البلد لم يذكر، ١٩٨٧م. ص ١٢.

(١٠) عبدالمنعم سعيد : **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٨٧. ص ١٧.

(١١) محمد طه بدوي : **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٣١. ص ٢٣٢.

(١٢) عبدالخالق عبدالله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، مرجع سابق، ص ٣٧.

(١٣) Jr, Joseph, S. Nye, **"What New World Order"** Foreign Affairs, P. 83.

(١٤) حسنين توفيق إبراهيم : **الفكر العربي، وإشكالية النظام العالمي الجديد**، شئون عربية، العدد ٦٩، مارس ١٩٩٢م. ص ٥٣.

(١٥) محمد زكريا إسماعيل : **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، المستقبل العربي، العدد ١٤٣، يناير ١٩٩١م، ص ١١.

(١٦) عبدالمنعم سعيد : **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مرجع سابق، ص ١٧ ص ١٨.

(١٧) برنارند نوزيتر : **العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب**، مركز الكتب الأردني، السنة والطبعة لم تذكر، ص ٩٣.

الفصل الثاني

إرهاصات في بنية النظام الدولي القائم

أولاً : الإرهاصات الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٧٤م

ثانياً : البروسترويكا والجلاسنوست

ثالثاً : حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) والتأكيد على ظهور النظام الجديد

تمهيد

يعد انهيار الجمهوريات السوفيتية بحلول عام ١٩٩١م، وانتهاء الحرب الباردة، ملمحاً مهماً من ملامح التغيير في النظام الدولي. فقد اتسمت فترة الأربعين عاماً (١٩٤٥م حتى ١٩٨٥م) بصراع متشعب بين الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية، وهو الصراع الذي لم تسلم منه إلا بقاع قليلة جداً من العالم، مع إلقائه بظلاله على مختلف الشؤون الدولية بل والحياتية للأفراد داخل الدول.

إن الإشارة إلى ملامح نظام دولي جديد، لايعني بالضرورة بأن النظام «الجديد» قد قام فعلاً بانتهاء فترة الصراع ودخول الدول العظمى في حالة من الوفاق النسبي، فإنه من الطبيعي ان تكون فترة التحولات في حياة الشعوب والأمم، فترة لاتتسم بالطفور المفاجيء. فالفاعل الزمنى في حركية الحياة فاعل بطيء بطبعه، فإذا سحبت هذه المقولة على الواقع الدولي، وجد أنه معني بها بشكل أكبر.

لذا، فإن هذا الفصل يتطرق إلى ملامح جديدة آخذة في الظهور بغرض استكناه الواقع الذي سيكون عليه العالم في السنوات القادمة. وتجدر الملاحظة، أن جميع من يرفضون فكرة تكون نظام دولي جديد ويرون ان النظام القديم سوف يسود المستقبل، ينطلقون من فهم مفادة أن النظام الجديد، لابد وأن يكون نظاماً افضل من السابق، بينما من الممكن أن لايكون النظام الدولي الجديد الذي ربما كشف عنه المستقبل نظاماً أفضل. ويهدف البحث إلى دراسة ماهية النظام، بصرف النظر عن كونه أفضل أو أسوء.

ونقطه أخرى تسترعي الانتباه، وهي أن بعض الظواهر التي تتطور على الساحة الدولية، تأخذ منحى إيجابيا في بدايتها ثم ماتلبث أن تنكص على أعقابها نتيجة لتطور الظروف الدولية وظهور المستجدات التي لم يكن قد تم الحساب لها بشكل دقيق ولعله يمكن الاستفادة من تجربة النظام القائم، والذي انهار فيه الكثير من الأنظمة بشكل دراماتيكي وسريع.

والعكس في هذا المجال صحيح، فهناك ظواهر تبدأ على صورة من السوء ثم تتحسن تدريجياً مع تطور الظروف والمستجدات المحيطة، وكل ذلك يجعل من الحكم

على الظواهر وهي في فترة التشكل، حكما يبعد بعض الشيء عن المنطق، فيجب أن تأخذ كل ظاهرة مداها في التطبيق، حتى يتم التحقق من نجاحها أو فشلها، وتبقى بعد ذلك أن بعض الظواهر لاتقبل الشك أو الجدل، غير أن النسبية التي أصبحت سمة عصرنا الحديث بعد أن نظر لها «أينشتين»، تبقى فاعلا مهما في تحديد معيارية درجة الأفضلية أو السوء.

أولاً : الإرهاصات الاقتصادية ابتداءً من عام ١٩٧٤م :

إذا كانت نقطة التحول في تاريخ تغير النظام الدولي على المستوى السياسي، قد انبثقت من قرار اقتصادي بالدرجة الأولى، وهو قرار الرئيس السوفيتي الأسبق «ميخائيل جورباتشوف» بإعادة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الغرب في سبيل التعاون، فإن إشارات اقتصادية أخرى قد انطلقت منذ العام ١٩٧٤م لتغيير النظام الدولي على المستوى الاقتصادي التي كانت – فيما لو نجحت – سوف تلقى بظلالها على المستوى السياسي، وهي رغم الفشل الذي صادفها، لتشير بدرجة كافية مع غيرها من الإشارات إلى تطور الآلية الدولية للأخذ بشكل أكبر بالفواعل الاقتصادية في تشكيل النظام السياسي الدولي وهو الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى تقرير أن النظام السياسي الدولي الجديد ستكون الغلبة فيه، للجانب الاقتصادي على حساب بقية الجوانب بما فيها العسكري.

وإذا كان مثل هذا الادعاء قاصراً عن الإجابة على كثير من التساؤلات في هذا المضمار والتي منها أن دولاً مثل اليابان لم تستطع أن تشكل قوة دولية أو بالأحرى قطباً دولياً، رغم تفوقها الاقتصادي الذي هو من أكثر الحقائق سفوراً في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية. وعلى العكس من ذلك فرغم جميع الأزمات الاقتصادية التي عانت وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية منها، فإنها لم تزل حتى اللحظة تأخذ بزمام المبادرة على الساحة الدولية. وقد يقول قائل ان مثل هذا الوضع مرحلي، ولايلبث أن يتغير على المدي الطويل. ويمكن القول أن المؤشرات التاريخية والعملية على الساحة الدولية تقدم تصوراً معاكساً لمثل هذا الطرح وهو الأمر الذي يؤجل الجزم بمثل هذه المقولة حتى بروز مرحلة تستبين منها حقيقة الغلبة المزعومة للجانب الاقتصادي بشكل قاطع.

ورغم كل ماسبق، لايمكن إنكار التأثير الاقتصادي المتعاظم في الساحة الدولية، وهو التأثير الذي نعتقد أنه سيكون له دور أكبر من السابق في تشكيل الأقطاب الدولية الجديدة، وإن كان الجانب العسكري لمّا يزل ذا تأثير متعاظم بدوره في تشكيل الأقطاب الجدد. ولعل ملاحظة بسيطة توضح، أن المانيا وهي إحدي الدول المحتملة كقطب مستقبلي، يُناقش موضوع إنضمامها إلى مجلس الأمن ويُرفض لأسباب كثيرة مع وجود بنية عسكرية قابلة للتطوير السريع، وتفوق اقتصادي ضارب، بينما نجد أن اليابان والتي تفتقر إلى مثل هذه البنية العسكرية، لايناقش من الأساس موضوع إنضمامها لمجلس الأمن، على الرغم من تفوقها الاقتصادي. ومن ناحية أخري، نجد أن دولة مثل روسيا الاتحادية تحتل مقعد الاتحاد السوفيتي السابق بالنظر بشكل أساسي إلى قوتها العسكرية النووية الضخمة وإغفال شبه تام لواقع الاقتصاد الروسي المتهالك، مما يدل بوضوح على غلبة الجانب العسكري – حتى الآن على الأقل على بقية المؤثرات الفاعلة في النظام الدولي.

ومهما يكن من أمر، فقد دخل الجانب الاقتصادي كفاعل أساسي في تغيير النظام الدولي، وطرح نظام بديل من خلال قمة عدم الانحياز في الجزائر عام ١٩٧٣م التي طرح فيها الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم الثالث، والاستغلال الذي يمارسه الشمال في مقابل الجنوب. وتم في هذه القمة مباركة الجهود التي قامت بها الدول النفطية من خلال منظمة الأوبيك وجعلها مثالاً يحتذى لمنظمات أو كارتيلات أخرى، دعا المجتمعون لإقامتها لمواد أخرى مثل (البن – الزنك – الكاكاو وغيرها)، وذلك بغرض فرض واقع جديد على دول الشمال. وقد دعم هذا التوجه قيام الحرب العربية الإسرائيلية في نفس العام، وتنامي الدور الذي تلعبه الأوبيك كـ «كارتيل» يتحكم إلى حد مُرضٍ في الأسعار. وقد تضاعفت أسعار البترول مرتين نتيجة لهذا التكتل. ودعت الجزائر التي تزعمت هذا الطرح إلى عقد جلسة خاصة للأمم المتحدة في ربيع عام ١٩٧٤م كي يترجم بيانها إلى نظام اقتصادي جديد.(١)

وقد كان من الممكن أن يتم شيء من التحسن في النظام الاقتصادي العالمي، لو راعى المجتمعون شيئاً من المنطقية في طروحاتهم التي اتسمت في كثير من جوانبها بالخيال، الأمر الذي أفقدها أبسط درجات الفعالية. فقد شملت الطروحات معظم القضايا

المتعلقة بالاقتصاد الدولي، وهذه نقطة تحسب في صالح الطروحات من مساعدات وسلع أولية وتعويضات وديون، والعلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والطريقة التي يجب ان تكون عليها التجارة. وإنشاء الكارتيلات ونقل التكنولوجيا وغير ذلك. غير أن مالايحسب لصالح هذه الطروحات، أنها أتت على هيئة توسلات من قبل دول الجنوب تجاه دول الشمال، مع إغفالها التام لما يجب أن تقدمه دول الجنوب في مقابل ذلك. فمن غير المنتظر أن تقوم دول الشمال بتنفيذ أحلام دول الجنوب دون مقابل، الأمر الذي يحتم طرحا أكثر هدوئاً وعقلانية، يأخذ بحقائق الواقع أكثر من التنظيرات المثالية.

فدول الشمال مستفيدة إلى حد بعيد من النظام القائم، فما الذي سوف يدفعها إلى تبني نظام جديد يقوم على العدل و المساواة في السيادة والتكافل والمصلحة المشتركة والتعاون المشترك بين كل الدول[٢] طالما أن عائداتها أكبر في ظل النظام الحالي، كما أن من الواقعي أن تنظر دول الجنوب إلى حقيقة تواجدها على الساحة الدولية وطبيعة القوة والقدرة على التغيير. وهنا يظهر التأثير الفعال للقوة العسكرية والقدرة في مختلف المجالات لصالح الشمال، ولعل من ذلك إنشاء الوكالة الدولية للطاقة التي حجمت كثيراً من فاعلية (الأوبك)، كما أن مما يؤخذ على الطرح (الجنوبي) هو عدم التفرقة بين إمكانات الدول الجنوبية التي تشكل مجموعة غير متجانسة، من حيث المقدرة الاقتصادية، وهو الأمر الذي يقدم على طبق من ذهب مطعنا في جوهرية الطروحات التي تعاملت مع الدول النامية بصورة عامة، وكان اقتصادياتها متجانسة بشكل كبير.

وقد نشأت نتيجة لذلك مشكلة سببتها الأوبك ذاتها. فمع أرتفاع أسعار النفط في السبعينات، بلغت فواتير بعض الدول النامية أرقاما كبرى خلقت حالة من التذمر في أوساطها. فإذا كان أرتفاع أسعار النفط أدي إلى تحسن في اقتصاديات بعض الدول النفطية، فإن ذلك الأرتفاع قد أضر كثيراً بدول نامية وساهم في تكريس مديونيتها الدولية بشكل حاد.

ولهذا، فإن طروحات العالم الثالث كانت تحتاج إلى كثير من المراجعة والواقعية حتى تأخذ طريقها إلى التنفيذ بشكل فعال، وحتى يمكن الأخذ بها كنظام دولي اقتصادي جديد، فيما لو طبقت. وبما أنها لم تطبق واكتفى ببعض التعديلات الطفيفة فقط، من

منطلق شمالي يقول بأن المزيد من هذه التعديلات لن يضمن المزيد من الإصلاح في دول الجنوب، فمن سيضمن مثلاً تصريف القروض داخل دول الجنوب بشكل يعتمد إصلاح الاقتصاد ولايتأثر بطبيعة أغلبية حكومات الجنوب التوتاليتارية والتي أهدرت الكثير من هذه القروض في السابق، وهذا فقط في جانب القروض. ولكن لابد من الإشارة إلى مطالب الجنوب في الأساس تجد لها الكثير من المبررات الأخلاقية والاقتصادية. فمن المعروف ان الاقتصادات الجنوبية المنهارة او على وشك الانهيار، كانت محصلة لسياسات شمالية تعسفية ليس آخرها الاستعمار والأفاعيل التي مارسها على اقتصاديات الدول الجنوبية، والاستمرار في توريط الجنوب في المزيد من الانهيار على حساب ازدهاره. من جهة أخرى وبحسبة اقتصادية بسيطة، فإن الشمال لن يجد له أسواقا مستقبلية فيما لو استمر الانهيار الاقتصادي في الجنوب الذي إذا وصل مداه قد يؤدي إلى إنهيار النظام الاقتصادي العالمي برمته.

ومن هنا، فمن الأفضل للطرفين، تدارك الوضع الحالي وإيجاد الحلول الواقعية والمرحلية، حتى يخرج الاقتصاد العالمي من عنق الزجاجة إلى مدى أرحب من التعاون على أسس تعود بالفائدة على الجميع بدلاً من خروجه إلى الهاوية.

إن مثل هذه الدعوات لإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، كانت إحدى المبررات لظهور أو لبداية ظهور النظام الدولي الجديد على المستوى السياسي. فالفوارق الضخمة والهوة التي تتزايد في اتساعها، لاتبشر بنظام دولي مستقر، بل بالمزيد من عدم الاستقرار الذي يحتم نظرة جديدة للنظام الدولي ومعطياته وفواعله.

ثانياً : البروسترويكا والجلاسنوست :

تعتبر سياسة البروسترويكا (إعادة البناء) والجلاسنوست (الانفتاح) التي تبناها الرئيس السوفيتي «جورباتشوف» عام ١٩٨٥م نقطة فاصلة بين عصرين، هما عصر الحرب الباردة وعصر مابعد الحرب الباردة. فإذا كانت الحرب الباردة قد فرضت نوعية معينة من التفاعل الدولي والذي تسيده القطبان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

السابق، فإن عالم مابعد الحرب الباردة يختلف كلياً انطلاقاً من هذه النقطة عن سابقه. لأن السياستين أنشأتا واقعاً جديداً على الساحة الدولية نتيجة للضغوط السياسية والاقتصادية الداخلية للاتحاد السوفيتي، والتي بلغت حدا هدد بالانفجار في ذلك الوقت، وهو الواقع الذي تميز بانفتاح سوفيتي على الغرب، بل اندماجه في المنظومة الغربية بغية الحصول على المعونات والقروض التي من شأنها إعادة الانتعاش للاقتصاد السوفيتي المنهك. وفي سبيل ذلك فإن «جورباتشوف» لم يجد مناصا من التضحية بجزء من النظرية التي قام عليها نظام بلاده منذ عام ١٩١٧م، بعد أن أدت تطبيقاتها التعسفية إلى تداعي الإنسان ومن أمامه مقدراته الاقتصادية. وبذلك تقلص دور الإيديولوجيا إلى حد كبير بتأثيراتها المتضاربة على الساحة الدولية، ليظهر بديلاً عنها (توازن المصالح)[٣] الذي وفر للاتحاد السوفيتي شيئاً من الانتعاش من جراء المعونات الغربية وعلى حساب تخليه عن العديد من مناطق نفوذه في العالم في عصر الحرب الباردة.

بالطبع، فإن ذلك قد تطلب مرونة كبيرة من الجانب السوفيتي للدرجة التي يمكن وصفها بالاستسلام في بعض القضايا. والحقيقة، أن السياسة الجورباتشوفية كانت على درجة عالية من الواقعية، فقد بلغ السباق على التسلح مدى بعيداً من التقدم الذي يتطلب المزيد والمزيد من الصرف المالي، والذي لم يكن الاتحاد السوفيتي بقادر على مجاراته وإهمال الجانب الداخلي في سبيله، كما أنه من الأفضل التحصن في مواقع خلفية لبعض الوقت، حتى تسترد البلاد عافيتها وتعاود الانطلاق مرة أخرى، بدلاً من أن تصل إلى مرحلة لايكون فيها مجال لإنقاذ مايمكن إنقاذه. وقد سعى «جورباتشوف» إلى ربط سياساته الجديدة بجانب أخلاقي مهم، فو يرى أن عالم اليوم تكتنفه أخطار كبيرة ومشتركة من جراء تراكم السلاح النووي الذي يشكل خطرا حتى في حالة عدم استخدامه، ومن ذلك حادثة «تشيرنوبل» الشهيرة وحادثة الغواصة النووية السوفيتية قرب الساحل الأمريكي. ويبنى «جورباتشوف» على هذه النقطة أن العالم أصبح في حاجة إلى المزيد من الاعتماد المتبادل والتكامل والاندماج.[٤] وبهذا المنحى الأخلاقي يؤسس طرحاً نظرياً يصلح كأساس في متغيرات السياسة الدولية الحالية ويعطي سياساته بعدا واهتماماً دولياً مفترضا في مثل هذه الحالة، وبصرف النظر عن مصداقية منطلقاته سواء أكانت بدوافع براجماتية أو أخلاقية فاضلة.

وبالفعل، فقد اتخذت «البروسترويكا» بعداً إقليمياً ودولياً. فبعد تخليه عن مواقع نفوذه في الكتلة الشرقية، تداعت الواحدة بعد الأخرى بشكل دراماتيكي وسريع، ولم يعد هناك ماكان يعرف بالكتلة الشرقية خصوصاً بعد إنهاء الحلف العسكري الذي كان يربطها وهو «حلف وارسو»، إضافة إلى معاهدة الاقتصاد المتبادل التي تعرف «بالكوميكون» وشمل التغيير الانسحاب من مراكز الهيمنة في دول العالم الثالث مثل «كمبوديا» و «افغانستان» وغيرها. وقد حدثت تبعاً لذلك تغيرات في الكتلة الغربية من وقف لسياسة سباق التسلح إلى توحيد الألمانيتين، إلى تقليص حجم القوة العسكرية في «حلف ناتو» وغير ذلك. بيد أن أفاعيل البروسترويكا كانت أكبر مما خطط «جورباتشوف» بكثير، فمالبثت هذه السياسة أن انقلبت عليه هو نفسه، بظهور منافس جديد أطاح به وهو (يلتسين). ولم تقف عند هذا الحد بل امتدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانقسامة إلى جمهوريات عديدة تنتمي كل منها إلى قومية مستقلة وإن بقيت بين بعضها رابطة تعرف اليوم برابطة (الكومنولث).

ولاشك أن البروسترويكا كانت إيذانا بعصر جديد على المستوي الدولي، وإن لم تستطع تحقيق طموحاتها الداخلية وانهيار الاتحاد. غير أن ماتجدر الإشارة إليه أن الانهيار لايعني زوال التأثير الدولي عن البقعة التي خلفها. فمجموعة «الكومنولث» وعلى رأسها «روسيا الاتحادية»، تمتلك إمكانات عسكرية ضخمة، قد لاتدانيها أي دولة غير الولايات المتحدة، وبالتالي فإن عودتها كقوة قطبية مرة أخرى مرهونة بعملية الإصلاح الاقتصادية الجارية الآن. وهو أمر قد يستغرق بعض الوقت وقد يستبعدها كقوة فاعلة على المدي القريب، غير أنه لايهملها بشكل كلي، وإن كانت جميع المؤشرات والوقائع تشير إلى عودتها كقوة أوروبية في هذه المرة، أي ضمن المنظومة الغربية بمعني آخر وبعيداً عن الإيديولوجيا.

ثالثاً : حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) والتأكيد على ظهور النظام الجديد :

شكلت حرب تحرير الكويت منعطفاً مهماً في مسيرة النظام الدولي الراهن والآخذ في التشكل من جديد. فبعد عملية الاحتلال التي قام بها العراق في الثاني من أغسطس

آب ١٩٩٠م وضع جميع الأطراف على المحك، لاختبار النوايا التي قدمت مع بداية ظهور «البروسترويكا»، والحقيقة أن الاتحاد السوفيتي السابق نجح بامتياز في هذا الاختبار. فرغم التردد الذي أبداه في بعض الأحيان إلا أنه لم يستخدم حق النقض «الفيتو» أثناء هذه الازمة، حيال جميع مقررات مجلس الأمن وهو الذي اعتاد قبل «البروسترويكا» على رفعه في وجه التكتل الغربي كلما رأي لذلك ضرورة، مما دفع الرئيس الأمريكي «جورج بوش» إلى التأكيد عدة مرات على قيام نظام دولي جديد(٥) إبان الأزمة. غير أنه لابد من الانتباه عند هذه النقطة، فإذا كان التحالف الدولي ضد العراق قد أنشأ فرصة لاختبار النوايا، فإنه لايمكن الجزم بأن نظاماً دولياً جديداً يقوم على تحقيق الشرعية الدولية عن طريق الأمم المتحدة قد قام فعلا، ذلك أن اعتماد هذه الواقعة كسابقة قانونية معتمدة لم يجر تطبيقه حتى الآن بالنظر إلى مشكلات أخرى استدعت حضوراً دولياً سريعاً ومباشراً ولكنه تأخر عنها، من ذلك الحالة الإسرائيلية في المنطقة العربية والتي لم تواجه حتى الآن بما يشبه الحد الأدني من الموقف من العراق، رغم أن الحالة الإسرائيلية تقوم بخرق يومي لمقررات مجلس الأمن التي صدرت منذ أعوام، طويلة دون أن تجد أذناً صاغية لا من إسرائيل ولا من القوى الدولية التي كان من المفترض أن تقوم بدورها سواء في ظل النظام القديم أو الراهن، وهو الأمر الذي يشكك كثيراً في مصداقية واقعة حرب الخليج الثانية كسابقة قانونية معتمدة.

وهناك أيضاً واقعة احتلال «صربيا» لأراضي دولة عضو في الأمم المتحدة، وهي دولة «البوسنة والهرسك» والتي وإن كانت قد حظيت ببعض الاهتمام من جانب الأمم المتحدة بإصدارها لقرارات العقوبات الاقتصادية إلا أنها حتى اللحظة لاتذكر بسرعة الاستجابة وحجم التحرك أثناء أزمة الكويت، ناهيك عن الانتهاكات اليومية لدولة جنوب أفريقيا لميثاق حقوق الإنسان والتي وإن كانت قد انخفضت في الفترة الأخيرة إلا أنها بقيت دون الحد المطلوب، ولم تتحرك الأمم المتحدة لحل المشكلة بطريقة فاعلة.

بهذا، فإن المقياس الذي تتعامل به المنظمة الدولية ومن خلفها القوى الفاعله وعلى رأسها الولايات المتحدة القطب الأوحد في الفترة الحالية، إنما هو مقياس انتقائي لايتناسب مع مقررات الأمم المتحدة أو الأخلاق والأعراف الدولية بل يتناسب مع حجم المصالح التي يمكن أن تجنيها الدول الفاعلة من تدخلها في هذا الصراع أو ذاك، وعليه،

فإنه لايمكن القول بأن أزمة الخليج – حتى الآن – قد شكلت نقطة تحول في مسيرة العلاقات الدولية وفي تشكيل النظام الجديد، بل أن تكون فعلاً قد أسست لنظام دولي جديد إلا من منظور تكريسها لمبدأ استخدام القوة بشكل انتقائي، وهو مايشير إلى دور تعسفي للنظام الدولي أكثر من كونه نظاماً عادلاً.

هوامش الفصل الثاني

(١) برنارند نوزريتر : العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٣) حسن بكر : النظام الدولي الجديد بعد أزمة الخليج، ص ١٠، ص ١١.

(٤) علي الدين هلال : النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي، (مجلة الباحث العربي) ص ٤٦، ص ٤٧.

(٥) حسنين إبراهيم : الفكر العربي إشكالية النظام العالمي الجديد، (مجلة شئون عربية) مرجع سابق، ص ٤٩.

الفصل الثالث

المتغيرات الدولية ومقارباتها لتشكيل نظام جديد

١ - القطبية

٢ - الأمم المتحدة

٣ - الشمال والجنوب

٤ - الأخلاقية الدولية والاستقرار

٥ - التقدم التكنولوجي والأخطار البيئية

٦ - الثقافة والإعــلام

١ - القطبية :

إن النظام الدولي الذي نشأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي اتسم بالحرب الباردة، كان نظاما ثنائي القطبية، تتصارع فيه دولتان هما، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. ووصل إلى نقطة تحولية في عام ١٩٨٥م، إذ آذنت بانتهاء الصراع بين القطبين. وقد خلفت سياسة «البروسترويكا» الاتحاد السوفيتي السابق دولة لاتملك مقومات الدولة القطبية، وبذلك نشأت وضعية جديدة لنظام القطبية على الساحة الدولية، تمثلت في بقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة.

ولكن السؤال الذي يطرح الآن هو : هل سوف تبقى هذه الدولة على هذا الوضع في المستقبلين القريب والبعيد؟ للإجابة على هذا السؤال يستدعي الأمر النظر في المؤهلات التي تجعل من الدولة قوة قطبية، قادرة على قيادة العالم هذا من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية ظهور قوة قطبية جديدة على الساحة تشاركها القيادة والصراع في ذات الوقت.

وبالنظر إلى الولايات المتحدة من جوانب عدة، نلاحظ أنها تعاني من إشكالات قد تخرج بها عن مركزها الحالي في المدى البعيد، وإن كانت على المستوى المنظور تستطيع الاستمرار في هذا المركز من منطلق القوة الاستراتيجية التي تملكها، والتي تعتبر أكبر قوة عسكرية لدولة على وجه الكرة الأرضية، ولا يدانيها في ذلك سوى رابطة الجمهوريات المستقلة «الكومنولث» مجتمعة. وهي تقترب منها أو تعد الأقرب إليها من بين القوى الدولية، غير أنها لاتساويها بتاتا، وذلك لأسباب كثيرة منها استقلال دول البلطيق عن صيغة «الكومنولث» وتردي الأوضاع الاقتصادية التي لاتسمح بتنامي قوتها العسكرية، في حين أن الولايات المتحدة لم يتراجع مستوى تقدمها العسكري وإنما أصبح متباطئا، وذلك بالطبع بالإضافة إلى امكاناتها المادية الضخمة وإن شابتها مديونية تعتبر الأكبر بين دول العالم، غير أنها على كل حال مديونية داخلية مما يقلص من فرص خروجها عن قطبيتها بشكل سريع، ويؤجله إلى وقت لايمكن تحديده بدقة.(١) كما تمتلك الولايات المتحدة تحالفات قوية مع تكتلها الغربي، وأصبحت بعد إنهيار الأنظمة الشيوعية في التكتل الشرقي الأسبق، على علاقة جيدة مع دول أوروبا الشرقية. وتلعب الولايات المتحدة مع كل ماسبق أدوارا مؤثرة في المشكلات الدولية بصورة عامة،

وخاصة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجميع ذلك يوضح مؤهلات مرضية لاستمرار الولايات المتحدة في القيام بدور القطب الأوحد على المدى القصير. ولكن هل تسعى الولايات المتحدة إلى أن تكون قطبا أوحد خلال الفترة القصيرة المقبلة؟ إن مقاربة السؤال تبدو محفوفة بالمخاطر. ولكن لنتأمل الموقف الأمريكي على المستويين الفكري الذي يتنافس في تأسيسه اتجاهان، السياسي والرسمي والذي تتنافس في ترسيمه بدوره عدة مؤشرات.

على مستوى «الإنتليجنسيا» الأمريكية نجد أن المنظرين للسياسة الخارجية الأمريكية منقسمون إلى فريقين : الأول يرى أنه بانهيار الاتحاد السوفيتي الأسبق بجميع آلياته السابقة وأهمها الجانب الإيديولوجي، والذي كان يلهم السوفيت في صراعهم مع الغرب على جميع الأصعدة، وخاصة في جانب التمدد ودعم الثورات في أنحاء المعمورة، فإن الأخطار التي تهدد المصالح الأمريكية قد زالت، ومن هنا فإنهم كانوا يرون أن الدخول في حرب «تحرير الكويت» لم يكن له مايبرره، من منطلق أن خروج النفط عن دوائر التحكم الأمريكية لايعني شيئا، بعد الانهيار السوفيتي بالنسبة لحجم الأضرار التي توقعوها للحرب في جانب قوات التحالف.

على كل ذلك، فإن الولايات المتحدة بعد أن زال المنافس، يتوجب عليها الانصراف إلى الشأن الداخلي، وإعادة إصلاح العطب الذي أصابه اقتصاديا واجتماعيا. بينما يرى الفريق الآخر أنه ورغم الانهيار الشيوعي فإن الساحة الدولية مازالت تزخر بأسباب النزاع الدولي، وخصوصاً في دول الجنوب. كما أن دول «الكومنولث» الجديد مازالت تملك إمكانات استراتيجية ضخمة منها ٣٠ ألف رأس نووي تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية، وبالتالي فإنه يجب تثبيت الدور الأمريكي على الساحة الدولية والقيام بتدمير القوى العراقية العسكرية المتطورة، التي باتت تشكل خطرا على جيرانها العرب، وعلى إسرائيل الحليف الإستراتيجي لأمريكا في المنطقة.(٢)

أما على المستوى السياسي الرسمي في الولايات المتحدة، فإن الملحوظ هو شيء من التردد في القيام بدور القطب الأوحد في المدى القصير المقبل. فإذا كانت الولايات المتحدة قد دخلت حرب الخليج الثانية بكل طاقاتها وإمكاناتها، وقادت التحالف الدولي إلى تحرير

الكويت معبرة بذلك عن روح قيادية وثابة، وإذا كانت قد سعت إلى عقد اتفاقية جديدة للحد من التسلح في التاسع من يونيو ١٩٩٢م، مع روسيا البيضاء ودول «الكومنولث»، باحثة عن تميز في امتلاك الصواريخ البحرية والأرضية على حساب «الكومنولث»، وهو الأمر الذي أثار الروس ودفع رئيسهم «بوريس يلتسين» إلى التصريح بأن موسكو (لن تسمح للولايات المتحدة بأن تتمتع بتفوق نووي ملموس)، في معرض حديثه أمام اجتماع القيادة العسكرية الروسية العليا[٣] – وإن كان قد زار الولايات المتحدة في نفس هذا الشهر، وقدم تنازلات لاتتناسب مع تصريحه بخصوص تخفيض الأسلحة النووية وتدمير جزء كبير منها – نقول إذا كان ذلك قد حدث فإنه يعكس تصميما أمريكيا على لعب دور القطب الأوحد في المدى القريب.

غير أن اتجاها آخر للسياسة الأمريكية تدل عليه بعض المؤشرات، ولا يتفق مع الممارسات السابقة، ومن ذلك الوثيقة التي سربها «البنتاغون» للصحافة الأمريكية في مايو ١٩٩٢م، والتي يتنازل فيها عن منع محاولة ظهور قوى عظمي منافسة جديدة مثل أوروبا الموحدة او اليابان او حتى الهند. وتركز الوثيقة على ان الاولوية بالنسبة للبنتاغون للأعوام من ١٩٩٤م إلى ١٩٩٩م، سوف تكون للمحافظة على النظام الذي أدي إلى التعاون الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، بين من تسميهم الوثيقة (القوى الديموقراطية الرئيسة في العالم).

وكان «البنتاغون» نفسه قد أصدر وثيقة مماثلة في شهر فبراير شباط ١٩٩٢م، وكان هدفه منها منع ظهور قوى جديدة عظمى، تنافس الولايات المتحدة.[٤] وهو أمر يشير بشيء من الوضوح إلى التردد الأمريكي في لعب دور القطب الاوحد.

فاستراتيجية تقرر مصير الولايات المتحدة بهذا القدر، تتبدل في اتجاه عكسي في ظرف ثلاثة أشهر، أمر يدعو للنظر. ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم توقع على (معاهدة التنوع البيولوجي) المتفق عليها في (قمة الأرض) والتي وقعت عليها معظم دول العالم بما فيها بعض الدول الصناعية، وذلك بسبب رغبة الحكومة الأمريكية إرضاء أطراف داخلية، منهم أصحاب الصناعات في الولايات المتحدة الذين اعتادوا التحالف مع الحزب الجمهوري، ويعتبر عدم التوقيع على هذه الاتفاقية مؤشرا على

الالتفات للشأن الداخلي، والتضحية بالشأن الدولي في سبيله. وهو أمر لاتفيد منه قضية بقاء الولايات المتحدة كقطب أوحد.

غاية القول، أن الولايات المتحدة مؤهلة للعب دور القطب الأوحد في المدى القصير، إلا أن لديها ما يدفعها للتقوقع مرة أخرى، ولو بصيغة تختلف عن ما حدث أيام توازن القوى القديم أو فترة مابين الحربين العالميتين. فالاقتصاد الأمريكي يمر بفترة حرجة تتضاعف فيها الديون الداخلية بشكل مضطرد وتتزايد نسبة التضخم يوما بعد يوم، إضافة إلى تراجع عن الموقع الذي كانت تشغله على صعيد المنافسة التجارية في مقابل اليابان وألمانيا ودول أخرى، وكلها أمور قد تؤدي إلى إنهيار مماثل لما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق فيما لو تم التركيز على الشأن الدولي المكلف مادياً، وإهمال الشأن الداخلي. والأيام القادمة كفيلة بكشف الحقيقة التي سوف تاخذ مسارا تدريجيا في الظهور.

ولكن، ماهي احتمالات ظهور قوى قطبية جديدة على الساحة الدولية؟ إن المدى القصير لايبشر بظهور أقطاب جدد على الأقل في عقد التسعينات الذي نحن بصدده، فجميع القوى المحتملة لاتملك مقومات البروز كقطب دولي فاعل على النطاق العالمي، فاليابان وألمانيا أو أوربا الموحدة أو روسيا الاتحادية، أو حتى بعض دول الجنوب التي ربما كان لها شأن آخر في المستقبل كالهند والبرازيل، جميعهم يعانون في الفترة الحالية من عدم تكامل المؤهلات التي من شأنها صناعة القطب الدولي.

فاليابان، دولة متفوقة في المجال الاقتصادي، غير أنها على المستوى العسكري محدودة القوة إلى حد بعيد، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى روسيا الاتحادية، فهي لاتنتج الأسلحة النووية، بل أنها لاتسمح بدخولها أراضيها. والدستور الياباني يضع قيودا واضحة على الإنفاق العسكري، غير انها في المدى الطويل، تمتلك القدرة على تأهيل نفسها عسكريا بشكل يكفل لها القيام بدور القطب، وذلك عن طريق إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية الضخمة.

وما ينطبق على اليابان، ينسحب بشكل شبه كامل على ألمانيا، والتي وإن كان دستورها لايعارض بناء قوة عسكرية، فإن الحظر الواقع عليها مع اليابان منذ الحرب

العالمية الثانية في مجال امتلاك الأسلحة المتقدمة جعل منها قوة اقتصادية أكثر منها عسكرية، وهذا النقص في الجانب العسكري، لن يؤهلها للقيام بدور القطب في المدي المنظور، وإن كانت احتمالات ظهورها كقوة قطبية في المدي البعيد أمراً وارداً جدا.

وبالنظر إلى أوروبا الموحدة نجد أن هذا المشروع قد شارف على الاكتمال، غير أن القدرة العسكرية لمجموعة الدول الأوروبية لايقارب الأمكانات العسكرية الأمريكية، لذا فهي أيضا قطب محتمل على المدى البعيد.(٥)

أما روسيا الاتحادية، فإن الوضع فيها يعاكس تماما الوضع في كل من اليابان وألمانيا، فإمكاناتها الاقتصادية مازالت تعاني من قصور شديد في مقابل إمكانات عسكرية ضخمة، وتلك الإمكانات القاصرة في الجانب الاقتصادي سوف تحد في المدى القريب من تطلعات القيادة الروسية للعب دور القطب على الساحة الدولية، لأنها سوف تكون مشغولة بإعادة ترتيب أوضاع البيت من الداخل حتى يتسنى لها لعب دور القطب في المدى البعيد.

وإذا كانت هذه هي الأوضاع في الدول الأكثر تقدما، فإن دول الجنوب كـ «البرازيل والهند» من الأولى أنها لن توفر لنفسها قوة اقتصادية أو عسكرية في المدى القريب – وهما الجانبان اللذان تعاني فيه الدولتان من قصور نسبي في مقابل الدول السالفة الذكر بما فيها الولايات المتحدة – بل إن احتمالات ظهورها كقوى قطبية مستقبلية مازال الغموض يكتنفها حتى على المدى البعيد مقارنة أيضا بالدول المشار إليها.

ولكن هل من الضروري أن لاتكون القطبية إلا على هيئة الدولة القومية التي تعودنا عليها منذ القرن التاسع عشر؟ أن من الملاحظ على نطاق التفاعلات الدولية ظهور التكتلات بين الدول، وإن كانت قد اتخذت بعدا اقتصاديا حتى الآن. فإذا كانت أوروبا الموحدة من الممكن أن تعطي مثالاً على تكتلات المستقبل، فإن تكتلات أخرى محتملة الظهور في أمريكا بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك أو بين أمريكا الوسطى ودول أمريكا الجنوبية. وهناك دول التحالف الشرق آسيوي التي تضم (اندونيسيا – ماليزيا – بروناي – سنغافورة – تايلند – الفلبين). وهناك التجمع الباسيفيكي الذي تدعمه اليابان، وهناك فرصة لقيام تكتل عربي رغم التناقضات الحالية على الساحة العربية.

وإذا كان البعد الاقتصادي هو المسيطر على هذه التكتلات حتى الآن، فإن احتمالات قيام أقطاب على نمط تكتلي سوف تكون احتمالات قوية في المستقبل، غير أن استباق الأحداث منذ الآن، لن يكون له مصداقية كبيرة الأمر الذي يدعو إلى التريث حتى تبرز معالم أوضح لقيام مثل تلك الأقطاب التكتلية.

٢ - الأمم المتحدة :

تعتبر الأمم المتحدة التي تأسست في سنة ١٩٤٥م، انعكاسا لميثاق الاطلنطي بين بريطانيا وأمريكا في ١٤ آب اغسطس ١٩٤١م، والذي نادي بالاتجاه نحو إنشاء هيئة عالمية، والذي تكرس من خلال المؤتمر الثلاثي في موسكو في ١٩٤٣م، ثم في مؤتمر يالطا، ثم مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع سنة ١٩٤٥م.

لقد سعت الأمم المتحدة التي قامت على أنقاض عصبة الأمم إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، وألزمت جميع الدول الأعضاء فيها أو الذين كانوا لم ينضموا إليها إلى حفظ الأمن الدولي. وكان العالم قد تشكل بصورة قسرية في أوروبا وآسيا وأفريقيا وباتفاقات عالمية، وعليه، فإن الأمم المتحدة كانت في الواقع استجابة لطموحات الدول المنتصرة في الحرب أكثر من كونها نظاماً عالمياً وهي الصيغة التي تطرح بها المنظمة نفسها من الناحية النظرية(٦).

ولقد تكرس هذا الوضع فيما بعد بقيام الحرب الباردة التي خلفت المعسكرين الشرقي والغربي، فأصبحت بذلك أكثر استجابة لضرورات الحرب الباردة من استجابتها لميثاقها، مما أفقدها الكثير من بريقها وفاعليتها الدولية، بعد أن أصبحت ساحة للصراع بين الدول المنتصرة في الحرب الثانية، وكان كل ذلك على حساب الدول الصغري التي لم تراع المنظمة حقوقها حتى في تشكيل قيادة المنظمة التي انفردت بها الدول المنتصرة الكبرى، مما جعل مسألة حضور الدول الصغري مرهوناً بتحالفاتها مع هذه الكتلة، أو تلك وهو أمر انعكس بدوره على حل القضايا والمشكلات التي كانت تثار بين هذه الدول من حين لآخر، مما أدي إلى إخفاق نظام الأمن الجماعي الذي تبنته المنظمة نظرياً،

ليحل محله نظام مناطق النفوذ الذي يؤدي إلى عزل مناطق جغرافية بعينها، عن نظام الأمن الجماعي، ليضعها تحت الحماية المنفردة لدولة عظمى.

لقد تم إضفاء بعض التقنين على هذا الوضع المحدث من خلال حلفي (الناتو) في سنة ١٩٤٩م و (وارسو) في سنة ١٩٥٥م، ومن خلال هذه الصيغة، مارست المنظمة نشاطها في حفظ الأمن والسلم الدوليين بصورة تختلف جذريا عن مضامين الميثاق[٧]، وهي الصيغة القاصرة عن تحقيق طموحات الدول المحبة للسلام من غير الدول العظمى.

وقد ظهر بعد ذلك توسع محدود في اختصاصات الجمعية العامة على حساب مجلس الأمن على أثر الحرب الكورية التي اندلعت في ١٩٥٠م. ولكن هذا التوسع كان قائماً في الأساس على سيطرة الكتلة الغربية على الجمعية العامة من خلال سيطرتها على الأغلبية العددية التي تشكل الجمعية. ويتمثل التوسع في قرار الجمعية العامة رقم ٥/٧٧ في ٣ نوفمبر ١٩٥٠م الذي أطلق عليه قرار الاتحاد من أجل السلام، وهو قرار يعطي للجمعية العامة الحق في مناقشة القضايا التي يقع فيها تهديد للسلم أو خرق له أو ارتكاب عمل عدواني وإعطاء الأمر في الحال لتوجيه التوصيات الملائمة لوضع حد لحالة تهديد أو خرق السلم أو الأعمال العدوانية بما في ذلك استخدام العقوبات، والتي منها استخدام القوة العسكرية غير أن هذا التوسع ليس مطلقا بل هو محدود بفشل مجلس الأمن في إيجاد حلول للقضية المطروحة. ويعتبر القرار من الناحية القانونية غير دستوري، لكون الميثاق لم ينص عليه ومع ذلك، فهو قرار يتسم بالكثير من المحدودية نظرا لسيادة مبدأ التكتل الشرقي والغربي في ذلك الوقت، وكان لابد من تبني إحدى الكتلتين لقرارات الجمعية العامة حتي تكفل آلية التطبيق. وعلى هذا فإن تقسيم مناطق النفوذ قد دخل حتى في هذا القرار الذي كان معتمدا في الأساس على فكرة التقسيم.

مع جميع مناحي القصور التي تكتنف دور الأمم المتحدة إلا أنها كانت ومازالت تلعب دوراً مهما على الساحة الدولية، عن طريق إضفاء الشرعية على حقيقة ظهور الدول كأعضاء جدد في المجتمع الدولي، كما أنها توفر مناخاً لالتقاء جميع الأعضاء مما يمهد لعملية الحوار بين الدول في القضايا التي تجمع بينها. ومن ناحية أخرى، فإن فروع ووكالات الأمم المتحدة المنبثقة عنها، تقوم بأداء مهمات جليلة للدول الأعضاء في الميادين الإنسانية والعلمية والاقتصادية والثقافية، مثل منظمة «اليونسكو» ومنظمة «الصحة

العالمية» ومنظمة «العمل الدولية» و «المنظمة العالمية للأرصاد الجوية» ومنظمة «الأغذية والزراعة» وغيرها وتضبط المنظمة أيضا النظام الدولي عن طريق امتصاصها للكثير من الإشكالات التي تنشأ هنا وهناك؛ وتقريب وجهات النظر مما يوفر مظلة جيدة لعدم حدوث تطورات مفاجئة تربك العمل الدولي.(٨)

ولعل من أهم ماتمثله عملية انتهاء الحرب الباردة وخروج أحد القطبين الرئيسين عن دائرة الهيمنة هو إيقاف العمل بمبدأ النفوذ والهيمنة من خلال المنظمة الدولية مما يعني من الناحية العملية زيادة فاعليتها على صعيد حل الخلافات بين الدول، وإتخاذ القرارات بشكل حاسم وسريع. وحرب الخليج الثانية تثبت ذلك، فقد صدرت قراراتها العشر في فترة وجيزة جداً، بالمقارنة مع خلافات سابقة مما ساهم في سرعة حسم المشكلة القائمة. غير أن هذه الزاوية لها منحاها السلبي على دول العالم الثالث التي كانت تسارع إلى أحد القطبين في حالة اعتداء، أو خلاف القطب الأخر معها لكي يعمل من خلال المنظمة وخصوصا مجلس الأمن لتحقيق مكاسب معينة. كان ذلك أحد أخطاء القيادة العراقية التي لم تستوعب الوضع الدولي الجديد وانعكاساته على الأمم المتحدة – وهي مكاسب لن يكون لها وجود في ظل نظام القطب الأوحد الحالي، وربما تغيرت الظروف مع ظهور قطب جديد يدخل مرحلة تنافسية جديدة، توفر عنصر اتكاء جديد لدول العالم الثالث.

وإذا كان نظام تقاسم النفوذ بين المعسكرين، أفقد المنظمة الكثير من مصداقيتها وفاعليتها على الساحة الدولية في السابق، فإن أكثر ما يهدد هذه المصداقية في الوقت الحالي هو الانتقائية المصلحية التي تمارسها القوى المسيطرة، وإهمال التفعيل أو التعامل بعدم اكتراث في قضايا أخرى، لاتصب في وعاء المصلحة لتلك القوى.

إن الأمم المتحدة في حاجة ماسة إلى إلقاء السياسة الانتقائية جانباً، والعمل على ترسيخ مبدأ «الأمن الجماعي» الذي تهدده الانتقائية، الأمر الذي يستوجب مراجعة شاملة لآلية المنظمة التي تعمل من خلالها. والحقيقة أن هذه المراجعة الشاملة للآلية لن تتأتي من خلال التنظير الإنشائي، فالمنظمة الدولية نفسها جاءت استجابة لمتغيرات دولية، كما أن جميع التطورات التي حدثت فيها، كانت استجابة أيضا لمتغيرات، الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن عملية المراجعة لن تحدث إلا بظهور متغيرات جديدة

كظهور قوة عظمي من غير الأعضاء الدائمين الحاليين في مجلس الأمن، وبالتالي وحسب التجربة التاريخية، فإن حتمية التغيير مرهونة بتبدل الواقع، وعندها إما أن تستجيب المنظمة للواقع الجديد، وإما أنها ستواجه نفس الإشكال تقريبا الذي واجهته العصبة من جراء عدم دخول الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولي إلى دائرتها، وبالتالي يتهدد كيان المنظمة ككل ويتهدد من جراء ذلك النظام العالمي برمته.

٣ - الشمال والجنوب :

ان حالة الوفاق التي سادت المعسكرين الشرقي والغربي منذ عام ١٩٨٥م، أدت فيما أدت إليه إلى تلاشي المعسكر الشرقي وانخراطه في نظام المعسكر الغربي بجميع آلياته، مما أوهم البعض بوجود فراغ في الحالة الصراعية على المستوى الدولي، والتي سادت العلاقات بين الدول منذ فجر التاريخ. ومن ذلك، ماذهب إليه المفكر الأمريكي من أصل ياباني «فرانسيسكو فوكوياما» الذي قال بانتهاء التاريخ عند نقطة انتهاء الصراع بين الشيوعية والرأسمالية. وإن الأخيرة انتصرت تماما وسوف تسود المستقبل(٩). بيد ان الفراغ لم يحدث قط، ذلك ان الصراع بين المعسكرين السابقين تحول اوتوماتيكيا إلى صراع بين الشمال والجنوب بمجرد إنتهاء الصراع الأول.

والصراع الجديد لم يحدث فجأة وبدون مقدمات، بل إنه صراع قديم قدم الفجوة التي ما انفكت تتسع بين الطرفين منذ أمد بعيد، وإن كانت تكرست بشكل أكبر وأوسع بعد الحرب العالمية الثانية. والصراع – وضمن الإطار السابق – برز إلى السطح كبديل لصراع انتهى، لأسباب موضوعية لا لحتمية وجود صراع ومنتصرين بطريقة جدلية تفسر الوجود الإنساني. والصراع الجديد – القديم بين الشمال والجنوب – اتخذ في الماضي صيغة الحوار الذي بدأت ملامحه في الظهور منذ الخمسينات من القرن الحالي، ولكنه كان حواراً شبه ميت، غير ان بروزه في عالم اليوم يتخذ شكل الصراع الحقيقي، رغم الفارق الهائل بين الطرفين من مختلف الجوانب، وهو أمر سيقود بالضرورة إلى سيطرة شمالية شبه كاملة، تفرض من خلالها دول الشمال رؤيتها على الصعيد السياسي والاقتصادي، بل وحتى الثقافي. فهي الجانب المنتصر على كل حال الذي يفرض طريقته سواء سلمياً او بالقوة حسب النظرة «الخلدونية»(١٠) الشهيرة.

وبذلك تتأسس علاقة جديدة بين الطرفين، قوامها إرساء إستراتيجية وضحها (روبرت ماكينمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كالتالي:

١ – تحييد العالم الثالث (الجنوب) عسكرياً.

٢ – التزام الطرف الشمالي بتخفيض حاد يصل إلى إنهاء دعمه للمواجهة العسكرية بين دول الجنوب أو الصراعات الحزبية الداخلية المعارضة في هذه الدول.

٣ – تاكيد دعم انظمة امن جماعي لدول الجنوب، واليات حل الصراعات الإقليمية دون تدخل.

٤ – زيادة انسياب كل من المساعدات التقنية والمالية للدول النامية لمساعدتها في التعجيل بمعدلات تقدمها الاجتماعي والاقتصادي).[١١]

والحقيقة، أنه ورغم أن الفقرات الثلاث الأخيرة تظهر بلبوس إيجابي، فإن تطبيقها على أرض الواقع وحسب التجربة التاريخية، يعني أن الفقرة الثانية ماهي إلا عملية تبرير أخلاقي للفقرة الأولى، أو هي عملية تغطية على موضعة العالم الثالث في نطاق الضعف العسكري. كما أن الفقرة الثالثة لاتعني أكثر من فرض نظم إقليمية تسعى إلى تحقيق أقصى إمكانات العوائد على الطرف الشمالي. أما الفقرة الرابعة فقد جربت دول الجنوب هذه المساعدات في النظام القديم ولم تكن في واقعها إلا تكريسا لعملية التبعية التي عانت منها دول الجنوب، ومازالت تعاني حتى اليوم بشكل أفقدها تحقيق تقدم على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

إن الاستراتيجية الشمالية لن يكون لها مردودات إيجابية إلا على دول الشمال نفسها، وربما تحققت بعض الإيجابيات للجنوب غير أن تكلفتها لن تكون بسيطة بحال من الأحوال. فتغليب الرؤية الأحادية التي تهدف إلى تسوية الصراعات القائمة أو التي ستقوم – أي محتملة القيام – ستكون بما يخدم المصالح الشمالية، بل إنها لن تعمد إلى حل الإشكالات بطريقة جذرية ومن أساسها. وستعمد بدلا عن ذلك إلى ضمان الاستقرار عن طريق الضغوط الاقتصادية والسياسية والعسكرية[١٢] على الأطراف المتنازعة. ويلمح شيء من ذلك في الطريقة التي ترعي بها الولايات المتحدة الأمريكية (الشمال) مفاوضات القضية العربية – الإسرائيلية.

والواقع أن الصراع الشمالي – الجنوبي خلق ستارا حديديا جديدا بعد انهيار الستار الحديدي القديم بين الشرق والغرب، غير أن هذا الستار ذو مواصفات جديدة. فهو ستار اقتصادي في طبيعته، بينما كان الستار السابق ايدلوجيا، ويحدد الأمين العام للأمم المتحدة «بطرس غالي» جغرافية هذا الستار بقوله : (إذا اعتبرنا هذا الخط خطا نظرياً بحتا بالنسبة لمنطقة المحيط الهادي الشاسع، فإنه من المتوقع أن يظهر بشكل أوضح بين الاتحاد السوفيتي وبين الصين وبين استراليا وبين اندونيسيا. كما أنه سيزداد وضوحاً بين شواطئ البحر المتوسط الغنية، وبين شواطئه الفقيرة، أو في البحر الكاريبي بين الولايات المتحدة من جانب وأمريكا الوسطى من جانب آخر. أي في تصور أكثر تحديدا سيمتد الستار الحديدي الجديد حتما بين جنوب وبين شمال البحر المتوسط الافريقي الأوروبي وبين جنوب وشمال البحر الكاريبي)(١٣).

ويخلص «غالي» إلى أن الستار الحديدي الذي سيفصل بين شمال وجنوب البحر المتوسط، سيكون أكثر إحكاما من الستار الذي سيفصل بين شمال وجنوب البحر الكاريبي. على أساس أن هذه الأخيرة سوف تجد منافذ للتحرك شمالاً باتجاه الولايات المتحدة وجنوباً باتجاه الأرجنتين والبرازيل. بينما الأولى ليس لها من منفذ للتحرك سوى إلى أوروبا، وعلى أساس أن الدول الكاريبية التي استقلت منذ القرن التاسع عشر في مقابل استقلال دول جنوب المتوسط الحديث قد أدي إلى زيادة الوعي السياسي لدي الدول الكاريبية. ويرى الدكتور «غالي» أن حدة التناقض بين الشمال والجنوب سوف تكون على أشدها بين أوروبا وأفريقيا.

وينقل «غالي» نتائج مباحثات أجراها في كل من واشنطن وموسكو – قبل الانهيار – مع المسؤولين في البلدين، ويصفها أولاً بالغموض ثم يذكر (أن الاستراتيجية المقبلة لهما سوف تتركز على تصفية آثار الحرب الباردة وعلى قضايا نزع السلاح، والاستجابة إلى التحولات في وسط وشرق أوروبا، وإن تم ذلك على حساب الدول النامية هذا كمرحلة أولى. وكمرحلة ثانية فإن الاهتمام سينصب على الدول النامية بتعاون بينها وبين سائر الدول الصناعية من أجل التوصل إلى أنماط جديدة للمساعدات المقدمة إلى الدول النامية تكون أكثر استجابة إلى احتياجاتها)(١٤).

وغني عن القول أن المرحلة الأولى قد تستغرق وقتاً طويلاً يتعدى حدود العشر أو الخمس عشرة سنة القادمة مما يعني أن لا تعاون على المدى القصير.

أما على المدى الأبعد، فالأرجح أن الهوة ستتسع خلال هذه السنوات لدرجة قد يستحيل معها إيجاد حلول في المستقبل. خصوصا وأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تسير بسرعة مذهلة نحو التدهور، وهو أمر، قد يحدو دول الجنوب الفقيرة إلى ثورة على دول الشمال الغنية، ولايستطيع أحد التكهن بطبيعتها أو نتائجها رغم التفوق الشمالي المطلق. ومن هنا تبرز ضرورة التنسيق بين دول الجنوب لتشكيل استراتيجية مستقبلية يقوم عليها التعاون فيما بينها، لمواجهة الاستراتيجيات الشمالية الاستعمارية.

وإذا كان هناك حوار بين دول الجنوب، قد نشأ فعلاً منذ المؤتمر الأول لعدم الانحياز في «بلغراد» عام ١٩٦١م، فإن ذلك الحوار اتخذ صبغة طوباوية، مما أدي إلى تكرار فشله في مراحل لاحقة، وهو أمر يجب تلافيه في المرحلة المقبلة. كما يجب تلافي الاعتمادية في التخطيط الاستراتيجي على دول الشمال. وأن يكون هدف الجنوب الجمعي هو تقوية دوله عن طريق دول الجنوب عينها، وذلك بغرض تلافي الدخول في فلك التبعية أو استراتيجية الاحتواء الشمالية.

ولايعني ذلك، وقف التعاون مع الشمال. على العكس يجب استمرار التعاون مع الشمال بما يضمن علاقات دولية مستقرة ومتكافئة في السيادة على أقل تقدير. ومن هنا يكون الأساس الذي تنطلق منه دول الجنوب فتقطع الصلات القائمة على التبعية التي تمارسها الدول السائدة من خلال النظام الدولي القائم، وتمارس تعبئة كاملة للمقدرات المحلية وإعادة توزيع عناصر الإنتاج نحو إنتاج السلع الأكثر أهمية، وخصوصاً الغذائية والسلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات المحلية وليس الاحتياجات التصديرية، والتعبئة العامة للشعب كي يشارك بإيجابية في عملية التنمية.(١٥)

ومن نافلة القول، أن تاريخية العلاقة بين دول الجنوب لاتنبيء بقفز إيجابي على كل هذه الإشكالات، بل إن الوعي بضرورات التغيير مازال قاصرا عند كثير من الدول، مما يشكل معوقاً نحو التقدم في مجال التنسيق فيما بينها. غير أنه يمكن القول أن تطبيقاً للفكر الاستراتيجي الجنوبي، سوف يوفر الإسراع بالتنمية لدى دول الجنوب كما سيدعم مقدراتهم التفاوضية مع الدول الشمالية لإقامة نظام دولي اقتصادي جديد.

٤ - الأخلاقية الدولية والاستقرار :

يشكل الاستقرار على الساحة الدولية أحد أهم العقبات التي تحول دون التعاون بين الدول أو الكتل كأطراف. وينشأ عدم الاستقرار من التعارض في المصالح القومية لكل طرف تعارضا يحول الوضع المستقر إلى وضع غير مستقر، وقد يصل به أحيانا إلى حد الحرب. وقد تتطور الحرب ذاتها لتشمل اطرافا اخرى عن طريق التحالفات او المصالح، كما تشكل الأوضاع الداخلية غير المستقرة في بعض الدول فرصة لحدوث توترات وأزمات قد تطال في مرحلة من تطورها دولاً مجاورة، وتبقى إشكالية عدم الاستقرار مرهونة بتطور النظم السياسية الداخلية، وخصوصاً في الكثير من دول الجنوب وبنشوء أخلاقية جديدة يتسلح بها المجتمع الدولي.

ولعل الصيغة الأكثر تطورا للخروج من مأزق عدم الاستقرار الداخلي الذي تعاني منه معظم الدول الجنوبية، تتمثل في إعادة تأهيل هذه الدول على مستوى المؤسسة السياسية ككل وتفعيل (الحراك الاجتماعي والسياسي باتجاهات تتميز به بدلاً من تمييعه وحجبه عن الفعل الحقيقي)[١٦]. ولا مناص من هذا «التحريك» في تحقيق الاستقرار الذي يسهل عملية التكتل لتحقيق المصالح القومية على المستوى الدولي. فإذا اعتبر أن المرحلة القادمة في النظام الدولي سوف تأخذ بمبدأ التكتل، وجد أن الجدوى النهائية للتكتل، لن تتأتي من خلال الأنظمة التوتاليتارية (الشمولية) التي تتسم بعدم الاستقرار مهما بلغت درجة التكميم فيها. ولو افترض قيام تكتل بين أطراف معينة تأخذ بالشكل التوتاليتاري فإن التاريخ يقدم نماذج مهمة على فشل مثل هذه التكتلات التي بلغت في بعض الأحيان صفة الاندماج الكامل، وليس مجرد التنسيق. وليست تجربة الوحدة السورية – المصرية في الخمسينات ببعيدة عن الأذهان.

لذلك فإن أي تكتل سيقوم في المستقبل بين أنظمة من هذا القبيل لا تأخذ بآليات تفعيل الحراك الاجتماعي والسياسي، سوف تكون مهددة بالانهيار ومهددة للسلم والامن العالميين وبالتالي للاستقرار. ولايتوقف الأمر عند هذا الحد، فعادة ماتكون الأنظمة الشمولية متسمة بنمط انفعالي في تعاطيها للشأن الداخلي والدولي، مما يكرس من عملية عدم الاستقرار ويكثف من عدم التعاون وإشاعة الفوضي. ومما تجدر الإشارة

إليه، هو أن النمط الذي يسود العلاقات الدولية في الشق الشمالي منذ فترة، هو النمط العقلاني الذي بدأ بمرحلة الوفاق بين الكتلتين السابقتين بعد أن أثبتت آلية الحرب الباردة – غير العقلانية – عدم جدواها في تحقيق الاستقرار العالمي. وبذا فإنه من غير المستغرب أن تكون عملية التحول من النظام الدولي القديم إلى نظام جديد – والتي بدأت منذ منتصف الثمانينات – عملية سلمية لأول مرة في تاريخ الأنظمة السياسية(١٧). وإن كانت بعض الدماء قد سالت هنا وهناك غير أنها لم ترق إلى حد وصولها إلى حرب كونية، كما حدث في الماضي في عام ١٩١٤م وعام ١٩٣٩م.

إذن، فإن من أهم مكتسبات المرحلة الحالية هو إقرار العقلانية مبدئياً كأساس للعلاقات بين دول النظام العالمي. وهو أمر وفر تصفية الكثير من التوترات في بؤر الصراع الدولية التقليدية. ولكن الملحوظ ،ن هذه العقلانية غير مكتملة الأبعاد، إذ تشوش عليها فكرة، دائماً ماكانت وعبر التاريخ البشري الطويل من أهم محركات الصراع على المستوى الدولي، وهي البراغماتية (الذرائعية). ولم يكن «بيرس» الذي نظر لهذه الفلسفة إلا راصداً لها أكثر منه مبدعاً. وتتركز فكرة «البراغماتية» على إعطاء القيمة للشيء من خلال المنفعة التي يمكن أن تجنى منه.(١٨) وبالتالي فإن المعادلة التي يمكن أن نستخلصها من هذا الوضع هي كالتالي: عقلانية + براغماتية = استقرار أم عدم استقرار؟

إن العقلانية تقتضي النظر في المشكلات الدولية نظرة شمولية. إذ ترى أن التوتر في أي بقعه من العالم، من المؤكد أنه سيلحق الضرر بالأسرة الدولية، الأمر الذي يحتم ضرورة تصفية هذا التوتر بشكل جماعي، ومن خلال الشرعية الدولية الممنوحة للأمم المتحدة. ولكن ماذا لو كانت المنظمة الدولية محكومة بقيادات (أقطاب) لاترى في التوتر مايمس مصالحها؛ أو ماذا لو كان التوتر يصب في مصلحتها هي ذاتها؟ هنا تدخل «البراغماتية» كتجربة تاريخية، لم تستطع الدول كبيرها وصغيرها الانفكاك عنها منذ أمد طويل. فلو كان التوتر لن يمس مصالحها، فإن الملحوظ حتى الآن هو ضعف الاستجابة من قبل هذه الدول للنظر فيه وأحيانا إهماله كما يحدث للكثير من التوترات الداخلية أو الدولية في القارتين الآسيوية والإفريقية البعيدة عن دائرة المصالح القومية للدول العظمى، في حين أن درجة الاستجابة تبلغ مداها في القضايا التي تمس تلك

المصالح. وخير دليل على ذلك حرب تحرير الكويت التي بلغت فيها الاستجابة درجات غير مسبوقة في تاريخ التجربة الدولية. والقضية الكويتية على عدالتها غير المشكوك فيها إلا أنها لاتنفرد بهذه العدالة، بمعنى أن هناك قضايا عادلة أخرى تستوجب استجابة مماثلة أو ربما تفوقها، كما في المشكلة الفلسطينية. وصفوة القول أن الاستقرار الدولي في عالم النظام المقبل لن يتحقق إلا بتغليب الجانب العقلاني في العلاقات بين الدول، وتخفيف حدة التعاطي مع توترات العالم بشكل براغماتي والنظر في المصلحة الكونية بشكل شمولي.

فالنظام الدولي الذي يقوم على واقعية عقلانية سيؤول إلى بؤرة الوئام والاستقرار، بينما النظام الذي يقوم على رافعة براغماتية سيؤول إلى بؤرة صراع، ذلك أنه لايأخذ بالأسباب الموضوعية لتفكيك الصراع، وإنما بأسباب قد تكون موضوعية أو غير موضوعية، وعدم التفريق هنااا يعني في الكثير من الأحوال فرض حلول تعسفية أو وقتية لاتؤدي إلا إلى المزيد من الاتجاه صوب الصراع.

٥ - التقدم التكنولوجي والأخطار البيئية :

قد يوحى العنوان بالتركيز على الأخطار البيئية التي يسببها التقدم التكنولوجي، وفي ذلك بعض الصحة. فالارتباط بين الجانبين أصبح من المسلمات العلمية في عالمنا اليوم، ولكن النقاش في هذا الجزء سوف يتخذ مساراً أشمل. لذا، فالحديث سيتطرق إلى التقدم التكنولوجي بصورة منفردة، وتأثيره في النظام الدولي المقبل، ثم عن الأخطار البيئية وتأثيرها في النظام المقبل. ونظراً لترابط الموضوعين بشكل عضوي، فسيتم الحديث عنهما في سياق واحد.

يعتبر التقدم التكنولوجي مقياساً للتقدم بين الأمم من منطلق أن المردودات الإيجابية للتقدم توفر إمكانية لعب دور أكبر على الساحة الدولية اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً. فعلى الصعيد الاقتصادي، وفرت التكنولوجيا كثيراً من الجهد والمال المهدرين في مجال الانتاج، مما انعكس بشكل مباشر عل القوة الاقتصادية للدولة وزيادة فاعليتها. أما على الصعيد العسكري، فإن التكنولوجيا المتقدمة في إنتاج الأسلحة العسكرية أتاحت

للولايات المتحدة بعد الحرب الكونية الثانية وضعية متفوقة على دول العالم، بعد أن تم لها تجريب إستخدام قنبلتها الذرية الأولى في كل من «هيروشيما» و «نكازاكي». وبعد ان آتت هذه التجربة أكلها (اعتمدت السياسة العسكرية الأمريكية بصورة كبيرة على التقدم التكنولوجي لتدعيم قدراتها لاحلال التكنولوجيا مكان الإنسان في المواجهات العسكرية)[١٩]. وتبعها الاتحاد السوفيتي السابق في ذلك حتى ضاهاها في هذا المضمار، وقدما بذلك نموذجين متقدمين لبقية دول العالم الذي سعت كل من دولة إلى تحقيق ذلك التقدم كل حسب إمكاناته.

لقد أصبح من المسلمات المتعارف عليها أن التقدم التكنولوجي صنو للتقدم الاجتماعي والفكري والثقافي، على مايكتنف هذه النظرة من خطر في بعض مناحيها، كما عبر عن ذلك (ادجار موران).[٢٠] والحقيقة أن الدول قد تصل إلى مرحلة جيدة من التقدم التكنولوجي وتتخلف اجتماعياً. والشاهد على ذلك التجربة في الكتلة الشرقية السابقة وبعض الدول الآخذة في النمو كالبرازيل والهند.

وللتقدم التكنولوجي مردوداته السلبية على النظام الأرضي بصورة شاملة. فمن ناحية الدول الأكثر فقراً في العالم فإن التقدم التكنولوجي قد أصابها في مقتل من ناحية السيطرة التي فرضتها الدول المتقدمة عليها بغرض استغلالها اقتصادياً أو جغرافياً. ومحاولات هذه الدول اليائسة في استلهام التجربة التي حدثت في الدول المتقدمة من ناحية أخرى بصرف النظر عن عدم تواؤم هذه التجربة مع متطلباتها القومية.

بعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة كان استجابة طبيعية لمستوى التقدم في المجالات الفكرية والبحثية العلمية الملبية في الاساس لحاجات المجتمع. بينما نرى تجربة الدول المتخلفة تركز على استيراد التكنولوجيا بصورة جاهزة وبدون النظر إلى الحاجات الأساسية للمجتمع، مما أدي إلى انفصام الحركة الصناعية عن السياق الاجتماعي. بل إنها في بعض الحالات أدت إلى التردي الاقتصادي، كما في التجربة الجزائرية التي سعت إلى نقل التكنولوجيا في مجال الصناعات الثقيلة دون أن تكون هناك بني تحتية من صناعات أساسية أو تكميلية لديها، وهو ما أدي إلى زيادة تقهقر الاقتصاد الجزائري منذ عهد «هواري بومدين» وحتى الآن، حيث غرقت الجزائر في المزيد من الديون والاضطرابات السياسية التي جاءت نتيجة للتدهور الاقتصادي.

ومن المردودات السلبية للتقدم التكنولوجي، التأثيرات البيئية (الايكولوجية) التي ساهم هذا التقدم في تخليفها للكوكب الأرضي. فمما هو معلوم أن تواتر التقدم في المجالات التكنولوجية تزامن مع تزايد المشكلات التي تهدد البيئة الأرضية للدرجة التي وصلت إلى مرحلة الخطر الداهم الذي يهدد المجتمع الإنساني. والواقع، أن الخطر البيئي يتميز عما سواه من المخاطر الدولية، بأنه خطر شمولي يهدد جميع الدول بل إنه يهدد الحياة بصورة عامة على وجه الأرض. كما أنه لايمكن حصره أو تحديده، فكارثة «تشيرنوبل» عمت أوروبا كلها ولم تنظر إلى الفروقات الإيديولوجية أو الشرق أو الغرب. كما أن ثقب الأوزون قد أدي إلى اضطرابات مناخية شملت جميع دول العالم ولم يستثن أحدا.

من هنا، فإن الأخطار البيئية أخطار كونية شاملة، وتسترعي قيام جهد دولي شامل لمحاولة درئها، وهو ما بدأ فعلاً في عام ١٩٧٢م، عندما صدر – بناءاً على تكليف من «نادي روما» – تقرير «ميدوز» الذي حدد وضع هذه الأخطار بجميع أبعادها العالمية.(٢١)

وها نحن الآن في عام ١٩٩٢م الذي تنعقد فيه (قمة الأرض) في «ريو دي جانيرو» بالبرازيل لمواجهة الأخطار التي تهدد الكرة الأرضية. ورغم هذه الجهود الواعية بحقيقة الخطر البيىء (الإيكولوجي)، وخصوصاً على مستوى المؤسسات العلمية التي استطاعت التأثير في الؤسسات السياسية لتنعقد هذه القمة، إلا أُن مايثير الخوف حقاً، هو أن مغريات التقدم التكنولوجي الآتيه لاتراعي بشكل فعال مثل هذه الأخطار، ولعل ذلك مايفسر تردد الولايات المتحدة في التوقيع على بعض الاتفاقات الدولية المختصة بشؤون البيئة في مؤتمر قمة الأرض.

والحق، أن الصورة قاتمة حتى الآن. ولتجاوزها، لابد أن نحسن إدارة الموارد الطبيعية والبيئية، وأن نصهر الضرورات الاقتصادية – الاجتماعية والمتطلبات البيئية بعضها البعض. فالتدمير القاسي للموارد الطبيعية، وهو نتيجة مباشرة لأساليب العيش الخاطئة، والتكنولوجيات غير المناسبة، والحروب والضغوط السكانية يقود حتما إلى تقليل القدرة على الإنتاج الغذائي. ومجرد الإبقاء على مستويات الاستهلاك الحالية، سيتطلب خلال خمسة عشر عاماً، زيادة إنتاج الزراعة والغابات وصيد الأسماك في العالم الثالث بنسبة ٣٥٪، وسيغدو الضغط على موارد الطبيعة أشد من أي وقت مضى(٢٢).

إن هذه الصورة على قتامتها بالنسبة للدول الجنوبية لاتنفي الأخطار التي سيعاني منها الشمال من جراء التكنولوجيات غير المناسبة للبيئة التي يستخدمها، والتي قد تتسبب في تدمير المجتمع البشري برمته. ولعل في تزامن انعقاد «قمة الأرض» في هذا العام ١٩٩٢م، مع التغيرات السياسية الدولية مايتيح بعض الأمل في وضع حد للأخطار التكنولوجية.

ولابد من الإشارة هنا، إلى أن الحديث عن التكنولوجيا لايعني معارضة التقدم في الميادين العلمية. بل إن المزيد من هذا التقدم سيوفر حياة إنسانية أكثر رفاهية في المستقبل، ولكن مع ضرورة ترشيد الاستخدامات التكنولوجية بما لايسبب خلق الأخطار البيئية، يشترك في ذلك دول الشمال والجنوب. وتقع مسؤولية أكبر على دول الشمال باعتبارها منتجاً أساسياً للتقدم التكنولوجي باتباع تدابير وقائية للأخطار التكنولوجية، وبإيجاد أوضاع اقتصادية جيدة في دول الجنوب، تتيح لها مزيداً من رعاية الطبيعة وعدم إهدارها. كما أن عملية النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى الجنوب، لابد أن تتخذ مساراً أكثر إيجابية برسم إستراتيجيات شاملة تكفل مصالح الجميع.

٦ - الثقافة والإعلام :

تعتبر الأداة الثقافية والإعلامية إحدى أهم الأدوات التي مارست تحريك الفعل في المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على وجه الخصوص. وقد تجلى ذلك في استخدامها بشكل فاعل في الجانب الألماني إبان الحرب العالمية الثانية. ولكنها ظلت قاصرة مع ذلك عن ممارسة نشاطها كنظام متكامل، يساهم في توجيه العلاقات الدولية، إلى أي من الاتجاهات المختلفة. ومع نهاية الستينات وبداية السبعينات، بدأ مصطلح (النظام الإعلامي الدولي) يظهر إلى السطح مع ظهور مصطلحات مماثلة في الجوانب السياسية والاقتصادية وغيرهما(٢٣). ولا تعني بداية ظهور المصطلح في هذه الفترة سوى تكامل الهيكلية الإعلامية الدولية فيها.

بيد أن الظهور الحقيقي، بدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية واشتعال الحرب الباردة التي كان من أهم أدواتها الأداة الثقافية والإعلامية. وكما هو الحال في جميع المجالات التي انقسم من خلالها العالم إلى معسكرين شرقي وغربي فقد انقسم النظام الإعلامي

كذلك. وأصبح هناك نظام إعلامي شرقي يمثل الرافعة الحركية للمعسكر الغربي. وقد انعكست بطبيعة الحال إيديولوجيا، كل معسكر على فعاليات النظام وتباينت أهدافها ووسائلها بما يحقق مصلحة كل طرف.

وبقى العالم الثالث في جميع الحالات، ميدانا خصباً يتصارع فيه النظامان في غيبة هيكلية إعلامية جيدة في معظم دوله الناتجة أساسا عن التخلف الشامل الذي يضرب في أطنابها. وكما كان الحال في الشق الاقتصادي في مطلع السبعينات، حين وعت دول العالم الثالث خطورة الهيمنة الاقتصادية، وسعت إلى محاولة احتوائها، واتسمت تلك المحاولة بعدم الواقعية في طرحها من جهة، وعدم موافقة الدول العظمي عليها من جهة أخرى، فإن حالاً مشابها في الشق الإعلامي والثقافي قد حدث. وذلك بتبني هيئة «اليونسكو»، المتفرعة عن الأمم المتحدة، لما سمي في ذلك الوقت وهو منتصف السبعينات، بمشروع (نحو نظام إعلامي دولي جديد)[٢٤]. وكان مصيره مثل سابقه الاقتصادي وبنفس المعاول التي هدمت الأول.

ومع ظهور «البروسترويكا» في ١٩٨٥م، وبداية انضمام الاتحاد السوفيتي السابق إلى الكتلة الغربية، وتكريس واقع الصراع بين الشمال والجنوب وبروزه كمدار للصراع الكوني المقبل، خلت الساحة للنظام الغربي للسيطرة على الشق الإعلامي في النظام الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الإعلامي الغربي كان فترة الحرب الباردة متفوقاً أصلاً على النظام الشرقي. فقد كانت أهم أربعة وكالات أنباء عالمية غربية وهي (رويتر – اسوشيدتد برس – يناتيد برس – فرانس برس) تحتكر ٨٠٪ من إجمالي تدفق المعلومات الدولية. هذا عدا السيطرة التامة على الجوانب الإعلامية الأخرى كالتلفاز والراديو وأجهزة خزن المعلومات وأخيرا البث المباشر. ومن نافلة القول أن سقوط المعسكر الشرقي قد ساهم في تكريس الهيمنة الغربية. وتقوم الوسائل الإعلامية ببث النموذج الغربي وتصويره على أساس أنه الأمثل بالنسبة لجميع دول العالم. وتعمل على تثبيت هذه الفكرة لدي دول العالم الثالث لتضمن لنفسها أكبر قدر من الرواج على المستويين السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص. ولايخفي هنا الجانب الاستعماري غير المباشر الذي يقوم بالربط الفكري والاجتماعي، على مستوى القاعدة، ليأسس وجوده السياسي والاقتصادي. وبذا، تتم حلقة الهيمنة وتتخذ مشروعيتها

في ذات الوقت. وغني عن القول أن ذلك أدي إلى تفعيل التبعية بشكل كبير وجعلها تبدو كملاذ أنسب للعالم الثالث.[٢٥]

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، المحرك الفاعل لهذا النظام الإعلامي، حيث تسيطر سيطرة شبة مطلقة على أدواته وتملك ٧٥٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفازية، و ٩٠٪ من إجمالي الأخبار المصدرة، و ٨٢٪ من انتاج المعدات الإعلامية والإلكترونية، و ٩٠٪ من المعلومات المخزنة في الحاسبات الإلكترونية[٢٦]. وهذه السيطرة المطلقة لاتعني دول العالم الثالث، فقط بل جميع أرجاء المعمورة. وقد بادرت مؤخراً إلى استعمال البث المباشر عبر الأقمار الصناعية والذي لن تصمد أمامه عوائق التشويش المحلية نظراً لتكلفتها العالية جداً. مما يعني أن النموذج الأمريكي سوف يسيطر على الأقل على الأمد القصير وسوف يروج للسياسات الأمريكية ويبررها، ويمنحها مشروعية قد تكون مغلوطة، وهو بذلك استعمار في أبشع صورة، ذلك الذي يتدخل في أمور الفرد العالمي الشخصية من مأكل ومشرب وملبس ومركب. ولاتعني هذه السيطرة الأمريكية شبه المطلقة في الفترة الحالية أن بقية الدول المتقدمة لاتملك مقدرات إعلامية جيدة، على العكس من ذلك فلدي بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان إمكانات ضخمة جدا في المجال الإعلامي. غير أنها تقصر عن الإمكانات الأمريكية التي تساندها بشكل مؤثر اللغة الإنجليزية التي تستخدمها والتي أصبحت اللغة العالمية الأولى في عالم اليوم.

مع قصور تلك الدول «المتقدمة» عن مقاربة الجانب الأمريكي، إلا أنها تقوم بدور فاعل في تقديم النموذج الغربي، وخصوصاً لدي دول العالم الثالث، والأمر لايعدو عن كونه مسالة نسبية. فبريطانيا تابعة إعلامياً للولايات المتحدة، غير أن دولاً من العالم الثالث تابعة لبريطانيا ذاتها.[٢٧] ويشير المستقبل إلى أن إمكانات الدول المتقدمة – خلاف الولايات المتحدة – في تقدم مستمر وربما أثر التراجع الذي قد يكتنف الجانب الأمريكي على الصعيد السياسي والاقتصادي في الأمد البعيد على هيكلية النظام الإعلامي في أمريكا، وبذا تتقدم دول أخرى تملك مقومات القطبية القادمة للسيطرة على النظام الإعلامي الدولي الذي بات أساسا عضويا في هيمنة الدولة على المستوي العالمي.

وإذا كانت دول العالم الثالث قد ساندت مشروع «اليونسكو» في منتصف السبعينات، إلا أن ذلك لم يتحول إلى آلية عملية تضع إقدام دول هذا العالم على بداية طريق التغيير في النظام الإعلامي العالمي الذي أضر ويضر كثيرا بمصالح هذا العالم، مما يعني أن هذه التبعية في ظل النظام الدولي الجديد لن تجد لها مخرجاً من ورطتها، وبذلك تتكشف بصورة أكبر آلية يحددها انحياز النظام الإعلامي في التالي :

١ – أن شركة من الشركات متعددة الجنسيات أو وكالة من وكالات الأنباء الاحتكارية هي التي تنتج في العادة المادة الإعلامية في عالمنا المعاصر.
٢ – أن المادة الإعلامية التي تنتجها هذه الشركات تتضمن في الغالب ثقافة استهلاكية وتجارية ورأسمالية، وتحمل التفضيلات الإيديولوجية العامة أو الاتجاهات الحياتية السلوكية السائدة في الدول الرأسمالية.
٣ – أما الجمهور المتلقي لهذه المادة الإعلامية فهو الفئات الحاكمة والشرائح الإجتماعية العليا والمتوسطة في دول الجنوب، رغم أن معظم الفئات الاجتماعية الأخرى تتأثر أيضا بمضمون هذه المادة الإعلامية والإعلانية.
٤ – أن المادة الإعلامية التي تنقل عبر الإذاعة أو التلفاز أو الصحف أو من خلال الكتب والأشرطة والإسطوانات يكون في العادة بالغ التأثير في الجمهور المتلقي ويهدف إلى إحداث تحولات في الاتجاهات الاجتماعية والثقافية وخصوصاً فيما يتعلق بإيصال صورة إيجابية وجذابة لنمط الحياة في الشمال.(٢٨)

إن مدى تكثيف هذة الصورة، مرتهن بدول الجنوب التي عليها السعي لإيجاد مناخات إعلامية جديدة وجهود مشتركة على أعلى المستويات للخروج من هذا المأزق. وهي وإن كانت متباينة فيما بينها في أنماطها المعيشية ومرجعيتها الثقافية بشكل فسيفسائي، وهو امر يعوق التحرك كثيرا في مواجهة دول الشمال، إضافة إلى المعوقات الاقتصادية التي تحول دون بناء هياكل إعلامية متقدمة. إلا أن الخطر الداهم والمشترك الذي يهدد هذه الدول مجتمعة، يوفر مبررا كافياً – فيما أري – للتعاون الإعلامي فيما بينها، كما أن درجة التقدم المتشابه إلى حد ما في هذه الدول يشكل مبررا آخر.

هوامش الفصل الثالث

(١) بكر مصباح تنيره : **جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد**، (مجلة شؤون عربية) مرجع سابق، ص ٤٣.

(٢) محمد زكريا إسماعيل : **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، (مجلة المستقبل العربي) مرجع سابق، ص ٧ ، ص ٨.

(٣) **جريدة الشرق الأوسط**، العدد ٤٩٤٥، ذو الحجة ١٤١٢هـ، ص ٧.

(٤) **جريدة الشرق الاوسط**، العدد ٤٩٢٩، ٢٥ ذو القعدة ١٤١٢هـ، ص ٢٠.

(٥) حسنين إبراهيم : **الفكر العربي وإشكالية النظام الدولي الجديد**، (مجلة شؤون عربية) مرجع سابق، ص ٥٧ إلى ص ٥٩.

(٦) عماد فوزي الشعيبي : **النظام السياسي العالمي الجديد**، (مجلة دراسات عربية) مرجع سابق، ص ٣٨.

(٧) حسن نافعه : **الأمم المتحدة والنظام الدولي**، (مجلة السياسة الدولية) ص ٦٧.

(٨) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٩) محمد زكريا إسماعيل : **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، (مجلة المستقبل العربي) مرجع سابق ص ٤.

(١٠) راجع في ذلك كتاب (**المقدمة**) لتاريخ عبدالرحمن بن خلدون.

(١١) روبرت مكنمار : **مابعد الحرب الباردة**، ص ١٤٠.

(١٢) أحمد إبراهيم محمود : **ظاهرة الفوضي والعنف المسلح في النظام الجديد**، (مجلة السياسة الدولية) ص ٢٧٨.

(١٣) بطرس غالي : **الحوار والصراع بين الجنوب والشمال**، (مجلة السياسة الدولية) ص ١٥٥.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٥٥.

(١٥) زينب عبدالعظيم محمد : **العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي**، (مجلة الفكر الاستراتيجي) ص ٢٠٧.

(١٦) عماد فوزي الشعيبي : **النظام السياسي العالمي**، (مجلة دراسات عربية) ص ٣٥.

(١٧) جاسم محمد عبدالغني : **المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، (المستقبل العربي) ص ٥.

(١٨) سماح رافع محمد : **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، ص ٤٩ إلى ص ٥٩.

(١٩) دينيسن بيرجيس : **التغيرات النوعية في النظام الدولي**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) ص ١٩.

(٢٠) جريدة لوموند ديبلوماتيك، السنة ٢، العدد ١٣، اكتوبر – نوفمبر ١٩٨٩م، ص ٢٤.
(٢١) المرجع السابق، ص ١٤.
(٢٢) المرجع السابق، نفس المكان.
(٢٣) فاروق أبوزيد : إنهيار النظام الإعلامي الدولي، ص ١٤٨.
(٢٤) المرجع السابق، ص ١٤٨.
(٢٥) عبدالخالق عبدالله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٠٨.
(٢٦) المرجع السابق، ص ٢٠٨.
(٢٧) فاروق أبوزيد : إنهيار النظام الإعلامي الدولي، مرجع سابق، ص ٢١٠.
(٢٨) عبدالخالق عبدالله : **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، مرجع سابق، ص ٢٠٨، ٢٠٩.

الخلاصة

انطلق هذا البحث من مشكلة محددة تكمن في الإجابة على تساؤل : ما أثر التغييرات الدولية التي برزت بعد عام ١٩٨٥م في هيكل النظام الدولي؟ وهي الإشكالية المنحدرة من الجدل القائم بين نظريتين تقول الأولى بوجود نظام دولي جديد بدأ يتخلق منذ عام ١٩٨٥م بينما تنفي الثانية ذلك. ويعتبر البحث في هذه الجدلية ذا أهمية خاصة مردها إلى ضرورة استكناه الصورة التي سوف تنظم علاقات الدول فيما بينها في المستقبل، والتي ستؤدي إلى وضوح الرؤية أمام صانع القرار السياسي، وبالتالي ستؤدي إلى رشد موقفه من رسم الأطر العامة والدقيقة للموقف السياسي. ويفيد من وضوح الرؤية أيضاً الباحث في شؤون العلاقات الدولية الذي سوف يحلل ويدرس العلاقات في المجتمع الدولي في ضوء نتائج، تستند إلى التحليل والاستنتاج العلمي، كما يفيد من هذه الرؤية أيضاً الأفراد العاديون الذين يشكلون قناعاتهم – متزايدة التأثير – حسب مفاهيم علمية مدروسة.

وقد سعى هذا البحث للاستجابة للمتغيرات الدولية، ومحاولة درس العلاقات بين فواعل النظام الدولي وآلياته في ظل المعطيات الجديدة التي نشأت منذ عام ١٩٨٥م. وذلك من خلال رصد الظواهر والمتغيرات وتحليلها استنادا إلى تراكمها التاريخي وآليتها الجديدة، وبذلك توصل البحث بصورة مبدئية إلى عدم القفز إلى النتائج النهائية، وحاول الإجابة عن كيف ولماذا حدثت تلك المتغيرات؟ وماهي التصورات المستقبلية التي ستكون عليها؟ وهو الأمر الذي يميز هذه الدراسة عن غيرها.

وفي سبيل الوصول إلى هذه النتيجة، فقد حدد البحث مجموعة من التساؤلات تفضي الإجابة عليها إلى حل مشكلة البحث وهي :

١ – هل يوجد هناك نظام دولي؟
٢ – هل توجد هنالك تغييرات نوعية وموضوعية للنظام الدولي بعد عام ١٩٨٥م؟
٣ – هل سيقود التغيير النوعي والموضوعي للنظام الدولي إلى تغيير في أنماط ممارسة العلاقات الدولية؟

وقد استلزم للإجابة على التساؤل الأول، طرح الفصل الأول من هذا البحث حيث تم استعراض المقولات الذاهبة إلى وجود نظام دولي والأخرى الرافضه لذلك. وتم التوصل إلى أن هناك نظاماً دولياً تنتظم الدول من خلاله في علاقات متداخلة. ثم تم استعراض التعريفات التي تصورها عدد من الباحثين عن النظام الدولي، كما حاول البحث اضافة تعريف آخر يستند عليه في التالي من الفصول إضافة إلى إثراء أدبيات الحقل المعرفي الذي نحن بصدده.

وللإجابة على التساؤل الثاني فقد كان من الضروري دراسة تطور العلاقات الدولية منذ بداية أول نظام انتظمت فيه مجموعة من الدول في السابق، وهو نظام توازن القوى الذي نشأ بتوقيع معاهدة «ويستفاليا». ثم تتبع البحث بعد ذلك مراحل تطور هذا النظام حتى انهياره بقيام الحرب العالمية في ١٩١٤م. ثم المراحل التي مر بها المجتمع الدولي بعد ذلك والأنظمة التي اكتنفته حتى بزوغ عام ١٩٨٥م. وقد كان الغرض من هذه الدراسة هو استجلاء حقيقة تكون كل فاعل من فواعل النظام الدولي، كيف نشأ ولماذا وماهي الظروف المحيطة التي صاحبت ذلك النشوء؟ ثم جاء الفصل الثالث ليدرس التطورات التي طرأت على النظام الدولي ويحللها ويحلل مسبباتها الموضوعية، وليجيب على التساؤلين الثاني والثالث معاً، حيث ناقش البحث إمكانية قيام التغييرات النوعية والموضوعية في النظام الدولي بإحداث تغيير في أنماط ممارسة العلاقات الدولية.

وقد توصل البحث إلى أن هناك نظاماً دولياً ينظم العلاقات بين الدول، كما أثبت حدوث التغيير الذي يربط مصطلح النظام الدولي بالجدة، فيمكن القول – على ذلك – بنظام دولي يتشكل.

كما توصل البحث إلى إثبات حقيقة وجود تغيرات نوعية وموضوعية للنظام الدولي، منذ عام ١٩٨٥م. وناقش أخيراً إمكانية قيام التغييرات بإحداث أنماط مختلفة للعلاقات الدولية. وهنا لم يشأ البحث إصدار الحكم النهائي الذي يترك للزمن، ولكنه استعرض سيناريوهات المستقبل وناقش كلاًّ منها على حدة دون الجزم بفعلية أي منها.

وعليه، فإن البحث توصل إلى أن هناك نظاماً دولياً يتشكل في هذه الفترة، رغم أنه لم يستقر بعد على شكل نهائي، وإن كان ذلك محتملاً في المدى الطويل، بناءاً على الاستنتاجات التالية :

أولاً : إن النظام المعتمد على القطبية الثنائية بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية قد انتهي بانتهاء الحرب الباردة، منذ منتصف الثمانينات، وإذا كانت الولايات المتحدة تمارس دور القطب الأوحد في الفترة الحالية فإن مايبدو حتى الآن أن هذه القطبية الأحادية لن تستمر طويلاً. إما بانسحابها من ساحة القطبية وتقوقعها على نفسها وبذلك تتاح الفرصة لظهور أقطاب جدد، وإما باستمرارها على هذه الساحة كقطب اوحد في المدى القصير، وظهور أقطاب جدد يشاركونها القطبية في المدي الطويل، كاليابان أو ألمانيا أو أوروبا المتحدة أو روسيا الاتحادية، أو مجموعة «الكومنولث»، أو الهند والبرازيل والارجنتين من بين دول العالم الثالث.

ثانياً : أما عن الأمم المتحدة فإن الآلية الدولية الحالية والتي تعمل من خلالها المنظمة لاتبشر بطبيعة مخالفة لما كانت تسير عليه في السابق، غير أنه لابد من ملاحظة، أن أداء الأمم المتحدة قد تحسن منذ انتهاء الحرب الباردة بشكل ملحوظ، تجلي قي أبهي صورة إبان أزمة الخليج الثانية، وقصر في أزمات ومشكلات أخرى كالصراع الدائر حاليا بين مسلمي البوسنة والهرسك من جهة وصربيا من جهة أخرى، وإن كان تقصيراً نسبياً، وذلك لأنه لو كان هذا الصراع دائرا في زمن الحرب الباردة لكانت جميع الفواعل الدولية بما فيها الأمم المتحدة ستتعاطى مع هذه الأزمة بشكل مختلف. ويتجلي التقصير في أدني صورة في التعامل مع المشكلة الأفغانية التي نفضت الأمم المتحدة عنها يدها نفضا وبشكل غير مقبول، حيث صرح المسؤولون فيها أن لاحل لديهم لهذه المشكلة. ويبقى أن التغير في آلية عمل الأمم المتحدة مرهون في الواقع بما سوف يجد على الساحة القطبية الدولية.

ثالثاً : أن ترسيخ ظاهرة الستار الحديدي الجديد بين الشمال والجنوب، تعد أبرز الملامح بعد تحول الحوار بين الطرفين إلى صراع على أثر سقوط الستار الحديدي القديم بين الشرق والغرب. إن ساحة الشمال والجنوب سوف يكون لها أكبر الاثر في إحداث التوتر في العالم في السنوات المقبلة، بسب الهوة التي تتسع يوما بعد يوم بين الطرفي،ن في ظل غياب الاستراتيجيات التي تكفل ردم شيء من هذه الهوة.

رابعاً : وبخصوص الأخلاقية الدولية والاستقرار، فإن مزيدا من تغييب العقلانية، ومزيدا من الاتكاء على الذرائعية «البراغماتية» لن يقود العالم إلا إلى اتجاه واحد، هو تكريس الأخطاء التي وقع فيها النظام الدولي السابق. وإذا كان شيء من العقلانية قد ظهر في المعسكر الشمالي من خلال وقف الحرب الباردة الذي أزال الفوارق بين الشرق والغرب في ميدان الصراع، فإن مثل هذه العقلانية مازالت بعيدة عن المعسكر الجنوبي من جهة علاقة الجنوب بالجنوب، أو من جهة علاقة الشمال بالجنوب. وبالتالي فإن الصراع المستقبلي بين الشمال والجنوب لايبدو في الأفق ما من شأنه إدخاله دائرة العقلنة.

خامساً: أما عن التقدم التكنولوجي والأخطار البيئية، فإن الترابط التلاحمي بين هاتين النقطتين يوحى بمستقبل غير مأمون، وليس في ذلك أي نوع من السوداوية. ذلك أن الارتباط بن التكنولوجيا وتدمير البيئة أصبح من مسلمات العصر، وعملية إعادة تطويع التكنولوجيا بشكل يقلل من تدمير البيئة، أمر مكلف جدا، مما يؤدي إلى عدم التردد في القول إن تخليقا جديدا للتكنولوجيا في الاتجاه الإيجابي لن يتحقق على الأقل في الأمد القصير. ولعل موقف الولايات المتحدة في قمة الأرض من التوقيع على اتفاقية «التنوع البيولوجي» يؤكد ذلك. ويتوقف تطور الموقف السياسي من البيئة والتقدم التكنولوجي على الآلية التي سوف تتخلق في الأمد الطويل على الساحة الدولية ككل، وإن كان يمكن الاعتقاد، أن تغيرا مؤثرا في هذا المجال، وحتى في الأمد الطويل، لن يتحقق، مالم تواجه الكرة الأرضية أخطارا أكبر، أو بعبارة أخرى أخطارا تؤثر في سير الحياة اليومية بشكل واضح.

سادساً: وبخصوص الثقافة والإعلام فإن مايمكن استنتاجه من هذه السيطرة الشمالية المطلقة، هو إخضاع الجنوب – أكثر مما هو واقع حالياً – إلى المزيد من السيطرة الثقافية، وإلى تسيد النموذج الشمالي، وخصوصاً الأمريكي، الذي يملك أكبر وأضخم المقومات الممارسة لهذا الفعل، وذلك مالم تتكاتف جهود الجنوب لمجابهة هذا الخطر الداهم، وهي وإن فعلت ذلك، فإنها لن تستطيع سوى خفض قيمة التأثير دون إلغائه.

المراجع

الكتب :

١ – أبوزيد، فاروق: **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، الناشر خاص، الطبعة الأولى، البلد والسنة لم تذكر.

٢ – بدوي، محمد طه : **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، المكتب المصري الحديث، الطبعة الثالثة، القاهرة، السنة لم تذكر.

٣ – بركات، نظام وآخرون: **مبادىء علم السياسة**، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمَّان، ١٩٨٧م.

٤ – جورباتشوف، ميخائيل: **البيروسترويكا - تفكير جديد لبلادنا والعالم**، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٨٨م.

٥ – خلف، محمود: **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، المركز الثقافي العربي، الطبعه الاولي، البلد لم يذكر، ١٩٨٧م.

٦ – زكي، رمزي: **التاريخ النقدي للتخلف - دراسة في أثر نظام النقد الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة عالم المعرفة رقم ١١٨، الطبعة لم تذكر، الكويت، ١٩٨٧.

٧ – سان جور، جان: **ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٦م.

٨ – سعيد، عبدالمنعم: **العرب ومستقبل النظام العالمي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٨٧م.

٩ – عبدالله، عبدالخالق: **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٣٣، الطبعة لم تذكر، الكويت، ١٩٨٩م.

١٠ – العمري، أحمد سويلم: **معجم العلوم السياسية الميسر**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة لم تذكر، القاهرة، ١٩٨٥م.

١١ – الغذامي، عبدالله محمد: **ثقافة الأسئلة - مقالات في النقد والنظرية**، مطبوعات النادي الأدبي الثقافي بجدة، الطبعة الأولى، جدة، ١٩٩٢م.

١٢ – فرانكل، جوزيف: **العلاقات الدولية**، مطبوعات تهامة، الطبعة الثانية، جدة، ١٩٨٤م.
١٣ – الفيروز آبادي : **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة، دار البيان للتراث، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٧م.
١٤ – كرم، أنطونيوس: **اقتصاديات التخلف والتنمية**، منشورات مركز الانماء العربي بالتعاون مع جامعة الكويت، د.ت..
١٥ – الكيالي، عبدالوهاب واخر: **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٤م.
١٦ – محمد، سماح رافع: **المذاهب الفلسفية المعاصرة**، مكتبة مدبولي، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٥م.
١٧ – مقلد، إسماعيل صبري: **العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات**، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٧٩م.
١٨ – مكنمارا، روبرت: **ما بعد الحرب الباردة**، دار الشروق، الطبعة الأولى، د.ت..
١٩ – نوزيتر، برنارند: **العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب**، مصارعة دول العالم الثالث للدول الغنية، ترجمة : فهمي العابودي مركز الكتب الأردني، د.ت.
٢٠ – نوفان، بيير وآخر: **مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية**، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، الطبعة الثانية، بيروت – باريس، ١٩٨٢م.
٢١ – نوفان، بيير: **تاريخ العلاقات الدولية - أزمات القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥**، دار المعارف، الطبعة لم تذكر، ١٩٧٨م.
٢٢ – ودوورد، بوب: **القادة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت.
٢٣ – يحيى، جلال: **تاريخ العلاقات الدولية في العصور الحديثة**، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

الـــدوريـات :

١ – إبراهيم، حسنين توفيق: **الفكر الغربي وإشكالية النظام العالمي الجديد**، (شؤون عربية) العدد ٦٩، آذار/مارس ١٩٩٢م.

٢ – أبوسنة، طارق حسني: **الولايات المتحدة والاقتصاد السياسي العالمي**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٣، يناير ١٩٩١م.

٣ – أحمد، محمد سيد: **حول إشكالية النظام الدولي الجديد**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١م.

٤ – أحمد، محمد سيد: **لماذا انهار الاتحاد السوفيتي؟** (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٨، ابريل ١٩٩٢م.

٥ – أحمد، نبيل إبراهيم: **الانفاق العسكري وأثره على التنمية**، (الباحث العربي) بيروت العدد ٢٧، يوليو (تموز) ١٩٩١م.

٦ – إسماعيل، محمد زكريا: **النظام الدولي الجديد بين الوهم والخديعة**، (المستقبل العربي) بيروت العدد ١٤٣، ١٩٩١/١م.

٧ – أفندي، عطية حسين: **ندوة الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج - نظرة مستقبلية**، (السياسة الدولية)، القاهرة العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١م.

٨ – اودوينر، فرانسيسكو: **نداء الجنوب**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١م.

٩ – بلقزيز، عبدالاله: **بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما العمل؟** (المستقبل العربي) بيروت العدد ١٥٤، ١٩٩١/١٢م.

١٠ – بيرجيس، دينيس: **التغيرات النوعية في النظام الدولي**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) واشنطن السنة الثالثة – العدد الثاني، شتاء ١٩٩١م.

١١ – تنيرة، بكر: **جامعة الدول العربية في ضوء متغيرات النظام العالمي الجديد**، (شؤون عربية) بيروت العدد ٦٩، مارس ١٩٩٢م.

١٢ – الدهراوي، خضر: **مستقبل القواعد الأمريكية في الفلبين في ظروف المتغيرات الدولية**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢م.

١٣ – زهران، جمال: **أزمة الخليج في مواجهة النظام العالمي الجديد**، (السياسة

الدولية) القاهرة العدد ١٠٣ يناير ١٩٩١م.
١٤ – سليم، رجاء: **النظام العالمي الجديد وأفريقيا**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢م.
١٥ – شحادة، حلمي: **الجيش والتنمية في العالم الثالث**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) السنة الثالثة، العدد الثاني، شتاء ١٩٩١م.
١٦ – الشعيبي، عماد فوزي: **النظام السياسي العالمي الجديد**، (دراسات عربية) بيروت السنة السابعة والعشرون – العدد ١١ – ايلول/سبتمبر ١٩٩١م.
١٧ – شكاره، أحمد: **حوار الشمال والجنوب**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) واشنطن السنة الأولى، العدد الثاني، صيف ١٩٨٨م.
١٨ – الشواف، عبداللطيف: **التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة .. أيضا**، (المستقبل العربي) بيروت العدد ١٤٤، ١٩٩١/٢م.
١٩ – عبدالحي، وليد: **أثر التغيرات في النظام الدولي المعاصر على مستقبل الوظيفة الإقليمية للكيان الإسرائيلي**، (شؤون عربية) بيروت نيسان/أبريل ١٩٩١م.
٢٠ – عبدالدايم، عبدالله: **القومية العربية والنظام العالمي الجديد**، (شؤون عربية) بيروت العدد ٦٩، مارس ١٩٩٢م.
٢١ – عبدالغني، جاسم محمد: **المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي**، (المستقبل العربي) بيروت العدد ١٣٩، ١٩٩٠/٩م.
٢٢ – عبدالفتاح، شعيب: **جولة أوروجواي ومستقبل الاقتصاد العالمي**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢م.
٢٣ – العشماوي، محمد محمود: **اليابان والمتغيرات الدولية الجديدة**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢م.
٢٤ – غالي، بطرس: **الحوار والصراع بين الجنوب والشمال**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٥، يوليو ١٩٩١م.
٢٥ – كوانت، ويليام: **التحديات أمام السياسات الأمريكية بعد أزمة الخليج**، (السياسة الدولية)، القاهرة العدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢م.
٢٦ – مجموعة من الباحثين، ملف العدد : **قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية**، (السياسة الدولية)، القاهرة العدد ٩٢، أبريل ١٩٨٨م.

٢٧ – مجموعة من الباحثين، ملف: **السياسات الدولية وحرب الخليج**، (مستقبل العالم الإسلامي)، مالطا العدد ٣، صيف ١٩٩١م.
٢٨ – مجموعة من الباحثين، ملف : **النظام الدولي وجغرافية العالم الإسلامي**، (مستقبل العالم الإسلامي) مالطا العدد ١، شتاء ١٩٩١م.
٢٩ – محمد جاري: **القدرة في التنظيم الدولي**، (المجلة العربية للدراسات الدولية) واشنطن السنة الأولى – العدد الثاني، صيف ١٩٨٨م.
٣٠ – محمد، طه أحمد: **التحولات السياسية في آسيا والنظام الدولي الجديد**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢م.
٣١ – محمود، أحمد إبراهيم: **ظاهرة الفوضي والعنف المسلح في النظام الدولي الجديد**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٨، أبريل ١٩٩٢م.
٣٢ – مقدمة المجلات: **التحديات الكبرى لما بعد حرب الخليج**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٦، اكتوبر ١٩٩١م.
٣٣ – نافعة، حسن: **الأمم المتحدة والنظام الدولي**، (السياسة الدولية) القاهرة أبريل ١٩٨٦م.
٣٤ – نصار، هبه: **العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**، (الفكر الإستراتيجي الغربي) العدد ٣٧، يوليو ١٩٩١م.
٣٥ – هلال، علي الدين، **النظام الدولي وتاثيره على النظام العربي**، (الباحث العربي) بيروت العدد ١٦، يوليو/تموز ١٩٨٨م.
٣٦ – هنتر، روبير: **الولايات المتحدة ومأزق المنتصر**، (السياسة الدولية) القاهرة العدد ١٠٦، أكتوبر ١٩٩١م.

الصـــحف :

١ – **جريدة الشرق الأوسط**، لندن العدد ٤٩٤٥، ٤ ذو الحجة ١٤١٢هـ.
٢ – **جريدة الشرق الأوسط**، العدد ٤٩٩، ٢٥ ذو القعدة ١٤١٢هـ.
٣ – **جريدة لوموند ديبلوماتيك**، باريس السنة ٢ – العدد ١٣، أكتوبر – نوفمبر ١٩٨٩م.

المراجـع الأجنبية :

١ – Jr, Joseph S. Nye, **What New World Order?** "Foreign Affairs", Spring 1991.

التأثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية الرئيسية

إعـــداد الدارس

عبدالعزيز حمود الزيد

مقدمة

تعتبر وكالات الأنباء القنوات الرئيسية لبث وتدفق الأنباء في العالم، فهي المصدر الرئيسي للصحافة والنشرات الإخبارية والمواد التي تذيعها محطات الإذاعة والتلفزيون.

وتعتبر وكالات الأنباء أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام العالمي، حيث ترى الشعوب عن طريقها الأحداث والوقائع السياسية والاجتماعية، وقد أثبتت معظم الدراسات العلمية الحديثة في مجال الاتصال السياسي، وكذلك في نطاق علم السياسة(١)، أن لوسائل الإعلام قوة مستقلة في المجتمع، وأنها تلعب أدواراً سياسية من خلال ما تقدمه من مواد اتصالية، كما أنها تلعب دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي للدولة، باعتبار أن وكالات الأنباء، وخاصة وكالات الأنباء الدولية الخمسة التي تحتكر حركة الأنباء في العالم، والتي تتمثل في وكالة الأنباء الفرنسية، والاسوشيتدبرش، واليونيتدبرس، ووكالة رويتر البريطانية ووكالة تاس، تعتبر من المصادر الرئيسية والأولى للأخبار في العالم، حيث تحتكر هذه الوكالات الخمس ثورة المعلومات.

سوف يقتصر هذا البحث على دراسة الأربع وكالات الأنباء الغربية الدولية التي تسيطر على حوإلى ٨٠٪ من الأخبار الدولية، بينما لايزيد نصيب المجتمعات النامية عن ٢٠٪ من هذه الأنباء على الرغم من وجود أكثر من مائة وعشرين وكالة أنباء تنتشر بين قارات العالم الخمس.(٢) وهذا يشير لمدى تطور وخطورة هذه الوكالات الاحتكارية، وسيطرتها على حركة نقل وتبادل الأخبار، فمعظم الدول في العالم تعتمد على الوكالات الكبرى، فيكفى أن نعرف أن هذه الوكالات الكبرى ترسل في اليوم الواحد أكثر من ٥٠٠ ألف كلمة، وهذا يوضح مدى ضخامة هذه الوكالات ومقدرتها على التغلغل في جميع مؤسسات العالم. كذلك لايوجد لبعض وكالات الأنباء الوطنية مراسلون خاصون إنما هي تعتمد اعتماداً كاملاً على وكالات الأنباء العالمية للحصول على الأنباء الخارجية، تماماً كما تعتمد على المصادر الحكومية بالدرجة الأولى للحصول على الأنباء المحلية، مما أوجد هوة وفراغاً وخللا في التوازن الإعلامي بين الشمال الغني والجنوب الفقير، وأوجد ما يعرف بالتدفق الإعلامي من جانب واحد، وما يثيره هذا الجانب من نتائج وآثار ثقافية – مهمة وخطيرة – تتولد نتيجة السيطرة الإعلامية الرهيبة على الإعلام في العالم.(٣)

وفي تناولنا لموضوع هذا البحث المهم، سيقوم الباحث باستعراض جوانب التأثير السياسي الناتج عن احتكار وكالات الأنباء الأربعة وهي وكالة الأنباء البريطانية ووكالة الأنباء الفرنسية ووكالة الأسوشيتدبرس ووكالة اليونيتدبرس لحركة الأنباء العالمية. وهي الوكالات التي تعتمد عليها – كما سبق القول – معظم صحف العالم وإذاعاته، حيث تغيب هذه الوكالات عن الواجهة الإعلامية التي يراها القارىء العادي مع أنها – في الواقع – هي مصدر ما يجده معظم القراء في الصحف والمجلات، أو ما يسمعه محبو الإذاعات، وتكتفي هذا الوكالات بذكر الحروف الأولى لاسمها في نهاية الخبر بشكل لايلحظه القارىء النهم للخبر والذي لايهمه ماذا يعنيه هذا الرمز الذي لو نظرنا من خلاله لوجدنا، صناعة احتكارية كبرى مطبقة، وأسراراً واتفاقيات وجيوشا كبيرة من المراسلين، وأجهزة متطورة واتصالات عبر الأقمار الصناعية ومختلف وسائل الاتصال الأخرى، تقوم بالتغطية الإعلامية لأحداث العالم وتحتكر هذه التغطية، ومن هنا تبرز أهمية البحث الذي يعالج ويكشف جوانب مهمة من التاثير السياسي لهذه الوكالات، والذي يهدف منه الباحث إلى الإجابة عن التساؤلات التي تشكل فروض البحث أو بالأحرى مشكلة البحث والتي تتلخص في الأسئلة التالية :-

(١) ما هي مظاهر السيطرة الإعلامية للوكالات الدولية ؟

(٢) وما هو التأثير السياسي لهذه الوكالات؟

(٣) وما هي الإشكاليات التي يثيرها وضعها الحالي ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، فقد اعتمد الباحث المنهج التاريخي للبحث في تتبع نشأة وكالات الأنباء وتطورها في الفصل الأول، كما تم اعتماد المنهج الوصفى والتحليلي في الفصل الثاني الذي يتناول التأثير السياسي الذي تباشره وكالات الأنباء، ومظاهر السيطرة التي تحتكرها في المجال الإعلامي، وأهم الإشكاليات التي ترتبط بهذا التأثير. وقد كانت هناك دراسة عن موضوع التأثير السياسي لوكالات الأنباء للدكتور إبراهيم إمام في كتابه «وكالات الأنباء» الذي نشرته دار الفكر العربي، حيث تناول الباب الرابع من هذا الكتاب الدور السياسي والاقتصادي لوكالات الأنباء، واستعرض الكثير من الشواهد التاريخية في هذا الخصوص، لإثبات مدي تداخل عمل الوكالات مع

القوى السياسية والاقتصادية، وقد ركزت الدراسة في المواضيع المتعلقة بخطوط الإعلام والسياسة والاقتصاد على الوكالات بين الإعلانات والإعانات، كما هو الشأن بالنسبة لـ رويتر والسياسة البريطانية في مصر والسودان، رويتر والإمبراطورية البريطانية، العلاقات بين الوكالات والحكومات، الوكالات والحرب النفسية، وتعتبر هذه هي أبرز النقاط السياسية والاقتصادية التي تناولها الدكتور إبراهيم امام في كتابه عن الدور السياسي والاقتصادي لوكالات الأنباء.

وفي هذا البحث سوف يكون التركيز على بيان كيفية التأثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية الأربعة، مع القاء الضوء على أهم جوانب ومظاهر هذا التأثير. فهذا الجانب، لم تتطرق له الدراسة التي قام بها الدكتور إبراهيم إمام بشكل واضح ومباشر، بل ركزت على الأحداث التاريخية وإثبات وجود التأثير السياسي من خلال الحوادث والقصص المثبتة، أما في هذا البحث، فسوف يقوم الباحث بإلقاء الضوء على جوانب التاثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية، وكيفية حدوث هذا التأثير.

وخاتمة القول، لايسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر والتقدير للدكتور فهد عبدالرحمن المليكي على ما قدمه من إرشادات وتوجيهات. كما أتوجه بالشكر إلى جميع العاملين بالمعهد على حسن المعاملة والتعاون.. والله الموفق،،،

الفصل الأول

التعريف بوكالات الأنباء ومراحل تطورها

- **المبحث الأول** : تعريف وكالات الأنباء الدولية وتطور نشأتها

- **المبحث الثاني** : أهم وكالات الأنباء الدولية

١ - وكالة الأنباء الفرنسية
٢ - وكالة رويتر للأنباء
٣ - وكالة الأسيوشيتدبرس
٤ - وكالة اليونيتدبرس

المبحث الأول

تعريف وكالات الأنباء الدولية وتطور نشأتها

لاتتوقف أهمية وكالات الأنباء الدولية على جمع المعلومات فقط، بل إنها تمثل العمود الفقري لجميع وسائل الإعلام الدولية، فهي التي تقوم بجمع واستقاء الأنباء، ثم إعادة توزيعها على الوسائل الإعلامية. وقد عرف أحمد عطية في كتابه (القاموس السياسي) وكالات الأنباء بأنها :-

(مؤسسات صحفية تقوم بجمع وتوزيع الأنباء والصور الإخبارية للصحف وأجهزة الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء الأخرى، وذلك بواسطة شبكة من المكاتب الصحفية وإعداد كبيرة من المندوبين الصحفيين موزعين بين عواصم دول العالم المختلفة، وهي خدمة تعجز عن القيام بها أية صحيفة أو إذاعة لحسابها الخاص، بحيث تغطي أقاليم العالم القريبة والبعيدة).[٤]

وفي هذا الإطار، عرفها البعض بأنها (تقوم باستقاء الأنباء وتوزيعها على نطاق محلي أو إقليمي أو عالمي).[٥]

وقد ارتبطت نشأة الوكالات تاريخياً بظهور الطباعة والصحافة، على اعتبار أن الصحف عند ظهورها كانت محلية، والحصول على الأخبار الدولية عمل هام للصحف، ولكنه شديد التكلفة والصعوبة، فلا تستطيع صحيفة بمفردها أن تغطي تكاليف جمع الأخبار الدولية بمفردها، بخلاف ما يكون عليه الحال من وجود وكالة متخصصة في جمع الأنباء تقوم بتوزيع الأخبار على أكثر من صحيفة، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة عن الصحف، ويحقق في الوقت ذاته ربحاً لهذه الوكالة نظير القيام بهذا العمل.

وقد شهد القرن التاسع عشر انتصار الطبقة البرجوازية في غرب أوربا وسيطرتها على مقاليد السلطة، وارتبط نمو هذه الطبقة باتساع النشاط المالي والتجاري عقب الاكتشافات الجغرافية ونشاط حركة الاستعمار، مما زاد الحاجة إلى الأخبار والأنباء التي تتجاوز حدود الوطن، وأوجد سوقاً نشطاً للصحف ووكالات الأنباء التي تساهم في تزويد الصحف بالأنباء والأخبار التي تحتاجها تلك الطبقة في تجارتها. وقد شهدت

الخدمة الصحفية تطوراً ملموساً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لدرجة أنها كانت تتفوق على الخدمات الحكومية، فوكالة رويتر – على سبيل المثال – كانت تحصل على المعلومات والأخبار قبل أن تحصل عليها الحكومة. وقد تفتحت أذهان الصحفيين على حيل عديدة للتغلب على عقبة المسافات، ففي سنة ١٨٣٧ نجد أن الصحفي الأمريكي كريج قد نظم أسرابا من الحمام الزاجل يزيد عددها عن الخمسمائة، لنقل الرسائل بين مدن فلادلفيا وواشنطن ونيويورك وبوسطن. وقد كانت وكالات الأنباء في أول عهدها تستخدم الحمام الزاجل لنقل أخبارها.

ويعتبر شارل هافاس الفرنسي، أول من بدأ هذه الخدمة، عندما قام عام ١٨٢٥ بإنشاء مكتب في باريس له بضعة فروع في عدد من العواصم الأوروبية والذي كان عملاؤه من رجال الأعمال والتجار والبيوت المالية. وقبل أن تعرف أوربا التلغراف كان المحترفون في عملية نقل الأخبار من بلد إلى بلد عن طريق الرسول الخاص،هم آل فاجر ومن بعدهم جاء آل روتشيلد، حيث اكتشف هؤلاء منذ عهد بعيد أن أحاديث البلاط والقصور يمكن أن تكون سلعة غالية الثمن في سوق المال، ثم ظهر بعد ذلك في الميدان رجل واسع الحيلة عالي الهمة، هو ألماني اسمه يوليوس رويتر، اكتشف رويتر في الأربعينات من القرن الماضي أن الحمام الزاجل وسيلة لاشك أنها تفوق من حيث السبق والسرعة حملة الرسائل الذين يبعث بهم روتشيلد فاستخدمها، وفي عام ١٨٥١ زين له روتشيلد السفر إلى إنجلترا أغلب الظن ليبعده عن القارة كمنافس، فكان أن حمل رويتر حمامه الزاجل ورحل إلى لندن، وهناك استخدم الزاجل لتتم الحلقة الناقصة في سلسلة الاتصال الأوربي وهي ما بين سكا جراك والمضيق الإنجليزي.(٦)

وسرعان ما تبين لرويتر ثلاثة أمور : أن السلك النحاسى سوف يحدث ثورة في عملية جمع الأنباء، حيث جاء اختراع التلغراف سنة ١٨٣٧ بفضل مورس، فكان بمثابة ثورة في عالم الاتصال غيرت وجه الفن الصحفي(٧)، كما أن فرصة التدخل الحكومي قائمة من أجل هذا السبب، ومن ثم فعليه أن يكون بجانب الحكومة، هذا فضلاً عما لاحظه من أن الصحف آخذة في التكاثر وكبر الحجم، وأن شهيتها للكلمات ستظل مفتوحة، فكان أن تقدم رويتر لجريدة التيمز وعرض عليها أن يزود الصحف البريطانية بأخبار القارة التي سوف يقوم مراقبوه على تغطيتها، غير أن جريدة التيمز وقفت مما

عرضه موقف المتشكك، لكن جريدة أخرى هي جريدة المعلن تعاقدت معه، ولم يمض عام واحد حتى كان رويتر يقدم الخدمة لاثنتى عشرة جريدة، وتقدم للحكومة البريطانية طالباً بأن تسمح له باستخدام كابل الغواصات الجديد الذي شرعت في مده لربط أجزاء الامبراطورية، ودعم رويتر طلبه بأن هذه الخدمة ستدعم الروابط البريطانية. وقد حفز رويتر على العمل السريع منافسه هافاس في فرنسا، فوافقت الحكومة البريطانية على اقتراحه ومنحته الجنسية البريطانية فأصبح مواطنا بريطانيا وخادما موثوقا به.(٨)

وقد ظل هافاس منذ عام ١٨٢٥ يغذي الصحف الغربية بأخبار القارة الأوربية، لكن تميز رويتر عن هافاس، بأنه يعمل ومعه الكابل، وكان وولف صاحب الوكالة الألمانية المسماه باسمه والتي أنشئت عام ١٨٤٩ ثالث الثلاثة العاملين في الميدان، حيث تفاوض مع هافاس وأقنعه بأن الحكمة تقضى بعدم المنافسة بينهما، وأن من الخير تقسيم النفوذ، وانتهى الأمر بين الأطراف الثلاثة إلى تقسيم العالم لثلاثة أقسام :

١ – الإمبراطورية البريطانية لرويتر، ومعها شمال امريكا وعدد من الدول التابعة للنفوذ البريطاني في حوض البحر الأبيض المتوسط.

٢ – الإمبراطورية الفرنسية، ومعها جنوب غرب أوربا وجنوب أمريكا وأجزاء من أفريقيا تكون من نصيب هافاس.

٣ – ما تبقى من أوربا بمافيه النمسا والمجر واسكندنافية والبلدان السلافية، تكون من نصيب وولف والتي وزع نصيبها في الاحتكار على هافاس ورويتر بعد هزيمة ألمانيا ١٩١٨(٩)

وما أن مضت الوكالات الثلاثة تعمل في القارة الأوربية وعلى النطاق العالمي، حتى بدأت المتاعب بالنسبة لرويتر، وجاءت هذه المتاعب من أمريكا، حيث قرر عدد من ناشرى الصحف الأمريكية عام ١٨٤٨م التخلص من سيطرة رويتر، فراحوا يجمعون إمكانياتهم المحدودة وأنشأوا وكالة تعاونية لجمع الأنباء اسموها، الصحافة المترابطة، ولم تشأ الحكومة البريطانية أن تقيم العراقيل في وجهها حرصاً على حسن العلاقات بينها وبين أمريكا، فلم تعترض على الخطوة الأمريكية، وعليه، أقنع رويتر هافاس بأن

الأطراف الأصلية سوف تستفيد من مجال الصحافة المترابطة حيث أن دخولها سيتيح للوكالات الأوربية تغطية أنباء الجمهورية النائية دون أن تتحمل في سبيل ذلك تكاليف مادية.

ثم حدثت في السنوات التالية متغيرات، أثرت في تلك الاتفاقية الرباعية، فلقد ظهرت وكالات أنباء صغيرة مثل ستيفانى الإيطالية وبلجا البلجيكية حيث استسلمتا للضغوط، وتبعتا لرويتر وهافاس وهكذا تقاسم رويتر وهافاس السوق، ليس في أوربا فقط، وإنما أيضاً في البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. أما الصحافة المترابطة أي الاسوشيتدبرس، فقد انحسر نشاطها وظلت حتى نهاية القرن عندما سمح لها بأن تمد نشاطها إلى كندا ثم مع قرب انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أمريكا الوسطى والجنوبية.(١٠)

طريقة العمل في وكالات الأنباء :

تكون فى بداية كل دورة من دورتى الوكالة الصباحية والمسائية توقعات للأحداث تذاع على المحررين بجدول زمني للأحداث، وذلك لإعدادهم لمعرفة ما سينقل إليهم طوال الاثنتى عشرة ساعة المقبلة. وهذه الرسالة القصيرة تحيط المحررين علماً بعدد القصص الإخبارية التي تحصل عليها الوكالة، غالباً ما تغطى عدد الكلمات أيضاً. وقد تكون هناك أنباء مفاجئة تقضى تماماً على أي جدول إخباري معد سابقاً. ويتكون الإرسال في وكالات الأنباء من مقدمة (First-Take)، وسلسلة من الإضافات (Adds)، ويمكن معرفة كل إضافة بسهولة، فهي تحمل الإشارات التالية الرمز الدال على الخبر (Slug) وتاريخ الإرسال + مصدر الإرسال والكلمات التي تشير إلى مدى فورية الخبر، وهى بالتالى وفقاً لما تستدعية سرعة الإرسال (Flash-Bulletin-Urgent) ، وبطبيعة الحال، تختلف درجة الأهمية من وكالة إلى وكالة، بل تختلف بين الوكالة والعملاء أنفسهم وفقاً لاهتمامات المناطق المختلفة.

ولاتقوم وكالات الأنباء بمتابعة إضافات قصصها الإخبارية عن طريق الترقيم، ولكنها تختار اسما يدل على الحدث، تشير إليه في كل مرة تضيف فيها إلى القصة معلومات جديدة.(١١)

المبحث الثاني
أهم وكالات الأنباء الدولية

نعرض فيما يلي لأهم وكالات الأنباء الدولية على النحو التالي:

١ - وكالة الأنباء الفرنسية (هافاس) (Agence France Press) :

يعتبر شارل لوي هافاس أول من ابتدع اسم وكالة الأنباء، وهو كذلك أول من وضع فكرته موضع التنفيذ بالشكل الذي تصوره، فعندما فطن إلى أهمية الأخبار في ميادين السياسة والتجارة والحرب وأحس بحاجة المسؤولين إلى استقاء المعلومات التي تساعدهم في أعمالهم، حوّل مكتبه الخاص الذي افتتحه في باريس باسم مكتب الاتصالات والمراسلة إلى وكالة أنباء وأسماها باسمه الشخصي وكالة هافاس. ولقد استطاع هافاس أن يحقق تصوره لوكالة الأنباء، عندما أنشأ وكالته المتطورة عن مكتبه سنة ١٨٣٥، كما نجح في التفوق على سائر منافسيه، حيث صمم شبكة محكمة من الاتصالات التي عادت عليه بأعظم النتائج، فمصادره كانت متعددة كما أحسن اختيار الأعوان من أمثال وولف ورويتر وغيرهما الذين فهموا أغراضه، ونجحوا في تحقيقها، يضاف إلى ذلك، أن شعاره الذي رفعه كان هو (الإعلام من أجل الإعلام).

ولقد كانت إيرادات هافاس من الإعلانات هي التي مكنته من تعيين مراسلين مقيمين في جميع عواصم أوربا، ولذلك استطاع أن يقدم لمشتركيه من الصحف والعملاء، أخبارا سياسية ومالية وتجارية مميزة، حيث استطاع من خلال المكاسب المادية التي حققها أن يشتري أكبر مكتب إعلان في فرنسا، وهو المعروف بمؤسسة بوليه فى باريس وضمه إلى وكالته.(١٢)

لقد حققت وكالة هافاس بفضل جمعها بين الإعلام والإعلان أرباحاً طائلة، حتى تجاوز رأسمالها خمسمائة مليون فرنك، وبلغت ذروة مجدها ونفوذها في عهد الرئيس بوانسكاريه (١٩١٣ - ١٩٢٠).(١٣)

وعندما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات، عانت الوكالة المذكورة من أزمة مالية، ولذلك تدخلت الحكومة الفرنسية لمساعدتها مالياً.

ولما انهزمت فرنسا في بداية الحرب العالمية الثانية، وقعت وكالة هافاس في إطار السيطرة الألمانية، وبالتالي أصبحت وسيلة من وسائل الدعاية الألمانية، وحكومة فيشي التابعة لها، وكانت حكومة فرنسا الحرة المقاومة للنازي قد اتخذت من لندن مقراً لها، حيث أصبح مقر وكالة هافاس في لندن وسيلة من وسائل هذه الحكومة لمقاومة الاحتلال النازي وكذلك بعض المكاتب الأخرى لهافاس.(١٤)

ولما تمت هزيمة النازيين وتحررت فرنسا، أنشئت وكالة الأنباء الفرنسية عام ١٩٤٤م، وورثت الوكالة الجديدة بقايا وكالة هافاس. ومن الناحية القانونية تعد الوكالة مؤسسة عامة مستقلة مالياً، ولكنها تحصل على مساعدة مالية من الحكومة الفرنسية.(١٥)

ويبلغ عدد العاملين في وكالة الأنباء الفرنسية حوالي ألفى شخص (٤٠٪ منهم صحفيون و ٢٠٪ فنيون في شؤون الإرسال والاستقبال و ١٥٪ يعملون في الشؤون الإدارية والباقي وهم ٢٥٪ من العمال والمستخدمين). والوكالة الفرنسية لاتقدم أخبارا فقط، بل تقوم أيضا بالواجبات التفسيرية حتى إن محفوظات الوكالة، غنية بالكتب والقصاصات والمراجع والوثائق التي تساعد المحررين على استكمال الخبر وتقديمه بأبعاده المختلفة. ويقوم العمل في هذه الوكالة على أساس نوعي، بمعنى اختيار نوع الخبر الذي يهم المنطقة المرسل إليها هذا الخبر.(١٦)

وتعود ملكية الوكالة الآن إلى عدد كبير من المساهمين، وهي تملك (١٨) مكتبا في فرنسا و (٩٢) مكتباً في الدول الأجنبية ويتواجد مراسلو الوكالة في (١٥٧) بلدا، وهي توزع يوميا ٥٠٠ ألف كلمة من الأخبار، وتقدم خدمات مؤجرة إلى ١٢,٤٠٠ صحيفة وإذاعة ومحطة تلفزيون.(١٧) وتبث الوكالة أخبارها باللغات الفرنسية والإنكليزية والألمانية والعربية والبرتغالية. وهناك ٢٩ وكالة في الخارج تستفيد من الخدمات العالمية للوكالة الفرنسية، كما تشترك هي نفسها في عشرين وكالة وطنية. وعلى الرغم من أن الحكومة الفرنسية تعتبر أهم مستخدمي الوكالة، الا أن الوكالة الفرنسية منظمة مستقلة، ولها مجلس إدارة تحتفظ الصحافة فيه بثمانية مقاعد توجيهية، وتعرف وكالة الأنباء الفرنسية الآن باسم (فرانس برس).(١٨)

٢ - وكالة رويتر للأنباء (Reuters) :

هي أكبر وكالة أنباء في العالم، تشرف من مركزها الرئيسي في شارع الصحافة في لندن على شبكة هائلة من الفروع والمكاتب والشركات والمراسلين في ١٤٨ دولة، ورويتر شركة مساهمة يحمل أسهمها أكثر من ١٩ ألف مساهم، ولايحق لأي شخص أو جهة أن تملك أكثر من ١٥٪ من أسهم الشركة لضمان استقلالية الوكالة وأمانتها الكاملة وحيادها.(١٩)

وقد أسس وكالة رويتر للأنباء بول جوليوس رويتر واسمه الحقيقي هو إسرائيل بير الذي تحول سنة ١٨٤٤م من الدين اليهودي إلى الدين المسيحي(٢٠) واختار لنفسه اسما جديدا، وأصبح يدعى بول جوليوس رويتر حيث تزوج ابنة أحد رجال المال في برلين ومن مال حميه أنشأ مكتباً لبيع الكتب في برلين، وفي سنة ١٨٤٨م لما كانت أوربا تعج بالإضرابات، نزح رويتر مهاجراً إلى باريس حيث التقى بهافاس، ورحب هافاس به وبوولف اللذين جاءا إلى هافاس طلبا للعمل. وقد يرجع السبب في ترحيب هافاس بهما(٢١) إلى أنهما كانا يهوديين مثله، ولأنهما موهوبان في انتقاء الأخبار ولحاجته لهما. وبعد أن عمل رويتر مع هافاس وأتقن فنون العمل وعرف أسراره، حاول افتتاح مكتب في باريس، ولكنه لم يستطع منافسة وكالة هافاس، ثم رحل لمدينة إكس لاشابل ولم يحالفه الحظ، فذهب أخيراً إلى لندن سنة ١٨٥١م حيث بدأ الطريق من أوله، ففتح عدة مكاتب وعنى باسعار البورصة والسوق، وواجه متاعب حيث لم تقتنع الصحف بوجهة نظره، حتى اقتنعت أخيراً في عام ١٨٥٨م بفكرته. ويرى البعض أن رويتر في هذه السنة اكتسب الجنسية البريطانية مما جعل الصحف تثق به، ولم يكن وراء نجاح رويتر عبقريته، فإنه لم يكن يعرف من اللغة الإنجليزية شيئاً، فالرجل كان صاحب فكرة واضحة وتلح عليه، وهي محاولة استغلال اختراع التلغراف الذي ابتكره مورس سنة ١٩٣٧م. فعندما أفتتح رويتر مكتبه الصغير في لندن سنة ١٨٥١م، كان قد مرت سنوات عدة على استخدام التلغراف لأول مرة في بريطانيا، وذلك سنة ١٨٤٥م. ومضى رويتر باطراد يحقق انتصاراته الصحفية في أوربا، فكانت وكالته أول من أذاع نبأ هزيمة نابليون الثالث.

ولقد مرت وكالة رويتر بمرحلتين أساسيتين في تاريخ تطورها:

المرحلة الأولى : وتبدأ منذ نشأة الوكالة في سنة ١٨٥١م، وهى مرحلة التكوين والتي أشرف عليها بول جوليوس رويتر الأب وتمتاز بالتؤدة والتروى ومحاولة الحياد قدر الإمكان.

المرحلة الثانية: وهي التي تولي فيها هربرت رويتر إدارة الوكالة. وفي هذه المرحلة ارتبط عمل الوكالة ارتباطا واضحاً بالسياسة البريطانية، وبعد وفاة هربرت رويتر في ١٩١٦م، تحولت الوكالة من الملكية الفردية، لتصبح شركة تضامنية تحت اسم رويتر ليمتد.(٢٢)

ولقد كانت رويتر أول وكالة تستخدم البث الإذاعي عالمياً عام ١٩٢٣م، واستمرت في تطوير إمكانياتها حتى بدأت في بث رسائلها كهربيا عام ١٩٢٧م، وفي فترة ما بين الحربين، تعرضت رويتر لضغط من الحكومة البريطانية لبث أخبارها لمصلحة بريطانيا ولكنها لم تستجب، وأثر ذلك تم تسجيل رويتر كشركة خاصة تملكها جمعية الصحافة البريطانية، على أن تظل على استقلالها وحيادها. وفي عام ١٩٤٧م دخلت جمعية الصحافة الإسترالية وجمعية الصحافة النيوزيلندية عضوين مساهمين في رويتر.

وفي عام ١٩٨٤م طرحت أسهم رويتر وبيعت بمبلغ ٥٢ مليون جنيه استرليني، ويشرف على الوكالة مجلس مكون من ١٥ مديراً.

أما بالنسبة لتوزيع الأخبار، فمن الطبيعي أن تتنوع النشرات بتنوع المناطق الجغرافية وبالتالي تنوع اهتماماتها السياسية والاقتصادية. وتختلف أساليب التوزيع باختلاف الجهات المشتركة، فالصحف اللندنية مثلا تتلقى نشرة رويتر مباشرة، أما الصحف الإقليمية فهي تتلقاها عن طريق وكالة البرس رويتر التي تمد وكالة رويتر بأخبار بريطانيا الداخلية.

وتتراوح أخبار رويتر، ما بين ٥٠ إلى ٦٠ الف كلمة يومية، وما بين ١٥ إلى ١٠٠ صورة يومياً، ويعمل في الوكالة بشكل عام حوالي ٧ آلاف من الموظفين وألف صحفي ومصور، وزاد مجموع أرباح وكالة رويتر لعام ١٩٨٦م على ١٣٠ مليون جنيه إسترليني.(٢٣)

٣ - وكالة الأسوشيتدبرس (Associated Press) :

يعتبر عام ١٨٤٨م، بداية ظهور وكالات الأنباء الأمريكية، حيث كونت ست من الصحف الأمريكية في مدينة نيويورك، أول اتحاد صحفي من أجل تلقي الأخبار من السفن القادمة. وفي سنة ١٨٥٦م اتخذ هذا الاتحاد اسماً جديداً هو نيويورك أسوشيتدبرس وأصبح عدد أعضائه (٧) وهي صحف مدينة نيويورك كلها، وقد اتفقت الصحف السبع على ان تكون جميع الأنباء التلغرافية التي ترد الوكالة، ملكا فيما بينها، ولايمكن قبول أي جديد حتى لاتعطى فرصة للصحف المنافسة. وهكذا مارست أول وكالة أمريكية للأنباء احتكاراً محكماً. وقد فطنت الوكالات الأمريكية الجديدة في تلك الفترة إلى عيب في تأسيس وكالة الأسوشيتدبرس النيويوركية، وهو أنها تعوزها صفة التأسيس القانوني، فعملت هذه الوكالات الناشئة على إشهار تأسيسها. فقد فعلت ذلك وكالة الأسوشيتدبرس الغربية التي أنشئت سنة ١٨٦٤م بولاية ميتشجان وحذت حذوها وكالات أخرى. ومضت هذه الوكالات الصغيرة في تنافسها الشديد ولم تستطع في خضم تنافسها هذا توفير الأخبار بأسعار معقولة، فكان لابد من تعاون جاد وحقيقي فيما بينها، وظهرت في هذا الإطار، وكالة إقليمية سنة ١٨٩٢م بولاية الينوى اسمها أيضاً أسوشيتدبرس، ونجحت هذه الوكالة الإقليمية في تجميع كثير من الوكالات المحلية بالاضافة لأعضاء الوكالة الأولى التي تأسست عام ١٨٤٨م وصفيت عام ١٨٩٣م – وأخذت الينوى تتقدم بسرعة حيث لم تستطع وكالة اليونايتدبرس المنافسة لها في تلك المنطقة أن تصمد أمامها، فأصبحت هي المسيطرة على الميدان، ولكن نتيجة لسياستها الاحتكارية، خلقت جواً من القلق والغضب بين كثير من الصحف، وحدثت مشاكل وقضايا في نطاق المحاكم، فتجددت فكرة الوكالة القومية ووجدت وكالة الينوى نفسها مضطرة للرحيل إلى نيويورك بعد أن صفت أعمالها في الينوى، غير أن الوكالة الجديدة مضت في سياستها القديمة الاحتكارية حيث اضطرت تحت ضغط الاحتكار إلى تعديل بعض قوانينها. وقد أنشأت الأسوشيتدبرس مكاتب لها في أوربا، ولكنها لم تستطع منافسة الوكالات الأوربية التي احتكرت توزيع الأخبار في مناطق نفوذها. ومن المفارقات أن هذه

الوكالة التي كانت تمارس الاحتكار في الداخل، أخذت تحارب الاحتكار على المستوى الدولي، وخاضت حرباً ضد الوكالات الدولية الأوربية رويتر – هافاس – وولف حيث بدأت توزع أخبارها في الخارج، ضاربة عرض الحائط بتلك الوكالات. وقد كانت وكالة الأسوشيتدبرس القديمة في نيويورك قد عقدت اتفاقية مع الوكالات الثلاث الأوربية الكبرى سنة ١٨٧٠م لتبادل الأخبار. وفي عام ١٨٩٣م اتسع نطاق التحالف حيث منحت الأسوشيتدبرس نشر الأخبار في أمريكا، وتوسع الامتياز الممنوح لها فشمل كندا والمكسيك وجزر الهند الغربية. وقد استمر الوضع بهذا الشكل حتى عام ١٩٠٧م، حيث بدأ ظهور وكالة اليونايتدبرس اسوسيشن في أمريكا والتى لم تكن مقيدة بأي اتفاق. وكانت هذه المنافسة تشكل خطراً على الأسوشيتدبرس. وبخروج أمريكا عن عزلتها عام ١٩١٧م، أصبحت عند الوكالة قناعة أكبر بضرورة تغيير وضعها الحالي، بالتخلص من اتفاقية التحالف مع الوكالات الأوربية الثلاث الرئيسية. وقد كان لجهود كوبر مدير وكالة الأسوشيتدبرس دور كبير في كسر هذا الاحتكار، حينما أعلن المعركة الفاصلة التي كانت في أرض اليابان؛ حيث دعمت هذه الوكالة وكالة يابانية اسمها رانجو، بأن تكون هي مصدر أخبار هذه الوكالة الرئيسي، وفي سنة ١٩٣٤ سافر رودريك مدير رويتر إلى أمريكا، حيث وقع اتفاقية مع الأسوشيتدبرس والتي تقضى بإطلاق يد كل وكالة بالعالم دون قيد، وفي سنة ١٩٤٧م حدث تطور آخر، وهو قبول محطات الإذاعة في مجلس الوكالة. وجدير بالذكر أن وكالة الأسوشيتدبرس توزع أنباءها إلى الخارج في ثلاثة اتجاهات.(٢٤)

الاتجاه الأول إلى الشرق عبر الأطلسى، ويعتبر هذا الخط أهم خطوط الوكالة، حيث يربط القارة الأوربية والشرق الأوسط بأمريكا.

الاتجاه الثاني هو الخط الواصل بين سان فرانسسكو في الغرب عبر المحيط الهادي، ومنه إلى استراليا ونيوزيلندا وسنغافورا وأندونيسيا واليابان.

أما الاتجاه الثالث فيتجه جنوباً إلى أمريكا اللاتينية.

وأما البلاد التي لاتوجد بها مكاتب للوكالة، فتقوم الوكالة بإرسال أخبارها إلى المشتركين عبر أجهزة خاصة.

وتعتبر هذه الوكالة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وهي تتمتع بقوة ذاتية نظراً لما تتمتع به مصادر متنوعة تمكنها من منافسة الوكالات الأخرى فيما يتعلق بالحصول على الأخبار.(٢٥)

وتعتبر الأسوشيتدبرس اليوم، من أكبر وكالات الأنباء في العالم، حيث يعود تاريخ تأسيسها بالصورة التي عرفت بها الآن إلى عام ١٩٤٨م، ومركزها هو مدينة نيويورك وهي هيئة تعاونية تعود ملكيتها إلى ١٧٠٠ صحيفة و ٢٥٠٠ محطة إذاعة، وتملك الوكالة ٥٠٠٠ الاف مشترك أجنبي، ولها مكاتب إخبارية في ١٠٠ مائة بلد من العالم.(٢٦)

ولكن حدث هناك تغير في هذه الوكالة، وهو ان مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC) يقوم الآن بإدارة هذه الوكالة، فقد فاز المركز بصفقة شراء وكالة الأنباء الأمريكية العالمية. وهكذا يعتبر (MBC) مركز تلفزيون الشرق الأوسط، المالك الخامس لهذه الوكالة العالمية منذ تاريخ تأسيسها عام ١٩٤٨م. وقد اشترى مركز تلفزيون الشرق الأوسط الوكالة بمبلغ وقدره ٣,٥٩ مليون دولار لينقذ الوكالة من الإفلاس، وهو الحدث الذي يعتبره الباحث مؤشراً إيجابياً على صعيد تطوير الإعلام العربي.(٢٧)

٤ - وكالة اليونيتدبرس (United Press International):

قامت سلسلة سكريبس – ماكرى بإنشاء وكالة أنباء خاصة بصحفها عام ١٨٩٧م اسمتها وكالة سكريبس برس أسوسيشن، وكذلك أنشات وكالة أخرى، وأسمتها نيوز أسوسيشن، ثم قامت نفس السلسلة بإنشاء وكالة أنباء ثالثة، وهي بابلشرز برس أسوسيشن لخدمة صحفها في نيويورك. وكان من المحتم أمام حدة التنافس في هذا المجال أن تندمج الوكالات الثلاث لتكون في عام ١٩٠٧م وكالة يونايتدبرس أسوسيشن.

والشيء الجديد في هذه الوكالة، هو عدم الاعتراف بالاحتكار الصحفي، والإيمان بسياسة الباب المفتوح تجاه توزيع الأنباء، وقوبلت هذه الوكالة بصعوبات من قبل الاحتكار المكون من وكالة الأسوشيتدبرس والوكالات الأوربية المتحالفة معها، ولكنها استمرت في العمل ومضاعفة جهودها وحصلت على اتفاقية مع وكالة «اكستشينج تلجراف» البريطانية لكي تقوم بتوزيع أخبارها علىالصحف الاجنبية، ولم تلبث أمريكا اللاتينية، أن أصبحت مليئة بعملاء الوكالة واستمرت هذه الوكالة في تطوير خدماتها فأخذت تحرر النشرات الإخبارية بلغة إذاعية، تصلح للقراءة مباشرة، مما ترتب عليه ازدياد عدد المشتركين بالوكالة.(٢٨)

ولاتعتبر اليونايتيد اتحاداً تعاونياً مثل الأسوشيتدبرس، ولكنها شركة تجارية ذات شخصية معنوية وقانونية، حيث تبيع الأخبار والصور والمواد الإعلانية للصحف والإذاعات، ولها مركز رئيسي في نيويورك، وكذلك أربعة مراكز رئيسية أخرى، حيث تتبع الوكالة الأسلوب اللامركزي في الإدارة. وللوكالة عدة فروع ومكاتب فرعية في مختلف انحاء العالم، وتطبق الوكالة النظام اللامركزي، ليس فقط في مجال الإدارة، بل كذلك في مجال العمل الصحفي، حيث سمحت لبعض المكاتب الإقليمية باستقاء الأخبار وتوزيعها، مباشرة دون تدخل من المركز.

وفي عام ١٩٥٨م، اندمجت وكالة اليونيتدبرس أسوسيشن مع وكالة انترناشونال سيرفس التي أقامتها سلسلة هيرست أيضاً عام ١٩٠٩، وهذه الوكالة شركة خاصة تعمل في تجارة الأخبار والمعلومات، وتشبه أسس العمل في هذه الوكالة أسس العمل في وكالة يونايتدبرس أسوسيشن، وعرفت الوكالتان المندمجتان باسم وكالة يونايتد برس أسوسيشن التي تعتبر هي ووكالة الأسوسيشن المسيطرتين الرئيسيتين على ميدان الخدمة الإخبارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود ملكية الوكالة إلى شركة سكربس هاوارد بنسبة ٧٥٪ وبقية الأسهم اشترتها شركات هيرست، ويبلغ عدد المشتركين في الوكالة الآن ٦٥٠٠ مشتركاً، منهم ٢٠٠٠ داخل الولايات المتحدة، وقد افتتحت الوكالة ٢٦٠ مكتباً إخبارياً لها في مختلف أقطار العالم.(٢٩)

هوامش المقدمة والفصل الأول

(١) محمد أبو عامود : الوظائف السياسية لوسائل الإعلام، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٥٠، ١٩٨٨، ص ١٤.

(٢) فاروق أبوزيد : انهيار النظام الإعلامي الدولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٥٧.

(٣) فتحيى الإبياري : نحو إعلام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٤) أحمد عطية : القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٠، ص ١٧٣٩.

(٥) الموسوعة العربية الميسرة، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢، ص ١٩٥٥.

(٦) محمد فتحيى : عالم بلا حواجز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٠٦.

(٧) إبراهيم إمام : وكالات الأنباء، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١٩.

(٨) محمد فتحيى : عالم بلا حواجز، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(٩) فاروق أبوزيد : انهيار النظام الإعلامي الدولي، مرجع سابق، ص ١٠٧.

(١٠) محمد فتحيى : عالم بلا حواجز، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(١١) إبراهيم وهبي : الخبر الإذاعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٧٧.

(١٢) كان هافاس يهودياً برتغالياً، ولد سنة ١٧٨٠م وكان ذكياً يتحدث عدة لغات أجنبية، وكان كثير الأسفار، واسع الثقافة، عميق المعرفة، عريض الاطلاع. (د. إبراهيم إمام، وكالات الأنباء، مرجع سابق، ص ٤٦).

(١٣) إبراهيم إمام : وكالات الأنباء، مرجع سابق، ص ٤٦.

(١٤) نفس المرجع السابق، ص ٥٥.

(١٥) محمد علي العويني : الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٩٨.

(١٦) إبراهيم إمام : وكالات الأنباء، مرجع سابق، ص ٦٣.

(١٧) محمد خير الوادي : دليل أجهزة الإعلام، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢، ص ١٣٣.

(١٨) أحمد بدر : دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، وكالة المطبوعات، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧، ص ٢٤٠.

(١٩) **المعلومات، الآفاق العالمية**، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩١، ص ٧١١.
(٢٠) ينحدر إسرائيل من أسرة يهودية فقيرة متواضعة، يدعى عميدها صمويل ليفي جوزيفات، وكان قد انتقل من مدينة فنزهاوزن إلى مدينة كاسل سنة ١٨١٤، وهناك عمل راعياً لمعبد يهودي إلى أن قضى نحبه سنة ١٨٢٩م، تاركاً ابنه إسرائيل في الثالثة عشرة من عمره، ولم يكن غريباً أن يختار الأب لابنه عملاً في ميدان التجارة والمال فهذا هو شأن اليهود الذين استوطنوا في مختلف بلاد العالم، وانحسر نشاطهم في الشؤون المالية والأعمال الحرة. (د. إبراهيم أمام، وكالات الأنباء، مرجع سابق، ص ٩٢).
(٢١) المرجع السابق، ص ٩٢.
(٢٢) محمد علي العويني : **الإعلام بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ٩٩.
(٢٣) **المعلومات**، مرجع سابق، ص ٧١٢.
(٢٤) إبراهيم إمام : **وكالات الأنباء**، مرجع سابق، ص ١٧٧.
(٢٥) محمد العويني : **الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص ٩٥.
(٢٦) محمد خير الوادي : **دليل اجهزة الأعلام في العالم**، مرجع سابق، ص ٢٤٣.
(٢٧) **الشرق الأوسط**، لندن، عدد رقم ٤٩٥٨، ٢٥ يونيو ١٩٩٢، ص ٩.
(٢٨) إبراهيم إمام : **وكالات الأنباء**، مرجع سابق، ص ١٨٥.
(٢٩) محمد الوادي : **دليل أجهزة الإعلام في العالم**، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

الفصل الثاني

التأثير السياسي لوكالات الأنباء الدولية

- **المبحث الأول** : أدوات التأثير

- **المبحث الثاني** : مظاهر التأثير وحدوده

- **المبحث الثالث** : المشاكل التي يثيرها الوضع الحالي لوكالات الأنباء الدولية

المبحث الأول
أدوات التأثير

إن التطور الهائل في فنون تكنولوجيا الاتصال، بالإضافة إلى ضخامة حجم وقوة الوسائل التكنولوجية التي تستعين بها وكالات الأنباء الدولية مثل استخدام أشعة (الكاشود) ومختلف أجهزة الكمبيوتر، لتخزين الأنباء والبيانات واستردادها وتحريرها، فضلاً عن إمكانية الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية، كل ذلك قد زاد من مقدرة وكالات الأنباء الدولية في إرسال الأنباء. فنجد أن وكالة الأنباء الفرنسية توزع خدماتها لحوالي ١٥ ألف صحيفة، وثمانين وكالة أنباء وطنية، وللوكالة مراسلون في ١٤٠ دولة. أما وكالة الأسوشيتدبرس فلها ١٥ ألف مشترك في ١١٥ دولة، كذلك وكالة اليونيتدبرس لها أكثر من ١٠ الآف مشترك في ١٢٢ دولة، ولا شك أن هذا الانتشار والتوزيع قد أديا إلى سيطرة وكالات الأنباء الدولية على ٨٠٪ من الأخبار الدولية، وأدي بالتالي إلى بروز نوع من الاختلال وعدم التوازن في تداول الأخبار العالمية، وهذا الاختلال وعدم التوازن تتضح معالمه في العديد من الجوانب على النحو التالي :

أ - عدم التكافؤ في توزيع الإمكانيات الإعلامية في العالم، من كتب وصحف يومية، وإمكانيات إرسال إذاعي، وأجهزة استقبال وإنتاج معدات اتصال وبرامج، فنجد أن معدات الاتصال ومواد البرامج مازالت مركزة في عدد قليل من الدول الصناعية، فوفقاً لإحصائيات اليونسكو عام ١٩٨٠ هناك ١٩ دولة صناعية بها ٣١٢٥٦ صحيفة يومية، بينما ٣٨ دولة غير منتجة للبترول بها ٢٠٣٤ صحيفة، وبينما يبلغ متوسط عدد نسخ الصحف ٢٨٤ نسخة لكل الف مواطن في الدول المتقدمة، فإن متوسط عدد النسخ في الدول النامية، لايتعدى ٢٧ نسخة. ومعلوم أن الإشارة إلى أعداد الصحف هي إشارة لمجال عمل وكالات الأنباء.[١] فكلما تحسن الوضع الاقتصادي للصحف وزاد توزيعها، كلما زادت قيمة الاشتراكات التي ستدفعها لوكالات الأنباء، أي أنه توجد هناك علاقة طردية بين زيادة أعداد الصحف، وبين فرص العمل لوكالات الأنباء.

ملكية وكالات الأنباء وأثرها في تشكيل الرأي العالمي:

يمكن القول، بأن الدول الكبرى تحتكر – بشكل عام – المراكز الإخبارية الأساسية في العالم، حيث تخضع ملكية وكالات الأنباء للولايات المتحدة، وبعض الدول الغربية، وتدعي وكالات الأنباء الرئيسية أنه، ليس المهم من يملك الوكالات العالمية أو من يسيطر عليها، مادام العاملون في تلك الوكالات يقومون بأمانة بنقل الأنباء. ولكن قضية ملكية وكالات الأنباء هي قضية أساسية، فلو كانت الوكالات العالمية المسؤولة عن تقديم ٨٠٪ من أخبار العالم، تخضع لملكية عربية أو آسيوية لنقضت الدول الغربية هذا الوضع، وهذا المنطق. وهو ماحصل فعلاً عندما كانت السيطرة على الأنباء لوكالتي رويتر وهافس، حيث كانت تشتكي من تشويه الصورة الأمريكية لدى العالم، فقد صرح كينت كوبر أنه باستبعاد الأسوشيتدبرس من توزيع الأخبار خارج الولايات المتحدة، فإن رويتر وهافاس حققتا ثلاثة أهداف.

١ – أخرجتا الأسوشيتدبرس من دائرة التنافس معهم.
٢ – نجحتا في إبراز الأخبار الأمريكية بطريقة مشوهة.
٣ – تمكنتا من عرض أخبار بلادهم في أحسن صورة، دون خشية من احتمال التعارض مع مصدر آخر.

وينطبق على وكالات الأنباء الإقليمية والصحف والمجلات الدولية ما ينطبق على وكالات الأنباء الدولية، من حيث تركزها في العالم الغربي وتواجدها فيه.(٢)

والواقع أن مسألة سيطرة وكالات الأنباء الدولية على ٨٠٪ من حركة الأنباء العالمية ليست هي القضية فحسب، بل إن القضية تزداد تعقيداً بالنظر إلى كون أغلب أنباء هذه النسبة هي للأحداث الجارية في شمال العالم، وهذا يعني أن الأحداث التي تقع في الدول الغربية هي المستهدف الأول من التغطية الاخبارية في صحف العالم الثالث، ولايبقى لأخبار العالم الثالث إلا ما هو غريب ولافت للنظر ومشوق، الأمر الذي يعطي صورة مشوهة للحقائق، فضلاً عن ضآلتها من الناحية الكمية، وتجاهلها لعمليات التنمية وسائر المشروعات الإيجابية في بعض دول العالم النامي. وأمام ذلك،

فإن بعض الدول النامية المقتدرة، تنبهت لهذا التشويه والصورة البعيدة عن الواقع والحقيقة، فقامت بإنشاء معارض شاملة لإبراز معالم تطورها وتقدمها الحضاري، ولمدد طويلة في العالم المتقدم، مثال ذلك ما قامت به المملكة من خلال «معرض المملكة العربية السعودية بين الأمس واليوم» الذي يعرض الإنجازات التي تم تحقيقها في المملكة كنتيجة لخطط تنموية حافلة بالطموح، ولكن تبقى القضية قائمة والمشكلة مطروحة، فليست كل الدول النامية قادرة على القيام بمثل هذا العمل.

وبعد أن استعرضنا أهم مظاهر السيطرة لوكالات الأنباء، سننتقل إلى القسم الرئيسي في موضوع البحث، وهوبيان حدود التأثير السياسي الذي تباشره هذه الوكالات.

المبحث الثاني
مظاهر التأثير وحدوده

تتعدد الأدوار التي تقوم بها وكالات الأنباء الدولية في الحياة السياسية المعاصرة، فوكالات الأنباء تلعب دوراً في إعلام وتشكيل مفاهيم الناس وتصوراتهم بالنسبة للحقيقة في كافة مسالك الحياة، كما تقوم بتزويد العالم بالأنباء التي تزود الشعوب بالخبرات السياسية التي من خلالها يتشكل الرأي العام العالمي تجاه القضايا والأحداث والمواقف السياسية الهامة. وعند الحاجة إلى إنجاز أفعال سياسية مصيرية، تقوم الوكالات الدولية بدور المراقبة الإعلامية على المستوى العالمي.

فوكالات الأنباء لاتمدنا بالمواد الإخبارية فقط، ولكنها تلعب دوراً تأسيسياً مهماً في المجتمعات، فهي تضع الكثير من برامج العمل السياسي وتحديد اي المطالب السياسية التي تثار والمطالب السياسية التي تؤجل من خلال توجيه انتباه الراي العام نحو قضايا معينة، وهذا الدور السياسي الذي تلعبه وكالات الأنباء يتم من خلال تحديد أي الأحداث سيتم تغطيتها إخباريا وأي الأحداث سيتم تجاهلها.(٣)

ومن هنا، فإن وكالات الأنباء لها الدور الكبير المؤثر في التغطية الإعلامية، فنجد أن كثيراً من القضايا الدولية المنتشرة عالمياً بواسطة انتقال المعلومات من خلال وكالات الأنباء الدولية، قد حظيت بالتغطية الإعلامية، نتيجة تركيز هذه الوكالات واهتمامها الدولي بنشر تلك القضايا ومتابعتها بكل دقة، مما يترتب عليه أن تمارس الوكالات دوراً ملموساً في تحديد رد الفعل العالمي تجاه القضايا محل النشر والمتابعة، بكل ما ينطوي عليه ذلك من مباشرة هذا التأثير، انطلاقاً من قيم وتوجهات معينة لهذه الوكالات.

وواقع الأمر، أن وكالات الأنباء العالمية تمارس تأثيرها السياسي من خلال مجموعة من الوسائل والأدوات تتلخص في الآتي :

١ - الدور التفسيري لمعني الاحداث العالمية :

فوكالات الأنباء لاتقوم بتغطية الأحداث العالمية ووضعها في بؤرة الاهتمام فحسب، وإنما هي، بالإضافة لهذا الدور، تقوم بتفسير معانيها وتكوينها في سياقها العام مع توقع النتائج. فكثير من الأحداث لها عدة تفاسير، واختيار تفسير معين من بين هذه التفاسير المتعددة والمتنوعة، من شأنه أن يقود للتأثير في النتائج، ومن ثم فالاصطلاحات التي تستخدمها وكالات الأنباء لإيضاح نقطة ما، تلعب دوراً بارزاً في تشكيل الآراء وتطوراتها. ومن أمثلة ذلك، أنه عندما أغرقت الغواصات الألمانية سفينة الركاب الأمريكية لوزيتاينا، سارع الإنجليز إلى تحويل إعجاب الأمريكين بألمانيا إلى كراهية لها نتيجة للأعداد الكبيرة من القتلي والجرحى من النساء والأطفال الذين راحو ضحية الحادث. وقد دافع الألمان عن أنفسهم قائلين، بأن السفينة كانت تحمل ضمن ما تحمله اسلحة للحلفاء. وربما يكون هذا صحيحا، ولكن وقع الحدث على الرأي العام، وطريقة تفسيره واستخدامه للتأثير في الجماهير أضر بالقضية الألمانية.(٤)

٢ - دور وكالات الأنباء في تشكيل الثقافة السياسية :

فالمعلوم أن التدفق الكبير للمعلومات التي يحصل عليها الشباب عن عالم السياسة، يأتي معظمه من وكالات الأنباء عبر مختلف وسائل الاتصال الجماهيري. وقد أثبتت بحوث الرأي العام، أن أكثر التوجهات والآراء التي يكتسبها المراهقون، إنما يحصلون عليها من وسائل الإعلام. وهنا تبرز أهمية وخطورة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء كمصادر أساسية للحصول على الأخبار العالمية، وهي بما تحتكره من ٨٠٪ من الأنباء العالمية، تمارس تأثيرها في تشكيل الثقافة السياسية لشعوب العالم الثالث الذي يعاني من آثار التبعية الاعلامية. فكما تقدمت الإشارة، فإن التغطية التي تقوم بها هذه الوكالات للعالم الثالث، لاتشكل إلا ٢٠٪ من حجم تناول الأخبار.(٥) فضلاً عن أن هذه النسبة البسيطة من الأنباء، تركز على مايدور في العالم الثالث من أزمات وانقلابات وطرائف، وكل ما يعطي صورة مشوهة للحقائق. فالمستهدف الأول من التغطية الإعلامية، هو ما يدور بالعالم المتقدم والتي تغطي أهدافه وأخباره بنسبة ٨٠٪.

والواقع، أن نوع التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية، تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لايمكن أن يحيد عنها المراسل في تحديد الأولويات والأفضليات. ومن الأمثلة الدالة على التشويه المتعمد، ما تقوم به الوكالات الغربية للأنباء من محاولات استعداء الرأي العام العالمي، ضد الدول العربية النفطية، لمجرد محاولتها استخدام حقها المشروع في استعمال البترول، كسلاح أثناء حرب ١٩٧٣[٦].

٣ - دور وكالات الأنباء الدولية في صنع القرار :

يعرف سنايدر عملية صنع القرار، بأنها العملية الاجتماعية التي يتم من خلالها اختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الاختيار، ظهور عدد محدد من البدائل، يتم اختيار أحدها لوضعه موضع التنفيذ والتطبيق. ويذكر اللموند أن بعض المعلومات التي تقدم من خلال وسائل الإعلام، قد تتعرض للتشويه بدرجة أو بأخرى، وأن هذا التشويه قد يكون له تأثير على وضع القرار، فقد تصل معلومات مشوهة لصانع القرار، حول المسألة التي يدرسها، وبالتالي لايكون قراره بشأنها سليماً[٧].

ويرى كارل دويتش أن بعض المعلومات السياسية التي تنقل إلى صانع القرار عن المخرج السياسي (Out puts) من خلال شبكة الاتصالات، ومن بينها وسائل الإعلام (Mass Media Communication) هي في الواقع نتائج فعله أو قراره السابق. وهذه المعلومات، ستؤثر بالطبع في سلوكه اللاحق. وكذلك فإن من يملك السيطرة على أجهزة الإعلام، والتي من بينها وكالات الأنباء، يمكنه السيطرة على الرأي العام العالمي الذي يشكل الرأي الوطني أحد أجزائه، ولايمكن لأي صانع قرار مهما كان شكل نظام الحكم الذي يعمل في إطاره، أن لايتأثر بتوجهات الرأي العام الداخلي في بلاده، ولايخفى علينا الآن، مدى ما تباشره وكالات الأنباء العالمية من تأثير غير مباشر في اتجاهات الرأي العام الداخلي، وذلك من خلال الصحف والإذاعات المحلية التي تستقي معظم أخبارها وأنباءها العالمية من هذه الوكالات.[٨]

وقد تلجأ وكالات الأنباء والصحافة الدولية إلى نشر وتوزيع أنباء، هي في ظاهرها محايدة وموضوعية، ولكنها في حقيقتها تكون مستقاة من أجهزة المخابرات، وهي تقوم بذلك، في إطار ما يعرف بالحرب النفسية التي تقوم على تسريب معلومات معينة لتصفية أو تشويه القيادة السياسية في بلد ما، سياساً وأخلاقياً، وقد يكون الهدف من تسريب المعلومات هو إيجاد مبرر، مثلما دأبت عليه وكالات الأنباء والصحف الغربية من نشر أنباء وهمية عن حشود إسرائيلية ضخمة على الحدود السورية عام ١٩٦٧م لدفع مصر والأردن بوجه خاص إلى اتخاذ إجراءات عسكرية، تكون مبررا لإسرائيل للهجوم بعد أن اكتمل حشد قواتها.(٩)

٤ - دور وكالات الأنباء الدولية في إعداد الخطة الإعلامية :

تؤثر وسائل الإعلام المختلفة في تشكيل الرأي العام، وتكوين اتجاهاته حول القضايا العالمية، من خلال الأسلوب الذي يتم به تناول هذه القضايا وحجم التناول، ومن خلال تسليط الأضواء على جوانب معينة بما يؤثر في مواقف المتلقين باللون الذي تصبغه به وسائل الإعلام بالنسبة لأسلوب شرح وتناول القضية أو الحدث. وينطبق هذا على العلاقة بين الجماهير ووسائل الإعلام، كما ينطبق على العلاقة بين وكالات الأنباء والصحف سواء بسواء.

فنسبة ٧٠٪ من المادة الإخبارية للصحف، مستقاة من وكالات الأنباء، وخاصة مما يطلق عليهم الأربعة الكبار، فالصحافة العالمية ستأخذ بعين الاعتبار، ما تنشره هذه الوكالات المنتشرة في العالم، وبالتالي فإن ماهو ذو قيمة من وجهة نظر وكالات الأنباء، يصبح بدوره ذا قيمة في نظر تلك الصحف، وبالتالي تقع هذه الأخيرة تحت تاثير الفلسفة أو القيم التي تتبناها تلك الوكالات.(١٠)

وإلى جانب ما سبق، فإن وسائل الإعلام، وعلى رأسها وكالات الأنباء الدولية، تعتبر إحدى أدوات السياسة الخارجية للدول، ومهما دافعت وكالات الأنباء عن نفسها وعن حيادها، فهي – بطريقة أو بأخرى – تخدم مصالح بلادها السياسية والاجتماعية. وأتفقت الدول العظمى، استخدام هذه الأدوات في تنفيذ

سياستها الخارجية. وقد ورد في التقرير الذي أعدته لجنة الكونجرس الأمريكي حول كسب الحرب الباردة، والعمليات العقائدية في السياسة الخارجية، أنه «يمكننا أن نحقق بعض أهداف سياستنا الخارجية، من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية، بدلاً من التعامل مع حكوماتها، ومن خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصالات الحديثة. يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة ومؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، بل ويمكن في بعض الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق عمل معين، وهذه المجموعات يمكنها بدورها أن تمارس ضغوطا - وحتى حاسمة - على حكوماتها».(١١)

ولعل ماورد بهذا التقرير، يدل دلالة واضحة على مدى الأهمية التي تعولها الدول العظمي على وسائل الاتصال في التأثير على مجريات الأمور والأحداث، من خلال التأثير في اتجاهات الرأي العام.

المبحث الثالث

المشاكل التي يثيرها الوضع الحالي لوكالات الأنباء الدولية

إن سيطرة الوكالات الدولية الرئيسية على الأنباء الدولية المتداولة في العالم نتجت عنها مجموعة من المشاكل التي لم تجد لها طريقاً إلى الحل، أو الاتفاق على حلها حتى الآن. ومن أبرز هذه المشاكل التي يكشف عنها الوضع الحالي لتلك الوكالات مايلي:

أ - احتكار الوكالات الدولية الأربعة لسوق الأنباء الدولية، وبروز ظاهرة التدفق الحر للأنباء من جانب واحد في دول الشمال. وقد أدي بروز هذه الظاهرة إلى رد فعل لدى دول الجنوب، تبلورت معالمه منذ أن تسلم مختار أمبو منصب مدير عام اليونسكو، ودعوته لإلغاء اللامساواة القائمة في عالم الاتصال، وضرورة أن يكون هناك إصلاح للخلل الموجود في هذا الميدان. فالأوضاع الإعلامية الدولية غير متوازنة، حيث لايتم تبادل في مجال تدفق المعلومات، بل هو عمل من جانب واحد، أدي إلى وجود نوع من الاختلال بين الشمال والجنوب. وهذا الاختلال لم يضمن سوى مصالح من يملكون على حساب من لايملكون، حيث لم تتح فرص التدفق الإعلامي إلا للدول الصناعية الكبرى. ولم تتوفر للدول النامية سبل الحفاظ على ذاتيتها وهويتها. ولم تقتصر عمليات التشويه والتحيز ضد الجنوب على عامة الجماهير، بل امتدت آثارها لتطبع بصماتها على صانعي القرار، والنخبة الحاكمة في العديد من الدول والمجتمعات، مما جعلها من أسباب توتر العلاقات الدولية ونشوء الأزمات في بعض الأحيان.(١٢) وقد برز مبدأ الحق في الاتصال في السنوات الأخيرة، وهو يكاد يكتسب شرعية قانونية في ضوء تبنى منظمة اليونسكو له، ويقوم هذا المبدأ على اعتبار الحق في الاتصال حقاً طبيعياً لكافة الشعوب والأفراد، مثل الماء والهواء. ولكن الواقع العملي مايزال يشهد لتلك الوكالات بالسيطرة والاحتكار للأنباء العالمية.(١٣)

ب – الاهتمام أساساً برغبات المستهلك الغربي:
من الطبيعي أن تهتم وكالات الأنباء بالمناطق التي يوجد فيها الطلب المكثف على أنبائها ومعلوماتها الدولية، وأن تركز على الدول التي تستمد منها غالبية دخلها المادي. لذلك تهتم وكالات الأنباء الغربية بالأخبار التي تهم وتشبع رغبة المشاهد الغربي، فنجد أن جمع المعلومات عن الدول البعيدة والمختلفة الحضارات، لها أهمية ثانوية، حيث يتم البحث عن تلك المعلومات فقط حينما تتصل بالمصالح السياسية والاقتصادية لعملائها.(١٤)

جـ – ارتباط عمل المراسلين الأجانب بنشاط الخدمات السرية:
يهتم كثير من مراسلي وكالات الأنباء، بالتعاون مع أجهزة المخابرات التابعة للدول الكبرى على وجه الخصوص. ولقد وجدت لجنة تابعة لمجلس النواب الأمريكي التي رأسها أوتيس بايك، أن ٢٩٪ من بلايين الدولارات التي يتم انفاقها عبر السنوات من الميزانية السرية لوكالة المخابرات المركزية، ذهبت لوسائل الإعلام عبر البحار. وقد تم في عام ١٩٥٦م في مصر القبض على مراسلي وكالة أنباء رويتر، ووكالة الأنباء الفرنسية، في قضية تجسس، حيث صدر الحكم على زارب وزميله سوينبرن بالسجن ٧ سنوات، فكثيرا ماتستغل أجهزة المخابرات عمل المراسلين للتجسس في الخارج.(١٥)

د – وقوع الكثير من مراسلي الأنباء الدولية أسرى الصور الجامدة، وهو مايفقدهم في كثير من الأحيان القدرة على رؤية الأمور على حقيقتها. فالفكرة القديمة مسيطرة، وتكون كالغشاوة على أعينهم، كلما حاولوا الخروج منها عادوا إليها. والمعلوم أن الكثير من تلك الصور، موروث عن الحقبة الاستعمارية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد، ما ذكرته المراسلة الأمريكية الراحلة مارجيتا، بعد وصولها لنيودلهي مباشرة، في زمن نهرو، من أن حكومة نهرو تعتبر أفسد حكومة فيما بين القاهرة وجاكرتا. فقد أصدرت المراسلة رأيها بعد أن مكثت في البلاد مدة ٤٨ ساعة فقط، ولاشك أن هذا يؤثر على مصداقية وكالات الأنباء ويجعلها تقلب الحقائق، وتحرف الأنباء نتيجة الصور الجامدة والأحكام المسبقة التي يقع بعض مراسلي وكالات الأنباء أسرى لها.(١٦)

خاتمة

من خلال تتبع نشأة وكالات الأنباء الدولية، والوقوف على مراحل تطورها وحدود تأثيرها السياسي، يمكن الإشارة إلى مجموعة من النتائج أو الملاحظات على النحو التالي :-

١ - أن وكالات الأنباء الدولية لاتعدو في حقيقتها أن تكون تعبيراً عن القوى الدولية العظمى في العالم، ولكن في مجال تبادل الأنباء الدولية.

٢ - أن هذه الوكالات تعتبر من أدوات السياسة الخارجية للدول العظمي، ومن أهم وسائل تنفيذ الاستراتيجيات الدولية لتلك الدول، في إطار سعيها لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ - يلاحظ أن الدور اليهودي يبرز واضحا في التاثير في عمل وإدارة الوكالات الدولية الثلاث: رويتر وهافاس وولف. فقد كان مؤسسوها من اليهود. وهذه النقطة تضيف عبئاً على الوطن العربي والإسلامي، باعتباره جزءا من دول الجنوب التي تعاني من تدفق الأنباء من جانب واحد. وهذا العبء ناتج عن وجود متغير يعمل بشكل مقصود على تشويه صورة العرب والمسلمين في العالم.

٤ - يوجد العديد من الصعوبات الفنية والعملية التي تواجه إمكانية تطوير إحدي الدول النامية، بأن تصبح لديها وكالة أنباء عالمية. فتكلفة إنشاء وكالة دولية للأنباء، تعد من التكاليف الباهظة، وهي تعتمد على وجود بنية إعلامية متكاملة في الدولة، وهذا يكلف الكثير، غير أنه لايمكن القول أن علىالدول أن تنتظر حتى تتحول لدول عظمى، كما حدث للولايات المتحدة التي برزت بها وكالة الأسوشيتدبرس، ووكالة اليونايتد برس، بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ظهور الولايات المتحدة على الساحة الدولية كدولة عظمى، وكسر الاحتكار الثلاثي لوكالات الأنباء العالمية.

٥ – لاشك أن السيطرة القوية التي تملكها وكالات الأنباء الدولية على تداول الأخبار العالمية، تؤدي لتكريس التبعية الإعلامية وإضعاف الشخصية القومية في الدول النامية، مما يجعل الراي العام في تلك الدول، رأياً تابعاً يتأثر بمفاهيم ومعايير غريبة عنه، قد تكون في كثير من الأحيان متناقضة، مع المصالح المنطقية لتلك الشعوب النامية، ولاتنسجم مع مايجب أن تكون عليه آراء وتوجهات تلك الشعوب، وخاصة إذا ما حللنا تلك الآراء بالنظر إلى المصالح والمفاهيم والمعايير الحقيقية لهذه الشعوب التي لم تتأثر بالمبادىء، والقيم الأجنبية الموجهة من الخارج.

٦ – وعلى ضوء ماسبق، فإن الحل الممكن في رأي الباحث، يكون في التعاون الإقليمي – الفعلي والحقيقي – في مجال الأنباء، حتي يمكن مواجهة هذا الاحتكار وإعطاء الصورة الحقيقية لقضايا الدول النامية ومشاكلها، وأن يكون هناك تنظيم صحفي للتعامل مع ماتبثه هذه الوكالات من أنباء وصور، وأن يعتمد هذا التنظيم الصحفي على كوادر متخصصة في المعارف التي تبثها وكالات الأنباء، ليقوم بمراجعة ماتبثه هذه الوكالات سواء بالحذف أو التعليق، حماية للأفراد مما يقهرهم ذهنياً ونفسياً.

وبالعمل الجاد المخلص الدؤوب، يمكن إيجاد نواة لوكالات أنباء عالمية، تقوم في الجنوب، فنحن لانستطيع أن نغفل دور الفرد وجهده فيما ماوصلت إليه الوكالات العالمية التي تناولناها بالبحث، ثم كبرت وتوسعت حتى وصلت إلى حد الاحتكار. فجهد الفرد وإخلاصه في العمل، يعد من الركائز الأساسية لإنجاح أي عمل. وحري بنا كمسلمين أن نكون كذلك، فديننا يحثنا على العمل مصداقاً لقوله تعالى ﴿**وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون**﴾[١٧]، كما يحثنا على إتقان هذا العمل أيا كان نوعه وطبيعته، مادام أنه عمل مشروع ومحقق للمصلحة إعمالاً للحديث الشريف (**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**).[١٨]

هوامش الفصل الثاني والخاتمة

(١) جيهان أحمد رشتي : **الإعلام الدولي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٥٠.
(٢) مانكيكار، **التدفق الحر من جانب واحد**، الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب، ص ١٥.
(٣) محمد أبو عامود : **الوظائف السياسية لوسائل الإعلام**، مجلة الدراسات الاعلامية، القاهرة، العدد ٥٠، ١٩٨٨م، ص ١٦.
(٤) إبراهيم إمام، : **وكالات الأنباء**، مصدر سابق، ص ١٤٨.
(٥) محمد أبو عامود : **الوظائف السياسية لوسائل الإعلام**، مصدر سابق، ص ١٨.
(٦) عواطف عبدالرحمن : **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٤، ص ٨٤.
(٧) إسماعيل مقلد : **نظريات السياسة الدولية دراسة تحليل مقارنة**، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ٢٣١.
(٨) فتحيى الإبياري : **نحو إعلام دولي جديد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٤٥.
(٩) عبدالقادر السعدني : **حرية تدفق المعلومات الصادقة بين الممكن والتشاؤم**، مجلة الدراسات الاعلامية، القاهرة، العدد ٤٧، ١٩٧٧، ص ٣٧.
(١٠) محمد أنيس المحتسب : **الصحافة ووكالات الأنباء**، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٥٠، ١٩٨٨، ص ٢٥.
(١١) مانكيكار، **التدفق الحر من جانب واحد**، مصدر سابق، ص ٦٥.
(١٢) فاروق أبوزيد : **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مرجع سابق، ص ٦٧.
(١٣) راجية أحمد قنديل : **أحداث العالم الثالث في التغطية الإعلامية الدولية**، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٦٣، ١٩٩١، ص ٧٨.
(١٤) جيهان أحمد رشتي : **الإعلام الدولي**، مرجع سابق، ص ٤٠.
(١٥) إبراهيم إمام : **وكالات الأنباء**، مرجع سابق، ص ٤.
(١٦) فاروق أبوزيد : **انهيار النظام الإعلامي الدولي**، مرجع سابق، ص ٦٩.
(١٧) سورة التوبة، آية ١٠٥.
(١٨) حديث صحيح.

مراجع البحث

أولاً : القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف.

ثانياً : الكتـــــب :

١ – أبوزيد، فاروق (١٩٩١). انهيار النظام الإعلامي الدولي، ط١، القاهرة.

٢ – الأبياري، فتحيى (١٩٨٨). نحو إعلام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٣ – إمام، إبراهيم (١٩٨٤). وكالات الأنباء، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الثانية.

٤ – بدر، أحمد (١٩٧٧). دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، وكالات المطبوعات، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٥ – رشتي، جيهان احمد (١٩٨٦). الإعلام الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦ – عبدالرحمن، عواطف، (١٩٨٤). قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت.

٧ – العويني، محمد علي (١٩٨١). الإعلام الدولي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية.

٨ – فتحيى، محمد (١٩٨٢). عالم بلا حواجز، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٩ – مانكيكار، التدفق الحر من جانب واحد، الرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب.

١٠ – مقلد، إسماعيل (١٩٨٧). نظريات السياسة الدولية دراسة تحليل مقارنة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الثالثة.

١١ – الوادي، محمد خير (١٩٨٢). دليل أجهزة الإعلام، دار الميسرة، بيروت.

١٢ – وهبي، إبراهيم (١٩٨٠). الخبر الإذاعي، دار الفكر العربي، القاهرة.

ثالثاً : المقالات :

١ - أبو عامود، محمد (١٩٨٨). **الوظائف السياسية لوسائل الإعلام**، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٥٠.

٢ - السعدني، عبدالقادر (١٩٨٨). **حرية تدفق المعلومات الصادقة بين الممكن والتشأم**، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٤٧.

٣ - قنديل، راجية أحمد (١٩٩١). **أحداث العالم الثالث في التغطية الإعلامية الدولية**، مجلة الدراسات الإعلامية، القاهرة، العدد ٦٣.

٤ - المحتسب، محمد أنيس (١٩٨٨). **الصحافة ووكالات الأنباء**، مجلة الدراسات الاعلامية، القاهرة، العدد ٥٠.

رابعاً : الصحـــف:

١ - **الشرق الأوسط**، لندن، عدد رقم ٤٩٥٨، ٢٥ يونية ١٩٩٢.

خامساً : القواميس والموسوعات :

١ - عطية الله، أحمد (١٩٨٠). **القاموس السياسي**، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٢ - **المعلومات، الآفاق العالمية**، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩١.

٣ - **الموسوعة العربية الميسرة**، دار الشعب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٢م.

التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

(النظرية والتطبيق)

إعـــداد الدارس

محمد عبدالعزيز العواد

مقدمة

شهد العصر الحديث بروز ظاهرة جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية. فنجد اليوم الكثير من الدول تسعى إلى إيجاد نوع من الترابط والتكامل فيما بينها من أجل التمتع بمزايا هذا الترابط.

ولاتقتصر هذه الظاهرة على الدول النامية فحسب، بل إننا نجد الدول الصناعية – هي الأخرى – قد سبقت الدول النامية في السعي نحو إنشاء مثل هذه التكتلات، كما هو الشأن بالنسبة لقيام السوق الأوروبية.

ولقد تنبهت دول الخليج الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، سلطنة عمان، والبحرين) إلى المزايا التي ستحصل عليها من جراء تكتلها ضمن إطار إقليمي، فبادرت إلى إنشاء «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» أو ما يعرف باختصار (مجلس التعاون الخليجي) عام ١٩٨١م.

وواقع الأمر، أن قيام مجلس التعاون بين هذه الدول الست لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة للروابط المتعددة التي تجمعها وطبيعة المشاكل والتحديات المتشابهة التي تواجهها جميعاً. فبالنظر إلى أن العامل الاقتصادي يأتي في مقدمة العوامل المهمة في عالمنا اليوم، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية والرفاهية الاقتصادية، فقد كان التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يشكل واحدا من أهم الدوافع والأسباب الكامنة وراء قيام المجلس، وإن كان التعاون في هذا المجال قد سبق قيام المجلس ذاته.

وفي هذا البحث، يتم استعراض مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في ضوء الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعتها الدول الأعضاء في العام نفسه الذي أنشىء فيه المجلس، وبدأ سريان مفعولها من أول آذار (مارس) ١٩٨٣م، وذلك بهدف الوقوف على مدى الإنجازات المحققة، وما هي أهم الصعوبات التي تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، وكيفية التغلب عليها.

ومن ثم، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن تساؤلين مهمين، وهما : هل هناك مقومات للتكامل الاقتصادي الخليجي؟ وهل عملية التكامل بين دول المجلس تسير في

الطريق الصحيح؟. أم أن ثمة صعوبات تعترض مسيرة التكامل وكيف يتم التغلب على هذه الصعوبات؟.

واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على قراءة النصوص، والوثائق وتحليلها وتتبع تطبيقها على أرض الواقع، فإن هذا البحث سيقسم إلى ثلاثة فصول تعقبها خاتمة وذلك على النحو التالي:

الفصل الاول : التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون.
المبحث الأول : مفهوم التكامل الاقتصادي.
المبحث الثاني : الموارد البشرية والطبيعية لدول مجلس التعاون.
المبحث الثالث : الخصائص الهيكلية لدول المجلس.
المبحث الرابع : دوافع التكامل الاقتصادي لدول المجلس.

الفصل الثاني : الإطار التنظيمي للتكامل الاقتصادي الخليجي.
المبحث الاول : وضع التكامل الاقتصادي في النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي.
المبحث الثاني : الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة.
المبحث الثالث : قرارات المجلس المتعلقة بتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

الفصل الثالث : مسيرة التكامل الاقتصادي الدول مجلس التعاون.
المبحث الاول : الإنجازات المتحققة في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي.
المبحث الثاني : تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.
المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجه عملية التكامل الاقتصادي الخليجي.

وأخيراً، يقدم الباحث خلاصة لهذا البحث مع بعض التوصيات. ويود الباحث شكر كل من ساهم في إخراج هذا البحث، خاصة الدكتور إسماعيل محمد دعيس الذي كان لتوجيهاته وملاحظاته الأثر الكبير في إتمام هذه الدراسة.

واللة الموفق لما فيه الخير.

الفصل الأول

مقومات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : مفهوم التكامل الاقتصادي
- **المبحث الثاني** : الموارد البشرية والطبيعية لدول مجلس التعاون
- **المبحث الثالث** : الخصائص الهيكلية لدول مجلس التعاون الخليجي
- **المبحث الرابع** : دوافع التكامل الاقتصادي لدول المجلس

المبحث الأول

مفهوم التكامل الاقتصادي

يقصد بالتكامل في اللغة، «دمج أجزاء بعضها ببعض لتكوين وحدة واحدة»[١]. وليس هناك إجماع بين الاقتصاديين على مفهوم التكامل. حيث إن التكامل الاقتصادي كمفهوم، مر بمراحل زمنية مختلفة. ففي الماضي استخدم للتعبير عن أي شكل من أشكال التعاون الاقتصادي الدولي، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، أخذت الدراسات الاقتصادية تربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات والموارد المتاحة بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى نطاق الحدود الوطنية[٢]. كما أن أشكال التكامل الاقتصادي التي ظهرت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية قد تعددت، نتيجة للاختلاف حول تحديد المقصود بمفهوم التكامل[٣].

ويمكن التمييز بين صورتين أساسيتين من صور التكامل، وذلك من خلال النظر إلى طبيعة العلاقة القائمة بين الدول أطراف العملية التكاملية، وطبيعة توزيع منافع التكامل فيما بينها[٤]. فهناك :

(١) علاقات التكامل الرأسي :

وهذه العلاقة ظهرت في فترة الاستعمار، وتتمثل في دمج اقتصاديات الأطراف (الدول المستعمرة) باقتصاديات المركز (الدول المستعمرة) حيث تقوم دول الاطراف بإنتاج المواد الأولية وتقوم دول المركز بتصنيعها.

(٢) علاقات التكامل الأفقي :

وتقوم هذه العلاقة بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها وتتماثل في مراحل تطورها الاقتصادي بحيث تتكامل العملية الإنتاجية وفق أسس جديدة، من التخصيص وتقسيم العمل لتحقيق مصالح مشتركة.

كما يمكن التمييز أيضا بين ثلاثة أشكال رئيسية، من أشكال التكامل الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى طبيعة الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية للدول أطراف المشروع التكاملي[٥].

- التكامل الاقتصادي الرأسمالي : ويقوم بين مجموعة من الدول تتميز أنظمتها باتباع نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتطور هياكلها الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي الاشتراكي : ويقوم بين مجموعة من الدول التي تتميز باعتماد نظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي في توجيه العملية الاقتصادية.
- التكامل الاقتصادي بين الدول النامية : وتتفاوت فيها درجة تدخل الدولة في توجيه العملية الإنتاجية نظراً لعجز وسائل المنافسة وآلية السوق عن حل مشاكل التخلف والتبعية التي تعاني منها.

ولقد عرف «بلاسا» التكامل الاقتصادي بأنه «عملية وحالة، إنه لكونه عملية فإنه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الساعية للتكامل، ولكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية»(٦).

وأشار «بلاسا» لبعض الأشكال العملية لفكرة التكامل الاقتصادي كما يلي :

١ - منطقة التجارة الحرة : وهي إزالة كافة القيود الجمركية المفروضة على حركة التجارة بين الدول المشتركة بشكل تدريجي. وفي هذه المرحلة تحتفظ تلك الدول بتعريفتها الجمركية إزاء العالم الخارجي.

٢ - الاتحاد الجمركي : بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة، تقوم الدول المتكاملة بفرض ضريبة موحدة تجاه العالم الخارجي.

٣ - السوق المشتركة : بالإضافة إلى ماسبق، تقوم الدول الأعضاء بإلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج.

٤ - الاتحاد الاقتصادي : في هذه المرحلة يتم إحداث درجة متقدمة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية، بين الدول الأعضاء لأجل إزالة التمييز فيما بينها.

٥ – الاتحاد الاقتصادي الشامل : بالإضافة إلى ماسبق، يتم توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويفترض في هذه المرحلة وجود هيئة عليا تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء.

ويعرف «تنبر جي» التكامل الاقتصادي على أساس أنه «يحتوي على جانبين أحدهما سلبي والآخر إيجابي، فالجانب السلبي يقوم على أساس إلغاء أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية. أما الجانب الإيجابي، فيقوم على إلغاء عدم الاتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل. وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول إلى المجتمع الجديد الموحد[٧].

هذا، ويمكن تعريف التكامل في مفهومه الحديث بأنه «عملية سياسية – اقتصادية اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة ومتناسبة من خلال الاستغلال المشترك لامكانات وموارد الأطراف المساهمة، بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها (إقليميا ومحليا) وبلوغ درجة من الاندماج بينها، تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية»[٨].

المبحث الثاني

الموارد البشرية والطبيعية لدول مجلس التعاون

يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة سلطنة عمان، ودولة البحرين.

وقدر عدد سكان دول المجلس عام ١٩٨٩م بـ (٤ر٢١) مليون نسمة، كما يتضح من الجدول رقم (١)، بينما تبلغ مساحتها الإجمالية (٦ر٢٦٥٧) ألف كيلو متر مربع. وتحتوي هذه الدول الست على ما نسبته ٨ر٤٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط كما في الجدول رقم (٣).

كما تحتوي على نسبة ٥ر١٥٪ من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، كما في الجدول رقم (٤)، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في دول المجلس ٢ر٣٢٧٥٩ ألف دونم، كما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي ٦ر٥٣٠٥٩٢ ألف دونم كما في الجدول رقم (٢).

وفيما يلي، استعراض موجز للموارد البشرية والطبيعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً : المملكة العربية السعودية :

يقدر عدد سكان المملكة العربية السعودية بحوالي (٤ر١٤) مليون نسمة، يمثلون ما نسبته ٣ر٦٧٪ من إجمالي سكان دول مجلس التعاون، وتبلغ مساحة المملكة حوالي ٢ر٢٥٠ ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل ٦ر٨٤٪ من إجمالي مساحة دول المجلس. وبلغ احتياطي المملكة من النفط في نهاية ١٩٨٩م حوالي ٩٦ر٢٥٤ بليون برميل، أي مانسبته ٨ر٥٥٪ من إجمالي احتياطات دول المجلس من النفط. كما يقدر احتياطي المملكة من الغاز الطبيعي بحوالي ٥ر١٨٣ ألف بليون قدم مكعب، أي ما يعادل ٦ر٢٩٪

من احتياطيات دول المجلس. وبلغ إجمالي الناتج المحلي (بسعر السوق) عام ١٩٨٩م (٨٠٨٩٤) مليونا من الدولارات، بلغ متوسط نصيب الفرد منه ٢ر٥٤٩٢ دولار.

وتوجد بالمملكة أراضٍ زراعية بلغت مساحتها عام ١٩٨٩م حوالي ٣١٨٢٣ ألف دونم، أي ما يعادل ١ر٩٧٪ من الأراضي المزروعة بدول المجلس. أما الأراضي القابلة للزراعة، فتقدر مساحتها بحوالي ٥٢٦٨٣٥ ألف دونم تشكل ٩٩٪ من الأراضي القابلة للزراعة بدول المجلس، ويقدر حجم القوى العاملة في المملكة بحوالي ٨ر٤ مليون(٩).

ثانياً : دولة الكويت :

يقدر عدد سكان دولة الكويت بحوالي ٠٤٨ر٢ مليون نسمة، يمثلون ما نسبته ٦ر٩٪ من إجمالي سكان دول المجلس. وتبلغ مساحة دولة الكويت ٨ر١٧ ألف كيلو متر مربع تمثل ٦ر٪ من إجمالي مساحة دول المجلس.

وبلغ احتياطي دولة الكويت من النفط عام ١٩٨٩م ٥٣ر٩٤ بليون برميل، تمثل ما نسبته ٧ر٢٠٪ من احتياطيات دول المجلس، كما بلغ احتياطيها من الغاز الطبيعي لنفس السنة ٧ر٤٨ ألف بليون قدم مكعب، أي ما نسبته ٩و٧٪ من احتياطيات دول المجلس، كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لدولة الكويت عام ١٩٨٩م، ٥ر٢٣٠٥٨ مليون دولار، بلغ نصيب الفرد منه ٢ر١٠٩٨٠ دولار. ويبلغ حجم القوى العاملة حسب تقدير ١٩٨٥م حوالي ٣ر٦٧٠ ألف(١٠). وتوجد في دولة الكويت أراضٍ مستغلة زراعياً، تقدر بحوالي ١٣٩٦ ألف دونم، كما تقدر الأراضي القابلة للزراعة، بحوالي ٥و١٥٣٨ ألف دونم كما في الجدول رقم (٤).

ثالثاً : دولة الإمارات العربية المتحدة :

يبلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ٧و١ مليون نسمة، يمثلون ما نسبته ١و٨٪ من إجمالي سكان دول المجلس. وتبلغ مساحة دولة الإمارات ٧و٧٧ ألف كيلو متر مربع ،تمثل ما نسبته ٣٪ من إجمالي مساحة دول المجلس.

ويبلغ احتياطي دولة الإمارات من النفط عام ١٩٨٩م حوالي ١١و٩٨ بليون برميل، أي ما يعادل ٥و٢١٪ من إجمالي احتياطيات دول المجلس. كما بلغ احتياطي دولة الإمارات من الغاز الطبيعي لنفس السنة ٨ر٢٠٠ ألف بليون قدم مكعب، وهذا يمثل ٦٦ر٣٢٪ من احتياطي دول المجلس من الغاز الطبيعي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لعام ١٩٨٩م ٢٧٢٧٠ مليون دولار، بلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الإجمالي ١٥٦٧٢ دولارا كما في الجدول رقم (٨).

وتبلغ مساحة الأراضي المستغلة زراعياً في دولة الإمارات ٢و٢٨٨ ألف دونم، أما الأراضي القابلة للزراعة، فتقدر بحوالي ٦ر٣٩٨ ألف دونم كما في الجدول رقم (٢).

ويبلغ حجم القوة العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ما يقارب ٥٨٠ ألف[١١]، يمثل الأجانب منهم ما نسبته ٩٠٪.

رابعاً: دولة قطـر :

يبلغ عدد سكان دولة قطر ٤١٩ ألف نسمة يمثلون ما نسبته ٢٪ من إجمالي سكان دول المجلس. كما تبلغ مساحة دولة قطر ٤و١١ ألف كيلو مترا مربعا، تمثل ما نسبته ٤ر٠٪ من إجمالي دول المجلس.

ويقدر احتياطي قطر من النفط بحوالي ٥ر٤ بليون برميل، كما يبلغ احتياطي الدولة من الغاز الطبيعي عام ١٩٨٩م ١و١٦٣ ألف بليون قدم مكعب، أي ما نسبته ٥و٢٦٪ من احتياطي دول المجلس. وبلغ الناتج الإجمالي المحلي (بالأسعار الجارية) لدولة قطر عام ١٩٨٩م ٤ر٦٦٤١ مليون دولار، بلغ نصيب الفرد من هذا الإجمالي ١٥١٩٧ دولارا.

وتبلغ مساحة الأراضي المستغلة زراعياً في دولة قطر، ٩٨ر٥٦ ألف دونم، بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة ٦٥٠ ألف دونم.

خامساً : دولة سلطنة عمان :

يبلغ عدد سكان عمان ٢٣١٠ ألف نسمة، ويمثل سكان السلطنة ما نسبته ٨ر١٠٪ من إجمالي سكان دول المجلس. كما تبلغ مساحة سلطنة عمان ٣٠٠ ألف كيلو متر مربع، أي ما يعادل ٣ر١١٪ من إجمالي مساحة دول المجلس. وبلغ احتياطيها من النفط عام ١٩٨٩م ٥ر٤ بليون برميل. أما احتياطيها من الغاز الطبيعي ٣ر٩ ألف بليون قدم مكعب.

وبلغ إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية) عام ١٩٨٩م ١ر٨٤٥٢ مليون دولار، بلغ متوسط نصيب الفرد منه ٩ر٣٥٠٠ دولار.

وتقدر القوى العاملة في سلطنة عمان بحوالي ٥٠٠ ألف[١٢] ٦٠٪ منهم يعملون في الزراعة وصيد الأسماك. وتبلغ مساحة الأراضي المستغلة زراعياً في سلطنة عمان ٩ر٥٦٠ ألف دونم، كما تقدر الأراضي القابلة للزراعة بحوالي ١١٣٠ ألف دونم كما يتضح من الجدول رقم (٢).

سادساً : البحرين :

تبلغ مساحة دولة البحرين ٦٨٨ر٠ ألف كيلو مترا مربعا. ويبلغ عدد سكانها ٤٨٩ ألف نسمة، يمثلون ما نسبته ٣ر٢٪ من إجمالي سكان دول المجلس. وقدر احتياطي دولة البحرين من النفط لعام ١٩٨٩م بحوالي ١٧ر٠ بليون برميل. كما بلغ احتياطيها من الغاز الطبيعي لنفس السنة ٣ر٩ ألف بليون قدم مكعب. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لعام ١٩٨٩م ٣٤٧١ مليون دولار، بلغ متوسط نصيب الفرد منه ٧ر٧١١٢ دولار.

ويبلغ حجم القوة العاملة في دولة البحرين، حسب تقدير ١٩٨٥م ١٤٠ ألف[١٣]. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في دولة البحرين ١ر٣٠ ألف دونم، أما الأراضي القابلة للزراعة، فتقدر بحوالي ٥ر٤٠ ألف دونم.

جدول رقم (١)

عدد سكان مجلس التعاون الخليجي في عامي ١٩٨٨م و ١٩٨٩م
(بالآلاف)

الـــــدولة	١٩٨٨م	١٩٨٩م
المملكة العربية السعودية	١٤٠١٦	١٤٤٣٥
الكـــويـــــت	١٩٥٨	٢٠٤٨
الإمـــارات العربيـــة	١٦٤٠	١٧٣٩
قطـــــــــر	٤٠٢	٤١٩
سلطنـــة عمـــــان	٢٢٤٢	٢٣١٠
البحـــريـــــن	٤٧٣	٤٨٩
دول المجلـــــس	٢٠٧٣١	٢١٤٤٠

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس. ١٩٩١م.

جدول رقم (٢)

مساحة الأراضي الزراعية

المساحة الكلية : ألف كم^{٢}

الأراضي الزراعية : الف دونم.

الـــدولة	البيـــــــان	١٩٨٥م	١٩٨٩م
المملكة العربية السعودية	مساحة الدولة الكلية	٢٢٥٠	٢٢٥٠
	الأراضي القابلة للزراعة	٥٢٦٨٣٥	٥٢٦٨٣٥
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	٢٦٨٩٣	٣١٨٢٣
الكويـــــت	مساحة الدولة الكلية	١٧ر٨	١٧ر٨

تابع جدول رقم (٢)

الـــــدولة	البيـــــــــان	١٩٨٥م	١٩٨٩م
الكويـــــت	الأراضي القابلة للزراعة	١٥٣٨ر٥	١٥٣٨ر٥
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	١٣٩٦	ـــــــ
الإمـــــارات العربيـــــة	مساحة الدولة الكلية	٧٧ر٧	٧٧ر٧
	الأراضي القابلة للزراعة	٣٨٠	٣٩٨ر٦
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	٢٨٩	٢٨٨ر٢
قطـــــــر	مساحة الدولة الكلية	١١ر٤	١١ر٤
	الأراضي القابلة للزراعة	٦٥٠	٦٥٠
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	٣٨ر٣	٥٦ر٩٨
سلطنة عمـــان	مساحة الدولة الكلية	٣٠٠	٣٠٠
	الأراضي القابلة للزراعة	١٠٠٠	١١٣٠
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	٥٠٠	٥٦٠ر٩
البحـــريـــن	مساحة الدولة الكلية	٠ر٦٨٨	٠ر٦٩٢
	الأراضي القابلة للزراعة	٣٨ر١	٤٠ر٥
	الأراضي المستغلة فعلاً بالزراعة	٢٩ر١	٣٠ر١

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس، ١٩٩١م.

جدول رقم (٣) إنتاج واحتياطي النفط

الدولة	١٩٨٨م		١٩٨٩م	
	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)
المملكة العربية السعودية	٥ر٢	٢٥٢ر٤	٥ر٣	٢٥٤ر٩٦
الكويت	١ر٥	٩٤ر٥	١ر٧	٩٤ر٣٥
الإمارات العربية المتحدة	١ر٦	٨٩ر١	١ر٨	٩٨ر١
قطر	٠ر٣٤	٣ر١٥	٠ر٣٨	٤ر٥
سلطنة عمان	٠ر٦١	٤ر١	٠ر٦٤	٤ر٥
البحرين	٠ر٤٠	٠ر١١	٠ر١	٠ر١٧
دول المجلس	٩ر٢	٤٥٢ر٣٦	١٠	٤٥٦ر٣٦
العالم	٦١ر٧	٩٩٠ر٨	٦٢ر٤	٩٩٦ر٤
دول المجلس/العالم ٪	١٤ر٩٪	٤٥ر٦٪	١٦ر٠٪	٤٥ر٨٪

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس، ١٩٩١م.

جدول رقم (٤) إنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي

الدولة	١٩٨٨م		١٩٨٩م	
	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)	الإنتاج (مليون برميل يومياً)	الاحتياطي (بليون برميل في نهاية العام)
المملكة العربية السعودية	٤	١٨٣ر٥	٤ر٥	١٨٣ر٥
الكويت	٠ر٩	٤٨ر٧	٠ر٨٨	٤٨ر٧
الإمارات العربية المتحدة	٢ر٣	٢٠١ر٥	٢ر٧	٢٠٠ر٨
قطر	٠ر٦٥	١٥٦ر٧	٠ر٦٤	١٦٣ر١
سلطنة عمان	٠ر٤٧	٩ر٣	٠ر٤٧	٩ر٣
البحرين	٠ر٧٣	٦ر٤	٠ر٨٢	٩ر٣
دول المجلس	٩	٦٠٦ر١	١٠	٦١٤ر٧
العالم	٢١٨ر١	٣٩٩٧ر٥	٢٢٠ر٢	٣٩٧٧
دول المجلس/العالم ٪	١ر٤٪	١ر١٥٪	٥ر٤٪	١٥ر٤٪

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس، ١٩٩١م.

المبحث الثالث

الخصائص الهيكلية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي دولاً نامية، من حيث هياكلها الاقتصادية. وتشترك دول المجلس في مجموعة من الخصائص الهيكلية أهمها:(١٤)

١ - الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للدخل :

تعتبر دول مجلس التعاون من أكثر دول العالم إنتاجاً للنفط، وأكثرها احتفاظا بالاحتياطيات منه. ففي عام ١٩٨٩م أنتجت دول المجلس ما نسبته ١ر١٦٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط، وقدر حجم احتياطيها من النفط بحوالي ٨ر٤٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي.

ويعتبر النفط المصدر الأساسي للدخل لدول المجلس. ففي عام ١٩٨٨م بلغت نسبة الصادرات النفطية للدول المجلس إلى إجمالي صادراتها ٣٦ر٨٨٪، وزادت هذه النسبة في العام التالي حيث بلغت ٩٦ر٩٣٪ (الجدول رقم ٥).

كما بلغت نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات في المملكة عام ١٩٨٨م ٣ر٦٣٪، أما بالنسبة لدولة الإمارات، فقد بلغت ٥ر٦٩٪، وفي عمان ٨٠٪، وفي دولة الكويت ٨٧٪، (الجدول رقم ٦).

جدول رقم (٥) هيكل صادرات دول المجلس (بليون دولار)

البيـــــان	١٩٨٨م	النسبة	١٩٨٩م	النسبة
صادرات نفطية	٤٨ر١٤	٨٨ر٣٦٪	٤٩ر٧٠	٩٣ر٦٩٪
صادرات سلعية	٦ر٣٤	١١ر٦٣٪	٣ر١٩	٦ر٣٠٪
اجمالي الصادرات	٥٤ر٤٨	١٠٠٪	٥٢ر٨٩	١٠٠٪

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد السادس، ١٩٩١م.

جدول رقم (٦) إيرادات دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	البيان/السنة	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م
المملكة العربية السعودية	إيرادات نفطية	٢٤٤١٢,٦		١٧٩٧٤,٧	١٦٦٤٠	١٧٥٠٩
	إيرادات أخرى	١٢٤٦٢,٤		٩٧٠٨,٣	٩٦٥٤	١٣١٥٧
	إجمالي الايرادات	٣٦٨٧٥		٢٧٨٦٣	٢٦٢٩٤	٣٠٦٦٦
الكويت	إيرادات نفطية	٦٩٦٣		٦١٩١	٥٥٨٤	٦٦٠٥,٣
	إيرادات أخرى	٧٨٥		٩٠٧,٣	١١٣٥	٩٨١,٤
	إجمالي الايرادات	٧٧٤٨		٧٠٩٨,٣	٦٧١٩	٧٥٨٦,٧
الإمارات العربية المتحدة	إيرادات نفطية	٦٠٦٠,٢		٥٤٥٩,٦	٤١٠٠	—
	إيرادات أخرى	١٢١٨,١		٨١٢,٣	١٨٠٠	—
	إجمالي الايرادات	٧٢٧٨,٣		٦٢٧١,٩	٥٩٠٠	٧٥٩١,٧
قطر	إيرادات نفطية	—		—	—	—
	إيرادات أخرى	—		—	—	—
	إجمالي الايرادات	٣١٤٢,٧		١٩٥٣,٣	١٩٤٧	٢١٠٩,٢
سلطنة عمان	إيرادات نفطية	٣٧٨٥		٣١٠٧,٧	٢٥٨٠,٨	٣١١٤,٢
	إيرادات أخرى	٨٠٤		٨٢٤,٩	٦١٩,٥	٧٣٩,٧
	إجمالي الايرادات	٥٨٩		٣٩٣٢,٦	٣٢٠٠,٣	٣٨٥٣,٩
البحرين	إيرادات نفطية	٩٩٧		٦٥٧,٢	٥٥٨,٢	٦٥٦,٢
	إيرادات أخرى	٤٢١		٤٧٨,٧	٥٠٩,١	٥٠٥,٦
	إجمالي الايرادات	١٤١٨		١١٣٥,٩	١٠٦٧,٣	١١٦١,٨

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد السادس، ١٩٩١م.

كذلك بلغت مساهمة قطاع التعدين (والذي يتمثل في قطاع النفط بالنسبة لجميع دول المجلس، فيما عدا سلطنة عمان، حيث يشاركه في الأهمية قطاع صناعة واستخراج النحاس)، في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عام ١٩٨٩م ١ر٣١٪ حيث وصل ناتج القطاع ٦ر٤٦ بليون دولار. أما بالنسبة لمساهمة قطاع التعدين في النواتج المحلية لدول المجلس لعام ١٩٨٩م فهي ٨ر٢٤٪ في المملكة العربية السعودية و ٠ر٣٩٪ في دولة الإمارات و ٩ر٤٠٪ في دولة الكويت و ٨ر٤٢٪ في سلطنة عمان و ٠ر٢٩٪ في دولة قطر و ٠ر١٨٪ بالنسبة لدولة البحرين، (جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)
الأهمية النسبية لقطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية (٪)

الدولة / السنة	المملكة العربية السعودية	دولة الكويت	دولة الإمارات	دولة قطر	سلطنة عمان	دولة البحرين
١٩٨٨م	٥ر٢٢٪	٩ر٣٥٪	٣٤٪	٤ر٢٥٪	١ر٤١٪	٥ر١٥٪
١٩٨٩م	٨ر٢٤٪	٩ر٤٠٪	٣٩٪	٢٩٪	٨ر٤٥٪	١٨٪

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس، ١٩٩١م.

من الإحصائيات السابقة، نلاحظ الدور الرائد الذي يلعبه قطاع النفط في عملية التنمية، فهو قطاع حديث ومتطور، وتستمد منه القطاعات الاقتصادية الأخرى أنشطتها(١٥).

٢ - ضيق السوق المحلية وارتباطها بالسوق العالمي :

من الخصائص المشتركة بين دول مجلس التعاون، ضيق نطاق السوق المحلية وكذلك ارتباطها الكبير بالسوق العالمي. وليست هذه الظاهرة مقتصرة على دول المجلس، بل إن معظم الدول النامية تعاني منها.

ويتحدد حجم السوق بعدة معايير، منها حجم السكان والمساحة والموارد الطبيعية، ومتوسط الدخل الفردي(١٦). وإذا حاولنا تطبيق هذه المعايير على دول مجلس التعاون فرادى، وجدنا أنها تعاني من قلة عدد السكان، وكذلك بالنسبة للمساحة فيها، وذلك باستثناء المملكة العربية السعودية، أما بالنسبة للموارد الطبيعية، فهي كذلك تعاني من عدم توافر موارد طبيعية، بخلاف النفط والغاز الطبيعي. أما بالنسبة لمتوسط الدخل الفردي فهو مرتفع بشكل عام في معظم دول المجلس.

من هذا كله، نخلص إلى أن السوق المحلية لدول المجلس تعاني من صغر حجمها. كما أن اقتصاديات دول المجلس تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ونظراً لأنه يمثل ٨٨ر٣٦٪ من إجمالي صادرات دول المجلس (عام ١٩٨٨م)، وحيث أن نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي للدول مجلس التعاون لعام ١٩٨٨م، بلغت ٧٢ر٢٪، فإن ذلك يدل على مدى ارتباطها بالسوق العالمية.

٣ - ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون، في عام ١٩٨٩م حوالي ٦٧٨٧ر٧ دولار، حيث بلغ ١٥٦٧٢ر٤ دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي دولة قطر بلغ المتوسط ١٥١٩٧ر٧ دولار وتحتل الكويت المرتبة الثالثة، حيث بلغ المتوسط ١٠٤٨٠ر٠ دولارا ثم دولة البحرين بمتوسط وقدره ٧١١٢ر١ دولار، فالمملكة العربية السعودية حيث بلغ ٥٤٢٩ر٠ دولارا وأخيراً دولة سلطنة عمان بمتوسط قدره ٣٥٠١ دولار، (جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)

معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد

الدولة/السنة	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م	١٩٨٩م
المملكة العربية السعودية	٦٧٧١ر٦	٥٥٣٧	٥٤٠٤	٥٣٧٢	٥٤٢٩ر٢
الكـــويـــــت	١٦٧٢٣ر٢	٩٦٤٣	١١٢١١	١٠٢٠٢	١٠٩٨٠ر٢
الإمارات العربية المتحدة	٢٠٨٣١ر٥	٢٦٥٣٠	١٨١٣٠	١٤٢٥٤ر٧	١٥٦٧٢ر٤
قطر	١٧٩٣٩ر٧	١٤٦٢٧	١٤٧٤٠	١٥٦٦٢	١٥١٩٧ر٧
سلطنة عمان	٤٩٩٩ر٧	٣٨٤٣	٣٥٨٢	٣٣٩٧	٣٥٠٠ر٩
البحرين	١٠٦٥٧ر٣	٦٥٠٠	٦٩٢١	٧١٠٢	٧١١٢ر٧
دول المجلس	٨٤٢٨ر٤	٦٧١٧	٦٧٩٨	٥٦٢٠	٧٠٩٦ر٦

المصدر : النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، العدد السادس، ١٩٩١م.

٤ - ضآلة حجم القوى العاملة الوطنية :

تعاني جميع دول مجلس التعاون من ضآلة حجم القوى العاملة المحلية، مما دفعها إلى الاستعانة بخدمات العمالة الأجنبية. وستستمر الحاجة لخدمات هذه العمالة لفترة من الزمن. وهذه المشكلة المزمنة ناتجة عن قلة عدد السكان، واتجاه العمالة الوطنية نحو التجارة والأعمال المكتبية، تاركة بقية القطاعات الإنتاجية وشبه الإنتاجية للعمالة المستوردة. ففي عام ١٩٨٠م بلغت نسبة العمالة الأجنبية إلى إجمالي اليد العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ٩٠٪، وفي دولة قطر ودولة الكويت ٨٠٪، وحوالي ٥٣٪ في المملكة العربية السعودية، و ٤٠٪ في سلطنة عمان، ولاشك أن هذه النسب قد تغيرت بعد انخفاض أسعار النفط، ولكنها ستبقى مرتفعة(١٧).

٥ - ضآلة الموارد الطبيعية الأخرى :

لاتتمتع دول مجلس التعاون بموارد طبيعية أخرى، بخلاف النفط والغاز الطبيعي، وكان السكان في السابق (فترة ما قبل اكتشاف النفط)، يعملون بصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ والتجارة، فيما عدا المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، حيث لعبت الزراعة دورا مهما في تلك الحقبة[١٨]. كذلك فإنه نظراً لكبر مساحة المملكة العربية السعودية، وكذلك مساحة سلطنة عمان (نسبياً)، فإن إمكانية اكتشاف موارد اقتصادية أخرى تظل كبيرة.

المبحث الرابع

دوافع التكامل الاقتصادي لدول المجلس

هناك مجموعة من الدوافع التي تدعو دول الخليج الست إلى إيجاد نوع من الوحدة والتكامل فيما بينها. وتنحصر أهم هذه الدوافع فيما يلي :

١ - الدوافع الأمنية :

تتميز دول الخليج بصغر وضآلة السكان فيها. كما أنها تحتوى على أكبر مخزون نفطي في العالم، وتتمتع بموقع استراتيجي مهم. لهذا فهي معرضة للتهديدات الخارجية بشكل مستمر(١٩). ففي السابق كانت الحرب العراقية – الإيرانية خلال الفترة ١٩٨٠م – ١٩٨٨م، والغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩م، ثم الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠م. وهذا يعني أن وجودها ضمن تكتل إقليمي، سيساعدها في مواجهة هذه الأخطار، وهذا ما أثبتته حرب الخليج الأخيرة.

٢ - توسيع نطاق السوق المحلية :

بتطبيق المعايير المحددة لحجم السوق، مثل عدد السكان، والمساحة، ومتوسط دخل الفرد، نجد أن التكامل الاقتصادي بين دول الخليج الست، سيؤدي إلى توسيع نطاق السوق من خلال ضم الأسواق الخليجية في سوق واحدة، مما يؤدي إلى زيادة حجم واستغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية. فإجمالي عدد السكان في دول الخليج، يفوق العشرين مليون نسمة، كما أن مساحة دول المجلس تبلغ ٢٦٥٧ر٦ ألف كيلو متر مربع ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٦٧٨٧ر٧ دولار. ويترتب على اتساع حجم السوق نتائج مهمة، فالمشروعات الإنتاجية القائمة في كل دولة ستجد مجالاً أكبر، لزيادة إنتاجها نتيجة لزيادة الطلب المترتبة على زيادة حجم السوق، كما أن كبر حجم السوق، يساعد على قيام اقتصاديات المشاريع ذات الحجم الكبير(٢٠).

٣ - تحسين شروط التبادل التجاري :

غالباً ما تكون شروط التبادل التجاري في صالح الدول ذات الثقل الاقتصادي على الصعيد الدولي. ونظراً لأن التكامل يمنح الدول المتكاملة قوة وأهمية اقتصادية أكبر مما كانت تتمتع به منفردة، فإن التكامل بين مجموعة من الدول يؤدي إلى تحسين شروط تبادلها التجاري مع العالم الخارجي، من خلال زيادة القدرة التفاوضية لها[٢١]، وخاصة إذا كانت لها قوة احتكارية في سوق البيع، أو سوق الشراء لبعض السلع الاستراتيجية. وهذا ينطبق على دول الخليج العربية، فهي مصدرة لسلعة النفط الاستراتيجية، كما تعتبر سوقاً استهلاكية كبيرة، حيث بلغت قيمة إجمالي وارداتها عام ١٩٨٨م (٤٣٦٤٠) مليونا من الدولارات.

٤ - تقليص التبعية للعالم الخارجي :

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية في دول الخليج الست، اعتماداً كبيراً على العالم الخارجي. فنسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي ٧٢٪، كما أن اقتصاديات دول الخليج، تعتمد على تصدير سلعة واحدة، وهي النفط، حيث بلغت نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي صادرات دول المجلس حوالي ٨٨٪ عام ١٩٨٨م.

لهذا، فإن ربط اقتصاديات هذه الدول ببعضها البعض، وتحقيق التنسيق بين مستويات نموها وتطورها، سيؤدي إلى ضمان عدم الازدواجية وهدر الطاقات في مشروعات متماثلة، وإلى التقليل من التبعية للعالم الخارجي[٢٢]. وذلك من خلال تنويع الإنتاج نتيجة لزيادة عملية التصنيع، وكذلك من خلال تحسين شروط تبادلها التجاري مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى إمكانية حصولها على التقنية بشروط أكثر يسراً[٢٣].

هوامش الفصل الأول

١ – جاسم محمد القاسمي : **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون إنجازاته وتحدياته**، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧م) ص ٥٧.

٢ – عبد الوهاب حميد رشيد : **نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة**، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦، ص ٦٥.

٣ – المرجع السابق، ص ٦٧.

٤ – المرجع السابق، ص ٦٨.

٥ – المرجع السابق، ص ٦٩.

٦ – جاسم محمد القاسمي : مرجع سابق، ص ٥٩.

٧ – المرجع السابق، ص ٦٠.

٨ – عبد الوهاب حميد رشيد : مرجع سابق، ص ٧٠.

٩ – Countries of the World, 1992, Vol 2, Grale Reserch Inc, p. 1076.

١٠ – Countries of the World, 1992, Vol 2, Grale Research Inc, p. 760.

١١ – Countries of the World, 1992, Vol 2, Grale Research Inc, p. 1281.

١٢ – Countries of the World, 1992, Vol 2, Grale Research Inc, p. 966.

١٣ – Countries of the World, 1992, Vol 2, Grale Research Inc, p. 252.

١٤ – حسين عمر : **المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة**. (تهامة، جدة، ١٤٠٤هـ) ص ٦٢٠.

١٥ – المرجع السابق، ص ٦٣٥.

١٦ – فايز الحبيب : **الدور الدنياميكي لسياسة إحلال الورادات في تحقيق التكامل التنموي بين دول المجلس : ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ص ٢٧٧.

١٧ – عبدالله القويز : **مجلس التعاون في منظور التكامل الاقتصادي**، محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون بين دول المجلس، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ٨ – ١٩ جمادي الأولى ١٤٠٦هـ، ص ٥٨.

١٨ – حسين عمر : مرجع سابق، ص ٦٣٥.

١٩ - محمد هشام خواجكية : **التكامل الاقتصادي في الخليج العربي**، (منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية)، الكويت، ص ٢٨٨.
٢٠ - كامل بكري : **التكامل الاقتصادي**، ص ٤٢.
٢١ - **المرجع السابق**، ص ٤٤ - ٤٥.
٢٢ - محمد هشام خواجكيه : **مرجع سابق**، ص ٣٨٩.
٢٣ - إسماعيل محمد دعيس : **العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق**. (مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ) ص ٣١٥.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للتكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية

المبحث الأول : وضع التكامل الاقتصادي في النظام الأساسي لمجلس التعاون

المبحث الثاني : الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة

المبحث الثالث : قرارات المجلس المتعلقة بتحقيق التكامل الاقتصادي

المبحث الأول

وضع التكامل الاقتصادي في النظام الأساسي لمجلس التعاون

لكي نتوصل للإطار التنظيمي للتكامل الاقتصادي الخليجي، سيتم في هذا المبحث دراسة وضع التكامل الاقتصادي في النظام الأساسي للمجلس، وفي المبحث الذي يليه، سوف نتناول الاتفاقية الاقتصادية الخليجية، وفي المبحث الثالث سيتم تناول قرارات المجلس المتعلقة بتحقيق التكامل الاقتصادي.

بالنسبة لوضع التكامل الاقتصادي في النظام الأساسي، نصت ديباجة النظام الأساسي على «تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين» كما بينت المادة الرابعة من النظام الأساسي، أهداف مجلس التعاون الأساسية، وهي كما يلي[١]:

١ – تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

٢ – تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين شعوبها في مختلف المجالات.

٣ – وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية :

أ – الشؤون الاقتصادية.

ب – الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.

ج – الشؤون التعليمية والثقافية.

د – الشؤون الاجتماعية والصحية.

هـ – الشؤون الإعلامية والسياحية.

و – الشؤون التشريعية والإدارية.

٤ – دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة، والتعدين، والزراعة، والثروات المائية، والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص، بما يعود بالخير على شعوبها.

ومن المعلوم أن التكامل الاقتصادي عبارة عن «عملية سياسية – اقتصادية – اجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة، لخلق مصالح اقتصادية متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة ومتناسبة، من خلال الاستغلال المشترك لإمكانات وموارد الأطراف المساهمة، بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها إقليميا ومحليا»(٢). أي أن التكامل الاقتصادي، يهدف إلى توحيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء فيه، وإزالة التمييز بينها من أجل تحقيق مصالح مشتركة. وفي هذا الإطار، فإننا نجد النظام الأساسي لمجلس التعاون، ومن خلال المادة الرابعة، سالفة الذكر يهدف إلى إقامة تكامل اقتصادي بين دوله الست، بما يضمن – في النهاية – توحيد النظم الاقتصادية والاجتماعية والتجارية.

ولقد ظهر هذا التوجه نحو التكامل، في أكثر من وثيقة لمجلس التعاون، فقد نص البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الدول الست، والذي أعلنوا فيه موافقتهم على إنشاء المجلس في الرياض ١٩٨١/٢/٤م على أنه «ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات، بما يعود على شعوبها بالخير والاستقرار»(٣). كما نص البيان الصادر عن دول الخليج الست حول إنشاء مجلس التعاون في الرياض يوم ٤ فبراير ١٩٨١م على أنه «ولما تشعر به من أهمية قيام تنسيق وثيق بينها في مختلف الحالات، وخاصة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولإيمانها بالمصير المشترك، ووحدة الهدف، ولرغبتها في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين»(٤).

المبحث الثاني

الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الموحدة

تم الإعلان عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٤ فبراير ١٩٨١م. وفي الدورة الثانية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في نوفمبر ١٩٨١م، تم إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

ومن الجدير بالذكر، أن علاقات التنسيق والتعاون بين دول المجلس قد سبقت إنشاءه. إي ان (علاقات التكامل في إطار المجلس لم تبدأ من فراغ، وإنما جاء إنشاء المجلس ليضعها في إطار تنظيمي وشامل)[٥]. وفي الفترة السابقةعلى إنشاء مجلس التعاون، اتخذت علاقات التعاون والتنسيق بين دول الخليج عدة أشكال، منها ماهو في إطار التعاون الثنائي، أو في إطار التعاون متعدد الأطراف، أو إطار التعاون شبه الإقليمي[٦].

وفيما يلي نبذة عن التعاون والتنسيق الاقتصادي، فيما بين دول المجلس، قبل عام ١٩٨١م[٧].

أ - التعاون الثنائي :

تم عقد العديد من الاتفاقيات الثنائية بين دول المجلس مثل :

- اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية والكويت ١٩٧٠م.
- اتفاقية الترانزيت بين المملكة العربية السعودية وقطر ١٩٧١م.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين المملكة والكويت ١٩٧٥م.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين قطر وعمـــان ١٩٧٦م.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الكويت وقطـر ١٩٧٨م.
- ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات ١٩٧٣م.

ب - التعاون متعدد الأطراف :

- اللجنة الاقتصادية المشتركة بين كل من قطر وعمان، والإمارات والبحرين، عام ١٩٧٢م.
- مؤتمر تنسيق تجارة الواردات من السلع الأساسية لأقطار الخليج العربي، عام ١٩٧٣م.

ج - التعاون شبه الإقليمي :

- مؤتمر وزراء الصناعة في الدوحة عام ١٩٧٦م. وضم دول الخليج الست بالاضافة إلى العراق.
- مؤتمر وزراء الزراعة في الرياض عام ١٩٧٦م. وضم وزراء الزراعة في الخليج والجزيرة العربية.

أما فيما يتعلق بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة :

فإنه، يتبين من قراءة نصوص الاتفاقية، أن دول مجلس التعاون، تهدف إلى تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، بغرض تكوين وحدة اقتصادية، وذلك من خلال :

أ - إزالة القيود التي قد تحد من حرية المبادلات والمعاملات بين الدول الأعضاء.

ب - إقامة تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ج - توحيد السياسات المالية والنقدية والتجارية.(٨)

هذا، وقد أخذت الاتفاقية بمبدأ التدرج في تحقيق الوحدة الاقتصادية، أي أن عملية التكامل الخليجي ستتم، على مراحل كما يلي:(٩)

١ - إقامة منطقة تجارة حرة : حيث تنص الفقرة «ب» من المادة الأولى على أن «تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية».

أي أن صادرات وواردات الدول الأعضاء فيما بينها، لاتخضع لرسوم جمركية.

وخلال هذه الفترة، ستكون كل دولة عضو، حرة في تطبيق تعريفتها الجمركية على وارداتها من الدول غير الأعضاء.

٢ – إقامة اتحاد جمركي : وذلك بعد قيام منطقة التجارة الحرة. فقد نصت الفقرة الاولى من المادة الرابعة، على فرض تعرفة جمركية موحدة، تطبق تجاه العالم الخارجي.

٣ – إقامة سوق مشتركة : وذلك بعد إقامة الاتحاد الجمركي بينها. فقد نصت المادة الثامنة، على إزالة القيود والعوائق التي قد تحد من التجارة بين دول المجلس، وكذلك إزالة القيود المفروضة على حركة انتقال عوامل الإنتاج.

٤ – والمرحلة الأخيرة التي ينتهي بها التكامل الاقتصادي هي، تحقيق الوحدة الاقتصادية. فقد جاء في ديباجة الاتفاقية «العمل على تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة في الدول الأعضاء». وأيدتها المادة الثانية والعشرون التي تنص على أن : «تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية، بما في ذلك، العمل على توحيد العملة، لتكون متمة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها».

المبحث الثالث

قرارات المجلس المتعلقة بتحقيق التكامل الاقتصادي

لم يقتصر اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها على ما جاء في الوثيقة الأساسية، وإنما امتد ذلك ليشمل كافة القرارات والتوصيات التي اعتمدها المجلس عبر دوراته المختلفة.

ويمكن رصد أهم هذه القرارات على النحو التالي(١٠):

- قرار المجلس الأعلى بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، في دورته الثانية (الرياض ١٠ - ١١ نوفمبر ١٩٨١م).
- قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالموافقة على الاتفاقية والنظام الأساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار (المنامة ٩ نوفمبر ١٩٨٢م).
- قرار المجلس الوزاري بالموافقة على أهداف وسياسات خطط التنمية في دورته الرابعة عشرة (الرياض ١٧ - ١٩ مارس ١٩٨٥م).
- قرار مجلس إدارة الهيئة (وزراء التجارة بالدول الاعضاء) بالموافقة على النظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس، لدول مجلس التعاون في اجتماعها الثالث (الرياض ٢٩ يونية ١٩٨٥م).
- قرار المجلس الأعلى بالموافقة على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون (مسقط ٣ - ٦ نوفمبر ١٩٨٥م).
- قرار المجلس الأعلى بالموافقة على السياسة الزراعية المشتركة في دورته السادسة، (مسقط ٣ - ٦ نوفمبر ١٩٨٥م).
- قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة، بالموافقة على القواعد الموحدة لاعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية، والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس (أبوظبي ٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨٦م).
- قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة، بالموافقة على الضوابط الموحدة لمعاملة المستثمرين من مواطني دول المجلس، معاملة المستثمر الوطني للحصول على القروض الصناعية، (أبوظبي ٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨٦م).

- قرار المجلس الأعلى في دورته السابعة، بالموافقة على ضوابط ممارسة النشاط التجاري (أبوظبي ٢ - ٥ نوفمبر ١٩٨٦م).
- قرار لجنة التعاون التجاري في اجتماعها التاسع، بالموافقة على النظام الاسترشادي الموحد للوكالات التجارية (الرياض ١ يوليو ١٩٨٧م).
- قرار وزراء العمل والشؤون الاجتماعي، في اجتماعهم الخامس، بالموافقة على سبل ووسائل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية (ابوظبي ٢١ - ١ ابريل ١٩٨٧م).
- قرار المجلس الأعلى في دروته الثانية بالموافقة على ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء (الرياض ٢٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٧٨م).
- قرار لجنة التعاون المالي والاقتصادي بالموافقة على النظام الموحد لاستثمار رأس المال الأجنبي، بدول المجلس (الرياض ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨م).
- قرار المجلس الأعلى في دروته التاسعة، بالموافقة على النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية، ذات المنشأ الوطني بدول المجلس (المنامة ١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م).
- قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة، بالموافقة على قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس (المنامة ١٩ - ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨م).

هوامش الفصل الثاني

١ – عبدالله الأشعل : **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، الرياض ١٩٨٣م، ص ٢١٧.

٢ – عبدالوهاب حميد رشيد : **نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة**، ندوة التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ٦٥.

٣ – عبدالله الأشعل : **مرجع سابق**، ص ٢١١.

٤ – **المرجع السابق**، ص ٢١٢.

٥ – عبدالله القويز : **مجلس التعاون من منظور التكامل الاقتصادي**. محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون بين دول المجلس، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض ٨ – ٩ جمادي الاولى، ١٤٠٦هـ، ص ٦٠.

٦ – فؤاد بسيسو : **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٨٤م، ص ١٦٠.

٧ – **المرجع سابق**، ص ١٦٠ – ١٦٤.

٨ – عبدالمنعم علي عبدالرحمن : **مشاكل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦هـ، ص ٢٣٩.

٩ – **المرجع السابق**، ص ٢٤٠.

١٠ – **موجز انجازات مجلس التعاون ١٩٨١م - ١٩٨٩م**، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض، ١٩٩٠م.

الفصل الثالث

مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الاول : الإنجازات المتحققة في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الثاني : تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الثالث : الصعوبات التي تواجه عملية التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الأول

الإنجازات المتحققة في مجال التكامل الاقتصادي الخليجي

أخذت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، بمبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، إلا أنها لم تلزم الدول الأعضاء في المجلس بهذه المراحل. فعلى سبيل المثال، نجد أن دول مجلس التعاون قد حققت بعض الإنجازات التي تحتسب ضمن مرحلة السوق المشتركة، مع أنها لم تتفق بعد على وضع تعرفة جمركية موحدة، إزاء العالم الخارجي. لهذا، نجد أن الإنجازات التي تحققت لاتلتزم بمرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي.

ولقد حقق مجلس التعاون العديد من الإنجازات، حيث تم اقرار «٥٨» وثيقة منها ٢٥ وثيقة تحل الصفة الإلزامية من ناحية التنفيذ، أو ما يمثل ٤١٪ كما في الملحق رقم (١).

وفيما يلي، بيان أهم الإنجازات التي تحققت والتي تعزز من مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي :

أولاً : مجال المواطنة الاقتصادية :

ويقصد بها المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس، وكذلك حرية انتقال المنتجات ووسائل النقل ومساواتها بالوطنية، وفيما يلي أهم الوثائق التي تم إقرارها في هذا المجال :

١ – نظام العبور «الترانزيت» عام ١٩٨٢م (صفة التنفيذ إلزامية).
٢ – تنظيم تملك العقار لمواطني دول المجلس عام ١٩٨٤م (صفة التنفيذ إلزامية).
٣ – القواعد الموحدة لأعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية، والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس عام ١٩٨٦م (صفة التنفيذ إلزامية).
٤ – الضوابط الموحدة لمعاملة المستثمرين من مواطني دول المجلس معاملة المستثمر الوطني للحصول على القروض الصناعية عام ١٩٨٦م (صفة التنفيذ إلزامية).

٥ – ضوابط ممارسة النشاط التجاري (التجزئة والجملة) عام ١٩٨٦م (صفة التنفيذ إلزامية).
٦ – ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء عام ١٩٨٧م (صفة التنفيذ إلزامية).
٧ – ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الأعضاء عام ١٩٨٧م. (صفة التنفيذ إلزامية) كما في الملحق رقم ٢.

ثانياً : توحيد السياسات الاقتصادية :

تم في هذا المجال إقرار الوثائق التالية :

١ – أهداف وسياسات خطط التنمية عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ استرشادية).
٢ – الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ إلزامية).
٣ – السياسات الزراعية المشتركة عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ إلزامية).
٤ – اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٨٨م (صفة التنفيذ إلزامية) كما هو مبين في الملحق رقم ٢.

ثالثاً : المؤسسات المشتركة :

وقد تحقق في هذا المجال :

١ – الاتفاقية والنظام الأساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار عام ١٩٨٢م (صفة التنفيذ إلزامية).
٢ – النظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ إلزامية)[٤].
٣ – النظام الداخلي للمكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ إلزامية).

رابعاً : تحقيق التقارب بين الإجراءات والأنظمة الوطنية :

وافق الأعضاء في هذا المجال على إحدى وعشرين وثيقة أهمها :

١ – نظام المحافظة على المياه عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ استرشادية).
٢ – نظام الاستغلال والمحافظة على الثروة المائية الحية عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ استرشادية).
٣ – انظمة المبيدات والأسمدة الزراعية عام ١٩٨٥م (صفة التنفيذ استرشادية).
٤ – خطة الطوارىء الإقليمية للمنتجات البترولية عام ١٩٨٨م (صفة التنفيذ إلزامية).
٥ – نظام الإقراض البترولي عام ١٩٨٧م (صفة التنفيذ إلزامية).
٦ – نظام الوكالات التجارية عام ١٩٨٧م (صفة التنفيذ استرشادية).
٧ – نظام العلامات التجارية عام ١٩٨٧م (صفة التنفيذ استرشادية).
٨ – النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية، ذات المنشأ الوطني بدول المجلس عام ١٩٨٨م (صفة التنفيذ إلزامية).
٩ – النظام الموحد لاستثمار رأس المال الاجنبي بدول المجلس عام ١٩٨٨م (صفة التنفيذ استرشادية).
١٠ –قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية عام ١٩٨٨م (صفة التنفيذ إلزامية)، كما يتضح من الملحق رقم ٢.

خامساً : المشاريع المشتركة :

دخل مرحلة التنفيذ عدد من المشاريع المشتركة التي أثبتت جدواها الاقتصادية، مثل شركة إنتاج العروق الأصيلة للدواجن، وشركة إنتاج وتسويق البذور والتقاوي، وشركة إعادة التأمين، وشركة مشتركة لتموين طائرات الشركات الوطنية بمطار هيثرو بلندن.

كما تم توسيع قاعدة المساهمين في عدد من الشركات المساهمة، بدول المجلس مثل شركة سابك والكابلات السعودية.

سادساً : ربط البنى الأساسية :

١ – تم تحديد مسار الطريق البري المباشر، وادخال الوصلات المتبقية منه، ضمن خطط التنمية للدول الأعضاء.

٢ – استكمال شبكة الاتصالات بالدول الأعضاء، بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع الكيبل المحوري بين المملكة العربية السعودية ودولة البحرين. وكذلك الكيبل المحوري بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة.

٣ – الموافقة على استخدام المحطة السعودية للاستشعار عن بعد، كمحطة لتزويد دول المجلس بالبيانات والصور، للأقمار الصناعية.

المبحث الثاني

تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي

واقع الأمر، أن تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية يتطلب الاجابة عن التساؤلين اللذين وردا في مقدمة الدراسة.

بالنسبة للتساؤل الأول الذي يدور حول مقومات التكامل بين دول مجلس التعاون، هل من الممكن أن يكون هناك تكامل اقتصادي، بين دول نامية تتمتع بوفرة في الموارد المالية، وتعتمد كلها على مصدر واحد للدخل، ويعاني كل منها من ضيق السوق المحلية ومن نقص حاد في حجم القوى العاملة الوطنية؟ وهل تحرير التجارة بين هذه الدول من خلال إزالة الحواجز الجمركية، وإقامة جدار جمركي تجاه العالم الخارجي، وضمان حرية حركة عوامل الإنتاج يكفي لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها؟

ولاشك، أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون يمثل نسبة ضئيلة، مقارنة بالتبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي. فنسبة إجمالي الصادرات بين دول المجلس إلى إجمالي الصادرات للعالم الخارجي نسبة بسيطة، وفي نفس الوقت لم ترتفع منذ عام ١٩٨١م، إلا بشكل ضئيل كانت ٨ر٢٪، وأصبحت في عام ١٩٨٨م ٢ر٦٪ (كما في الجدول رقم ٩)، وتنطبق نفس النتيجة السابقة، على واردات مجلس التعاون أيضا (كما في الجدول رقم ١٠). لهذا فإن عامل تحرير التجارة بين دول المجلس، ليس فاعلاً في تحقيق التكامل الاقتصادي، وبالتالي الرفاهية العامة لدول المجلس.

أما عن تحقيق التكامل، عن طريق ضمان حرية حركة عناصر الإنتاج فلن يكون عاملا مهماً، لأن جميع دول المجلس، تتمتع بوفرة في رأس المال، ويعاني كل منها من ضآلة اليد العاملة الماهرة، وغير الماهرة.

جدول رقم (٩)

اتجاه الصادرات لدول مجلس التعاون

نسبة مئوية

الدولة/السنة	١٩٨١م	١٩٨٢م	١٩٨٣م	١٩٨٤م	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م
دول المجلس	٢,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٤,٧	٦,٢	٥,٦	٦,٢
بقية الدول العربية	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٥	٤,٠	١,٠	١,٨	٢,٥
بقية الدول الإسلامية	٣,٠	٤,٠	٣,٩	٤,٥	٤,٣	٣,٦	٣,٣	٣,٢
السوق الأوربية	٣٢,٤	٢٧,٠	٢٢,٤	١٨,٣	١٧,٦	٢٠,٩	١٨,٦	١٧,٣
الولايات المتحدة	١٠,٧	٦,١	٥,١	٦,٨	٤,٢	٨,٧	١١,٢	١٢,١
اليابان	٢١,٤	٢٤,٩	٢٩,٧	٣٢,٥	٣٦,٠	٢٨,٧	٢٦,٤	٢٤,٥
بقية دول العالم	٢٦,٦	٣١,٤	٣٢,٢	٣١,١	٣٩,٣	٣٠,٩	٣٣,٠	٣٣,٩

المصدر : إسماعيل دعيس : تأثيرات تحرير التجارة في التدفق التجاري بين دول مجلس التعاون، دراسات سعودية، العدد السادس، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٩٢م.

جدول رقم (١٠)

مصادر واردات مجلس التعاون

نسبة مئوية

الدولــة/السنــة	١٩٨١م	١٩٨٢م	١٩٨٣م	١٩٨٤م	١٩٨٥م	١٩٨٦م	١٩٨٧م	١٩٨٨م
دول المجلــس	٧,٧	٥,٨	٥,٠	٥,٣	٧,٠	٧,١	٧,٧	٨,٠
بقية الدول العربية	٢,٧	١,٩	١,٨	١,٨	١,٥	٢,٢	١,٧	٢,٠
بقية الدول الإسلامية	١,٦	١,٦	٢,٠	٢,٣	٣,٤	٣,٤	٨,٣	٤,١
السوق الاوربية	٣٣,٢	٣٤,٩	٣٥,٥	٣٦,٠	٣٧,٢	٤٠,٩	٣٦,٥	٣٤,٠
الولايات المتحدة	١٧,٧	١٧,٢	١٦,٣	١٤,٣	١٤,٨	١٤,٢	١٢,٥	١٣,١
اليابان	١٨,٢	١٨,٩	٢٠,٠	١٩,٢	١٩,٧	١٧,٣	١٦,٢	١٤,٧
بقية دول العالم	١٨,٩	١٩,٥	١٩,٣	٢١,٠	١٦,٥	١٥,٠	٢١,٦	٢٤,٢

المصدر : إسماعيل دعيس : تأثيرات تحرير التجارة في التدفق التجاري بين دول مجلس التعاون، دراسات سعودية، العدد السادس، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩٩٢م.

لهذا، فإن تحرير التجارة وضمان حرية عناصر الإنتاج لايكفيان لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي[٦]. فلكي يتحقق التكامل الاقتصادي الخليجي، لابد أن يشتمل على تحرير التجارة وضمان حرية حركة عوامل الإنتاج وأن يمتد إلى العمليات الإنتاجية في دول المجلس، بحيث يتم التنسيق بين المشروعات الإنتاجية ضمن استراتيجية رئيسية، تعمل على تحقيق التكامل بين هذه المشروعات، وفق تقسيم العمل والتخصص، والاستفادة من الميزات النسبية في كل دولة[٧]. وبتعبير آخر، «فإن التكامل الذي يتمشى مع وضع دول مجلس التعاون كدول نامية، هو الذي يتم باعتباره جزء من استراتيجية التنمية في هذه الدول»[٨].

إذن، فالتكامل الاقتصادي الخليجي يمكن تحقيقه من خلال اتباع أسلوب التكامل التنموي، الذي يركز على اهمية التنسيق بين خطط التنمية، بحيث ينبثق عنها تأثيرات ايجابية تدعم التكامل الاقتصادي في مجالات التكامل الإنتاجي والتسويقي. وإذا وضعنا في الاعتبار، تشابه الهياكل والسياسات الاقتصادية في دول المجلس، وكذلك تشابه الأنظمة السياسية والتشريعية والاجتماعية، والترابط الجغرافي، وتشابه المشاكل والتحديات التي تواجه دول المجلس، بالإضافة إلى توافر الإرادة السياسية وجدنا أن فرصة نجاح هذا التكامل كبيرة.

أما بالنسبة للتساؤل الثاني، والذي يدور حول مسار عملية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، فإنه قبل الإجابة عليه يجب الأخذ في الاعتبار عاملين :

الأول : أن التكامل الاقتصادي الخليجي، إنما هو تكامل اقتصادي بين دول نامية، تهدف إلى تحسين موقفها التفاوضي، والسيطرة على مواردها الأولية، واستخدامها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية.

الثاني : أن منطقة الخليج لم تشهد استقرارا امنياً، منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م. فمن الحرب العراقية – الإيرانية، إلى الغزو العراقي الغاشم لأحد دول مجلس التعاون.

وبمقارنة الإنجازات التي تمت على ضوء الاتفاقية الاقتصادية، بالعمر الزمني لتطبيقها (١٩٨٣)، فإننا نجد أن مسيرة التكامل الاقتصادي قد قطعت شوطاً لابأس به.

ونظراً لأن اسلوب التكامل التنموي، هو الطريق الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي فإننا نجد أن الكثير من الإنجازات تصب في هذا الاتجاه.

ومن الإنجازات التي تمت في هذا الاتجاه :

- إقرار أهداف وسياسات خطط التنمية.
- الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية.
- السياسات الزراعية المشتركة.

كما تم إنشاء بعض المؤسسات المشتركة مثل :

١ - مؤسسة الخليج للاستثمار (١٩٨٢) : وتهدف هذه المؤسسة إلى تشجيع وإنشاء ودعم المشاريع المشتركة، برؤوس أموال عامة أو خاصة أو مختلطة. وتقوم المؤسسة باستثمار أموالها داخل الدول الأعضاء وخارجها، وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. وتأسيس أو الاشتراك في تأسيس المشروعات في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين، والتي من شأنها أن تخدم أهداف التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول المجلس(٩). ولقد قامت المؤسسة بمراجعة ١١٥ مشروعاً، جميعها في دول المجلس، وقد التزمت بالاستثمار بأحد عشر مشروعاً منها، تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي ٩٠٠ مليون دولار، وتقوم الآن بمتابعة وتقييم ٣٥ مشروعاً(١٠).

٢ - هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون : فلقد برزت الحاجة إلى التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس، لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول المجلس. فجاء إنشاء هذه الهيئة. ولقد قامت باعتماد «١٠٧» مواصفة خليجية منذ إنشائها.

كما أن هناك بعض المشاريع المشتركة، والتي دخلت مرحلة التنفيذ مثل شركة انتاج وتسويق البذور، وشركة إعادة التامين، بالإضافة إلى أن دراسات خاصة بربط البنية الاساسية وتطويرها، تجري الان مثل تحديد المسار البري المباشر، وربط شبكات الضغط الكهربائي العالي، كما تم استكمال شبكة الاتصالات بين الدول الأعضاء.

أما في مجال تحرير التجارة وضمان حرية حركة عوامل الإنتاج، فقد تم إنجاز العديد من الخطوات، في هذا المجال، كما تم الإشارة إليه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

والاتفاقية الاقتصادية الموحدة تتصف بالمرونة، فهي وإن أخذت بمبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، (منطقة حرة، اتحاد جمركي، سوق مشتركة، وحدة اقتصادية) إلا أنها لم تقيد الدول الأعضاء بها. بل إن الدول الأعضاء تأخذ من كل مرحلة، وما يتناسب ومقدرتها على الاستيعاب والتنفيذ(١١).

كما أن تطبيق الاتفاقية الموحدة، يحظى بمتابعة مستمرة، سواء من الدول الأعضاء أو من الأمانة العامة للمجلس. وقد كان آخرها اجتماع وزراء المالية والتجارة في دول مجلس التعاون في مايو ١٩٩٢م. حيث تم تحديد عام ١٩٩٩م كموعد نهائي لتطبيق ما تبقى من بنود الاتفاقية الاقتصادية.

ومما سبق، نجد أن عملية التكامل الاقتصادي الخليجي، تسير نحو الهدف المرسوم لها، وإن كان البعض يرى، أنها بطيئة، فهذا في اعتقادنا، راجع للاعتبارات التي تم ذكرها في بداية هذا المبحث. وهو ما يقودنا إلى الحديث عن أهم الصعوبات التي تعترض مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي.

المبحث الثالث

الصعوبات التي تواجه عملية التكامل الاقتصادي الخليجي

تجربة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مثلها مثل أي تجربة تكاملية أخرى، تواجه بعض الصعوبات والمشاكل التي قد تحول دون تحقيق الهدف المنشود. ولكن مع التخطيط العلمي المدروس والجهد الدؤوب المتواصل، إلى جانب توافر الإرادة السياسية والشعبية، يمكن تذليل كافة المشاكل والصعاب.

وفيما يلي استعراض لبعض الصعوبات التي تعوق مسيرة التكامل بين دول مجلس التعاون:

١ – عدم وجود جهاز يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة والمتابعة.

تنص المادة السابعة والعشرون من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، على أن تكون الأولوية في التطبيق لأحكام الاتفاقية، عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء. وحيث أن مسؤولية متابعة تنفيذ القرارات، تقع على عاتق الأمانة العامة، واللجان الفنية، ونظراً لأنهما لايتمتعان بسلطة إدارية مستقلة، (حيث الأمانة العامة تتبع المجلس الرئاسي الأعلى، بينما تتبع اللجان الفنية المجلس الوزاري) لهذا تبرز أهمية وجود جهاز مستقل مالياً وإدارياً يقوم بعمليات التوجيه والرقابة والمتابعة، لسير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة(١٢).

٢ – العقبات الإدارية :

هناك بعض العقبات الإدارية التي تعوق تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وبالتالي تؤثر في مسيرة التكامل الاقتصادي. وتتمثل هذه العقبات في وجود بعض النصوص الغامضة في الاتفاقية. فمثلاً في الفقرة الأولى من المادة الثالثة، تشترط الاتفاقية لاكتساب المنتجات الصناعية صفة المنشأ الوطني، أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن ٤٠٪ من قيمتها النهائية عند اتمام إنتاجها، وأن لاتقل نسبة مساهمة مواطني المجلس عن ٥١٪، ولكن القيمة

المضافة لها أكثر من مفهوم، فهل المقصود القيمة المضافة الإجمالية، أم القيمة المضافة الصافية، وهل يتم احتسابها بسعر السوق أو حسب تكلفة عناصر الإنتاج؟ كذلك، فإن القيمة النهائية للمنتج عند إتمام إنتاجية غير محددة، فهل هي تكلفة الصنع أو التكلفة الإجمالية أم هي سعر البيع عند أي مرحلة من مراحل التوزيع. وهل تدخل الصناعات التجميعية ذات المرحلة الأخيرة، ضمن الصناعات ذات المنشأ الخليجي إذا توافرت نسبة المساهمة المقدرة بحوالي ٥١٪[١٣].

٣ - الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية :

تعتمد برامج التنمية في دول مجلس التعاون، اعتماداً كبيراً على العمالة الأجنبة. فمنذ أوائل السبعنات، بدأت دول المجلس في وضع خططها التنموية، وكان من أهم العقبات التي واجهتها ضآلة حجم العمالة الوطنية، مما دفعها إلى استيراد العمالة من خارج المنطقة، بحيث أصبحت عملية التنمية في دول المجلس، تعتمد بشكل رئيسي على العمالة الأجنبية، حيث بلغت ٩٠٪ في دولة الإمارات العربية المتحدة، و ٨٠٪ في كل من قطر والكويت، و ٥٣٪ في المملكة العربية السعودية و و ٤٠٪ في سلطنة عمان، وذلك من مجموع الأيدى العاملة في سنة ١٩٨٠م. ومع أن هذه النسب قد انخفضت، نتيجة لانخفاض العوائد النفطية في السنوات الأخيرة، غير أنها تبقى مرتفعة[١٤].

وتنبع خطورة هذه العمالة الأجنبية من تعدد خلفياتها الدينية واللغوية والسياسية. فبالاضافة إلى مخاطرها على النواحي الأمنية والاجتماعية والسياسية في دول المجلس، فإن لها تأثيرها السلبي على العمالة المحلية، حيث أبعدتها عن العمل في النشاطات الإنتاجية، أو شبه الإنتاجية، فأصبحت العمالة الوطنية تتجه نحو الأعمال الإدارية والخدمية البعيدة عن الإنتاج[١٥].

ومعنى ذلك، أن العمالة الأجنبية عمالة ضخمة ومؤقتة، وتساهم مساهمة كبيرة في عملية التنمية، وبالتالي فهي تمثل عقبة رئيسية في عملية التكامل بين دول الخليج العربي.

٤ – وجود بعض الخلافات المترسبة من مرحلة الاستعمار، وخاصة الخلافات الحدودية. ومن الجدير بالذكر، أن معظم هذه الخلافات قد تم حلها، ولكن وجود بعضها، ولو على مستوى بسيط، يمثل عائقاً أمام مسيرة التكامل الخليجي، مثل الخلاف بين دولة قطر ودولة البحرين، حول جزر حوار.

٥ – التهديدات الخارجية :

تتميز منطقة الخليج بموقعها الاستراتيجي، وتتصف دول المجلس بقلة عدد السكان واحتوائها على احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى تمتعها بسيولة نقدية، واحتياطيات مالية ضخمة، لهذا، فهي معرضة لتهديدات مستمرة، تمس أمنها وسيادتها.

وحيث إنه لايمكن تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المجلس، بدون وجود استقرار أمني في المنطقة. لهذا، نجد أن ميزة التكامل الاقتصادي قد تأثرت سلباً بوجود هذه التهديات والمخاطر المستمرة. فقد نجد أحيانا أن عملية التكامل تسير بشكل بطيء، وذلك راجع لتغليب الاعتبارات الأمنية، على الاعتبارات الاقتصادية. وفي هذا يقول الأمين العام لمجلس التعاون. «العمل المشترك لم يحقق ماكنت أتمناه، والسبب، هو انشغال دول المجلس في قضايا أمنية أساسية، من عام ١٩٨١م وحتى عام ١٩٩٠م»[١٦].

هوامش الفصل الثالث

١ - أنظر الملحق رقم (٢).
٢ - أنظر الملحق رقم (٢).
٣ - أنظر الملحق رقم (٢).
٤ - أنظر الملحق رقم (٢).
٥ - انظر الملحق رقم (٢).
٦ - فايز الحبيب : **الدور الديناميكي لسياسة إحلال الواردات في تحقيق التكامل التنموي بين دول مجلس التعاون**، ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٦، ص ٢٧٢.
٧ - **المرجع السابق**، ص ٢٧٣.
٨ - **المرجع السابق**، ص ٢٧٣.
٩ - جاسم بن محمد القاسمي : **مرجع سابق**، ص ٢٦٥.
١٠ - خالد الفائز : **دور مؤسسة الخليج للاستثمار في المشاريع المشتركة، بين دول مجلس التعاون الخليجي**، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩ - ٢١ ربيع الأول ١٤٠٩هـ، ص ٢٥.
١١ - عبدالله القويز : **مرجع سابق**، ص ٥٧.
١٢ - عبدالله طاهر الدباغ : **المشاكل والصعوبات التي تعترض تطبيق أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة**، ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، ١٩ - ٢١ ربيع الأول، ١٤٠٩ ، ص ١٤٤.
١٣ - جاسم محمد القاسمي : **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، إنجازاته وتحدياته**، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط١، ١٩٨٧م) ص ٢٣٧.
١٤ - عبدالله القويز : **مرجع السابق**، ص ٥٨.
١٥ - جاسم محمد القاسمي : **مرجع سابق**، ص ٢٢٦.
١٦ - **مجلة التعاون**، العدد ٢٤، ١٩٩١م، ص ١٥٣.

الخاتمة

سعت دول الخليج الست : المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والبحرين، إلى إنشاء تكتل سياسي واقتصادي إقليمي، يهدف ضمان استقرارها وأمنها وتقليص تبعيتها للعالم الخارجي، وكذلك تحسين شروط تبادلها التجاري وتوسيع أسواقها المحلية.

وتتميز هذه الدول الست، بتشابه أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، كما أنها مترابطة جغرافيا. كما تتشابه التحديات والمشاكل التي تواجهها هذه الدول، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي. ولهذا تم إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١م، وفي العام نفسه، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتي بدء تطبيقها في مارس ١٩٨٣م.

والغرض من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، تكوين وحدة اقتصادية من خلال :

- إزالة القيود التي تحد من حرية المبادلات والمعاملات بين الدول الاعضاء.
- إقامة تعرفة جمركية موحدة، تجاه العالم الخارجي.
- توحيد السياسات المالية والنقدية والتجارية.

ولقد أخذت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، بمبدأ التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي، والذي يبدأ بمرحلة المنطقة الحرة، ثم الاتحاد الجمركي، ثم السوق المشتركة، وأخيراً الوحدة الاقتصادية. ولكن الاتفاقية تتسم بالمرونة حيث أنها لم تقيد الدول الأعضاء بالالتزام بهذه المراحل.

ونظراً لأن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، يهدف إلى السيطرة على الموارد الأولية لهذه الدول، واستخدامها لتطوير هياكلها الإنتاجية لتحقيق أهداف التنمية. ونظراً لأن دول مجلس التعاون تتميز بأنها دول نامية، تتمتع بوفرة في رأس المال، وضآلة اليد العاملة الوطنية، لهذا، فإن أسلوب التكامل التنموي، والذي يتم باعتباره جزءا من استراتيجية التنمية في الدول الأعضاء، هو الطريق المناسب لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي.

ومن الصعب الحكم على تجربة التكامل الاقتصادي الخليجي الآن، فالوقت لازال مبكرا على ذلك، نظراً لقصر العمر الزمني لهذه التجربة، وعدم توافر الاستقرار الأمني في المنطقة منذ إنشاء المجلس.

ولكن عند تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، خلال السنوات العشر الماضية، نجدها قد حققت العديد من الإنجازات التي لابأس بها، وإن كانت أقل من الآمال والطموحات المعقودة عليها.

وإذا كان للحرب من محاسن، فإن محاسن حرب الخليج الأخيرة، اقتناع دول الخليج الست، بأنه لايمكن لأي منها منفردة، التغلب على المشاكل والأخطار التي تواجهها. وفي هذا يقول الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي،(*) في معرض إجابته عن سؤال، حول مدى قوة أساس مجلس التعاون: «أشعر بأنه قوي، لقد كان همنا هو الوصول إلى مرحلة اللاعودة إلى الماضي .. والحمد لله، وصلنا إلى هذه المرحلة، وتولدت قناعات، بان دول المجلس منفردة لاتستطيع أن تتعامل مع القضايا المطروحة إقليمياً ودولياً .. أما كمجموعة فإنها تصبح قادرة ومؤثرة ونحن متفائلون».

هذا، ويمكن في إطار الحرص على دفع مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي، وتحقيق الأهداف التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، طرح بعض التوصيات المناسبة التي يمكن استخلاصها، من ثنايا الدراسة على النحو التالي :

١ - إنشاء جهاز ذي صلاحيات كبيرة لمتابعة ومراقبة تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والقرارات التي تتخذ في ضوئها.
٢ - الإسراع في وضع تعرفة جمركية موحدة، إزاء العالم الخارجي، لما لها من دور في عملية التكامل الاقتصادي.
٣ - ربط البنى التحتية لدول المجلس ببعضها البعض، وذلك لما لهذا العامل من أثر فى الإسراع بخطى ومراحل عملية التكامل الاقتصادي، بين دول مجلس التعاون للدول الخليج العربية.

(*) مجلة التعاون الصادرة عن مجلس التعاون، العدد ٢٤.

الملاحق

الملحق رقم (١)

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

إن حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تمشياً مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الداعي إلى تقارب أوثق وروابط أقوى.

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها، على أسس متينة لما فيه خير شعوبها.

ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها، فقد اتفقت على مايلي :

الفصل الأول

التبادل التجارى

المادة الأولى :

أ – تسمح الدول الأعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات إلى الدول الأعضاء الاخرى.

ب – تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية.

المادة الثانية :

١ – تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني.

٢ – لايعتبر من قبيل الرسوم ما يجبى مقابل خدمة محددة، مثل رسوم الأرضية أو التخزين أو النقل أو الشحن أو التفريغ، إذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية.

المادة الثالثة :

١ – يشترط لاكتساب المنتوجات الصناعية، صفة المنشأ الوطني أن لاتقل القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في هذه الدول عن (٤٠) في المائة من قيمتها عند إتمام إنتاجها. كما يشترط ألا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الأعضاء في المنشأة الصناعية لها عن (٥١) في المائة.

٢ – يجب أن تصحب كل سلعة تتمتع بالإعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية، شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة.

المادة الرابعة :

١ – تعمل الدول الأعضاء على وضع حد أدني لتعرفة جمركية موحدة، تطبق تجاه العالم الخارجي.

٢ – يكون من بين أهداف توحيد التعرفة الجمركية، إيجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة.

٣ – يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجياً، خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية، ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور.

المادة الخامسة :

تمنح الدول الأعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات أي دولة عضو إلى الدول الأعضاء الأخرى، بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب، مهما كان نوعها، وذلك مع عدم الإخلال بماورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية.

المادة السادسة :

يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع إدخالها إلى أراضي أي من الدول الأعضاء الأخرى، بموجب أنظمتها المحلية، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الأعضاء قوائم بهذه البضائع.

المادة السابعة :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، عملاً على إيجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها. وتحقيقاً لهذا الهدف، تتخذ الدول الأعضاء التدابير التالية :

١ – تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير.

٢ – تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي.

٣ – عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة، في الحالات التي تحقق فيها منافع مشتركة للدول الأعضاء.

٤ – العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الأجنبية، في مجال استيراد احتياجاتها الأساسية وتصدير منتجاتنا الرئيسية.

الفصل الثاني

انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المادة الثامنة :

تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون، في أي دولة من هذه الدول، نفس معاملة مواطنيها، دون تفريق أو تمييز في المجالات التالية :

١ – حرية الانتقال والعمل والإقامة.

٢ – حق التملك والإرث والإيصاء.

٣ – حرية ممارسة النشاط الاقتصادي.

٤ – حرية انتقال رؤوس الأموال.

المادة التاسعة :

تشجع الدول الأعضاء، القطاع الخاص فيها، على إقامة المشاريع المشتركة، بما يؤدي إلى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث

التنسيق الإنمائي

المادة العاشرة :

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الإنمائية، بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.

المادة الحادية عشرة :

١ – تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها، من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي، وتطوير مصادر الطاقة.

٢ – تعمل الدول الأعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة، واتخاذ مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي، وفي المنظمات الدولية والمتخصصة.

المادة الثانية عشرة :

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

١ – تنسيق النشاط الصناعي، ووضع السياسات والوسائل المؤدية إلى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها على أساس تكاملي.

٢ – توحيد تشريعاتها وأنظمتها الصناعية وزيادة توجيه أجهزة الإنتاج المحلية فيها، لسد احتياجاتها.

٣ – توزيع الصناعة فيما بينها، حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية، وتشجيع إقامة الصناعات الأساسية والتكميلية فيما بينها.

المادة الثالثة عشرة :

تولى الدول الأعضاء، في إطار العمليات التنسيقية، أهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها، في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤوس أموال عامة أو خاصة، أو مختلطة، لتحقيق التكامل الاقتصادي، والتشابك الإنتاجي، والتنمية المشتركة، على أسس اقتصادية سليمة.

الفصل الرابع
التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة :

تتعاون الدول الأعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك، بهدف اكتساب قاعدة ذاتية أصيلة، تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية، وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة، بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة وأهداف التقدم والتنمية فيها.

المادة الخامسة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء، على إعداد أنظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا، واختيار الأنسب منها، أو تعديلها، بما يلائم احتياجاتها المختلفة، وتقوم الدول الأعضاء – كلما كان ذلك ممكنا – بإبرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الأغراض، من الحكومات أو المؤسسات العلمية أو التجارية الأجنبية.

المادة السادسة عشرة :

تقوم الدول الأعضاء، بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب، والتأهيل الفني، والمهني، والحرفي، على كافة الدرجات والمراحل، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية، باحتياجات التنمية في الدول الأعضاء.

المادة السابعة عشرة :

تعمل الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها، في مجال القوى العاملة، ووضع معايير وتصنيفات موحدة، لمختلف فئات المهن والحرف، في القطاعات المختلفة، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها، وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة.

الفصل الخامس
النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة :

تعامل الدول الأعضاء، وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الأعضاء، المارة بأراضيها، أو القاصدة لأي منها، معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع لمواطنيها، بما في ذلك الإعفاء من كافة الرسوم، والضرائب، مهما كان نوعها على، الايتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي.

المادة التاسعة عشرة :

١ – تتعاون الدول الأعضاء، في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات. وتعمل على تنسيق وإقامة مشاريع البنية الأساسية، كالموانيء، والمطارات، ومحطات الماء والكهرباء والطرق، بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة، وترابط النشاطات الاقتصادية.

٢ – تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها، وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات.

المادة العشرون :

تسمح الدول الأعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة، لأي منها : بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية، وتمنحها نفس المعاملة والأفضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية، سواء عند رسوها في موانئها ومرورها بها، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الإرشاد والرسو، والشحن والتفريغ والتحميل، على السطح، والصيانة والإصلاح وتخزين البضائع والخدمات الأخرى المماثلة.

الفصل السادس
التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون :

تسعى الدول الأعضاء إلى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار، وذلك من اجل التوصل إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة، تهدف إلى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم.

المادة الثانية والعشرون :

تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد، والبنوك المركزية، بما في ذلك العمل على توحيد العملة، لتكون متمة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها.

المادة الثالثة والعشرون :

تعمل الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي، في مجال تقديم المعونات الدولية والإقليمية للتنمية.

الفصل السابع
أحكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون :

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء، وأولويات التنمية المحلية فيها. ويجوز منح أي منها، إعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية، في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها، أو ظروف معينة تواجهها، ويكون الإعفاء لمدة محدودة، وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ملحق رقم (٢)

قائمة بالوثائق الاقتصادية المقررة في إطار مجلس التعاون

م	الوثيقـــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
١	الاتفاقية الاقتصادية الموحدة	الدورة الثانية للمجلس الأعلى الرياض، ١٠ – ١١ نوفمبر ٨١م.	إلزامـــي
٢	نظام العبور (الترانزيت)	الاجتماع الثاني للجنة التعاون المالي والاقتصادي، الرياض ١٩ – ٢٠ يونيو ٨٢م	إلزامـــي
٣	الإتفاقية والنظام الاساسي لمؤسسة الخليج للاستثمار	الاجتماع الثالث للجنة التعاون المالي والاقتصادي المنامة ٩ نوفمبر ٨٢م	إلزامـــي
٤	مرتكزات العمل الشبابي والرياضي في دول المجلس	الاجتماع الثاني لوزراء الشباب والرياضة الرياض ٢٤ – ٢٥ ديسمبر ٨٣م	استرشادي
٥	نظام الحجز الزراعي	الاجتماع الثاني للجنة التعاون الزراعي والمائي الدوحة ١٠ – ١١ يناير ٨٤م	استرشادي
٦	نظام الحجر البيطري	الاجتماع الثاني للجنة التعاون الزراعي والمائي الدوحة ١٠ – ١١ يناير ٨٤م	استرشادي
٧	المواصفات القياسية لبناء طرق الربط والطرق الرئيسية بدول المجلس	الاجتماع الثاني لوزراء النقل والمواصلات، الكويت ٦ – ٧ مارس ٨٤م	استرشادي

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٨	اتفاقية مزايا وحصانات مجلس التعاون	الدورة العاشرة للمجلس الوزاري، الرياض ١٠ – ١١ مارس ٨٤م	استرشادي
٩	توحيد المسميات والأطر والهياكل والاختصاصات الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمالية والاجتماعية	الاجتماع الثاني لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية، الرياض ٢٤ – ٢٥ أبريل ٨١م	إلـزامـي حـسـب ظروف كل دولة
١٠	قواعد وتعليمات الموانيء البحرية	الاجتماع الثالث لمسئولي سلطات الموانيء، الرياض ٢ – ٣ اكتوبر ٨٤م	إلزامـــي
١١	مشروع لائحة العزل الحراري	الاجتماع الأول للحنة التعاون الكهربائي والمائي، الدوحة ٣٠ – ٣١ أكتوبر ٨٤م	استرشادي
١٢	تنظيم تملك العقار لمواطني دول بالدول الأعضاء	الدورة الخامسة للمجلس الأعلى الكويت ٢٧ – ٢٩ نوفمبر ٨٤م	إلزامـــي
١٣	أهداف وسياسات خطط التنمية	الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري، الرياض ١٧ – ٢٩ نوفمبر ٨٤م	استرشادي
١٤	النظام الداخلي للمكتب الفني للاتصالات لمجلس التعاون	الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوزاري الرياض ١٧ – ١٩ مارس ٨٥م	إلزامـــي
١٥	نظام الأسمدة ونظام المبيدات	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الزراعي والمائي، الرياض ٢٥ يونية ٨٥م	استرشادي
١٦	نظام تسجيل العقاقير ونظام التعامل فيها	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الزراعي والمائي، الرياض ٢٥ يونية ٨٥م	استرشادي

م	الوثيقـــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
١٧	نظام المحافظة على مصادر المياه	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الزراعي والمائي، الرياض ٢٥ يونية ٨٥م	استرشادية
١٨	النظام الموحد لاستغلال وحماية الثروة المائية الحية	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الزراعي والمائي الرياض ٢٥ يونية ٨٥م	استرشادية
١٩	النظام الأساسي لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون	الاجتماع الثالث لمجلس إدارة الهيئة (وزارة التجارة بالدول الأعضاء) الرياض ٢٩ يونية ٨٥م.	إلزامـــي
٢٠	الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون	الدورة السادسة للمجلس الاعلى مسقط ٣ – ٦ نوفمبر ٨٥م.	إلزامية
٢١	السياسة الزراعية المشتركة	الدورة السادسة للمجلس الأعلى ، مسقط ٣ – ٦ نوفمبر ٨٥م.	إلزامية
٢٢	الأهداف والوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية والتعليم في احتياجات خطط اللتنمية في دول المجلس	الدورة السادسة للمجلس الأعلى مسقط ٣ – ٦ نوفمبر ٨٥م.	تطويرية حسب الإمكانات
٢٣	السياسات والمبادىء العامة لحماية البيئة	الدورة السادسة للمجلس الأعلى مسقط ٣ – ٦ نوفمبر ٨٥م.	استرشادي استرشادي

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٢٤	البيان الشهري للموجودات والمطلوبات	الاجتماع الخامس للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية	استرشادي
٢٥	النظام الأساسي للجنة مجلس التعاون الإقليمية لنظم الطاقة الكهربائية ذات الضغط العالي.	مسقط ٦- ٧ مايو ٨٦م. الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادي
٢٦	اللائحة الاسترشادية لتحلية المياه المالحة بالطرق الحرارية	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادية
٢٧	اللائحة الاسترشادية لتمديدات المياه للمباني والتمديدات الداخلية	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادية
٢٨	اللائحة الاسترشادية للمحطات البخارية	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادية
٢٩	اللائحة الاسترشادية لنقل المياه	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي، الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادية
٣٠	المواصفات القياسية لمياه الشرب في الشبكات	الاجتماع الثالث للجنة التعاون الكهربائي والمائي الرياض ٢٤ سبتمبر ٨٦م.	استرشادية

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٣١	اللائحة النموذجية الاسترشادية الموحدة لتقويم الأداء الوظيفي للعاملين في الخدمة المدنية	الاجتماع الوزاري الثاني لرؤساء الأجهزة المركزية للخدمة المدنية – الرياض ٦ اكتوبر ٨٦م.	استرشادية
٣٢	حصر وتحديد خصائص القوى العاملة للخدمة المدنية	الاجتماع الوزاري الثاني لرؤساء الأجهزة المركزية للخدمة المدنية – الرياض ٦ اكتوبر ٨٦م.	استرشادية
٣٣	التوجيهات الهادفة لتطوير أنظمة تصنيف الوظائف العامة وتوحيدها بين الدول الأعضاء	الاجتماع الوزاري الثاني لرؤساء الأجهزة المركزية للخدمة المدنية – الرياض ٦ اكتوبر ٨٦م.	استرشادية
٣٤	القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني بدول المجلس	الدورة السابعة للمجلس الأعلى أبوظبي ٢ – ٥ نوفمبر ٨٦م.	إلزامـــــي
٣٥	الضوابط الموحدة لمعاملة المستثمرين من مواطني دول المجلس معاملة المستثمر الوطني للحصول على القروض الصناعية	الدورة السابعة للمجلس الأعلى أبوظبي ٢ – ٥ نوفمبر ٨٦م.	إلزامـــــي

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٣٦	ضوابط العمل الإعلامي الخارجي	الدورة السابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢ – ٥ نوفمبر ٨٦م.	إلزامـــي
٣٧	ميثاق الشرف الإعلامي لدول مجلس التعاون	الدورة السابعة للمجلس الأعلى، أبوظبي ٢ – ٥ نوفمبر ٨٦م.	إلزامـــي
٣٨	ضوابط ممارسة النشاط التجاري (التجزئة والجملة).	الدورة السابعة للمجلس الأعلى أبوظبي ٢ – ٥ نوفمبر ٨٦م.	إلزامـــي
٣٩	نظام مركزية المخاطر	الاجتماع السابع للجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية	استرشادية
٤٠	سبل ووسائل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية.	الاجتماع الخامس لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية أبوظبي ٢١ ابريل ٨٧م.	استرشادية
٤١	التعاون الإعلامي بين دول المجلس الأسس والأهداف.	الاجتماع الثاني لوزراء الإعلام جدة ١٠ يونية ٨٧م.	استرشادية
٤٢	النظام الاسترشادي الموحد للوكالات التجارية.	الاجتماع التاسع للجنة التعاون التجاري الرياض ١ يوليو ٨٧م.	استرشادي
٤٣	النظام الاسترشادي الموحد لمزاولة مهنة مراجعة الحسابات	الاجتماع التاسع للجنة التعاون التجاري الرياض ١ يوليو ٨٧م.	استرشادي

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٤٤	الاتفاقية الموحدة بين الدول الأعضاء والبعثات الأجنبية العاملة في مجال التنقيب والبحث عن الاثار.	الاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن الثقافة الرياض ١٥ سبتمبر ٨٧م.	استرشادي
٤٥	النظام الموحد لحماية حقوق المؤلف في دول المجلس	الاجتماع الثاني للوزراء المسؤولين عن الثقافة الرياض ١٥ سبتمبر ٨٧م.	استرشادي
٤٦	ضوابط استرشادية في مجال الجنسية والجوازات	الاجتماع السادس لوزراء الداخلية أبوظبي ١٣ – ١٤ اكتوبر ٨٧م.	استرشادية
٤٧	نظام البذور والتقاوي والشتلات.	الاجتماع الرابع للجنة التعاون الزراعي والمائي، مسقط ٢٦ – ٢٧ اكتوبر ٨٧م.	استرشادي
٤٨	النظام النموذجي للعلامات التجارية.	الاجتماع العاشر للجنة التعاون التجاري، الرياض ٥ – ٦ ديسمبر ٨٧م.	استرشادي
٤٩	خطة التنمية الثقافية	الدورة الثامنة للمجلس الأعلى، الرياض ٢٦ – ٢٩ ديسمبر ٨٧م.	إلزامية
٥٠	الاستراتيجية الأمنية الشاملة	الدورة الثامنة للمجلس الأعلى الرياض ٢٦ – ٢٩ ديسمبر ٨٧م.	مدخل وإطار عام التعاون الأمني
٥١	ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للأنشطة الاقتصادية بالدول الأعضاء	الدورة الثامنة للمجلس الأعلى، الرياض ٢٦ – ٢٩ ديسمبر ٨٧م.	إلزامي

م	الوثيقـــــــــة	جهـة وتاريـخ الإقـــرار	صفة التنفيذ
٥٢	ضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الأعضاء	الدورة الثامنة للمجلس الأعلى الرياض ٢٦ – ٢٩ ديسمبر ٨٧م.	إلزامـــي
٥٣	نظام الإقراض البترولي بين دول مجلس التعاون.	الدورة الثامنة للمجلس الأعلى الرياض ٢٦ – ٢٩ ديسمبر ٨٧م.	إلزامـــي
٥٤	خطة الطوارىء الإقليمي للمنتجات البترولية.	الاجتماع الثالث عشر للجنة الوزارية الدائمة للتعاون البترولي. الرياض ١٦ اكتوبر ٨٨م.	إلزامـــية
٥٥	النظام الموحد لاستثمار رأس المال الاجنبي بدول المجلس.	الاجتماع التاسع عشر للجنة التعاون المالي والاقتصادي الرياض ٢٦ اكتوبر ٨٨م.	استرشادي
٥٦	النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول المجلس.	الدورة التاسعة للمجلس الاعلى المنامة ١٩ – ٢٢ ديسمبر ٨٨م.	إلزامـــي
٥٧	قواعد تنسيق وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس.	الدورة التاسعة للمجلس الأعلى المنامة ١٩ – ٢٢ ديسمبر ٨٨م.	إلزامـــي
٥٨	اتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجماعة الاقتصادية الأوروبية.	الدورة التاسعة للمجلس الاعلى المنامة ١٩ – ٢٢ ديسمبر ٨٨م.	إلزامـــي

المصدر : موجز إنجازات مجلس التعاون ١٩٨١م – ١٩٨٩م، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض : ١٩٩٠م.

قائمة المراجع

أولاً : الكتب :

١ – الأمانة العامة لمجلس التعاون، **إنجازات مجلس التعاون**، (الرياض : ١٩٩٠م).

٢ – بسيسون، فؤاد حمدي: **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤م).

٣ – بشارة، عبدالله يعقوب: **مجلس التعاون، المسيرة والتحديات**، (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٨٧م).

٤ – خواجكية، محمد هاشم: **التكامل الاقتصادي في الخليج العربي**، (منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت).

٥ – دعيس، إسماعيل محمد : **العلاقات التجارية الدولية بين النظرية والتطبيق**. (مطابع الفرزدق، الرياض، ١٩٨٨م).

٦ – عبدالفضيل، محمود: **النفط والوحدة العربية**. (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥م).

٧ – عمر، حسين: **المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة**، (تهامة، جدة، ١٩٩٨٣م).

٨ – القاسمي، جاسم محمد: **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، (دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٨٧م).

ثانياً : النـــدوات

١ – بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ١٤٠٦هـ، (الرياض : عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود).

٢ – محاضرات الحلقة الدراسية الثانية للدبلوماسيين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول التعاون بين دول المجلس. للفترة من ٨ – ١٩ جمادي الأولى ١٤٠٥هـ، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية).

٣ – ندوة التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، للفترة من ١٩ – ٢١ ربيع الأول ١٤٠٩هـ، (الرياض : معهد الدراسات الدبلوماسية).

ثالثاً : الدوريات :

١ – النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض.
٢ – مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون، الرياض.
٣ – مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز أبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة.
٤ – مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
٥ – مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٦ – مجلة دراسات سعودية، معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض.
٧ – مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية.

الأهمية الجيوستراتيجية للمياه
بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

إعـــداد الدارس
عبدالرحمن ضيف الله محمد العنزي

المقدمة

قال الله تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾، فالماء هو أساس الحياة، ولولا الماء لما نمت وازدهرت الحضارة الإنسانية. فقديماً، كان فلاسفة اليونان يرون أن الماء والهواء والنار هي العناصر التي يتكون منها الكون. ومنذ القدم، كانت تشريعات حمورابي في بلاد مابين النهرين، الخاصة بتنظيم الري، دليلاً على ما أولاها الإنسان من عناية لهذه المادة الحيوية. ولولا الماء، لما تقدمت الحضارة الإنسانية، ولما نمت المجتمعات البشرية. ومن هذا المنطلق، فإن المرء يجد أحلامه وطموحاته بالعيش الرغد وبالرفاهية، وبالمستقبل المشرق محكوماً عليها بالتلاشي، بسبب نقص المياه وعدم كفايتها. خاصة إذا كان الأمر يخص منطقة تتصف بالهشاشة المفرطة من حيث مقوماتها المناخية، كمنطقة الخليج العربي، التي أقل ما يقال عنها، إنها منطقة تتصف بالجفاف لمعظم أيام السنة، وإنها تنعدم بها المجاري المائية السطحية كالأنهار والبحيرات، وإن مياهها الجوفية تقبع في أعماق بعيدة، وتتوزع جغرافياً دون تناسق مع مراكز العمران، ومع المناطق الزراعية، مما بات يهدد إبجديات وجود الدول بها، كما يهدد المكتسبات الاقتصادية والسياسية التي اضيفت إلى اهمية موقعها منذ البدء في استغلال مخزونها البترولي، في أوائل هذا القرن وحتى يومنا هذا.

ومن هنا، أصبح البحث في مشكلة الموارد المائية بهذه المنطقة، ياخذ الصدارة في الأهمية بين مواضيع البحث الأخرى، مما حدا بي لتقديم هذا البحث المتواضع، والذي آمل أن يضيف شيئا مفيداً للمواضيع التي دارت حول هذه المشكلة، وهي للأسف نادرة للغاية، وحتى الذي أنجز منها يفتقر إلى الدقة والشمولية.

تطرقنا لهذا الموضوع سيكون في إطار البحث الخاص بالجغرافية السياسية، والتي تعنى بعدة مجالات للبحث، من بينها المقومات الطبيعية للدول.. ولما كانت المياه من أهم الأسس الطبيعية للدول، رأينا أن نبحث واقعها ومستقبلها، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، في محاولة لربطها بحاضرها ومستقبلها الجيوبوليتكي. ولكى يتسنى لنا ذلك، رأينا أن نقسم البحث إلى عدة فصول ومباحث.

فلقد خصص الفصل الأول، للحديث عن مصادر المياه بمنطقة دول مجلس التعاون، وحصر هذه المصادر على اختلاف أنواعها من مياه سطحية، أو جوفية، ومن تحلية مياه بحر، وما شابه ذلك.

وخصص الفصل الثاني، للحديث عن استخدامات هذه المياه بدول المجلس، كمياه الشرب للإنسان والحيوان، وري الأراضي الزراعية والتشجير، وكذلك استخدامات المياه لأغراض التعدين والصناعة. واقتصر الحديث في الفصل الثالث، عن الصعوبات الناجمة عن المياه بمنطقة دول مجلس التعاون، مثل ندرة المياة والزيادة السكانية في دول المجلس، وعن التوسع الزراعي وما يحد منه، وعن مشكلات التلوث المحتملة. أما الفصل الرابع، فقد خصص لمعالجة الأمن المائي بمنطقة دول المجلس، وذلك من خلال الحديث عن الأمن المائي، مفهومه ومدلولاته، وعن الأمن المائي، من المنظور الجيوبولتيكي في دول المنطقة، وأخيراً عن الأمن المائي في إطار مشكلة المياه بالشرق الأوسط بشكل عام.

وخصص الفصل الخامس، للحديث عن المستقبل الجيوبوليتكي لمياه منطقة دول مجلس التعاون، من خلال زاويتين: الأولى، تختص بتنمية وترشيد الموارد المائية المحلية، والثانية تختص بالبدائل المطروحة للموارد المحلية، بما في ذلك الاستعانة بمياه الدول المجاورة، مثل تركيا ومصر وإيران والعراق.

وأود في الختام أن اعبر عن شكري الجزيل للدكتور حسن المنقوري الأستاذ المشرف على هذا البحث الذي كانت لتوجيهاته أكبر الأثر في إخراج هذا البحث بهذه الصورة، كما أشكر كل من قدم إلى المساعدة عند إعداد هذا البحث، فللجميع الشكر الجزيل

والله الموفق،،،،

الباحث

عبدالرحمن ضيف الله محمد العنزي

الفصل الأول

مصادر المياه بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : المياه السطحية

- **المبحث الثاني** : الميـاه الجوفية

- **المبحث الثالث** : ميـاه التحليـة

المبحث الأول
المياه السطحية

يقصد بالمياه السطحية، تلك المياه التي توجد فوق سطح الأرض، بعد سقوط الأمطار، وتتجمع في سدود وخزانات مقامة لحفظ مياه هذه الأمطار، بما في ذلك الأنهار والبحيرات العذبة من المياه السطحية. وبناء على هذا القول، فإن المياه السطحية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، شحيحة جداً، ففي دول مجلس التعاون، لاتوجد أنهار أو بحيرات(١). وكمية الأمطار الساقطة عليها ضئيلة جداً، في أماكن معينة وكثيرة في أماكن أخرى بحيث تشكل سيولاً جارفة.(٢)

فدول مجلس التعاون، تقع في المنطقة المدارية الجافة بين خطي عرض ١٧ْ و ٣٠ْ شمالاً، ولاتسقط على هذه المنطقة سوى كميات قليلة من الأمطار التي تتوزع على الصحاري والسهول الواسعة، مما يفقدها أي فائدة من هذه الأمطار إلا نسبة ضئيلة منها.

ويبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة، حوالي ٢٥ درجة مئوية، ففي أيام الصيف، تصل إلى ٤٨ درجة مئوية، وتنخفض إلى أقل من ٢٥ درجة مئوية خلال الليل، وتتراوح كمية الأمطار الساقطة سنوياً في منطقة دول المجلس مابين ٧٠ – ١٣٤ ملم، علماً بأن بعض المناطق تسقط عليها كميات أكبر من الأمطار، تزيد على ٣٥٠ ملم في السنة مثل المناطق الجبلية في جنوب وجنوب غرب سلطنة عمان، وكذلك المناطق الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية، كما أن هناك مناطق عديدة في دول مجلس التعاون، تقل كمية الأمطار الساقطة عليها عن ٥٠ ملم في السنة.(٣) مما يجعل مجموع كميات الأمطار الساقطة بها ضئيلاً للغاية كما هو موضح بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

كمية الأمطار الساقطة على دول مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨٠م

الـــدولـــــة	كمية الأمطار الساقطة (مليار متر مكعب)
الســعوديــة	١٢٦,٧٨٦
الكويـــــت	٢,٣٧٧
الامـــارات	٢,٤٧٦
البحـــــرين	٠,٦٠٠
قطـــــــر	١,٨٨
عمـــــان	١٤,٦٦٦
المجمـــــوع	١٤٨,١٩١

* المصدر : د. سعيد محمد أبوسعدة. تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي. الكويت، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧م، ص ١١١.

ويتضح من خلال هذا الجدول، أن كلا من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان تحتلان الصدارة من حيث كمية الأمطار الساقطة سنوياً على دول المنطقة، بينما تشكل دولة البحرين أقل دولة في المنطقة حصولا على هذه الأمطار الساقطة. ولكن بشكل عام، تعتبر كميات الأمطار الساقطة على دول المجلس قليلة قياساً، بالنظر إلى مساحة هذه الدول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. كما أنه يمكن القول إن المناخ القاسي لمنطقة دول مجلس التعاون، من ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وقلة سقوط الأمطار، قد أدي إلى جعل معدلات التبخر مرتفعة جداً، إذ أن متوسط معدلات التبخر السنوية لدول المجلس، تبلغ حوالي ٢٩٣٩ ملم. في حين بلغ متوسط الأمطار السنوية الساقطة على المنطقة ٩٢ر٦٧ ملم. ونتيجة لهذا المتوسط البسيط الساقط من الأمطار في دول المجلس، مع معدل التبخر السنوي المرتفع، فقد أوجد عجزاً مائياً كبيراً بلغ في المتوسط السنوي حوالي ٢٨٤٦ ملم[٤]، كما هو مبين بالجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المتوسط السنوي لدرجات الحرارة، والمطر والتبخر في دول مجلس التعاون الخليجي لفترة عشر سنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٣م

الدولة	متوسط الحرارة السنوي درجة مئوية	متوسط المطر السنوي السنوي/ملم	معدل التبخر السنوي السنوي/ملم	العجز السنوي ملم
الإمارات	٢٧,٥	٩٧	٣٤٣٠	٣٣٣٣
البحرين	٢٥,٥	٧٠	١٨٥٠	١٨٨٠
السعودية	٢٣,٥	١٠٥	٢٩٩٣	٢٨٨٨
عمان	٢٦,٥	١٣٤	٢٤٨٨٢	٢٣٤٨
قطر	٢٥	٧٥	٢٧٠١	٢٦٢٦
الكويت	٢٥,٧٥	٧٥	٤١٨٠	٤١٠٥
المتوسط	٢٥,٦٥	٩٢,٦٧	٢٩٣٩	٢٨٤٦

* المصدر : خالد ناصر المديهيم. تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون الخليجي. الرياض، مطابع جامعة الإمام سعود، ١٤١٢هـ ص ١٢.

وبما أن أعلى كمية أمطار تسقط على كل من سلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية، وخاصة في مناطق معينة منهما فإننا سنتناول هاتين المنطقتين بشيء من التفصيل.

- **المملكة العربية السعودية :**

هناك الكثير من الأودية التي تنتشر بالمملكة العربية السعودية، وبعض الأودية تأخذ طريقها للبحر بصورة مباشرة، نتيجة الانحدار الشديد وطبيعة سقوط الأمطار الموسمية، مما استوجب إنشاء العديد من السدود على الأودية، لكي تقلل من اندفاعها وتحجزها، بهدف أن تجد الوقت الكافي لتسربها داخل الأرض، لتساهم في زيادة المخزون من المياه الجوفية، إلا أن هذه الطريقة لم تثبت نجاحها إلا جزئياً، لأن المياه المحجوزة تتعرض

لدرجة تبخر عالية، نتيجة ارتفاع الحرارة في هذه المناطق مما يقلل المياه المحجوزة بنسبة ٧٠٪.(٥)

ومن أهم الأودية التي أنشئت بها، مثل هذه السدود نذكر وادي الرمة، ووادي حنيفة، ووادي تربة، وأودية جبال السروات. وهذه خريطة تبين مواقع هذه الأودية على خريطة المملكة.

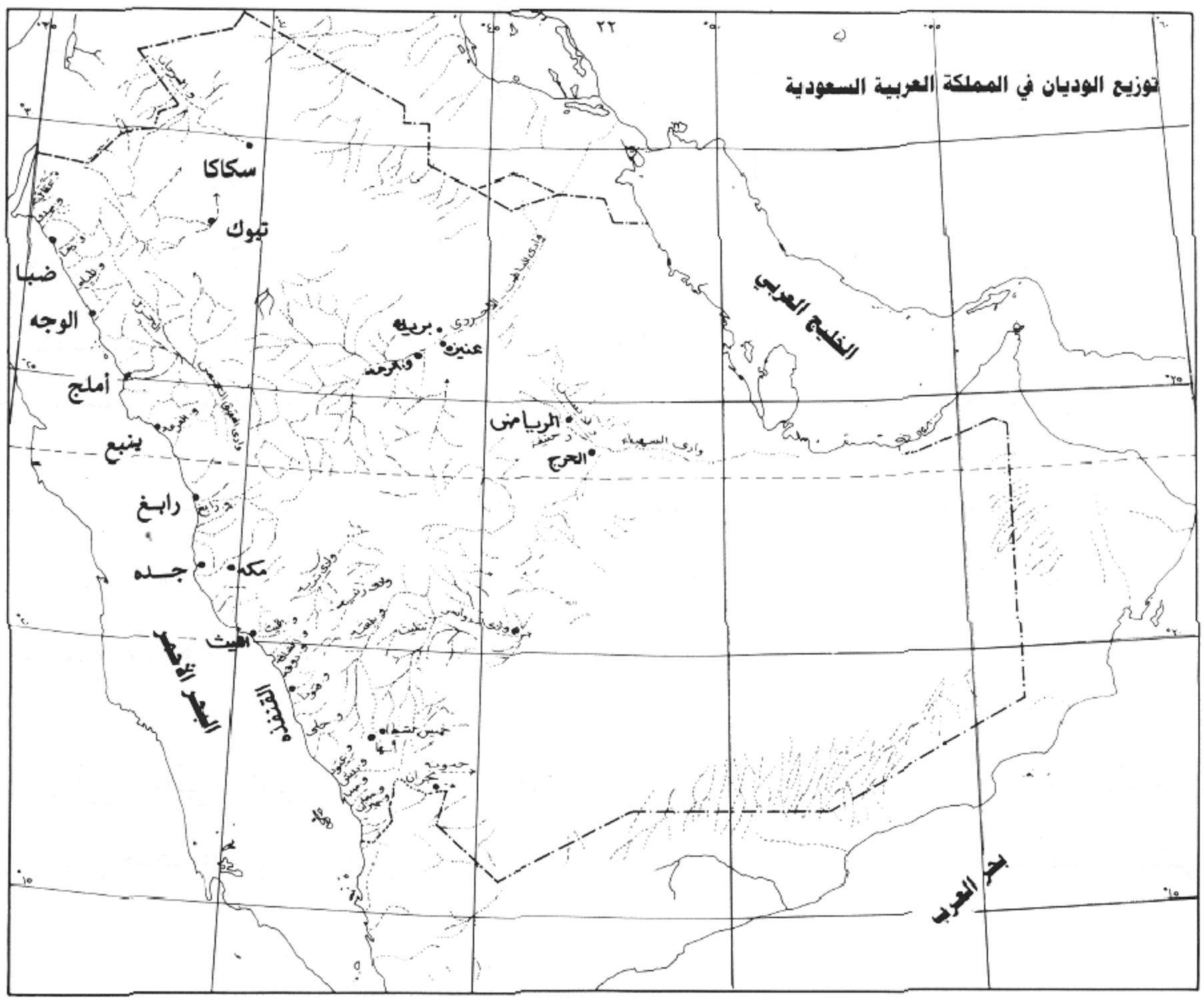

المصدر : حسين حمزة بندقجي. جغرافية المملكة العربية السعودية. ط ٣، ١٤٠١هـ، ص ١٤٧.

ومن السدود التي أنشئت لهذا الغرض، نذكر سد وادي جيزان، والذي يبعد حوالى ٥٠ كيلومتر شرق مدينة جيزان، في جنوب المملكة العربية السعودية، ويخزن هذا السد حوالى ٧١ مليون متر مكعب من المياه. وسد وادي نجرأن حيث يخزن هذا السد حوالي ٨٥ مليون متر مكعب، ويعتبر أكبر سد في المملكة، حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار الموسمية على هذه المنطقة من ٥٠ - ٨٠ ملم في السنة. وسد وادي أبها في جنوب

غرب المملكة حيث يخزن هذا السد عشرة ملايين متر مكعب[٦]. ويضاف إلى هذه السدود، مجموعة من السدود الصغيرة المنتشرة، كسد العيينة وسد وادي حنيفة، وسد وادي ثمار في منطقة الرياض[٧]. ولبيان أهمية العلاقة مابين إنشاء السدود في المناطق المعرضة لسقوط الأمطار بنسبة أكثر، يكفي أن نشير هنا إلى أن بعض سدود المملكة مثل سد وادي حرض، وليةٌ في جنوب المملكة، يغذي المياه الجوفية بمتوسط قدرة ٥ر١٣ مليون متر مكعب، وفي وادي تعشر خلب وخميس ايضاً، يغذي المنطقة بحوالي ٩ر٤ مليون متر مكعب[٨].

من هنا، يتضح أن كميات الأمطار الساقطة لازالت قاصرة عن تكوين المجاري السطحية، وذلك لارتفاع درجة الحرارة وارتفاع معدل درجات التبخر، مما يجعل الفاقد كبيراً. إلا أن ذلك لايمنعنا من القول، بأن السدود التي أنشئت على هذه الأودية، قد ساهمت لحد كبير، في تغذية المخزون ومراكز الاستيطان، على طول هذه الأودية، وخاصة بالقرب من المناطق التي أنشئت بها مثل هذه السدود.

- **سلطنة عمان :**

تختلف سلطنة عمان في مظاهر سطحها، حيث أنها تتصف بالجبال العالية، والهضاب والسهول المنبسطة... وقد ساعدت هذه المظاهر على تحسين أحوالها المناخية، والتي تتصف بكثرة أمطارها واعتدال طقسها في بعض فصول السنة، بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى. وقد انعكس ذلك على مواردها المائية، بحيث يوجد بها أودية هامة وعديدة، تنحدر من جبال عمان في الأجزاء الشمالية والشرقية، ومن مياه منطقة ظفار في الأجزاء الجنوبية، مما أوجد مناطق غنية بالمياه، مثل ساحل الباطنة الشرقي، وساحل صلالة الجنوبي، وقد بلغ متوسط الأمطار السنوي في بعض مناطق سلطنة عمان ١٣٣٤ ملم. وتقدر كميات الأمطار الساقطة على السلطنة، بحوالي ٦٣٠ مليون متر مكعب سنوياً. ويتدفق منها إلى البحر حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. والباقي يضاف إلى المخزون الجوفي المائي. والجدير بالذكر، أن معدل فاقد التبخر في سلطنة عمان يعتبر ضيلاً نسبياً، بالمقارنة مع بعض دول الخليج العربي الأخرى، والسبب في ذلك، أن معظم أمطار السلطنة تهطل في فصل الشتاء[٩].

• الإمارات العربية المتحدة :

إن الأمطار الساقطة سنوياً على دولة الإمارات العربية المتحدة، تقدر بـ ١٠٦٩ مليون متر مكعب في السنة، حيث تنتفع دولة الإمارات العربية المتحدة، بحوالي ١٤٠ مليون متر مكعب فقط، في زيادة المخزون الجوفي، أو في ري الأراضي، والباقي يذهب سدى إلى البحر(١٠).

أما عن الدول الأخرى المتبقية، وهي الكويت وقطر والبحرين، فإنه في دولة الكويت، تبلغ كمية الأمطار السنوية الساقطة، حوالي ٢ر٣٧٧ مليون متر مكعب في عام ١٩٨١م، مع العلم بأن ٧٠٪ من هذه المياه تفقد وبالتالي، فإن ما يستفاد منه بسيط جداً، حيث أن متوسط التبخر السنوي في الكويت، يقدر بحوالي ٤١٨٠ ملم. وهذا راجع إلى المناخ القاسي في دولة الكويت، حيث تبلغ درجة الحرارة السنوية في المتوسط ٢٥ر٦٥ م، كما أن صغر مساحة الكويت، وقلة أوديتها، أدت إلى إنشاء عدد قليل جداً من السدود، بهدف حماية التجمعات السكانية من السيول. وأما عن دولة البحرين، فإن كمية الأمطار السنوية المقدرة في عام ١٩٨١م بلغت حوالي ٠ر٠٠٦ مليون متر مكعب، ويساهم ارتفاع درجة الحرارة بزيادة نسب التبخر السنوية، التي تبلغ في المتوسط حوالي ١٨٥٠ ملم، في عدم الاستفادة من الأمطار الساقطة. وبهذا، فهي ليست بأحسن حالاً من دولة الكويت، حيث أن هذه الكمية لاتغذي المياه الجوفية، إلا بنسب ضيئلة جداً. وأخيراً، تشترك دولة قطر مع كل من البحرين والكويت، في أن كمية الأمطار الساقطة عليها تعتبر قليلة، حيث قدرت كميتها عام ١٩٨١م حوالي ١ر٨٨ مليون متر مكعب، ويبلغ معدل التبخر السنوي حوالي ٢٧٠١ ملم. ولوقوعها مع كل من دولتي البحرين والكويت على إقليم مناخي واحد، فإنها كذلك، تعاني من المناخ القاسي، حيث أن متوسط درجة الحرارة السنوي بها ٢٥ م. كما أنها تعاني من عجز سنوي كبير من المياه، نتيجة تضاؤل معدل كمية الأمطار الساقطة سنوياً. ولذلك، فإنها لاتستفيد من الأمطار الساقطة عليها، إلا بنسبة بسيطة جداً. ويمكن القول، إن هذه الاستفادة تتمثل في تغذية بسيطة جداً للمياه الجوفية بها.

المبحث الثاني
الميـــاه الجـوفيـــة

تقسم المياه الجوفية بصفة عامة إلى نوعين، هما مياه جوفية متجددة، ومياه حبيسة. فالمياه الجوفية المتجددة، هي تلك المياه التي تغذي بفعل الأمطار، ويقصد بالمياه الحبيسة هي تلك المياه التي تتواجد في خزانات عميقة، والتي تكونت نتيجة ظروف جيولوجية، ومناخية في عصور ضاربة في القدم، وهي لاتعوض من مياه الأمطار، أي أن فاقد هذه المياه لايعوض أبداً. ولعل أهم وأكثر الكميات من المياه الحبيسة الموجودة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، هي تلك المياه الموجودة في ثلاث مناطق من المملكة العربية السعودية وهي على النحو التالي(١٢):

١ - حوض النفود ويبلغ مخزون هذا الحوض حوالي ٤٠٠٠كم مكعب.

٢ - حوض الرياض ويبلغ مخزون هذا الحوض حوالي ١٥٠٠كم مكعب.

٣ - حوض الربع الخالي ويبلغ مخزون هذا الحوض، حوالي ١٤٥٠٠كم مكعب وهذه المياه الحبيسة، منها ماهو جيد النوعية ومنها ماهو مالح، أو أجاج، ويلاحظ، أن نوعية هذه المياه تتدني عند استغلالها لأن التباين في الوزن النوعي يفترض أن المياه المتدنية النوعية، تقبع في أعماق هذه الأحواض، وفوقها المياه الأجود نوعية، وتصل نسبة الملوحة في مابين ٥١٢ جزءا في المليون، وإن كانت بعض أجزائه، تصل إلى ٦٠٠٠، جزءاً في المليون، أي أن هذه المياه صالحة للاستعمال الآدمي، وذات نوعية جيدة، خاصة إذا علمنا أن أقل من ١٠٠٠ جزء في المليون، يعتبر ممتازا.

ومن ١٠٠٠ - ١٥٠٠ جزء من المليون «جيد».

ومن ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ جزء من المليون «متوسط» نوعا.

ومن ٣٠٠٠ - ٤٥٠٠ جزء من المليون «ردىء» نوعا.

ومن ٤٥٠٠ - ٦٠٠٠ جزء من المليون «ردىء».

وفوق ٦٠٠٠ جزء من المليون «ردىء جداً»(١٣).

كما توجد مياه جوفية متجددة في الساحل الغربي للمملكة العربية السعودية، وكذلك في المناطق الجبلية في جنوب غرب المملكة العربية السعودية. وإن كان يغلب عليها الملوحة. كما توجد مياه جوفية متجددة لم تقدر كمياتها بشكل دقيق على الساحل الشرقي من المملكة العربية السعودية وإن كان مقدرا لها أن تكفي لمدة ٢٥ عاماً(١٤).

أما في دولة الكويت، فإنه توجد بها مياه جوفية متجددة، بفعل الأمطار الساقطة عليها، وإن كانت نسبة هذا التجدد بسيطة جدا، وذلك راجع إلى أن الأمطار الساقطة على الكويت قليلة جدا، ولاتكاد تحدث عملية توازن مع كميات المياه المسحوبة. وتوجد هذه المياه في المناطق التالية :

١ – منطقة الروضتين : وبها مياه جوفية تصل كميتها إلى ٢٥ مليون جالون وتبلغ نسبة ملوحة هذه المياه حوالي (٦٠٠) جزءا من المليون أي أن هذه المياه ذات نوعية ممتازة ومقدر لها أن تكفي لمدة ٢٦ عاماً.
٢ – منطقة أم العيش : وتبلغ كمية المياه الجوفية الموجودة بها حوالي ١٩ مليون جالون، ونسبة ملوحتها (٢٠٠٠) جزءا من المليون. أي أنها من النوعية المتوسطة نوعاً ما.
٣ – مناطق أخرى : مثل الصلبيبخات والشقايا والعبدلي. ولم تحدد كميات المياه الجوفية بها بشكل دقيق، وتتراوح نسبة الملوحة بها مابين ٥ر٢ إلى ٥ الآف جزءً من المليون.(١٥)

أما في دولة قطر، فإن المياه الجوفية السطحية في منطقة الروضات في شمال قطر، تقدر مساحتها بـ ثلث مساحة البلاد، ويبلغ مخزون هذه المياه حوالي ٢٥٠٠ مليون متر مكعب. وتتفاوت درجة الملوحة، فتقل نسبتها في وسط شبه الجزيرة، وتزيد كلما اتجهنا إلى الساحل، حيث تتراوح ما بين ٥٠٠ – ٢٠٠٠ جزءا من المليون. في حين تبلغ نسبة الملوحة في القطاع الجنوبي من المياه الجوفية، غير المقدرة كميتها، حوالي ٣٠٠٠ جزءً من المليون، وإن كانت تصل إلى ٤٣٠٠ جزءً من المليون، في بعض المناطق. ويعلل السبب في ذلك إلى نوعية الصخور، ومدى قابليتها للإذابة.(١٦) وهذه الصخور الموجودة هناك، هي صخور ملحية تؤثر بدرجة كبيرة في نوعية المياه وبالتالي تزيد من كمية ماتحتويه هذه المياه من أملاح.

أما في دولة البحرين، فتوجد عيون وينابيع، يقدر عددها بحوالي ٤٧ عيناً برية، بالإضافة إلى ٢٠ عينا بحرية. وبشكل عام توجد المياه الجوفية في البحرين، على شكل ثلاث طبقات متتالية، الواحدة فوق الأخرى. وهذه الطبقات هي الطبقة الجوفية، (أ) وتنتشر حول سواحل جزيرة البحرين، وهي مياه ذات ملوحة قليلة، حيث تتراوح نسبة الأملاح فيها مابين ٢٠٠ – ٢٥٠٠ جزءً من المليون. وتأتي أسفل منها الطبقة الجوفية (ب)، وهي تقريباً مشابهة لمياه الطبقة (أ). وبعدها الطبقة الجوفية (ج) التي هي أعمق الطبقات، وترتفع بها نسبة الملوحة حيث تصل إلى ١٢ر٠٠٠ جزءً من المليون. وتصريف هذه المياه تقريباً حوالي ١٨٢ مليون متر مكعب عام ١٩٧٦م[١٧].

أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة، فتوجد المياه الجوفية في منطقة السهل الحصوي، حيث تقدر بـ ٣٠٠٠ مليون متر مكعب. وهناك مياه جوفية في منطقة جبل حفيت ومنطقة الزيد، ولكن لايمكن الاستفادة منها لملوحتها العالية، وإن كانت هناك مياه أقل ملوحة في منطقة الخت وينتفع منها في أغراض الري، وليس هناك تقدير محدد لها.[١٨]

أما في منطقة عمان، فتوجد مياه جوفية في غربي مرتفعات سلطنة عمان، حيث تعتبر هي المخزن الرئيسي للمياه الجوفية التي تتغذي من الأمطار. وهذه المياه توجد في منطقة السهل الحصوي، وكذلك توجد مياه جوفية أخرى، بكميات متوسطة في سهل الباطنة. وفي بعض الأجزاء الأخرى من عمان، توجد أيضا مياه جوفية، ولكنها بكميات محددة. ولايعرف بالتحديد كمية المياه الجوفية في سلطنة عمان ككل، وإن كانت الأمطار السنوية تغذيها تقريبا بحوالي ٦٣٠ مليون متر مكعب[١٩].

المبحث الثالث
ميـــاه التحليـــة

تعتبر مياه التحلية من ضمن مصادر المياه الهامة في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي بلاشك من ضمن المصادر ذات التكاليف الاقتصادية الباهظة، والتي لجأت إليها دول المجلس، نتيجة للحاجة الماسة، ولانعدام الأنهار، ولعدم كفاية المياه الجوفية بها.

إن تاريخ تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون يعود إلى عام ١٩٠٧م، عندما تم تركيب أول وحدة تقطير في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم بدأ التوسع في هذا المورد المائي الهام، يشمل كافة الدول الخليجية، وأصبح مورداً أساسياً لسد حاجة هذه الدول من مياه الشرب، والأغراض الأخرى، عن طريق إنشاء محطات تحلية مياه البحر، حيث قدر إنتاج دول مجلس التعاون من المياه المحلاة في عام ١٤٠٨هـ حوالي ١٠٥٠ مليون جالون يومياً. وهذا يعادل نسبة ٢ر٥٩٪ من إجمالي الإنتاج العالمي من المياه المحلاة[٢٠]، حيث يشكل إنتاج المملكة العربية السعودية من المياه المحلاة مايعادل ٢ر٣٠٪ من الإنتاج العالمي، وإنتاج دولة الكويت ٥ر١١٪ من الإنتاج العالمي، ودولة الإمارات العربية المتحدة ١١٪ من الإنتاج العالمي، وتعادل نسبة إنتاج كل من قطر والبحرين حوالي ٧ر٢٪ من الإنتاج العالمي لكل منهما في حين يبلغ إنتاج عمان ١ر١٪ من نسبة الإنتاج العالمي.

وقد كانت المملكة العربية السعودية عام ١٣٩٠هـ، تنتج حوالي ١ر٥ مليون جالون في اليوم، وذلك عن طريق ثلاث محطات للتحلية، كانت جميعها على الساحل الغربي، وهي مدينة جدة، وضباء، والوجه. ووصل عدد محطات التحلية إلى ١٤ محطة تحلية عام ١٤١٠هـ، موزعة على الساحلين الشرقي والغربي. وبلغت الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات، حوالي ٥٥٠ مليون جالون يومياً، وذلك بمعدل نمو سنوي مقداره ٢ر٣٣٪[٢١]. وفي دولة الكويت، تم إنشاء أول محطة تحلية عام ١٩٥٣م، وهي محطة

الشويخ، بطاقة قدرها حوالي مليون جالون يومياً، ولتصل في عام ١٩٨٥م خمس محطات تحلية تنتج ما مقداره ٢١٥ مليون جالون يومياً[٢٢].

أما دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد بدأت بإنشاء أول محطة تحلية للمياه المحلاة، عام ١٩٦٩م، حينما أنشات محطة أبوظبي بطاقة قدرها ٦ ملايين جالون يومياً في ذلك الوقت، ثم ارتفعت الطاقة الإنتاجية في عام ١٩٨٥م لتصل حوالي ١٨٤ مليون جالون يومياً، تنتج من عشر محطات تحلية موزعة على مختلف إمارات الدولة[٢٣].

وكذلك بدأت دولة قطر بإنشاء أول محطة تحلية للمياه عام ١٩٥٣م، وهي محطة الدوحة، بطاقة قدرها ١٧٢ ألف جالون يوميا. ثم ارتفعت عدد محطات تحلية المياه في دولة قطر، إلى أربع محطات تحلية تنتج ما مجموعة ٥٨ مليون جالون يومياً، وذلك في عام ١٩٨٢م[٢٤]. كما اتجهت دولة البحرين إلى تحلية مياه البحر في عام ١٩٧٦م، وذلك بإنشاء أول محطة تحلية للمياه، وهي محطة سترة، بطاقة قدرها ٥ ملايين جالون يومياً، ولترتفع الطاقة الإنتاجية في عام ١٩٨٦ إلى ٤٥ مليون جالون يومياً، تنتج عن طريق ثلاث محطات تحلية[٢٥].

وأخيراً، تعتبر سلطنة عمان من أقل الدول في مجلس التعاون الخليجي استعانة بالمياة المحلاة، وهذا بالطبع راجع إلى تكوينها الطبيعي الذي أشرنا إليه في المبحث الأول، من هذا الفصل. ومع هذا، فقد لجأت إلى تحلية مياه البحر في عام ١٩٧٦م، بإنشاء أول محطة تحلية، وهي محطة الغبرة، بطاقة قدرها ٦ ملايين جالون يومياً. وتم توسيع هذه المحطة في عام ١٩٨٣م لتنتج ١٢ مليون جالون يومياً، مع إنشاء تسع محطات تحلية أخرى صغيرة، تنتج جميعها ما مقداره ٢٨٥ الف جالون يومياً[٢٦]. هذا، وقد بلغ إجمالي إنتاج دول المجلس من المياه عن طريق التحلية لعام ١٩٨٥م ١٠٥٠ مليون جالون يومياً، كما موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

إجمالي إنتاج دول المجلس من المياه عن طريق التحلية عام ١٩٨٥م

الـــدولـــــة	إجمالي الإنتاج (مليون جالون يومياً)
الســعوديــة	٥٥٠
الكويـــــت	٢١٥
الإمـــارات	١٨٤
البحـــــرين	٥٨
قطـــــــر	٤٥
عمـــــان	١٢
المجمـــــوع	١٠٥٠

المصدر : خالد ناصر المديهيم، مرجع سابق، ص ٤٢.

هوامش الفصل الأول

١ - صبري فارس الهبتي : **الخليج العربي، دراسة الجغرافية السياسية.** ط ٢. بغداد، دار الرشيد، ١٩٨٣م، ص ١٢٨.

٢ - خالد ناصر المديهيم : **تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.** دراسة جغرافية تحليلية. الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ، ص ١٣.

٣ - **المرجع نفسه.** ص ١٣ - ١٤.

٤ - **المرجع نفسه.** ص ١٢.

٥ - حسين حمزة بندقجي : **جغرافية المملكة العربية السعودية.** ط ٣. جدة، ح.ج. بندقجي، ١٤٠١هـ. ص ١٤٦.

٦ - **المرجع نفسه.** ص ١٥٢ - ١٥٤.

٧ - أنظر وزارة الزراعة والمياه في المملكة العربية السعودية. كتيب إعلامي. الرياض، د.ت.

٨ - مصطفى نوري عثمأن : **الماء .. ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية.** جدة، مطبوعات تهامة، ١٤٠٤هـ، ص ٤٨.

٩ - محمود أبوالعلا : **جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي.** الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٩هـ. ص ١٢٩ - ١٣١.

١٠ - **المرجع نفسه.** ص ١٣٢ - ١٣٣.

١١ - مبارك امأن : **واقع ومستقبل المياه في الدول الخليجية.** الحياة التجارية. الكويت ، أغسطس ١٩٩٠. عدد ٢٧٠. ص ٣٠ - ٣٣.

١٢ - كمال خير ، نزار عكر : **الأمن المائي العربي : مشاكل وحلول.** شؤون عربية. القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠م، عدد ٦٤، ص ٩٨.

١٣ - حسين حمزة بندقجي : **المرجع السابق.** ص ١٦٠.

١٤ - صبري فارس الهيبتي : **المرجع السابق.** ص ٣٥١.

١٥ - **المرجع نفسه.** ص ١٤٢ - ١٤٦.

١٦ - محمود أحمد هاشم : **استخدام الموارد المائية في قطر: المشاكل والحلول.** الدوحة، ١٤٠٠هـ. ص ١ - ١٥.

١٧ - محمود أبوالعلا : **المرجع السابق.** ص ٥١ - ٥٢.

١٨ - **المرجع نفسه.** ص ٨٩ - ٩١.

١٩ - المرجع نفسه. ص ١٢٤ - ١٣٢.
٢٠ - خالد ناصر المديهيم : المرجع السابق. ص ١٤.
٢١ - انظر: وزارة التخطيط. المملكة العربية السعودية. منجزات خطط التنمية. ١٩٧٠ - ١٩٩٠م.
٢٢ - خالد ناصر المديهيم : المرجع السابق. ص ١٩.
٢٣ - المرجع نفسه. ص ٢٧.
٢٤ - المرجع نفسه. ص ٣١.
٢٥ - المرجع نفسه. ص ٣٦.
٢٦ - المرجع نفسه. ص ٣٨ - ٤٢.

الفصل الثاني

استخدامات المياه بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : استخدامات المياه لشرب الإنسان والحيوان

- **المبحث الثاني** : استخدامات مياه الري للزراعة والتشجير

- **المبحث الثالث** : احتياجات التعدين والصناعة

المبحث الاول

استخدام المياه لشرب الإنسان والحيوان

لاشك إن حاجة الإنسان والحيوان للماء، تعد أحد الاستخدامات الهامة للمياه، إذ أن كلا منهما، لاغنى له عن الماء، قال تعالى ﴿وجعلنا من الماء كل شئ حي﴾ الاية.

فالإنسان لايستطيع أن يتحمل العطش، لمدة تزيد عن (٧٢) ساعة، كما هو معروف[١]. ولاتقتصر استخدامات الإنسان للمياه على الشرب وحده، بل يتعداه إلى استخدامات شخصية أخرى، مثل الاستحمام. فالاستحمام، لمرة واحدة حسب ذكر بعض المصادر[٢]، يكلف حوالي عشرة دولارات في دول الخليج العربي، مقابل ثمانية دولارات فقط في باريس وبكين. هذا، بالإضافة إلى الاستخدامات المنزلية الأخرى، كالطبخ وغسل الأواني والملابس وتنظيف المنازل وغيرها مما يمكن حصره تحت مسمى الاستهلاك المنزلي، والذي يتفاوت في حجمه من مواطن خليجي لآخر، إذ دلت الإحصاءات ان الاستهلاك المنزلي للخليجي، يتراوح بين ١٥٠ - ٢٤٠ لترا في اليوم الواحد[٣].

وعلى هذا، يمكن تحديد جملة ما تستهلكة دول مجلس التعاون الخليجي من المياه، لأغراض الشرب والأغراض المنزلية الأخرى. فقد تراوح الاستهلاك المنزلي السنوي في المملكة العربية السعودية لعام ١٩٨٥م، بين ٦٥٧ر٢٣٩ مليون متر مكعب، و١٠١٨ر٤٢٣ مليون متر مكعب.

وفي دولة الكويت ، تقدر هذه الكمية بين ٩٢ر٩١١ مليون متر مكعب و ١٤٤ر٦٣٦ مليون متر مكعب سنويا. أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد قدر الاستهلاك المنزلي ما بين ٨٨ر٨٠٤ مليون متر مكعب، و ١٤٢ر٨٧ مليون متر مكعب سنويا. وفي سلطنة عمان، قدرت كمية الاستهلاك السنوي ما بين ٧٢ر٨٧٣ مليون متر مكعب، و ١٠٩ر٨٣٨ مليون متر مكعب سنويا. أما عن دولة البحرين فلقد قدرت كمية الاستهلاك المنزلي السنوي ما بين ٧٢ر٧٧٦ مليون متر مكعب و ٣٤ر٨٦٥ مليون متر

مكعب. وأخيراً، فإن هذه الكمية من المياه للاستهلاك المنزلي، قدرت في دولة قطر ما بين ١٦ر٦٩٩ مليون متر مكعب و ٢٥ر٩٣ مليون متر مكعب سنوياً.

أي أن مجموع الاستهلاك السنوي للأغراض المنزلية في دول الخليج العربي، من المياه تتراوح ما بين ٩٥١ر٤٢٢ مليون متر مكعب و ١٤٧٥ر٧٧٩ مليون متر مكعب، كما موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

استهلاك المياه المنزلية بدول الخليج لعام ١٩٨٥م

	استهلاك المياه المنزلي السنوي مليون متر مكعب		
الدولة	السكان بالمليون	استهلاك الفرد ١٥٠ لتر/يوم	استهلاك الفرد ٢٤٠ لتر/يوم
السعودية	١٢ر٠٠٦	٦٥٧ر٣٢٩	١٠١٨ر٤٢٣
الكويت	١ر٦٩٧	٩٢ر٩١١	١٤٤ر٦٣٦
الإمارات	١ر٦٢٢	٨٨ر٨٠٤	١٤٢ر٠٨٧
عمان	١ر٣٣١	٧٢ر٨٧٣	١٠٩ر٨٣٧
البحرين	٠ر٤١٦	٢٢ر٧٧٦	٣٤ر٨٦٥
قطر	٠ر٣٠٥	١٦ر٦٩٩	٢٥ر٩٣٠

* المصدر : شؤون عربية، كانون الأول – ديسمبر ١٩٩٠، جامعة الدول العربية. د. كمال خير، أ. نزار عكر. الأمن العربي : مشاكل وحلول – شؤون عربية. القاهرة ديسمبر ١٩٩٠م. عدد ٦٤، ص ١٠٢ – ١٠٤.

من البيانات السابقة، يتضح التفاوت الكبير بين حجم الاستهلاك المنزلي للمياه بدول مجلس التعاون الخليجي. ولعل هذا التفاوت عائد لعدة عوامل، أهمها التباين في عددية السكان، ومستواهم المعيشي، ودرجة الوعي بينهم. ومن الواضح أن المملكة العربية السعودية، قد تصدرت القائمة بتفوقها في حجم الاستهلاك المنزلي، تليها الكويت، ثم الإمارات، في تناسق طردي مع عددية السكان في هذه الدول. أما البحرين، وقطر، فقد احتفظتا بمؤخرة القائمة، نتيجة قلة سكانهما بالمقارنة مع الدول الخليجية الأخرى.

أما عن استهلاك المياه بواسطة الحيوان، فإنها تتلخص في مياه الشرب اللازمة للحيوان، لبقائه حياً. وبما أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصف في عمومها، بقصور في الثروة الحيوانية، نتيجة عوامل طبيعية فإن استهلاك الحيوان للمياه يظل محدودا للغاية مما يقلل الضغط على موارد المياه.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي، قدرت الثروة الحيوانية بـ ٣٤٣٥٢٦٣ رأساً من الأغنام والأبقار والجمال، كما هو موضح بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

الثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨١م

الدولة	اعداد الابقار والماعز والاغنام والابل
الكويت	٢٥٧ر٠٠٠
الإمـــارات	٣٦٨ر٨٠٠
قطـــر	١٠٤ر٠٠٠
عمـــان	٣٤١ر٤٦٣
البحرين	١٨ر٠٠٠
السعودية	٢ر٣٤٦ر٠٠٠
المجموع	٣ر٤٣٣ر٤٦٣

* المصدر : متولي محمد. جغرافية الخليج وخليج عمان. ط ١، الكويت. بدون، ص ٧٤.

يتضح من الجدول أعلاه، ضعف الثروة الحيوانية بدول مجلس التعاون الخليجي عموماً. وفي ذات الوقت، يلاحظ تفوق كل من السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، في عددية رؤوس الحيوان بها، بالمقارنة مع بقية دول مجلس التعاون الأخرى. وهذا التباين يعود لعدة عوامل، من أهمها التفوق في المساحة، وتوافر بعض العوامل الطبيعية والبشرية التي تساعد على التوسع في الثروة الحيوانية في الدول المذكورة. ومما يجدر ذكره، أن هذا الضعف في الثروة الحيوانية لدي مجلس التعاون عموماً، قد دفع بها للاعتماد على الاستيراد من الخارج، لتغطية النقص في احتياجات منتجات الحيوان، مما استهلك قدرا وافرا من عائداتها النفطية، وزاد من فاتورة وارداتها، مما انعكس سلباً على ميزأن مدفوعاتها. فمثلاً دولة الكويت استهلكت في عام ١٩٧٩م مليون رأس من الماشية، أي أن استهلاكها يفوق ماهو موجود أصلا بالضعف تقريبا. وهنا أيضا دولة الإمارات العربية المتحدة التي استهلكت ضعف هذا العدد. والحال هذا ينطبق على بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى(٤).

غير أن الوصول إلى توازن في تغطية الحاجة لمنتجات الحيوان، في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها دول المنطقة، لايتم إلا بتوفير الظروف اللازمة لذلك، ومن أهمها، تأمين موارد المياه. أي أن قلة الثروة الحيوانية التي اعتبرت عاملاً مساعداً لاستخدامات المياه، أصبح في حد ذاته يشكل ضعغاً جيوبوليتكيا لايمكن التغلب عليه إلا بمزيد من المياه.

ومهما يكن من أمر، فقد واجهتنا صعوبات جمة في حصر كمية المياه التي يستهلكها الحيوان، بغرض دراستها في إطار أزمة المياه التي تمر بها دول مجلس التعاون الخليجي، وتكمن تلك الصعوبات في قلة الدراسات في هذا الشأن، وقلة الإحصاءات، وضعفها وتضاربها، مما يقلل من إمكانية الاعتماد عليها. وعليه تصبح كميات المياه المستهلكة بواسطة الحيوان تقريبية فقط، وفي بعض الأحيان بعيدة عن الواقع(٥).

المبحث الثاني

استخدامات مياه الري للزراعة والتشجير

إن استهلاك المياه للزراعة والتشجير في دول مجلس التعاون الخليجي يحكمه، ويحد من التوسع فيه، الموارد المائية المتاحة. وكما هو معروف فإن استهلاك المياه في الزراعة والتشجير، يختلف حسب أنواع المزروعات، وخاصة تلك المزروعات الموسمية والدائمة، وكذلك يختلف استهلاك المياه بين منطقة وأخرى، تبعا لنوع التربة والمناخ السائد بها، من درجة حرارة ونسب التبخر وتضاؤل الأمطار الساقطة على هذه المنطقة(٦).

كما أن استهلاك المياه، يعتمد على نوعية الوسائل المستخدمة في الري وعلى درجة الوعي لدي المزارع، فالدونم الواحد يحتاج إلى كمية من المياه تتراوح بين ٢٨٠٠ – ٣٤٠٠ متر مكعب في الشهر في البحرين، وحوالي ٢٦٠٠ متر مكعب في المملكة العربية السعودية شهريا، ولكن ماهو حاصل فعلياً يختلف بكثير. إن الدونم الواحد في دول الخليج العربي يروى بأكثر من ٦٦٠٠ متر مكعب(٧).

وتستخدم بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مياه الصرف الصحي لري بعض الأراضي الزراعية، وكذلك لأغراض التشجير، مثل دولة الكويت والتي تروي ٩٠٠ هكتار من الأراضي بالمياه المعالجة من الصرف الصحي، وكذلك تخطط لري ٣٠٠ هكتار في غضون عشر سنوات من هذه المياه أيضا(٨). والبعض الآخر من دول مجلس التعاون الخليجي، استخدم المياه المالحة والتي تصل نسبة ملوحتها إلى ١٠ر٠٠٠ جزءا من المليون، لري الأراضي الزراعية، مثل دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تم فيها زراعة ١٠ر٠٠٠ هكتار بمثل هذه المياه(٩).

أما عن المياه العذبة، والتي تستخدم للزراعة والتشجير، فلقد قدر استهلاك الهكتار الواحد في المتوسط من المياه بما يفوق ١٣ ألف متر مكعب في السنة بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي(١٠).

إن الأراضي المستغلة للزراعة فعلاً في دول مجلس التعاون الخليجي، لاتزال محدودة بالمقارنة بمساحات بعض الدول كما هو موضح في الجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦)

المساحة المستغلة للزراعة فعلاً في كل من دول المجلس.

الـــدولـــــة	المساحة المستغلة للزراعة فعلاً
المملكة العربية السعودية	٢٠١٠٠٠ هكتار
دولـــة الكويـــت	١٠٠٠ هكتار
الإمارات العربية المتحدة	٨٩٠٠ هكتار
دولـــة البحـــرين	٣٨٠٠ هكتار
دولـــة قطـــر	٢٦٠٠ هكتار
سلطنة عمـــان	٤٦٣٠٠ هكتار
المجموع	٢٦٣٦٠٠ هكتار

* المصدر : المرجع السابق.

يتضح من الجدول أعلاه، أن استهلاك دول منطقة مجلس التعاون الخليجي من المياه، لأغراض الزراعة والتشجير كالآتي :

تستهلك المملكة العربية السعودية من المياه لأغراض الزراعة والتشجير، حوالي ٢ر٦١٣ بليون متر مكعب سنوياً، وتستهلك دولة الكويت حوالي ١٣ مليون متر مكعب سنوياً، أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تستهلك حوالي ١١٦ مليون متر مكعب. وفي دولة البحرين تستهلك الأراضي الزراعية حوالي ٥ر٤٩ مليون متر مكعب سنوياً، وأخيراً سلطنة عمان، تستهلك حوالي ٦٠٢ مليون متر مكعب لري الأراضي الزراعية بها سنوياً. وبذا يصبح مجموع ما تستهلكه دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٣ر٤٢٧ بليون متر مكعب سنوياً. كما هو موضح بالجدول رقم (٧).

وهذا بالطبع بخلاف تلك الأراضي الزراعية والتي تروى عن طريق الأمطار في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تقدر الأراضي التي تروى بالأمطار في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٣٨٥ ألف هكتار، وهي موجودة في جنوب غرب المملكة العربية السعودية، وأن كانت توجد بعض الأراضي التي تروى بالأمطار في سلطنة عمان، وإن لم تحدد مساحتها مع أنعدامها في بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى(١٢).

جدول رقم (٧)

كميات المياه المستهلكة لأغراض الزراعة

الدولة	المساحة المستغلة للزراعة فعلاً بالهكتار	الاستهلاك مليون متر مكعب سنوياً
السعودية	٢٠١٠٠٠	٢٦١٣ر٠
الكويت	١٠٠٠	١٣ر٠
الإمارات	٨٩٠٠	١١٦ر٠
البحرين	٣٨٠٠	١١٦ر٠
قطر	٢٦٠٠	٣٣ر٥
عمان	٤٦٣٠٠	٦٠٢
المجموع	٢٦٣٦٠٠	٣٤٢٧

* المصدر : من إعداد الباحث تجميعاً من المصادر المختلفة في هذا البحث.

ومن خلال الجدول أعلاه، يتضح أن هناك علاقة طردية بين المساحات المزروعة، وبين استهلاك المياه في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، إذ أن المملكة العربية السعودية، تتصدر القائمتين من حيث حجم مساحتها المستغلة للزراعة، ومن حيث كمية المياه المستخدمة للري، تليها كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة، فإذا علمنا أن المساحة المزروعة الحالية تتمثل نسبة ضئيلة للغاية من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في دول المجلس أمكننا القول، بأن التوسع في استغلال تلك الأراضي الزراعية سينعكس سلباً على موارد المياه، مما ينعكس سلباً على مرافق أخرى.

المبحث الثالث

احتياجات التعدين والصناعة

قبل الخوض في احتياجات التعدين والصناعة من المياه، يجدر بنا أن نتعرف على نسبة مساهمة الصناعة في الدخل القومي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، وهي على أية حال، نسبة ضئيلة جداً، وذلك لأن الصناعة في دول مجلس التعاون الخليجي، لاتزال ناشئة. أما عن نسبة إسهام الصناعة في الدخل القومي الإجمالي لدول الخليج العربي، فهي كما يلي : الكويت ٥ر٣٪، الإمارات العربية المتحدة ٥ر١٪، البحرين ٠٢٪، قطر ٢٪، عمان ٤ر٪، السعودية ٧ر٤٪(١٣).

وعليه، يمكن القول عموماً، إن احتياجات دول مجلس التعاون الخليجي من المياه لأغراض التعدين والصناعة، لأتزال تشكل نسبة ضئيلة، بالمقارنة مع الاستخدامات الأخرى، غير أن الحجم الحقيقي للمياه المستخدمة في هذين القطاعين، لايزال بعيداً عن الحصر الدقيق، مما يجعل الحكم عليه يعتمد على التقديرات فقط. ومهما يكن من أمر، فإن كلا القطاعين في توسع مطرد، نتيجة الحاجة الماسة لتوسيع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس، بغرض التغلب على القصور الجيوبوليتكي الناتج عن الاعتماد على مصدر واحد للاقتصاد. وهذا يعني بالطبع، مزيدا من الحاجة للمياه لمقابلة متطلبات هذين القطاعين، مما سينعكس سلبا على موارد المياه المتاحة، وبالتالي على بعض المرافق الأخرى. ومما يقلل من سلبيات هذا الاتجاه، أن قطاع تعدين البترول، يستخدم مياه البحر لحقن آبار البترول بالماء، مما يقلل الحاجة إلى المياه العذبة في هذا القطاع الهام. فكما هو معروف، أن أكبر شركة بترول في المنطقة هي شركة أرامكو السعودية، تستخدم مياه البحر لحقن آبار النفط، وخاصة تلك الآبار الموجودة على ساحل الخليج العربي، وهذا لايمنع بالطبع استخدام المياه الجوفية لحقن آبار البترول، وخاصة تلك الآبار الواقعة في الصحاري والمناطق البعيدة عن ساحل الخليج العربي، إلا إذا وجدت عليها ضغوط، تحول بينها وبين استخدام مثل هذه المياه. وهذا ما حدث فعلا في آبار الوسيع، والتي تقع على بعد ٧٠كم شرق مدينة الرياض. فلقد أرادت شركة أرامكو

استخدام المياه الجوفية في الوسيع لحقن آبار البترول، إلا أنها عدلت عن هذه الفكرة بعد ضغط من وزارة الزراعة والمياه، والتي رأت أن استخدام المياه الجوفية، وبمعدل أحد عشر مليون برميل (١١ر٠ مليون برميل) يوميا، لحقن آبار النفط، له آثار سلبية وضارة جدا على الطبقة الجوفية للمياه. وفي نهاية المطاف، عدلت الشركة عن استخدام مثل هذه المياه، بعد أن مدت أنابيب لهذه الآبار من مياه الخليج العربي[١٤]. وإن كانت بعض المصادر ذكرت أن شركة أرامكو السعودية، قد استخدمت اكثر من (٤٠٠) مليون برميل من المياه الجوفية، لحقن آبار النفط خلال عام ١٩٨١م فقط[١٥].

وبما أن دول الخليج العربي الأخرى، تمتلك صناعات بترولية استخراجية، وصناعات بتروكيماوية، فلابد لها من إمداد هذه الصناعات بالمياه اللازمة. ولوقوع هذه الصناعات على ساحل الخليج العربي، فإنه يتم استخدام مياه البحر لهذه الصناعات، بالقياس على تجربة شركة أرامكو السعودية.

من هنا يتضح، أن استخدامات المياه بدول مجلس التعاون الخليجي متعددة، وتشمل قطاعات الخدمات والتعدين والصناعة والزراعة وتربية الحيوان. وأن هذه القطاعات تتنافس فيما بينها، للحصول على أكبر قدر ممكن ممن كميات المياه. وبمقارنة الطلب على الماء لهذه القطاعات المختلفة، بالموجود من المياه العذبة، تتضح الفجوة الكبيرة، خاصة وأن معظم الإمكانات في هذه القطاعات، لم تستغل بعد الاستغلال الكامل، وعليه، يصبح التوسع في هذه القطاعات مقيدا بالموارد المائية المتاحة، مما حتم وضع خطط تنمية، مبنية على دراسات متأنية، تشمل كل الاحصاءات اللازمة للموازنة بين حجم المياه المتاحة، ومتطلبات التنمية المختلفة، مما أظهر صعوبات عديدة، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، وسنحاول إلقاء بعض الضوء عليها في الفصل التالي.

هوامش الفصل الثاني

١ – جون كولرز : التحلية هي الحل والمملكة سبقت غيرها في هذا المجال، مجلة اليمامة، الرياض، مطابع مؤسسة اليمامة، ٨ رمضأن ١٤١٢هـ، عدد ١١٩٧، ص ٤٠.

٢ – هيئة التحرير : الماء مستقبل الخليج. المصارف المجلة الاقتصادية. دبي، يناير، فبراير ١٩٩٠م، عدد ٣١٤، ص ١٠.

٣ – كمال خير ، نزار عكر : المرجع السابق، ص ١٠٢.

٤ – محمد، متولي. وآخرون : جغرافية الخليج العربي، وخليج عمان. الكويت، مكتبة الفلاح، بدون، ص ٢٧٤.

٥ – أنظر كتاب بدر محمد فؤاد. تغذية الحيوانات المزرعية. الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٣م.

٦ – كمال خير، نزار عكر. المرجع السابق. ص ٩٩.

٧ – صبري فارس الهيبتي. المرجع السابق. ص ٣٥٢.

٨ – عبدالله عرعر. وسائل زيادة موارد المياه الصالحة للاستخدام في البلدأن العربية والحد من الطلب عليها. عالم المياه العربي. بيروت، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٨، عدد ٧٢، ص ٧.

٩ – المرجع نفسه. ص ١٠.

١٠ – كمال خير، نزار عكر. المرجع السابق. ص ٩٩.

١١ – عبدالحليم رضوأن خليفة. العوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة. بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٨٣، ص ١٤٥.

١٢ – المرجع نفسه. ص ١٤٩.

١٣ – متولي محمد وآخرون. المرجع السابق. ص ٢٨٠.

١٤ – وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية. المرجع السابق. ص ٤١.

١٥ – كمال خير، نزار عكر. المرجع السابق. ص ٩٥.

الفصل الثالث

العوامل الطبيعية والبشرية لمشكلات المياه لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : نـدرة المياه
- **المبحث الثاني** : الزيادة السكانية
- **المبحث الثالث** : التوسع الزراعي
- **المبحث الرابع** : مشكلات التلوث

مقدمة

لاشك في أن دول مجلس التعاون الخليجي، تواجه صعوبات جمة، نتيجة عدم توافر المياه بصورة كافية، للإنسان والحيوان، واستخدامات الصناعة، والتعدين، والزراعة. وبما أن العوامل الطبيعية والبشرية التى تضافرت على إيجاد مثل تلك الصعوبات، عديدة ومتداخلة، بما لايسمح الفصل للإسهاب فيه، فإننا سنحاول في المباحث التالية، إلقاء بعض الضوء على الجوانب الهامة، مثل ندرة المياه وأسبابها، وطرق استهلاك المياه، والتي ترتبط بالنمو السكاني والحضري، والتوسع الزراعي والصناعي، كما سنتطرق بكثير من الإيجاز إلى مشكلات التلوث الناجمة عن الاستخدامات المختلفة للمياه.

المبحث الأول

نـــــدرة الميـــــاه

إن دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، تعاني من شح في المياه العذبة، الصالحة للشرب والزراعة، وذلك نتيجة انعدام الأنهار والبحيرات العذبة في المنطقة. كما أن المناخ القاسي الذي يسودها يساعد على ندرة المياه التي تشكو منها المنطقة. فعلى سبيل المثال، في أيام الصيف، تصل درجة الحرارة إلى اكثر من ٤٨م، وهذا الارتفاع في درجة الحرارة، له تاثيره في زيادة معدلات التبخر للمياه، حيث أن معدلات التبخر للمياه في المنطقة سنويا، تبلغ حوالي ٢٩٣٩ملم، في حين تبلغ كمية الأمطار السنوية الساقطة في المتوسط، حوالي ٩٣ملم، أي أن دول المنطقة تعاني من عجز سنوي قدره ٢٨٤٦ملم. ومع ذلك، فإن بعض دول المنطقة قامت بإنشاء سدود للاستفادة من الأمطار الساقطة عليها، فعلي سبيل المثال قامت المملكة العربية السعودية، بانشاء أكثر من ٥٤ سدا، لكي تساعد على تخزين مايقدر بأكثر من ٢٢٤ مليون متر مكعب من مياه الامطار، علماً بأن فاقد هذه الكمية كبير جدا، حيث تصل فى بعض المناطق إلى أكثر من ٧٠٪[١]. ففى العصور السابقة. كانت بعض دول المنطقة مثل الكويت، تقوم بنقل مياه الشرب من شط العرب، لمسافة لاتقل عن ٢٠٠كم ذهاباً وايابا[٢]. أما المياه الجوفية فكما أسلفنا في الفصل الأول، فإنها هي الأخرى لاتفي بالغرض، لأسباب جيولوجية ومناخية ومورفولوجية، مما أظهر نقصان هذا الجانب. كما أنه نتيجة للسحب الكبير من هذه المياه، ونتيجة للاستغلال الجائر لها، فإن نوعية هذه المياه قد أصيبت بالتدهور، حيث أصبحت ذات ملوحة اكثر، بعد أن انخفض مستوى منسوب المياه بها، عن مستوى منسوب مياه البحر بالنسبة للمياه الجوفية القريبة من السواحل البحرية.

أما بالنسبة للمياه الجوفية في الأماكن البعيدة عن السواحل، فإن مستوى منسوبها قد انخفض بشكل كبير، كما حدث في المملكة العربية السعودية، حيث سجل انخفاض مستوى المياه ببعض الآبار، بمقدار يتراوح ما بين ٤٠ – ٦٠ متراً. والحال كذلك في الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، والبحرين. فلقد سجل عجزاً سنوياً هائلاً في بعض أقطار دول الخليج في المياه الجوفية، فدولة البحرين سجلت عجزا قدره ٩٠ مليون

متر مكعب سنوياً، وفي بعض المناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتراوح العجز السنوي ما بين ٥٠ – ١٢٥ مليون متر مكعب(٣). كما أنه من جهة أخرى، ونتيجة لسحب المياه الجوفية بكميات كبيرة، فانه يحدث أن تتداخل المياه المالحة بالمياه العذبة، وذلك لنقص مستوى المياه العذبة، أمام منسوب المياه المالحة كما أسلفنا. ولهذا فإن بعض الدراسات قد حذرت، بأنه في نهاية القرن الحالي، لن توجد أية كميات من المياه الجوفية، صالحة للاستعمال. ودلت الدراسات على ماهو حاصل فى دولة البحرين، حيث أن الطبقات الثلاث الحاملة للمياه الجوفية بها، قد تغيرت فيها نوعية هذه المياه بدرجة كبيرة، وأصبحت سيئة للغاية.

أما الجانب الاصطناعي في مياه دول مجلس التعاون الخليجي، والمتمثلة في مياه التحلية، فلا تشكل استثناء من حيث الصعوبات التي تواجهها. فالمصاعب التي تواجه محطات تحلية المياه بدول المجلس، عديدة، ولعل أهمها التكلفة التشغيلية العالية لهذه المحطات، حيث أن تكلفة تحلية المتر المكعب الواحد يتراوح ما بين ٥٧ – ٧٤ سنتا أمريكيا(٤). الأمر الذي يجعل مردود بيع المياه للمواطنين في دول المجلس، لايزيد عن ١٠٪ من تكلفة إنتاج المياه(٥). وهذا يعني أن الدول الخليجية تتحمل ٩٠٪ من قيمة تكلفة مياه التحلية المستخدمة بواسطة مواطنيها. كما أنه يلزم لاستمرارية هذه المحطات توفير العنصر البشري القادر، والمؤهل، حتى تكمل عمرها الافتراضي الذي يقدر ما بين ٢٠ – ٣٠ سنة، وبعد هذا، لابد من إجراء الصيانة الدورية اللازمة، والتي تتطلب توقف المحطات عن العمل، المدة التي تتطلبها الصيانة(٦). كما أن هذه المحطات تعتبر من المرافق الاستراتيجية الهامة، والتي أصبحت تشكل عبئا جسيما على دول المجلس، من حيث أنها تحتاج إلى إجراءات أمنية مشددة تحميها من الأعمال الإرهابية، خاصة وأن الأمن المائي يعتبر جزء من الأمن الغذائي، والأمن العام لدول المجلس جميعاً.

المبحث الثاني
الزيادة السكانية

من الصعوبات التي تواجهها دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، الزيادة السكانية المطردة لدول المنطقة، في مقابل محدودية المياه، وثبات مصادرها، وعدم تجددها، وتدهور نوعيتها. فلقد بلغت نسبة الزيادة السكانية السنوية بالألف في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٧٨ر٠٪ وفي دولة البحرين ٢٢ر٠٪ وفي المملكة العربية السعودية ١٩ر٠٪ وفي عمان ٣٠ر٠٪ وفي قطر ٢٨ر٠٪ وفي الكويت ٢٨ر٠٪، كما هو مفصل بالجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)
أعداد السكان في دول منطقة مجلس التعاون الخليجي
والنسبة المئوية للزيادة المتوقعة لأعداد السكان

الدولة	السكان (مليون نسمة)	سنة الإحصاء	نسبة الزيادة السنوية (في الألف)
الإمارات	١ر٦٢٢	١٩٨٥م	١٧ر٨
البحرين	٠ر٤١٦	١٩٨٧م	٢٢
السعودية	١٢ر٠٠٦	١٩٨٦م	١٨ر٩١٦
عمان	١ر٣٣١	١٩٨٧م	٣٠ر٣
قطر	٠ر٣٠٥	١٩٨٦م	٢٧ر٩
الكويت	١ر٦٩٧	١٩٨٥م	٢٧ر٨
مجموع عدد السكان	١٧ر٣٧٧	متوسط الزيادة (بالالف)	٢٤ر١٢

* المصدر : كمال خير ، نزار عكر. المرجع السابق. ١٠٢.

فمن الجدول السابق نستنتج، أن معدل الزيادة السكانية لدول الخليج العربي بصفة عامة، مرتفعة، وهذه الزيادة المرتفعة تنعكس بلاشك، في زيادة الكمية المستهلكة من المياه في كل دولة، مما يؤدي بلاشك إلى زيادة إجمالية في استهلاك الدول الخليجية بصفة عامة. وليست ناجمة عن الزيادة السكانية فحسب، وإنما هي أيضا، نتيجة تغير النمط المعيشي للسكان، الناتج عن التحول الاقتصادي والاجتماعي لسكان دول المجلس، مما زاد من معدل استهلاك الفرد من المياه لأغراضه المختلفة . فمثلاً نجد في دولة الكويت، أن الكمية المنتجة من المياه في عام ١٩٥٠م قد بلغت حوالي ١ر٩٨٠ مليون جالون يومياً، للأغراض المنزلية، بما يعادل ١١ جالون للفرد الواحد، وبالمقارنة لعام ١٩٦٦م، حيث وصلت الكمية المنتجة من المياه إلى اكثر من ٦ بلايين جالون يومياً وارتفع نصيب الفرد إلى حوالي ٤٢ جالون يوميا[٨]، مما يعني ازدياداً في إنتاج المياه، لمقابلة الزيادة في استهلاكها، الناتجة عن تعدد استخدامات المياه بواسطة الأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة.

كما أنه نتيجة للتطور الكبير الذي شهدته دول المجلس في نهاية السبعينيات، وبداية الثمانيات، ما أدي إلى تضاعف كميات المياه المستهلكة فيها، الأمر الذي يظهر بوضوح في الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)

استهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي (بليون جالون)

الدولة	١٩٨٠م	١٩٨٢م	١٩٨٤م	١٩٨٦م	١٩٨٨م
الإمـارات	٤٧	٥٠ر٨	٥٦	٦٠ر٢	٦٦
البحرين	١٠ر٠٦	١٣ر٣	١٥ر٣	١٨ر٧	٢٠ر٧
السعودية	٥٦ر٣	٨٩ر٢	٩٤٩	١٦٦	٢٧٤ر٨
عمـان	٢ر١	٢ر٥	٣	٧ر٥	١٠ر٩
قطـر	١٠ر٦	١٢ر٧	١٥ر٦	١٧ر٣	١٨ر٢
الكويت	٢٣ر٤	٢٨ر١	٣٤ر٥	٣٨ر٥	٤٣ر٤
مجموع الاستهلاك	١٤٩ر٤٦	١٩٧ر٤	٢٧٣ر٤	٣٠٨ر٢	٤٣٤

* المصدر : النشرة الاقتصادية (الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي) العددان الرابع والخامس ١٩٩٠م، الأمانة العامة، الرياض.

فمن الجدول السابق يتضح، أن استهلاك دول مجلس التعاون يتزايد بشكل مضطرد، كل عام. كما أن الاستهلاك يتباين من دولة خليجية لأخرى. فالمملكة العربية السعودية، تأتي في المرتبة الأولى من حيث الاستهلاك، ثم تأتي بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن بعدها دولة الكويت، ثم البحرين، ومن بعدها تاتي قطر، وأخيرا عمان. وهذا التباين في استهلاك المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، عائد إلى مجموعة من العوامل، أهمها التباين في عدد السكان، وتزايدهم كل سنة، وما يتبع ذلك من زيادة العمران، وتوفير الخدمات لهؤلاء السكان الجدد، ومد الطرق وتشجيرها، وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أن فاقدا يقدر بحوالي ٥٠٪ من المياه، يضيع نتيجة عمل التمديدات لتلك المناطق العمرانية الجديدة[٩]. فالتقديرات المستقبلية للاستهلاك المنزلي في دول مجلس التعاون الخليجي، تقدر بخمسة أضعاف الاستهلاك المنزلي لعام ١٩٨٥م (٥٠٠٪). فقد بلغ استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من المياه للأغراض المنزلية، عام ١٩٨٥م حوالي ١٤٧٥,٧٧٩ مليون متر مكعب، بينما يقدر الاستهلاك المنزلي لدول المجلس في عام ٢٠١٥م حوالي ٥٥١٨,٩٣١ مليون متر مكعب[١٠]، مما يجعل البحث عن بدائل، ضرورة حتمية لكل دول المجلس.

المبحث الثالث

التوسع الزراعي

إن الرقعة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي، لاتزال ضئيلة جداً مقارنة مع تلك الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة فعلاً. فالأراضي الزراعية المستغلة بدول المجلس، تقدر بحوالي ٦ر٢٣٦ ألف هكتار، بينما تبلغ مساحة الأراضي الرزاعية غير المستغلة فعلاً، حوالي ٤٧٤٧ ألف هكتار، أي أن نسبة الأراضي المزروعة فعلاً إلى تلك الأراضي الصالحة للزراعة لاتزيد عن ٦٪، وهي نسبة ضئيلة للغاية بالمقارنة مع الإمكانات المادية والنمو الحضاري لتلك الدول، كما هو مبين في الجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

المساحات الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة فعلاً

في دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٨١م

الدولة	المساحة الكلية (مليون هكتار)	المساحة الصالحة للزراعة (١٠٠٠ هكتار)	الأراضي المزروعة فعلاً (١٠٠٠ هكتار)
السعودية	٢٢٥	٤٥٠٠	٢٠١
الكويت	١ر٧	١٦٣	١
الإمـارات	٨ر٤	١٥	٨ر٩
البحرين	٠ر٠٦	٧	٣ر٨
قطـر	٢ر٢	٦	٦ر٢
عمـان	٣٠	٥٦	٤٦ر٣
المجموع	٢٦٧ر٣٦	٤٧٤٧	٢٦٣ر٦

* المصدر : سعيد محمد أبو سعده. تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي. الكويت، دار الشباب، ١٩٨٧م، ص ١٣٥.

من هذا الجدول نلاحظ ،أن المملكة العربية السعودية تحتل المركز الأول من حيث المساحة الكلية، وكذلك من حيث مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وأيضاً من حيث الأراضي المزروعة فعلا، مع أن نسبة الأراضي المزروعة بها، إلى تلك الأراضي الصالحة للزراعة، لاتتجاوز ٥ر٤٪. وتواضع هذه النسبة عائد بلاشك، إلى تنوع التضاريس في المملكة، وإلى اختلاف المناخ كذلك. فالمملكة بشكل عام، تعاني من نقص شديد في المياه الجوفية والسطحية، إلا في أماكن معينة. كما أن نوعية التربة أيضاً، وزحف الرمال، تحد من الرقعة الزراعية. ثم تاتي بعدها سلطنة عمان، حيث تحتل المرتبة الثانية من حيث المساحة الكلية للدولة، ومن حيث الأراضي الصالحة للزراعة، وكذلك من حيث الأراضي المزروعة فعلاً. فقد قدرت الأراضي القابلة للزراعة بحوالي ٥٦ ألف هكتار، بينما استغل فعلاً من هذه الأراضي حوالي ٣ر٤٦ ألف هكتار، أي أن نسبة استغلال الأراضي الزراعية إلى الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٨٢٪. وهذه بلاشك نسبة كبيرة جدا، مقارنة مع دول المجلس الأخرى. ويرجع ذلك إلى ما تتميز به سلطنة عمان من طبيعة مختلفة عن بقية دول المجلس، حيث أن معدل سقوط الأمطار السنوية على عمان يصل إلى ١٣٤ملم سنوياً، وهي كمية تصل إلى ضعف متوسط الأمطار السنوية الساقطة على اغلبية دول المجلس. ثم تاتي بعد ذلك، دولة الإمارات العربية المتحدة، في المرتبة الثالثة، حيث تصل مساحة الأراضي المزروعة حوالي ٩ر٨ ألف هكتار، بينما تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي ١٥ ألف هكتار، أي أن نسبة مساحة الأراضي المزروعة فعلا، إلى الأراضي القابلة للزراعة، حوالي ٥٩٪ وهي نسبة جيدة مقارنة مع دول مجلس التعاون الأخرى.

تاتي دولة البحرين في المرتبة الرابعة، حيث تبلغ نسبة الأراضي المزروعة فعلاً، إلى الأراضي القابلة للزراعة، حوالي ٤٥٪. فالأراضي المزروعة تبلغ حوالي ٣ر٨ ألف هكتار، بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٧ آلاف هكتار. ثم تاتي دولة قطر في المرتبة الخامسة، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة فعلا حوالي ٢ر٦ ألف هكتار بينما تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي ٦ آلاف هكتار، أي أن نسبة ماهو مستغل فعلاً من الأراضي، إلى تلك الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ٤٣٪. وأخيراً، تأتي دولة الكويت في المرتبة الأخيرة، حيث تبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة بها حوالي ١٦٣ ألف هكتار، بينما ما هو مزروع منها، حوالي ألف هكتار وبنسبة ٠,٦٪. ولعل

من أبرز العوامل التي أدت إلى هذا التباين الواضح في الرقعة الزراعية، بين دول المجلس، ماهو مرتبط بعملية استصلاح الأراضي الزراعية، وحاجة الأراضي المستصلحة للمياه، ومحدودية المياه في بعض دول المجلس، الأمر الذي يجعل التوسع الزراعي، يزيد من حدة نقص المياه. كما أن نوعية الأراضي الزراعية ومدي استهلاكها للمياه، يختلف على حسب نوعية التربة، فكيف إذا علمنا أن أغلبية الأراضي الزراعية، بدول المجلس، هي أراضي رملية، وبالتالى فإن استهلاكها للمياه أكثر، وإهدارها للمياه أكثر.

كما أن طرق الري للمساحات المزروعة لازالت بدائية، وهذا يساعد على إهدار كميات أكثر من المياه، كان من الممكن توفيرها، لو تم استخدام طرق حديثة للري. ففي دول المجلس، لازالت نوعية الوسائل المستخدمة في الري، تعتمد على اجتهاد المزارع وخبرته التقليدية. فالدونم الواحد يروي الآن بـ ٦٦٠٠ متر مكعب شهرياً، وهذه الكمية تساوي ضعف ما يحتاجه فعلياً.(١١) كما أن نوعية المحاصيل التي تزرع في دول المجلس، من تلك النوعية التي تستهلك كميات أكثر من المياه. ونورد هنا هذا المثال عن مقارنة نظام الري بالتنقيط، والري بالقنوات، لأحد المحاصيل، وليكن مثلا الطماطم في دولة قطر، كما هو موضح بالجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)

مقارنة نظام الري لمحصول الطماطم في قطر عام ١٩٧٦م

	إنتاج الطماطم كلجم/هكتار	عدد مرات الـــري	كمية المياه الـري م^3	كمية الأمطار م^3	إجمالي المياه المستهلكة م^3	الإنتاج كلجم/ م^3 ماء
ري القنوات	٢١٠	٢٤	١٠٩٥٠	١٤١٠	١٢٣٦٠	١ر٦٩
ري باالتنقيط	٢٣٩	٤٧	٥٣٢٠	١٤١٠	٦٧٤٠	٣ر٥٥

* المصدر : الندوة الأولى لمستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج. الكويت، ٣ – ٥ مارس ١٩٨١م، ص ٢٢٧.

فمن الجدول السابق، يتضح مدى أهمية اتباع الطرق الحديثة في الري الزراعي، حيث يمكن عن طريقها توفير نصف كمية المياه المستخدمة للزراعة، مع زيادة الإنتاج أيضا إذا توافرت العوامل الأخرى.

المبحث الرابع
مشكلات التلوث

تلوث المياه، من الصعوبات التي تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن في ذلك تعريضا لحياة السكان بالخطر، عن طريق مياه الشرب، او الزراعة. حيث ان تلوث المياه يؤدي في بعض الأحيان إلى التسمم، أو الإصابة بالأمراض الخطيرة الناتجة عن ذلك.

فمن أنواع التلوث المحتملة، التلوث الصناعي للمياه بنوعيها المياه السطحية، أو الجوفية، وتلوث مياه التحلية عن طريق تلوث مياه البحر. فالمصانع تحتاج إلى المياه للاستعمالات المختلفة بها، مما يؤدي إلى تلوث هذه المياه بالمواد الكيماوية وبالتالي تلويثها لبعض موارد المياه، وعدم صلاحيتها للاستعمال. كما أن هناك التلوث بمادة البترول، خاصة وأن مئات الناقلات النفطية في الخليج العربي يوميا، وظهور احتمال تلوث مياه الخليج بالنفط، وبالتالي عدم الاستفادة من المياه في مجال التحلية، خاصة وان المنطقة قد تعرضت أثناء أزمة الخليج الأخيرة، لتلوث نفطي، نتيجة تدفق النفط، وما عملته دول المنطقة من إجراءات، للحد من هذا التلوث، ومن تاثيره في محطات تحلية المياه المقامة على ساحل الخليج العربي. فلقد قامت دول الخليج، بعمل حواجز تمنع تسرب جزئيات النفط إلى معامل تحلية المياه، وإن كان البعض يقول، إن انتقال التلوث النفطي من البحر إلى مياه الشرب، عملية مستحيلة، لأن النفط بالأساس مادة سامة، وتسمم أي نسبة بأي كمية من مياه الشرب يؤدي إلى تسمم الكبد، وتصلب الرئتين، فضلا عن مجموعة كبيرة من الأمراض، لذلك فإن هناك تشددا كبيرا في هذه المسألة، بحيث لاتوجد أي فرصة للتلوث بين المياه المحلاة والنفط(١٢).

أما عن احتمال التلوث الزراعي، فانه يتم عن طريق المبيدات الحشرية، والتي ترش على الأراضي الزراعية، حيث تتسرب هذه المبيدات إلى التربة، ومنها إلى المياه الجوفية، حيث تتسرب المواد الكيماوية إلى طبقات المياه. ولتفادي ذلك، فإن هناك عددا

من الحلول تلجأ إليها، منها أجهزة الترشيح المنزلية، باستعمال الكربون المنشط، وطريقة التناضح العكسي، وهي طريقة تنجح في إزالة الكيماويات الضارة. ومن مشاكل التلوث أيضا، المعالجة بالكلور، حيث يتم تطهير الماء بالكلور، لقتل هذه الجراثيم، ولكنه قد يتفاعل مع مواد أخرى.

أما عن التلوث بواسطة الصرف الصحي، فإن الإضرار البشري بالبيئة، يمثل عاملا هأما لتلوث المياه، وتعقيد طرق معالجتها، إذ أن هناك ثلاث طرق أو أنواع من الملوثات. الأول، البكتريولوجي، والفيروسي، ويسبب أمراض الكوليرا والتيفود والالتهاب الكبدي الوبائي ، وشلل الأطفال. والثاني، التلوث بالمواد العضوية، مثل المبيدات ومركبات الميثان. والثالث، التلوث بالمعادن الثقيلة، مثل الزئبق والرصاص والنحاس والكاديوم، وكلها تضر بالصحة عند زيادتها عن الحدود المقرره(١٣).

والواضح، أن كل هذه الملوثات من فعل الإنسان وسلوكه. وعن مدي تاثر دول مجلس التعاون الخليجي، بالتلوث الزراعي، والتلوث بالصرف الصحي، ونتيجة لعدم وجود مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بدول المجلس، فإن معدلات التلوث قليلة جدا، وذلك للأسباب الاتية:

اولاً : فإنه، لصغر المساحات المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تبلغ نسبتها ٦٪ من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، فإن نسبة التلوث تعد ضئيلة نسبياً. فصغر هذه المساحة، يقلل من التلوث الناتج عن رش المبيدات الحشرية، وتجعل منه نسبة لاتذكر، حيث أن المبيدات الكيميائية تتسرب إلى المياه الجوفية والسطحية إذا كانت بكميات كبيرة، ولكن في دول الخليج تكاد لاتذكر أبداً.

ثانيا : بالنسبة للتلوث بمياه الصرف الصحي، فإنه، ونظرا لما شهدته المنطقة من تنمية عمرانية هائلة، وقفزة كبيرة في البناء والتشييد، فلقد اعتمد على خطط علمية متقنه، مما قلل من إمكانية تسرب مياه الصرف الصحي، إلى مكامن المياه الجوفية أو السطحية.

مما سبق، يتضح أن استخدام المياه المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، قد نجمت عنها صعوبات جمة، أهمها، ازدياد حدة نقص المياه بالمنطقة، وإعاقة النمو السكاني الذي تتطلبه دول المجلس، لتغطية قصورها الديمغرافي. هذا، بالإضافة إلى صعوبة التوسع الزراعي المطلوب لتوفير الأمن الغذائي. وأخيراً، أوجه التلوث المختلفة التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، والناجمة عن استخدامات المياه المختلفة، وبالتالي على دول المجلس، معالجة هذه الصعوبات والمشاكل، خاصة إذا ما أرادت دول المنطقة الحفاظ على كيانها.

هوامش الفصل الثالث

١ - مصطفى نوري عثمان : المرجع السابق. ص ٢٥٨.
٢ - فاطمة حسين العبد الرزاق : المياه والسكان في الكويت. الكويت، منشورات ذات السلاسل، ١٩٨١م ص ٦.
٣ - خالد ناصر المديهيم : المرجع السابق. ص ٤٦ - ٤٧.
٤ - كمال خير . نزار عكر : المرجع السابق. ص ١٣٠.
٥ - هيئة التحرير. الماء مستقبل الخليج. المرجع السابق ص ١٣٠.
٦ - خالد ناصرالمديهيم . المرجع السابق ص ٤٩.
٧ - كمال خير . نزار عكر، المرجع السابق ص ١٠٢.
٨ - فاطمة حسين العبدالرزاق . المرجع السابق ص ١٨٧.
٩ - جون كولرز . المرجع السابق ص ٤١.
١٠ - كمال خير . نزار عكر. المرجع السابق ص ١٠٤.
١١- محمد أحمد هاشم . المرجع السابق ص.
١٢ - إبراهيم عوض وآخرون. هل مياه بيتك ملوثة. مجلة المجلة. لندن، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ٣ ديسمبر ١٩٩١م عدد ٦١٦، ص ٧٥.
١٣ - نفس المرجع. ص ٧٧.

الفصل الرابع

الأمن المائي بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : تعريف الأمن المائي ومفهومه

- **المبحث الثاني** : الأمن المائي من المنظور الجيوبولتيكي في دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الثالث** : الأمن المائي في إطار مشكلة المياه في الشرق الأوسط

المقدمة

في هذا الفصل، سوف نتناول بالحديث، الأمن المائي بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، من جميع جوانبه. ففي البداية، سوف نتكلم عن مفهوم الأمن المائي، بشكل رئيسي، ومدى ارتباطه بمفاهيم ذات علاقة مثل الأمن الغذائي. بعد ذلك، نتكلم عن الأمن المائي من المنظور الجيوبولتيكي، حيث نتناول الجوانب السلبية من المنظور الجيوبولتيكي للأمن المائي. ثم نتحدث عن الجوانب الايجابية التي من المتوقع أن تعالج مثل هذه القصور. وأخيرا، نأتي على الأمن المائي في إطار مشكلة المياه بالشرق الأوسط، بشكل عام، وعن الصعوبات التي ستواجهها هذه المنطقة في ظل تناقص الموارد المائية بها. وسوف يكون تناولنا لهذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث، وهي كالآتي:

المبحث الأول : تعريف الأمن المائي ومفهومه.

المبحث الثاني : الأمن المائي من المنظور الجيوبولتيكي.

المبحث الثالث : الأمن المائي في إطار مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

المبحث الأول

تعريف الأمن المائي ومفهومه

إن مصطلح الأمن المائي، هو مصطلح جديد، ولايوجد له تعريف محدد، وأن كان ما يقصد به، هو توافر المياه وتأمينها لمختلف استخدامات الإنسان والحيوان، وري الأراضي الزراعية، بصورة كافية لدولة من الدول. وهو بعبارة مختصرة، كفاية الموارد المائية المختلفة لكافة أنواع الاستخدامات، دون أن تشكو هذه الدولة من عجز مائي. فمسألة تأمين المياه، قد استحوذت على أهتمام الإنسان منذ القدم، فأقام التجمعات البشرية على ضفاف الأنهار، أو بالقرب من مصادر المياه العذبة الأخرى، وذلك لضمان بقاء الإنسان في هذه الأرض. وقد اكتسبت مسالة الأمن المائي للوطن العربي عامة، والخليجي خاصة، أهمية كبرى وذلك للأسباب الآتية:

١ - إن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ذات مناخ صحراوي جاف يمتاز بقلة هطول الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة على مدار السنة، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التبخر حيث تصل في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ٩٥٪.

٢ - الازدياد المطرد في عدد السكان في دول مجلس التعاون.

٣ - ارتفاع مستوى المعيشة في دول المجلس، مما يزيد من استهلاك المياه بدرجة كبيرة، لاتتناسب مع إمكانيات هذه الدول.

٤ - اتساع رقعة الأراضي الزراعية، نتيجة خطط التنمية الهادفة لتحقيق الأمن الغذائي.

فمن المتوقع، أن يتضاعف الاستهلاك المنزلي لدول مجلس التعاون الخليجي، من عام ١٩٨٥م إلى عام ٢٠١٥م إلى أكثر من خمسة أضعاف ٥٠٠٪، وذلك للازدياد المتوقع في عدد السكان، والاتساع المتوقع في مساحات الأراضي الزراعية، خاصة إذا

علمنا، أن دول مجلس التعاون الخليجي، تعاني من عجز مائي كبير، حيث قدر العجز المائي الإجمالي بدولة الإمارات العربية المتحدة، عام ١٩٨١م، بـ ٣٥٠ مليون متر مكعب، مع احتساب كافة المياه الواردة من مختلف المصادر، فيما عدا مياه التحلية التي بدأ الاتجاه نحوها مبكراً.

وبما أن دول المجلس، بامكانها إيجاد البديل، بالتوسع في تحلية مياه الخليج العربي، والبحر الأحمر، غير أن ذلك الأتجاه مقيد بالتكاليف الباهظة التي تتطلبها تحلية مياه البحر، مما يجعل استخدامها غير اقتصادي. إذ أن تكلفة تحلية مياه البحر، لسد العجز المتوقع في دول مجلس التعاون الخليجي، قدرت لعام ٢٠١٥م مابين ٢٣٠٤ و ٢٩٩١ مليون دولار أمريكي سنويا[١]. وإذا ما لجأت هذه الدول، لتأمين جزء من استهلاكها الصناعي والزراعي، عن طريق تحلية مياه البحر، سيتضاعف هذا الرقم مرات عديدة.

وجدير بالذكر أن هناك ترابطا بين الأمن الغذائي الخليجي، والأمن المائي الخليجي. فمسألة الأمن الغذائي، قد تفوق في أهميتها الاستراتيجية، الأمن المائي، فالمصدر الأساسي للغذاء، هو المنتجات الزراعية والحيوانية، وكلاهما يعتمد على تأمين المياه بالدرجة الأولى، وعليه يصبح من المستحيل، العمل على تطوير الزراعة، دون إيجاد السبل لتنمية الموارد المائية الموجودة حالياً، خاصة وأن جميع الدول الخليجية المعنية دون استثناء، بعيدة كل البعد عن الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، مما يجعلها تحت رحمة دول أخرى في مجال تأمين غذائها. ولايمكن الخروج من هذا المأزق بالتوسع في الموارد المائية، حتى تتمكن دول مجلس التعاون الخليجي من استغلال الإمكانات الزراعية المتاحة لديها.

المبحث الثاني

الأمن المائي من المنظور الجيوبولتيكي في دول مجلس التعاون الخليجي

إن ضعف الأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، الناتج عن قلة الموارد المائية، وعدم توافرها بالكميات الكافية للرى والشرب، يعتبر من العوامل السلبية لدول المنطقة من المنظور الجيوبوليتكي. ولذا، لابد من إيجاد حل عاجل وحاسم لهذا النقص الجيوبوليتكي الخطر في دول المجلس. وهذا النقص في موارد المياه، قد أدي إلى قلة مساحات الأراضي المزروعة في دول مجلس التعاون الخليجي. فكما ذكرنا سابقاً، فإن دول المجلس تستغل من الأراضي الزراعية فقط ما نسبته ٦٪ من تلك الأراضي القابلة للزراعة. وهذا الضعف، عائد بلاشك إلى قلة المياه الصالحة للري بها مما أدي بالتالي إلى اعتماد دول المنطقة على الموارد الغذائية المستوردة من الخارج، وفي هذا – كما هو معروف – الارتهان إلى دول ذات مصالح وأطماع، وبالتالي تعريض الأمن الغذائي لدول المجلس إلى الخطر المحقق. ويكفي هنا، ان ندلل على قطع الدول الغربية للمواد الغذائية عن الدول العربية عام ١٩٧٣م، وذلك ردا على قطع الدول العربية البترول عنها. وإذا كانت الوفرة المادية لدول المجلس، قد حلت ولو جزئياً من هذه المشكلة، كون دول المجلس تتمتع بوضع اقتصادي ممتاز نتيجة للعائدات الناتجة عن تصدير البترول، فالنفط كما هو معروف، يوجد في دول مجلس التعاون، بكميات كبيرة تقدر بأكثر من ٥٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، وهذا بحد ذاته، يعتبر من الجوانب الإيجابية في المنظور الجيوبولتيكي، لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن هذه الثروة تشكل مصدر قوة، لدول المنطقة، تستطيع من خلالها أن تعالج القصور الجيوبولتيكي الذي تعاني منه، نتيجة لقلة الموارد المائية، وبالتالى القضاء على الصعوبات والعقبات والمعوقات التى تقف في طريق تنميتها. ومثال على ذلك، تستطيع دول المجلس أن تستخدم مصادر جديدة من الطاقة، لتحلية مياة البحر بكميات أكثر، مثل أن تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي، الطاقة الذرية، أو الشمسية، وذلك لتعويض شح المياه في المنطقة، وتوفير مياه الشرب والرى، حيث تستطيع بعد ذلك، زراعة مساحات جديدة من الأراضي الصالحة

للزراعة، وتوفير المياه كذلك، للمناطق العمرانية الجديدة، مما يساعد على اسكان المزيد من سكان دول المنطقة، خاصة وأن معدلات الزيادة السكانية مرتفع(٢).

وعند التفكير في حل القصور الجيوبولتيكي، الناتج عن نقص المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، فانه يجب دراسة جميع الجوانب الإيجابية والسلبية لهذا الحل. فمثلا لايمكن تغافل أو تجاهل النزاع العراقي مع دول مجلس التعاون الخليجي، والتفكير في حل شح المياه عن طريق شط العرب، إلا بعد تغير توجهات النظام العراقي الحالية، وإخضاعه للتعاون والأمن، أمام كل التحديات الخارجية التي تواجه المنطقة عموماً ودول الخليج خاصة. وعلى الرغم من النتائج السلبية لحرب الخليج الأولى والثانية، والجرح العميق الذي خلفته، والشرخ الكبير في البنيان العربي،فإن ذلك يجب ألا يفقد الأمل نحو تسوية شاملة للصراع في المنطقة في المستقبل، من أجل المصالح المشتركة، وفي مقدمتها، الاستفادة من الموارد المائية والغذائية المتوافرة لدى بعض دول منطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث

الأمن المائي في إطار مشكلة المياه في الشرق الأوسط

تشير الدراسات العلمية، أنه اعتباراً من العام ٢٠٠٠م، ستصبح المياه في الشرق الأوسط، سلعة استراتيجية قد تتجاوز أهمية النفط. كما تشير هذه الدراسات إلى أن مناطق الصراع المائي، ستنحصر في أحواض أنهار النيل، والفرات، والأردن، والليطاني، وهذا الصراع ليس جديدا. فيكفي أن نتذكر أن مشروع السد العالي، كان أحد الأسباب المباشرة لشن العدوان الثلاثي على مصر. كما أن إسرائيل لا تخفي أن أحد أسباب احتلالها لجنوب لبنان، هو الحصول على مياه نهر الليطاني(٣).

إن المياه في الشرق الأوسط، هي إحدى أكثر المشكلات حساسية وخطورة، أن لم تكن الأكثر خطورة على المدى البعيد. فوضع الدول العربية في هذا المجال، على درجة كبيرة من الحرج، ذلك أن ٦٧٪ من موارد المياه العربية يمر عبر أراضٍ غير عربية(٤). وبالتالي فليس للدول العربية سيطرة مطلقة على هذه الموارد. ومن جهة أخرى، تزداد حاجة المنطقة إلى المياه نتيجة للازدياد الهائل في عدد السكان، فمعظم دول المنطقة، ضربت الرقم القياسي في زيادة السكان بتجاوز نسبة ٣٪، مما يتطلب زيادة مساحات الأراضي الزراعية لتامين الاكتفاء الغذائي، وهذا بدوره يؤدي إلى بذل مزيد من الجهد، للتحكم في مصادر المياه، أي أن على هذه الدول أن تزيد باضطراد، إنتاجها الزراعي، بالعثور على مصادر مياه إضافية، أو أن تتوصل إلى تحسين إنتاجها الزراعي، باستخدام الكمية نفسها من الماء. ومما يزيد الموقف صعوبة، أن العوامل الطبيعية كالجفاف، ودرجة الحرارة المتزايدة، تجعل من غير الممكن زيادة مصادر المياه. بل أن هذه المصادر تتراجع. فالأمطار لاتسقط بصورة منتظمة، والتغيرات المناخية يمكن أن تقلل من كمية الأمطار، فمن المتوقع أن تنخفض كميات الأمطار في منطقة شبه الجزيرة العربية، وأجزاء أخرى من العالم بنسبة ٤٠٪ حسب ماورد في بعض المصادر.(٥)

ومن المتوقع، أن تتكون مناطق الصراع على المياه في الشرق الأوسط، من منطقة حوض النيل ومنطقة نهر الفرات ومنطقة نهر الأردن، بالإضافة إلى نهر الليطاني الذي تعمل إسرائيل على تنفيذ مطامعها القديمة فيه. وبما أن المجال لايسعنا للإسهاب في معالجة هذه المناطق جميعها، فاننا سنتطرق في هذا البحث وبايجاز، لأهم منطقتين منهما، وهي منطقة نهر النيل، ومنطقة نهر الفرات. فالنيل كان ولايزال يشكل عصب الحياة في مصر. فهو يوفر لمصر ٩٥٪ من المياه الصالحة للشرب، والرى، وتوليد الكهرباء. وتشترك ٩ بلدان في حوض نهر النيل، وبالتالي، فإن أية تعديلات على منسوب النيل تجرى في مساقطه العليا، ستؤثر لامحالة في كمية المياه التي تصل إلى مصر والسودان. فالوضع المائي لمصر يعتبر من أكثر الأوضاع صعوبة، فقد تشير الاحتمالات إلى حدوث نقص في المياه المصرية إذا لم تستطع مصر، تحسين استخدام مصادرها المائية الحالية. فاعتماد مصر على النيل كمصدر مائي وحيد، يجعل كل خطط التنمية الزراعية والكهربائية معرضة لأخطار عديدة، خاصة في ظل التهديدات التي ظلت تلوح بها دول المنبع، مثل إثيوبيا، بغرض تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، وإقامة مشروعات مائية جديدة، فيها، مما قد يحدث تغييرا جذريا فى منسوب مياه النيل التى تصل لمصر والسودان. كما أن هناك خطرا اخر يتهدد مياه النيل، وهو خطر طبيعي بتمثل في انخفاض مستوى النهر، بسبب الجفاف. ومن بين الأخطار المحدقة بمياه النيل الأطماع الإسرائيلية، فقد سبق لإسرائيل أن تقدمت بمشروعات للحكومة المصرية، من أجل الحصول على حصة ١٪ منه، ولكن هذه المشروعات رفضت من قبل الحكومة المصرية، فاتجهت إسرائيل إلى تقديم المساعدات لإثيوبيا، لبناء السدود وإقامة المشاريع الزراعية، وذلك كورقة ضغط على مصر وإجبارها على الموافقة(٦).

أما عن منطقة نهر الفرات، فقد شهدت نوعا من الصراع بين كل من سوريا، والعراق، وتركيا. فقد رفضت تركيا دائما التفاوض للتوصل إلى اتفاقية بشانه، وكانت حجتها في ذلك دائما، مبدأ السيادة المطلقة على الثروة الوطنية، معتبرة أن نهر الفرات، ليس نهرا دوليا، بل هو فقط نهر تركي، يخترق الحدود. والواقع أنه ليس كذلك، مع أنه لاتوجد هناك قوانين دولية محددة ترغم تركيا على التوصل إلى اتفاق مع سوريا والعراق. ففي عام ١٩٨٠م، وافقت تركيا على تشكيل لجنة ثلاثية مع سوريا والعراق

لتنسيّق استثمار مياه الفرات. فالخبراء الأتراك يعتبرون أن المنبع الوحيد للفرات، هو في تركيا، في حين يعتبر السوريون والعراقيون، أنهم شركاء في المنبع، بسبب وجود روافد تغذي النهر في أراضيهم. ولايمكن فصل الخلاف على اقتسام مياه الفرات عن خلفياته السياسية، خصوصا فيما يتعلق بتركيا وسوريا، فقد هدد الرئيس التركي تورجوت أوزال، عندما كان رئيسا للحكومة، بوقف تدفق مياه الفرات، إذا لم توقف سوريا عمليات تسلل الأكراد إلى الحدود التركية. وقد كانت تركيا في علاقاتها مع سوريا، تقايض دائما الماء بالاتفاقيات الأمنية.(٧)

وأخيرا، ناتي إلى الدور الإسرائيلي في الصراع على المياه بمنطقة الشرق الأوسط. فلقد رصدت إسرائيل مبالغ كبيرة لاستثمار الأراضي الوعرة التي يمر بها نهر الأردن، وذلك لأهداف استيطانية، بل وأصبحوا يفكرون جديا بتحويل مياه النهر لري صحراء النقب، والمناطق الساحلية. فإسرائيل تسيطر على الجزء الأكبر من مياه نهر الأردن، إضافة إلى جميع مصادر المياه في الضفة الغربية والجولأن منذ عام ١٩٦٧م. كما توجد في الضفة الغربية مياه جوفية تستغلها إسرائيل بشكل جائر أيضا، وتعطي إسرائيل الأولية في استخدام مياه الضفة لعمليات الاستيطأن والزراعة الإسرائيلية، على حساب أهل الضفة، وحاجاتهم المنزلية والزراعية. أما بالنسبة لهضبة الجولان، فإن احتلالها أتاح لإسرائيل السيطرة على رافدين من روافد نهر الأردن وهما، الدأن وبانياس اللذين يوفران ثلث منسوب مياه نهر الأردن.(٨)

ومما تقدم يتضح، أن الأمن المائي في مفهومه العريض، لايعني قلة الموارد المائية وكيفية استغلالها فحسب، وإنما أيضا يعني كيفية تقسيم الموارد المائية المتاحة بين الدول التي توجد فيها. فمن الأمثلة السابقة يتضح، أن بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، كدول حوض النيل، ودول حوض الفرات، تواجه تهديدات عديدة لأمنها المائي، على الرغم من وجود مجارٍ مائية، تعتبر من أكبر المجاري المائية في العالم، من حيث مساحات أحواضها، وكميات المياه التي تنقلها. كما يتضح أن الأمن المائي في أحد جوانبه، لايرتبط بالعوامل الطبيعية فحسب، وإنما أيضا بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأن أزمة المياه في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وبمنطقة الخليج

بصفة خاصة، لايمكن إيجاد حل لها، إلا بتخطي العقبات السياسية والاقتصادية، أولاً قبل التفكير في استغلال المقومات الطبيعية المتاحة. وجدير بالقول، أن حل النزاعات حول المياه في مناطق الوفرة المائية كحوض النيل، وحوض الفرات، جدير بأن يقلل من الضعف الجيوبولتيكي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون الخليجي، بسبب قلة موارد المياه. وسنحاول في الفصل التالي التطرق إلى بعض الطرق والوسائل التي تساعد على ذلك.

هوامش الفصل الرابع

١ - كمال خير، نزار عكر. المرجع السابق ص ٩٥ - ١٠٤

٢ - صبري فارس الهييتي . المرجع السابق. ص ٤٢٣ - ٤٢٧.

٣ - طلال طعمه . العام ٢٠٠٠ الماء أهم من النفط. الوطن العربي. باريس، ١٤١١/٧/٧هـ، ص ٣٠ - ٣٢.

٤ - محمد علي المداح . أزمة مياه الفرات وقضية المياه بالشرق الأوسط. السياسة الدولية. القاهرة، مطابع مؤسسة الاهرام، ابريل ١٩٩٠، عدد ١٠٠، ص ١٧٧.

٥ - طلال طعمه . المرجع السابق. ص ٣١ - ٣٢.

٦ - محمد علي المداح . المرجع السابق ص ٣٤.

٧ - طلال طعمه . المرجع السابق. ص ٣٤.

٨ - المرجع نفسه. ص ٣٥.

الفصل الخامس

المستقبل الجيوبولتيكي لمياه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

- **المبحث الأول** : تنمية وترشيد الموارد المائية لمحلية

- **المبحث الثاني** : بدائل الموارد المحلية

المقدمة

المقصود بالمستقبل الجيوبولتيكي، استقراء الارتباطات المكانية المستقبلية للظواهر الطبيعية، وعلاقة ذلك بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

ففي هذا الفصل، سوف نتطرق إلى المستقبل الجيوبولتيكي، لمياه منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كظاهرة طبيعية، لها ارتباطات سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية. خاصة وأنه من خلال استعراضنا للفصول السابقة، رأينا مدى ماتعانيه دول المجلس، من شح مصادر المياه بها، مما أدي إلى إعاقة تنمية وتطور دول المنطقة، خاصة فيما يختص بتلك المياه الكافية لرى الأراضي الزراعية. وكما سبق وأن تحدثنا عن أن قلة مصادر المياه أدت إلى ضعف جيوبولتيكي في دول المجلس، بمعنى أنها قللت من وزنها الدولي. ولمعالجة هذا الضعف الجيوبولتيكي، فإننا سنحاول في هذا الفصل، استقراء أهم السبل والوسائل، لتنمية وترشيد الموارد الحالية، المتاحة لدول مجلس التعاون الخليجي، كموارد محلية وفي ذات الوقت التطرق إلى مجموعة من البدائل لهذه الموارد المحلية، بما في ذلك التي تقع خارج نطاق المنطقة.

المبحث الاول

تنمية وترشيد الموارد المائية المحلية

لقد تحدثنا عن مصادر المياه في دول مجلس التعاون الخليجي من مياه سطحية ناتجة عن سقوط الأمطار، أو مياه جوفية، أو مياه محلاة من البحر. وفي هذا المبحث سوف نتحدث عن وسائل تنمية وترشيد هذه المصادر، كأحد الحلول التي تؤدي إلى معالجة الضعف الجيوبولتيكي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون الخليجي.

أولاً : كيفية تنمية الموارد المائية :

تتم تنمية الموارد المائية المتاحة، عن طريق العديد من الأمور منها :

١ – إنشاء محطات تحلية إضافية في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة وأن لدول مجلس التعاون الخليجي سواحل بحرية لابأس بأطوالها.

٢ – إنشاء خزانات في جوف الأرض، وذلك من أجل حفظ المياه في فترات يكون فيها الفائض المائي كبيرا، مع إمكانية تخزين مياه البحر بعد تحليتها كذلك.

٣ – عمل محطات تحلية صغيرة في أواسط الصحراء، بالقرب من الآبار المالحة، وذلك للاستفادة من المياه المتوافرة في هذه الصحاري.

٤ – الاستفاده من محطات تحلية المياه، في عمل أنهار صناعية مستمرة، وذلك لضمأن استمرارية محطات التحلية في الإنتاج، وتكون الاستفادة مزدوجة، حيث يتم تلطيف الطقس من جهة واستخدام المياه من جهة أخرى.

٥ – تطوير الكوادر البشرية العاملة في مجالل تنمية المياه، في تلك المجالات المساندة لمجال المياه.

ثانياً : ترشيد الموارد المائية المتاحة :

ينبغي على دول منطقة مجلس التعاون الخليجي، أن تكون أكثر حرصاً في استخدام المياه، وينبغي أن يكون هذا الاستخدام بقدر الحاجة. وذلك لتلافي إهدار المياه في غير

محلها أو مكانها، كما انه ينبغي على حكومات دول المجلس أن تقوم بالدراسات اللازمة للكيفية التي يمكن تعميمها بين مواطني دول المجلس، للحد من إهدار المياه في غير أماكن الاحتياج لها، وتوجيههم بضرورة الاهتمام باقتصاديات استخدامات المياه المختلفة، هذا بالاضافة إلى القيام بمشاريع من شأنها زيادة ترشيد الموارد المائية المتاحة ومن تلك(٢).

١ - تدوير مياه الصرف الصحي التي تستخدم في الطهي والشرب والاستحمام، بعد تنقيتها، وإعادة استخدامها مرة أخرى للرى، وتنظيف دورات المياه وغيرها من الاستخدامات الأخرى.

٢ - إعداد الصيغ القانونية التي تنظم عملية حفر الآبار، سواء أكانت زراعية أو آبارا للشرب. ولقد أصدرت الأمانة العامة بدول مجلس التعاون الخليجي، نظام المحافظة على مصادر المياه بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في شوال ١٤٠٥هـ، بعد أن وافقت كل دول المجلس على هذا النظام، والذي نص في مادته الثانية على أن المحافظة على مصادر المياه، وتنظيم طرق الانتفاع بها، من اختصاص الجهة المختصة وعليها فى سبيل ذلك.

أ - وضع القواعد والإجراءات اللازمة، للمحافظة على مصادر المياه وحمايتها من التلوث.

ب - تنظيم كيفية استغلال مصادر المياه بالشكل الذي يضمن توافرها، ويحقق عدالة توزيعها.

ج - وضع التعليمات اللازمة، لحفر الآبار وإقامة السدود والانشاءات المائية الأخرى، وتحديد المناطق التي يسمح فيها بحفر الآبار، وتلك التي لايسمح فيها ذلك، سواء كانت هذه الآبار لأغراض زراعية، أو صناعية، أو غيرها.

د - تحديد الإمكانيات والشروط الواجب توافرها لدى المقاولين الذين يرغبون في مزاولة حفر الآبار، وتصنيفهم على فئات، حسب إمكاناتهم الفنية والإدارية والمالية، وإصدار التراخيص لمزاولة مهنة الحفر بعد أن يتم تصنيفهم لذلك.

٣ - على دول مجلس التعاون، أن تلزم أصحاب المزارع على اختلاف أحجامها، وخاصة الكبيرة منها، أن يستخدموا أسلوب الرشاشات المحورية، أو التنقيط، لرى مزارعهم، وذلك لاستخدام الحد الأدني من المياه اللازمة للزراعة، بدلاً مما هو حاصل الآن، حيث يتم ري الأراضي الزراعية، بالأساليب التقليدية القديمة، وهي غمر الأراضي الزراعية بالمياه، مما يهدر ضعف ما تحتاجه هذه الأراضي من المياه، كما ذكرنا فى الفصل الثالث.

٤ - عمل الصيانة الدورية اللازمة لشبكات المياه داخل المنازل وخارجها، أي الصيانة على الشبكات العامة للمياه، خاصة وأن ٥٠٪ من المياه التي تمر عبر هذه الأنابيب، لايستفاد منها، نتيجة للتسربات الناتجة عن الشبكات البالية للمياه في منطقة الشرق الأوسط، كما يقول بذلك خبير أمريكي(٣).

مما سبق يتبين لنا، أن عملية تنمية موارد المياه وعملية ترشيد هذه الموارد، هما وجهأن لعملة واحدة، حيث أن تنمية موارد المياه، تهدف إلى إضافة مصادر جديدة من المياه، تكون بديلة أو جاهزة للاستغلال والاستخدام، ولكن يحول دون استخدامها عقبات، منها التكلفة المادية العالية جدا، عند إنشاء المزيد من محطات التحلية، أو ملوحة بعض الابار نتيجة للاستغلال الحائر لهذه الابار. ومن جهة أخرى، فإن ترشيد موارد المياه في دول المجلس، يقتضي استخدام أقل ما يمكن من هذه المياه وذلك للأغراض الضرورية فقط.

ومما يجدر ذكره، أن هذه الطرق لتنمية وترشيد موارد المياه، تختلف في حجمها وفعاليتها، من دولة خليجية لأخرى، وذلك للأسباب التالية :

١ - التباين في الموارد المائية من حيث الكم والكيف.
٢ - التباين في الحاجة الفعلية للمياه حسب الاستخدامات المختلفة.
٣ - التباين في التعداد السكاني ومشاريع التنمية.
٤ - التباين في درجة الوعي بين المواطنين.

المبحث الثاني
بدائل الموارد المحلية

لقد سبق لنا القول إن مصادر المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، لاتكفي لأغراض تنمية وتطوير دول المجلس وإن هذا النقص، يعتبر ضعفاً جيوبولتيكيا نتيجة لشح المياه بها، وعدم كفايتها للشرب، أو للزراعة، مما حدا بدول المجلس للجوء إلى التفكير في بدائل لهذه الموارد المحلية، وذلك عن طريق الاستعانة بالمياه المتوافرة في الدول المجاورة لدول المنطقة. أي الإفادة من مياه الدول المجاورة، وخاصة تلك التي تفيض بها المياه عن حاجتها. غير أن الشرق الأوسط يعاني بشكل عام من نقص في المياه، ومن قلة مصادر المياه المتوافرة، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم إعطاء فرصة كبيرة لدول مجلس التعاون في الاستفادة من مياه هذه الدول، خاصة وإن غالبية هذه الدول سوف تعاني في المستقبل من نقص في المياه، وبالتالي فإنها لن تفرط في مواردها المائية. ومن أمثلة الدول التي سوف تعاني من شح في المياه مستقبلاً مصر. فعلى الرغم من أنه يمر بها نهر النيل، فانه من المتوقع في المستقبل القريب تزايد حاجة مصر المائية عما هو متوافر حاليا، كما أوضحنا في المبحث الثالث من الفصل الرابع.

وعلى هذا، فإن التفكير في الاستفادة بكميات كبيرة من مياه النيل، عن طريق السودأن أو مصر، ليس واردا على الإطلاق، وذلك لحاجة مصر الماسه لهذه المياه، وإن كان المستقبل سيحدد ذلك حتما(٤).

وهناك خيار اخر، لدول مجلس التعاون الخليجي ألا وهو أن تطلب من إيران أن تمدها بالمياه، خاصة وأن إيران لديها وفرة مائية كبيرة تزيد عن حاجتها. ولقد اتجهت فعلاً إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، – دولة قطر – في إبرام اتفاقيات مع إيران، لمدها بالماء عن طريق أنابيب تحت البحر، وإن كان يعاب على هذا الخيار. عدم ضمان إيران خاصة، وأن إيران معروفة برغبتها في السيطرة على الخليج العربي، وفرض هيمنتها على دول المنطقة، خاصة بعد تحطيم قوة العراق العسكرية، وإن كان مشروع

مد قطر بالمياه، عن طريق إيران لازال في بدايته، فليس معروفا تكلفة هذا المشروع، ولاقيمة تكلفة المتر المكعب من المياه. لهذه الأسباب لم يبق أمام دول مجلس التعاون الخليجي، إلا اللجوء إلى إيجاد بدائل من خارج المنطقة. وبما أن المجال لايتسع لمعالجة جميع البدائل المطروحة، فاننا سنتطرق في هذا البحث، لخيارين، يعتبران من أهم الخيارات المطروحة الان. وهما المشروع التركي أو مايعرف بمشروع السلام التركي. ومشروع الاستفادة من مياه شط العرب.

١ - المشروع التركي (أو ما يعرف بمشروع السلام) :

هو مشروع طموح جدا، ذو أبعاد اقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى، حيث أن هذا المشروع يتضمن بناء شبكة من الأنابيب لنقل المياه من نهري سيحان وجيحان، إلى بعض دول الشرق الأوسط والخليج العربي. فهذا المشروع يعتمد أساسا، على بناء خطين من الأنابيب لنقل ٥ ملايين متر مكعب يومياً، من المياه الصالحة للشرب والرى، إلى هذه الدول، حيث أن الخط الأول سيمتد لمسافة ٢٦٥٠ كم تقريبا، وسينقل ٥ر٢ مليون متر مكعب يوميا، ويبدأ من جنوب تركيا وينتهي في الجزء الغربي للمملكة العربية السعودية، مارا بالاراضي السورية والاردن والضفة الغربية، وطبقا لما هو مقرر، فانه سينقل لغرب المملكة العربية السعودية وحدها حوالي ٥ر١ مليون متر مكعب يومياً.

أما الخط الثاني، فانه سيمتد لمسافة ٢٧٠٠كم، وسينقل حوالي ٥ر٢ مليون متر مكعب يوميا، عبر الأراضي العراقية إلى كل من الكويت (حوالي ٦٠٠ الف متر مكعب من المياه يوميا). وإلى دولة قطر (حوالي ١٠٠ ألف متر مكعب يوميا). وإلى الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية (حوالي ٨٠٠ ألف متر مكعب يوميا من المياه). وإلى دولة البحرين (حوالي ٢٠٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا). وإلى دولة الإمارات العربية المتحدة (حوالي ٦٠٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا). وأخيرا، سينتهي في سلطنة عمان، حيث سينقل (حوالي ٢٠٠ الف متر مكعب من المياه يوميا).

أما عن تكلفة نقل هذه المياه، فانها لن تزيد عن دولار ونصف أمريكي للمتر المكعب من المياه، وكذلك التكلفة العالية لهذا المشروع، حيث أنه من المتوقع أن تزيد تكلفة المشروع الإجمالية عن ٢١ مليار دولار.

والعقبة الرئيسية التي تقف أمام هذا المشروع، هي ليست تكاليفه العالية، وإنما تحفظ دول مجلس التعاون الخليجي، على هذا المشروع، لأسباب أمنية سوف تترتب عليه، وهذا ما أبدته فعلا دول المجلس، للحكومة التركية، والتي حاولت أن تقلل من هذا الهاجس الأمني، خاصة وأن دول المجلس تتذكر قطع تركيا للمياه عن سوريا والعراق، وكذلك التهديد التركي لسوريا بقطع المياه عنها، إذا لم توقف هجمات الأكراد عليها عن طريق الحدود المشتركة مع سورية. أما عن الجانب التركي فإن السلطات التركية حاولت طمانة دول المجلس بالقول أن هذا المشروع سوف يكون عاملا مساعدا على تخفيف حدة التوتر في المنطقة، ودافعا لعملية السلام، وأن النزاع العربي الإسرائيلي، لايمنع التوصل إلى ترتيبات بشأن هذا المشروع(٥).

٢ - الإفادة من مياه شط العرب :

يصب شط العرب في الخليج العربي وهو نتيجة لالتقاء نهري دجلة والفرات. ولقد بلغت كمية المياه العذبة المهدرة في شط العرب في السنة حوالي ٢٥ مليار متر مكعب. وهذه الكمية التي تهدر، لاتبعد كثيراً عن دول المجلس، فهي قريبة جدا للكويت، ولاتبعد كثيرا عن المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية، وبالإمكان الاستفادة منها لدول الخليج الأخرى عن طريق النقل بواسطة الأنابيب.

كما أن مياه شط العرب، لاتقارن بالتكاليف الضخمة لمشروع السلام التركي، ولا بالبعد الهائل ومروره عبر دول عديدة، بل يكفي دول الخليج العربي فقط، إيجاد صيغة لاتفاقية مقبولة مع العراق، فلقد كانت هناك اتفاقية بين العراق والكويت، لنقل مياه شط العرب إلى الكويت، فقديماً كما أسلفنا كانت الكويت تنقل مياه شط العرب بالسفن وذلك لأغراض الشرب.

أما عن الاستفادة المستقبلية من مياه شط العرب، لحل مشكلة شح المياه في دول الخليج العربي، فقد أصبحت حاليا شبه مستحيلة، وذلك بسبب الظروف التي مرت بها دول المنطقة، بعد احتلال الكويت من قبل العراق. ولكن هذا لايمنع من التوصل إلى اتفاقية، بشأن الاستفادة من هذه المياه، بعد معالجة الصدع الذي أصاب العلاقات العربية

– العربية، وبناء الثقة بين الدول العربية من جديد. وإن كان العراق سوف يعاني من نقص كبير في المياه، خلال السنوات العشر القادمة، بسبب المشاريع التركية في جنوب الأناضول وكذلك المشاريع السورية، ومن ثم تضاؤل ما يحصل عليه العراق من مياه نهر الفرات، حيث أن كمية المياه التي سوف تصل إلى العراق بعد تمام هذه المشاريع قليلة جدا مما سيؤدي إلى جفاف هذا النهر تماما، قبل أن يصب في شط العرب (نهر الفرات). اي انه حتى ولو تم التوصل إلى اتفاقية مع العراق، لنقل مياه شط العرب إلى دول الخليج العربي، فإن كمية هذه المياه ستكون ضئيلة، وقد لاتكون تلك الكمية المتوقعة في دول مجلس التعاون الخليجي[٦].

هوامش الفصل الخامس

١ - محمد عبدالله غازي . وآخرون. تنمية مصادر المياه وتقنين استغلالها بالمملكة. جدة، مطابع جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢هـ، ص ٤٦ - ٥٤.

٢ - المرجع نفسه. ص ٥٤ - ٥٥.

٣ - جون كولرز . مرجع سبق ذكره. ص ٤٠.

٤ - طلال طعمه . مرجع سبق ذكره. ص ٣٠ - ٣٢.

٥ - مبارك أمان . مرجع سبق ذكره. ص ٣٢.

٦ - المرجع نفسه. ص ٣٣.

الخاتمة

رأينا في هذا البحث، مدى ما تعانيه دول مجلس التعاون الخليجي من قلة في مصادر المياه، ويقابل هذه القلة تزايد في الاستهلاك والاستخدام للماء، وبالتالي عدم كفاية هذه المصادر لمختلف حاجيات دول المنطقة، مما أدي بدول المنطقة إلى الاستعانة بمصادر مياه مكلفة جدا، ألا وهي تحلية مياه البحر، وذلك لمعالجة الضعف الجيوبولتيكي الذي تعاني منه. خاصة وان اغلب التقارير تتحدث عن حرب قادمة، هي الحرب من أجل الحصول على المياه. فالزيادة السكانية المطردة في الأماكن التي تتميز بندرة مصادر المياه، سوف تؤدي بما لايدع مجالاً للشك، إلى حدوث أزمات حادة قد تؤدي إلى خلق ظروف خطيرة ستعود إلى الانشقاقات الدولية والتي قد تنتهي إلى المواجهات العسكرية.

فلقد أجمع خبراء العالم على أن المياه، وليس النفط، سوف تصبح السلعة الاستراتيجية القادمة في الشرق الأوسط، والتي ستحل محل برميل البترول. ولعل الخطر لأهمية المياه، هو الجانب الأمني والعسكري، فلقد ظهر حديثاً مصطلح جديد ألا وهو المياه من أجل الأمن الغذائي والعسكري. والتاريخ يذكرنا ماذا فعلت تركيا، وماذا تفعل باستخدامها المياه كأداة ضغط على سوريا، لمنع الأكراد من التسلل عبر حدودهما، وكذلك علاقات مصر مع دول حوض نهر النيل (الاندوجو) وذلك لتنسيق التعاون بين هذه الدول في ما يختص بمياه هذا النهر، وبالتالي البعد عن الأزمات.

فدول مجلس التعاون الخليجي، لجأت إلى مصادر المياه غير التقليدية، لسد احتياجاتها مثل تحلية مياه البحر، وتنقية مياه الصرف الصحي. وأصبح الاعتماد كبيرا على هذه المصادر غير التقليدية. ومثال على ذلك دولة الكويت التي تحصل على ٨٦٪ من احتياجاتها المائية عن طريق المصادر غير التقليدية.

ومن ثم، فإن المرء يتساءل عن قدرة دول المجلس في إجراء توسعات كبيرة في طاقة محطات تحلية المياه، على المدى المتوسط والبعيد خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة، والناشئة عن انخفاض العائدات النفطية، وما هو الحال لبعض دول الخليج التي تشكو من ضعف اقتصادي اصلا مثل البحرين.

ولهذا، فانه ينبغي على دول مجلس التعاون، وضع تصورات وحلول وبدائل، لذلك

الضعف الجيوبولتيكي، خاصة تلك الحلول التي لا تؤدي إلى الارتهان لدول أخرى.

ومن أمثلة الحلول التي قد تكون ناجحة، استيراد المياه عن طريق بناء ناقلات عملاقة، على غرار ناقلات النفط كما تفعل إسرائيل حاليا، حيث تستورد المياه عن طريق الناقلات هذه من تركيا، وغيرها. وكذلك سحب الجبال الجليدية من القطب المتجمد، لمعالجة شح المياه. وهذه الحلول لاتمنع من التفكير في نقل المياه بالأنابيب من الدول المجاورة التي لديها فائض مائي، فلقد اتفقت الكويت احدى دول مجلس التعاون الخليجي، مع العراق على نقل ما مجموعة ٥٠٠ الف جالون يوميا من شط العرب، ولكن الأحداث الأخيرة دفنت هذا المشروع، والذي من المتوقع العودة إليه بعد تغير الأوضاع في العراق وبعد تحسن العلاقات العربية – العربية وإعادة ما انقطع من هذه العلاقات.

وكذلك مشروع السلام الذي أطلقته الحكومة التركية. ولكن مهما قيل، فإن الاعتبارات الأمنية التي ستترتب على تنفيذ مثل هذا المشروع كثيرة، من بينها أنه يمر بدول عديدة، وليس مباشرة، من دولة واحدة، ولكن يمكن لدول مجلس التعاون، أن تلجا لهذا المشروع في حالات الضرورة القصوى. أي أن يكون احتياطيا لحالات الطوارىء، وأن تنشىء خزانات إضافية جوفية، وتخزن المياه الاتية عن طريق هذه الأنابيب لهذه الخزانات، أي أن يكون لديها مخزون استراتيجي، يكفي مثلا لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة وذلك لتفادي ما قد يحدث من اثار سلبية توقف تدفق هذه المياه، عند تدهور أو ضعف العلاقات الخليجية مع إحدى الدول التي تمر بها أنابيب هذه المياه.

وفي الختام، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي، الاهتمام – كما سبق أن قلنا – بتنمية وترشيد الموارد المائية المتاحة، مع الأخذ في عين الاعتبار، البدائل التي تحدثنا عنها، ودراستها دراسة وافية، من حيث إيجابيات وسلبيات هذه البدائل، وما هو مناسب لظروف دول منطقة مجلس التعاون الخليجي.

وأخيراً، فإن على دول مجلس التعاون الخليجي الموائمة مابين التنمية الحضرية باختلاف أنواعها، وما بين مصادر المياه المتوافرة بها. أي إجراء توازن بين التوسع العمراني والصناعي، ومصادر المياه فلا يجوز أن ينشا توسع كبير في مكان، يقل فيه الماء بل يجب دراسة نقل هذا التوسع إلى مكان يتوافر فيه الماء.

المراجع

اولاً : الكتــب :

- أبو سعدة، سعيد محمد. تنمية وتعبئة مصادر المياه في الوطن العربي. الكويت، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٧م.
- أبو العلا، محمود. جغرافية دول مجلس التعاون الخليجي. الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٩هـ.
- البرغوش، بشير شريف. المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة. عمان، دار الجليل للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.
- البزري، عفيف. اسرائيل والمياه العربية. بيروت، دار الحقائق، ١٩٨٤م.
- بندقجي، حسين حمزة، جغرافية المملكة العربية السعودية. ط ٣، جدة، ١٤٠١هـ.
- خليفة، عبدالحليم رضوان. العوامل المؤثرة على موازين المياه العذبة والمالحة. بغداد، المكتبة الوطنية، ١٩٨٣م.
- سعد، سمير عيسى. الحرب القادمة حرب المياه والصراع العربي الإسرائيلي. ط ١. الرياض، دار أسامة للنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ.
- صقر، إبراهيم. موجز جيولوجيا المياه الأرضية في الكويت. ط ١. مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٩.
- العبدالرزاق، فاطمة حسين. المياه والسكان في الكويت. الكويت، منشورات ذات السلال، ١٩٨١م.
- عبدالعزيز ذياب، محمد عبدالله. الجغرافيا الطبيعية لدولة قطر. القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٨٠م.
- عثمان، مصطفى نوري. الماء .. ومسيرة التنمية في المملكة العربية السعودية. جدة، مطبوعات تهامة، ١٤٠٤هـ.
- غازي، محمد عبدالله وآخرون. تنمية مصادر المياه وتقنين استغلالها بالمملكة. جدة، مطابع جامعة الملك عبدالعزيز، ١٤٠٢هـ.

- فراج، عزالدين. موارد المياه وحسن استغلالها في الوطن العربي. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٦م.
- فؤاد، بدر محمد. تغذية الحيوانات المزرعية. الاسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٧٣م.
- محمد، متولي وآخرون. جغرافية الخليج العربي وخليج عمان. الكويت، مكتبة الفلاح، بدون.
- المديهيم، خالد ناصر. تحلية مياه البحر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دراسة جغرافية تحليلية. الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ.
- هاشم، محمود أحمد. استخدام الموارد المائية في قطر المشاكل والحلول. الدوحة، بدون، ١٤٠٠هـ.
- الهيبتي، صبري فارس. الخليج العربي دراسة في الجغرافية السياسية. ط ٢. بغداد، دار الرشيد، ١٩٨١م.

ثانياً : الـدوريـات :

- أمان، مبارك. واقع ومستقبل المياه في الدول الخليجية. الحياة التجارية. الكويت، اغسطس ١٩٩٠م، عدد ٢٧٠.
- خير، كمال. نزار عكر. الأمن المائي العربي : مشاكل وحلول. شؤون عربية. القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠م، عدد ٦٤.
- طعمه، طلال. العام ٢٠٠٠ الماء اهم من النفط. الوطن العربي. باريس، ١٤١١/٧/٧هـ.
- عبدالخالق، علي غالب. قضية العدد نهر الفرات. الباحث العربي. لندن، مركز الدراسات العربية، يوليو – سبتمبر ١٩٩٠م، عدد ٢٤.
- عرعر، عبدالله. وسائل موارد المياه الصالحة للاستخدام في البلدأن العربية والحد من الطلب عليها. عالم المياه العربي. بيروت، نوفمبر، ديسمبر ١٩٨٨م، عدد ٧٢.
- عوض، إبراهيم وآخرون. هل مياه بيتك ملوثة؟ مجلة المجلة. لندن، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، ٣ ديسمبر ١٩٩١م، عدد ٦١٦.
- كولرز، جون. التحلية هي الحل والمملكة سبقت غيرها في هذا المجال. مجلة اليمامة، الرياض، مطابع مؤسسة اليمامة، ٨ رمضان، ١٤١٢هـ، عدد ١١٩٧.

- المداح، محمد علي. أزمة مياه الفرات، وقضية المياه بالشرق الأوسط. السياسة الدولية، القاهرة، مطابع مؤسسة الاهرام، ابريل ١٩٩٠م، عدد ١٠٠.
- نجم، وليد. **الأمن المائي العربي ومصادر المياه العربية. عالم المياه العربي الدولي.** بيروت، حزيرأن ١٩٩٠م، ٨١.
- هاشم، ياسر علي. **الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه. السياسة** الدولية. القاهرة، مطابع مؤسسة الاهرام، ابريل ١٩٩١م، عدد ١٠٤.
- هيئة التحرير. **الماء مستقبل الخليج. المصارف المجلة الاقتصادية.** دبي، يناير، فبراير ١٩٩٠م، عدد ٣١٤.

ثالثاً : المطبوعات الحكومية :

- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. النشرة الاقتصادية، العددأن الرابع والخامس، ١٩٨٨ - ١٩٨٩م، الرياض.
- الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي. نظام المحافظة على مصادر المياه بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، شوال ١٤٠٥هـ، الرياض.
- وزارة الزراعة، المملكة العربية السعودية، سد نجران. كتاب إعلامي، بدون.
- وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، منجزات خطط التنمية، حقائق وأرقام، ١٩٧٠ - ١٩٩٠م.

الأمن الخليجي في ضوء
المتغيرات الدولية الراهنة

إعـــداد الدارس
محمد عبدالوهاب محمد علي نقلي

مقدمة

تعتبر منطقة الخليج العربي، أحد أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وقد اكتسبت هذه الأهمية نتيجة لاعتبارات عدة أهمها :

الموقع الاستراتيجي للخليج الذي يربط طرق التجارة العالمية بين غرب العالم وشرقه، والذى ظل لقرون عدة مطمعاً للقوى العالمية المسيطرة التى وعت منذ وقت مبكر، أهمية السيطرة على هذا الموقع لتأمين طرق تجارتها، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى مستعمراتها في الشرق.

وقد أضيفت أهمية جديدة إلى منطقة الخليج العربي، منذ الربع الأول من القرن الميلادي الحالي، وذلك باكتشاف خام البترول في المنطقة، بكميات تجارية كبيرة، تقول المصادر النفطية إنها تبلغ ثلثي بترول العالم.

ومع تزايد اعتماد التكنولوجيا الحديثة في الغرب، على منتجات البترول، تزايد الاهتمام بمنطقة الخليج العربي الذي أخذ بُعداً دولياً خاصاً، في استراتيجيات الدول العظمى.

وبدأ صراع خاص، في فترة الحرب الباردة بين العملاقين – الاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة الأمريكية – حيث سعى السوفيت، إلى الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج، والبحر العربي، وجوبه ذلك بموقف أمريكي مُتشدد، اعتبر منذ البداية، أن منطقة الخليج منطقة نفوذ استراتيجي، نظراً لما تتمتع به من ثروات كانت الشركات البترولية هي السباقة في اكتشافها.

ولم يقتصر الصراع على الخليج العربي على العملاقين، بل تعداه إلى تنافس أقطاب المعسكر الغربي، مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة فيما بينهم.

فقد اعتبر الجميع هذه المنطقة «كعكة» لابد لكل منهم أن يأخذ حصته منها، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل سعت القوى الآسيوية الكبرى، مثل اليابان وكوريا والصين إلى محاولة الحصول على نصيبها من «الكعكة» الخليجية.

وإذا كان العالم بأسره يتفق على أهمية المنطقة – الاستراتيجية والاقتصادية – فإن العالم العربي الذي يشكل الخليج العربي، جزءً أساسياً منه لم يبتعد كثيراً عن هذه النظرة. فقد سعت مختلف الدول العربية، وخصوصاً غير النفطية، إلى محاولة ربط مصيرها الاقتصادي بالمنطقة، عن طريق المعونات المالية الكبيرة، وخلق أسواق عمالة في دول الخليج للاستفادة من المردودات والتحويلات المالية الكبيرة.

ومن هذا المنظور، تشكلت الأهمية الخاصة للخليج العربي في نظر العالم، فهو ليس فقط أكثر من موقع استراتيجي ، وإنما هو أيضاً، يحتوى على ملايين الأطنان من النفط الخام المسير للتكنولوجيا الحديثة.

وقد وعت دول الخليج الأهمية الخاصة لأراضيها، منذ وقت مبكر، وخصوصاً بعد أن حصلت الإمارات الصغرى في الخليج، على استقلالها من بريطانيا في مطلع السبعينات الميلادية. وحرصاً منها – دول الخليج – على أمنها واستقرارها واستقلالية قراراتها، بعد أن أصبح العالم من حولها مُركزاً أنظاره على ثرواتها وإمكانياتها المادية الضخمة، فقد سعت هذه الدول مجتمعة إلى إيجاد صيغة مشتركة للحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها. غير أن نشوب الحرب العراقية الإيرانية في مطلع الثمانينات الميلادية، والتى سبقتها معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، قد عجل بإيجاد صيغة أسرع، للوقوف أمام أطماع بعض الدول المجاورة كإيران والعراق، إضافة إلى الخطر الأكبر في المنطقة، وهو إسرائيل، ذات الأطماع التوسعية، والتى اعتبرت منذ بداية الحرب الباردة، الذراع الأمريكية العسكرية في المنطقة. وقد تمثلت الصيغة المشار إليها في مجلس التعاون الخليجي الذي جاء لُيلبي مطلباً أمنياً بالدرجة الأولى.

وبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية والتي شغلت (الأعداء) الأقرب للخليج، وهما إيران والعراق لمدة ثماني سنوات، عاد الخطر مكثفاً لأجواء المنطقة، وتبلور بشكل سافر في الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس / آب من عام ١٩٩٠م، إضافة إلى التهديدات الإيرانية المستمرة لدول المنطقة، والتي تمثلت بدورها وبشكل سافر أيضاً، في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسي، وكل ذلك، ساهم في جعل المنطقة على شفير هاوية محققة، الأمر الذي استوجب اتخاذ

إجراءات أمنية مكثفة، برزت في أوضح صورها في إعلان دمشق الموقع في السادس من مارس ١٩٩١ ميلادية، بين دول الخليج الست، إضافة إلى سوريا ومصر. وإضافة إلى كل ذلك الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي.

ومن هنا، تبرز الأهمية القصوى للموضوع الذي نناقشة، والذي يُشكل موضوع الساعة، ليس فقط بالنسبة لدول المنطقة بل لأطراف عالمية عدة، ترى في الخليج المصدر الرئيسي للطاقة في العالم.

منهج البحث

سوف يعتمد الباحث في تناوله لموضوع البحث، على المنهج الاستقرائي القائم على الملاحظة المباشرة للواقع، وتتبع الظاهرة محل الدراسة في مختلف أبعادها، ومراحل تطورها. فلا شك أن هذا المنهج الذي يقوم على تجميع المعلومات، وتصنيفها وتبويبها، للوصول إلى تفسير دقيق للظواهر السياسية، كما هي فعلاً، ويركز على دراسة تفاعلات الظاهرة السياسية وحركتها، وليس على ما يجب أن يكون[١]، يعد – من وجهة نظر الباحث – هو الأنسب لتناول ظاهرة المتغيرات ذات الصلة والتأثير باستراتيجية الأمن الخليجي والتي تعتبر ظاهرة متغيرة بطبيعتها، فالملاحظة المباشرة أدت إلى تكون انطباع بحدوث تغير في مفهوم الأمن الخليجي.

وقد يسعى الباحث للالتحام بالظاهرة، عن طريق استقراء المتغيرات المتصلة بالأمن الخليجي، سواء أكانت استراتيجية أم اقتصادية أم غير ذلك، مع ربط كل ذلك بالوضع الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي بكل ظلاله التاريخية.

كما سعى الباحث، استكمالاً لمتطلبات المنهج الاستقرائي إلى جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من مصادرها سواء أكانت عبر ماكتب في السابق من دراسات وبحوث، أو ما صرح به المسؤولون المعنيون، بخصوص الظاهرة موضوع الدراسة أو حولها، كل ذلك في محاولة للوصول إلى تفسير موضوعي لها، بعيداً عن النظرة المثالية ابتغاء التوصل إلى نتائج حقيقية وواقعية في هذا الشأن.

خطة البحث

سوف يقسم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية تسبقها المقدمة التي نحن بصددها، وتتبعها خاتمة تتضمن أهم المقترحات التي عنت للباحث في ثنايا الدراسة.

أما **الفصل الأول** : فيتناول الوضع الأمني في الخليج العربي، في ضوء التنظيم الإقليمي القائم، خصوصاً في فترة ما قبل الغزو العراقي للكويت، الذي كان نقطة تحول حاسمة في تغير، أو بالأحرى، تطور مفهوم الأمن الخليجي.

ثم يتناول بعد ذلك، أمن الخليج العربي وارتباطه بالأمن العربي ككل، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، وكذلك الاتفاقيات المشتركة بين دول المنطقة بعضها البعض، وبينها وبين دول الجوار العربية وغير العربية، ثم ينتهي الفصل بتناول مفهوم الأمن ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي.

وأما **الفصل الثاني** : فيتعلق باستعراض أهم المتغيرات الإقليمية، وبيان أثرها في استراتيجية الأمن الخليجي، مركزين في هذه المتغيرات، على الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، وعلاقة هذين المتغيرين بحالة الترتيبات الأمنية الراهنة في الخليج.

وفي **الفصل الثالث** : نعرض لأهم المتغيرات الحادثة على المستوي العالمي، ونعني بذلك، على وجه الخصوص، زوال الكتلة الشرقية وما ترتب على ذلك من انفرادية القطب الواحد، بهدف بيان تأثير ذلك في استراتيجية الأمن الخليجي.

ويأتي **الفصل الرابع** من البحث لنحاول فيه استشراف مستقبل الأمن الخليجي، بهدف محاولة إيجاد ترتيبات أمنية جديدة، وما يعنيه ذلك، من مناقشة مسالة إعادة النظر في النظام الأمني لمجلس التعاون، بما في ذلك إعلان دمشق، وما تبعه من الاتفاقات العسكرية الثنائية بين أمريكا ودول أخرى من جهة، ودول خليجية من جهة أخرى.

وفي الخاتمة يحاول الباحث تقديم المقترحات، حول مستقبل الأمن في منطقة الخليج العربي. ولايفوت الباحث أن يتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور إبراهيم العناني، لتفضله بالإشراف على إعداد هذا البحث، ولتوجيهاته السديدة وآرائه القيمة التي كانت مرشداً للباحث في إخراج الدراسة على هذا النحو.

الفصل الأول

الأمن الخليجي في إطار التنظيم الإقليمي القائم

- **المبحث الأول** : معاهدة الدفاع المشترك

- **المبحث الثاني** : الاتفاقيات الثنائية

- **المبحث الثالث** : مجلس التعاون

مقدمة

يعتبر الخليج العربي، البوابة الشرقية للعالم العربي، وهو يشكل أحد أهم المحاور الأمنية له. وعليه، فإن الأمن الخليجي جزء لا يتجزأ من أمن العالم العربي، حتى لتنسحب جميع الأخطار المحدقة بالامة العربيى على أمن الخليج بشكل مباشر، كما أن الأخطار المحدقة بالخليج تنال بالضرورة وبحكم علاقة الارتباط العضوي هذه، ببقية الدول العربية.

وإذا عدنا إلى العمل العربي المشترك في المجال الأمني، نجد الخليج ضالعاً في جميع الترتيبات الأمنية العربية بشكل مباشر، ويعوّل عليه بوجه خاص في مجال الإمدادات المالية اللازمة لوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ، مثل الدعم المستمر الذي حصلت عليه دول المواجهة مع إسرائيل على مدي عقدي السبعينات والثمانينات الميلادية، سواء على هيئة مساعدات مالية سنوية، او على صعيد الدعم والمساندة الدبلوماسية والمعنوية. ولعل أوضح ما يمكن إيراده في هذا المجال، هو موقف دول الخليج، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، من حرب ١٩٧٣م، ضد العدو الإسرائيلي، فإضافة إلى الدعم المالي والمعنوي الذي اعتادت دول المواجهة تقديمه في حروب سابقة، فقد سارعت الدول الخليجية بكل ما لها من وزن اقتصادي عالمي، إلى استخدام النفط كسلاح في الحرب مع العدو، الأمر الدي ساهم بفاعلية في الخروج من تلك الحرب بنتائج أكثر إيجابية من سابقاتها.

وبنظرة في المقررات العربية المشتركة، التي اتخذت في نطاق الجامعة العربية، نجد أن الخليج العربي كان، ولا يزال، يمثل أحد الروافد والمنطلقات – الأساسية والمهمة – بالنسبة لدفع مسيرة العمل العربي المشترك. وإذا كانت العلاقة بين أمن منطقة الخليج والأمن العربي تعد علاقة ارتباط عضوي متين، فإننا نعرض فيما يلي، لأهم ركائز الأمن الخليجي في نطاق التنظيم الدولي العربي القائم.

المبحث الأول

معاهدة الدفاع المشترك

فرضت الأوضاع العصيبة التي مرت بها الدول العربية عام ١٩٤٨م، بإعلان قيام الكيان الصهيوني في فلسطين، فرضت واقعاً جديداً تطلب من العرب التعامل معه بمنظور مختلف. فبعد أن فشلت تجربتا جيش الإنقاذ ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وجدت الدول العربية نفسها أمام تحدي الأمن القومي ككل، ونتيجة لذلك، جاءت معاهدة الدفاع المشترك التي تم التوقيع عليها في حزيران يونيو ١٩٥٠م ودخلت مرحلة التنفيذ القانوني في ١٩٥٢/٨/٢٣م.[٢]

ورغم الآمال العريضة التي عقدها العالم العربي - شعوباً وحكومات - على هذه المعاهدة، فإنها لم تأخذ مسار التطبيق الفعلي، وقد مرت في ذلك بتجارب فعلية، أثبتت الفشل التام لهذة المعاهدة، ابتداءً من العدوان الثلاثي في ١٩٥٦م، إلى نكسة حزيران ١٩٦٧م وصولاً إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢م، فيما عرف بعملية السلام من أجل الجليل[٣]. وقد حدث ذلك على الرغم من أن هذه المعاهدة قد نصت في موادها الثانية والثالثة والرابعة على الأحكام التالية :

١ - «اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك، فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدي عليها، وبأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردع الاعتداء، ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

٢ - «تتشاور الدول فيما بينها بناء على طلب إحداها، كلما هددت سلامة أراضي أية واحدة فيها، أو استقلالها أو أمنها، وفي حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، تبادر الدول المتعاقدة على الفور إلى توحيد

خططها ومساعيها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف».

٣ - «تعاون الدول المتعاقدة فيما بينها، لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشارك هذة الدول بحسب مواردها وحاجاتها، في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أي اعتداء مسلح».[٤]

وكما أسلفنا، فعلى الرغم من جميع هذه النقاط الإيجابية المطمئنة، وسواها، فإنها لم توضع موضع التنفيذ، وبقيت المعاهدة مجرد حبر على ورق، طيلة ما يربو على أربعين عاماً، وعليه، فإن المعاهدة بقيت بالنسبة لجميع الدول العربية، بما فيها دول الخليج مُفرغة من معانيها، وأهدافها السامية وذلك على الرغم من أن بعض الدول العربية كسورية ومصر والمغرب، قد شاركت - بصورة أو بأخري - في الحرب الخليجية ضد العراق، بعد اجتياحه للكويت، وعلى الرغم من أن هده المشاركة قد جاءت ضمن أطر وأهداف معاهدة الدفاع العربي المشترك، فإن المعاهدة مع ذلك، قد بقيت في إطارها السابق، شبه المشلول الذي لا يمكن الاعتماد عليه، خاصة وأن هذه المشاركة قد جاءت من ثلاث دول عربية فقط، من مجموع إحدى وعشرين دولة عربية.

المبحث الثاني
الاتفاقيات الثنائية

تمثل الاتفاقيات الثنائية التي أنشأتها الدول الخليجية، فيما بينها، لمواجهة أطماع جيرانها بالدرجة الأولى – وذلك قبل قيام مجلس التعاون الخليجي – تمثل هذه الاتفاقيات ركيزة مهمة من ركائز الاستراتيجية الأمنية لدول الخليج العربي.

وقد اضطلعت بهذا الدور بشكل خاص، المملكة العربية السعودية، لما لها من ثقل ودور فعال في المنطقة. وقد تجلى ذلك في البدء، بتصريح من السفير السعودي في البحرين في ١٩٧٦/٣/٩م لمجلة «صدى الأسبوع» البحرينية حيث قال «المملكة تعتبر نفسها مسؤولة عن أمن الخليج العربي، بشكل عام، وأن أي شيء يصيب أي قطر في المنطقة، نعتبره مساساً بالمملكة ولن نسمح لأي تيار أو شخص أو دولة، بأن تهدد استقرار الخليج بأي شكل»(٥).

وقد تبع ذلك جولة لوزير الداخلية السعودي، الأمير نايف بن عبدالعزيز، في عام ١٩٧٦م حيث وقع مع دول الخليج العربية باستثناء العراق اتفاقيات أمنية ثنائية فيما بين المملكة، وكل من هذه الدول.(٦)

وبصفة عامة، فإن هذه الاتفاقيات تدور حول المساعدة المتبادلة والدفاع المشترك ضد أي عدوان تتعرض له، أي من الدولتين الموقعتين على الاتفاقية. حيث كان الهدف من تلك الاتفاقيات، هو حماية الدول الخليجية الصغيرة، من طغيان جاراتها الكبرى – العراق وإيران – على وجه الخصوص.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الاتفاقيات الثنائية تظل قاصرة جداً، عن تحقيق الحماية الفعلية لدول الخليج الصغري، بالنظر إلى القوة الهائلة الموجودة لدى الأطراف المعادية.

ومع بداية الحرب العراقية الإيرانية، وتفاقم خطر انتشار الحرب إلى بقية دول المنطقة، لم تجد دول الخليج الست بُداً من الانخراط تحت لواء منظمة إقليمية واحدة، عرفت عند تأسيسها بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا على الصعيد الخليجي – الخليجي. أما على المستوى العربي – الخليجي والدولي – الخليجي، فقد ارتبطت مختلف الدول الخليجية، بمعاهدات ثنائية أمنية مع بعض الدول الغربية، وخصوصاً بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

المبحث الثالث

مجلس التعاون

جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الخامس والعشرين من مايو ١٩٨١م كاستجابة ملحة للتطورات الهامة في منطقة الشرق الأوسط، والتي جعلت من منطقة الخليج العربي مسرحاً لأحداث جسام، توجب حيالها القيام بعمل يؤدي إلى وحدة الصف، بين دول الخليج العربية. ولعله من الممكن تحديد تلك التطورات الخطيرة، والمهمة، في ثلاث نقاط رئيسية :

١ - الغزو السوفيتي لأفغانستان :

لقد جاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر ١٩٧٩م، كمرحلة مهمة من مراحل تطور الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وإذا كان الاتحاد السوفيتي، قد استفاد بشكل مباشر من العلاقات المتوترة، بين طهران وواشنطن، على أثر قيام الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب أزمة الرهائن الأمريكيين، فإن هذا الغزو قد أسهم فعلياً في تهديد أمن منطقة الخليج العربي، وجعل منه عرضة للهجمات السوفيتية التي لم تعد تبعد عنه أكثر من (٥٠٠) كم، وبذلك أصبح الخليج مسرحاً محتملاً للصراع بين القوتين العظميين.

٢ - الثورة الإيرانية :

شكلت الثورة الإيرانية، إثر سقوط الشاه، ومجيء الفترة الخمينية، تهديداً خطيراً لأمن الخليج، حيث سعت هذه الثورة إلى الإعلان عن تصدير إيديولوجيتها إلى دول الجوار سواء بالطرق المباشرة، او غير المباشرة. وقد كانت الفترة الشاهنشاهية، على الرغم من عدائها الواضح لدول الجوار العربية، وعلى الرغم من اعتداءاتها المتكررة منذ قيامها بإحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى في عام ١٩٧١م، كانت تلك الفترة، تحت

السيطرة الأمريكية بشكل من الأشكال. وبعبارة أخرى، فإن تهديدها لدول الخليج ظل محدوداً، مهما بلغت اليد الطولى الإيرانية التي سعت لأن تكون عسكري الخليج الأول، وحامية حماه. غير أن مجيء الخميني مع سقوط الشاه، أسهم في توتر العلاقات مع دول الجوار بشكل عام، مع الولايات المتحدة والغرب، بشكل خاص، ولاسيما بعد نشوب أزمة الرهائن، ودخول العلاقات الإيرانية الغربية فى مرحلة حرجة من الأزمات المتتالية مما جعل من منطقة الخليج، عرضة لأي ردود أفعال متطرفة من الجانب الإيراني.

٣ - الحرب العراقية الإيرانية :

تفاقمت الأزمة بين البلدين بشكل سريع، في أواخر عام ١٩٧٩م، على أثر خلاف حدودي، استغل فيه العراق انشغال الإدارة الإيرانية بالأوضاع السياسية في الداخل، وقام بمهاجمة إيران من منطلق أن اتفاقية الجزائر الموقعة بين البلدين، في عام ١٩٧٥م، كانت مجحفة بحق العراق، وأن إيران قد استغلت في تلك الفترة، حالة الضعف العراقي، وفرضت عليه شروطاً لم يكن ليقبلها في ظل ظروف أخرى موضوعية ومتكافئة، في علاقات البلدين. وبقيام الحرب بين الجارتين الخليجيتين، وضع الخليج العربي على حافة هاوية الحرب الشاملة. وفي ظل هذه التطورات الثلاثة ذات الطبيعة المهمة، جاء إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ليكون درعاً يكفل لدوله الست، حماية أمنية، مهما بدت جزئية إلا أنها من دون شك، تأخذ دوراً ملحاً لا يمكن التعايش بدونها.

وإذا كان قادة مجلس التعاون ما يزالون منذ إنشائه، يؤكدون على أن تحالف دول المجلس ليس موجهاً ضد أحد، إلا أنه من المؤكد أن المجلس لن يسمح لأحد أن يقوم بالاعتداء على إحدى دوله، ويبقى مكتوف الأيدي. ذلك، أن من صلب اهتمامات المجلس هو الجانب الأمني، وإن كان ذلك لم يظهر بصورة مباشرة في نظام المجلس المعلن، إلا أنه من الممكن استنباط ذلك من كثير من النصوص التي يتضمنها النظام الأساسي للمجلس، بل ومن الجملة ذاتها التي تتردد كثيراً، في أحكام النظام، والتي

تتحدث عن سعي المجلس إلى تحقيق أهدافه بصورة تدريجية، وصولاً إلى وحدة شاملة لدوله. فمما لاشك فيه أن وحدة دوله، تتضمن وحدة في الدفاع عن أراضيه، كما أشير بذلك في اجتماعات وزراء الدفاع في دول المجلس، لتأكيد مثل هذه الفرضية، وإبرازها بشكل أوضح. وقد ظهرت نتائج ذلك فيما بعد، مع ظهور اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس، وتشكيل قوى درع الجزيرة كذراع عسكرية للمجلس. ولقد كانت هذه الإتفاقية إيذاناً ببدء عصر جديد في المنطقة، على مستوى التحالفات العسكرية، وإن لم يكتب لها أن تتطور وتتسع، بحيث تشكل قوة حقيقية في مواجهة الأخطار التي تهدد المنطقة. كما ظلت قوة درع الجزيرة، قوة رمزية لم يكتب لها أن تقوى وتتطور، بما يجعلها قادرة على الدفاع عن دول المجلس بشكل فاعل. ولعل ما حدث من الغزو العراقي لدولة الكويت، يوضح ذلك ويؤكده.

هوامش الفصل الأول

(١) نظام بركات، مبادىء علم السياسة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م، ص ١٩.

(٢) جميل الجبوري، قيام ميثاق الضمان الجماعي العربي، مجلة شؤون عربية الصادرة عن الامانة العامة للجامعة العربية، عدد (٣٧) (آذار) مارس ١٩٨٤م ص ١٤٧.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٤) جاسم محمد محمد، الاستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (شعبة الدراسات السياسية والاستراتيجية)، البصرة، ص ٩٨.

(٥) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٦) عبدالله الأشعل، الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون، د.ن، (١٩٨٣م)، ص ٢٠.

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية وأثرها في الترتيبات الأمنية لدول الخليج العربية

- **المبحث الأول** : الحرب العراقية الإيرانية

- **المبحث الثاني** : الغزو العراقي للكويت وحالة الترتيبات الأمنية الراهنة

مقدمة

ظل الخليج العربي، ولفترة طويلة من الزمن، عرضة للتأثر بالعديد من المتغيرات الإقليمية والعالمية، نظراً لأهميته الخاصة التي يتمتع بها من حيث الموقع الاستراتيجي، وما يختزنه من ثروات. وبدخول القرن العشرين، اكتسب هذا الممر المائي الضحل، أهمية إضافية على أثر الاكتشافات النفطية في الدول المطلة عليه، وبخاصة في الكويت والعراق وإيران والسعودية والامارات العربية المتحدة، والتي يشكل مخزونها النفطي أكثر من نصف المخزون العالمي من هذه المادة.

من هنا، أصبح الخليج ميداناً مهماً من ميادين الصراع الدولي، وخاصة في مرحلة اشتداد العداء بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي كان قد تولد عنه ما عرف بعد الحرب العالمية الثانية بالحرب الباردة.

ومحاولة من الباحث فى التعرف على طبيعة التطورات الهامة، التى حدثت على المستوى الإقليمي، وكان لها دورها وتأثيرها بالنسبة للوضع الأمني، وتأثير كل ذلك في منطقة الخليج، فسوف نعرض في هذا الفصل، لبيان أثر الحرب العراقية الإيرانية في أمن المنطقة، وما انطوت عليه هذه الحرب من تهديدات، جعلت المنطقة في حالة استنفار أسهمت بدورها – في خلق مجلس التعاون الخليجي. ثم نعرض بعد ذلك لبيان الآثار والنتائج المترتبة على الغزو العراقي لدولة الكويت، بالنسبة لضرورة تطوير القدرات والترتيبات الأمنية لدول الخليج العربية، وذلك على النحو التالي بيانه.

على أنه يتعين قبل الدخول في بيان الآثار المترتبة على هذين المتغيرين الإقليميين، أن نشير إلى حقيقة أننا سوف نعتمد الاختصار الشديد، فيما يتعلق بالدوافع والملابسات، التي لا تصب في المجال الأمني، وسوف يكون تركيزنا الأكبر على كل ما يكون ذا صلة أو تأثير، بالنسبة لمختلف الجوانب الأمنية.

المبحث الأول

الحرب العراقية الإيرانية

سبق القول، بأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، جاء استجابة لعدة أسباب، أو بالأحرى، جملة تطورات، كان من بينها قيام الحرب العراقية الإيرانية.

والحقيقة، أن هذه الحرب كانت قد أسهمت بشكل كبير، في خلق مناخ من عدم الاستقرار في منطقة الخليج العربي..فعلى مدى ثمانية سنوات، وجدت دول المجلس نفسها متاخمة لواحدة من أطول الحروب في العصر الحديث، وهي حرب رغم طابعها الأقليمي فإنها كانت على ارتباط وثيق مع الصراعات والتناقضات الدولية. ولعل في انكشاف فضيحة (إيران – جيت) ما يفسر دور الولايات المتحدة الأمريكية، في خلق أجواء من التوتر في دول الجوار الخليجي، فضلاً عن كونها تسهم في تضخم الميزانية الأمريكية، فإنها تسهم كذلك، في إضعاف هذه الدول، في سبيل إشغالها عن الدخول مع الدول الخليجية في صراع من أي نوع[١].

ورغم كل ما يقال عن هذه الحرب، فإنها قد أشغلت الجانب الإيراني، ولو مؤقتاً عن محاولة تصدير ثورته إلى الدول الخليجية، ومحاولة التدخل في شؤونها الداخلية، كما أنها أدت إلى انشغال العراق عن تصعيد مطالبه القديمة، إزاء الكويت، وهي في النهاية جعلت من هاتين القوتين في وضعية أضعف من أي وقت مضي، عن القيام بتهديد دول المجلس. ومع هذا، فإنه وبمجرد انتهاء الحرب بينهما، عادت الأخطار مرة أخرى، وحدث ما كان يدور في الحسبان من تهديدهما لدول الخليج المجاورة، فكان أن قام العراق بغزو الكويت، وقامت إيران بغزو الجزر الإماراتية أبو موسى وطنب الصغري وطنب الكبري، الأمر الذي وضع الأمن في المنطقة، ضمن دائرة من المخاوف المتجددة[٢].

المبحث الثاني

الغزو العراقي للكويت وحالة الترتيبات الأمنية الراهنة

يعتبر الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس (آب) ١٩٩٠م توكيداً وترسيخاً لمخاوف قديمة، من اشتعال منطقة الخليج في اتون حرب إقليمية، تهدد انسياب النفط بشكل مباشر.

فعلي الرغم من أن الحرب العراقية – الإيرانية كانت تحمل مخاوف مماثلة، وتولدها، فإن آلية الحرب بين البلدين، وهي حرب حدودية في أساسها، قد أنتجت واقعاً مغايراً فيما يتعلق بمسألة استمرار انسياب النفط، ذلك أن هذه الحرب، أدت إلى سعي من الطرفين المتحاربين، إلى زيادة إنتاجه النفطي بأي شكل كان، لسد تكلفة الحرب المرتفعة، وهو أمر شجعته الدول المستهلكة للقيام بشيء من الالتفاف على سياسات منظمة الأوبك في السبعينات.

غير أن الغزو العراقي للكويت، قد اتخذ منحني آخر، رغم التطمينات التي كان يقدمها النظام العراقي للدول المستهلكة، بأنه سيستمر في تصدير النفط، حسب نفس الاستراتيجيات المعمول بها، وهو أمر لم يجد له مصداقية عند الطرف الآخر، بسبب الايديولوجيات التي يدين بها حزب البعث العراقي، والهادفة إلى تكوين إمبراطورية عربية، حتى ولو بالقوة. وهذه النقطة بالذات، تجعل من كل التطمينات العراقية ريشة، لا تصمد أمام رياح الواقع الرافض لمثل تلك الوحدة القسرية، وبالتالي تنتج حالة من عدم الاستقرار، تؤدي إلى خلق أجواء من التهديد على انسيابية النفط في المنطقة، وهو أمر لاترغب الدول المستهلكة التي شكلت أغلبية دول التحالف ضد العراق التفكير فيه. فإذا اضفنا إلى ذلك ان العراق كان بإمتلاكه للنفط الكويتي سوف يتحكم في ثلث كمية النفط في السوق العالمي، فإن ذلك سوف يوضح مدي السرعة والمبادرة الغربية للحفاظ على دولة الكويت مستقلة، وما تبع ذلك من ترتيبات أمنية في الخليج، للحفاظ على الوضع القائم دون مساس بوجود الأساطيل الغربية في مياه الخليج، بالإضافة إلى عقد الاتفاقات

المشتركة وإجراء المناورات في منطقة الخليج بين وقت وآخر. وقد كان من أهم نتائج الغزو العراقي للكويت، أن دخل الخليج مرحلة جديدة من مراحل التعاطي مع الترتيبات الأمنية الإقليمية والعالمية، في سبيل تدعيم الأمن لدول الخليج العربيـة، وهي مرحلة لا يمكن أن يقال، أنها غير مسبوقة، ولكنها مرحلة جديدة من مراحل تأمين النفط الخليجي(٣).

على أية حال، فإنه يمكن القول الآن، بأن الغزو العراقي للكويت، قد فرض واقعاً جديداً من العلاقات بين الدول المطلة على الخليج، وهو واقع لا يفسره سوى درجة عالية من التصعيد، والخطر المرتقب، مما يعني بشكل أوضح، أن المنطقة باتت أكثر من أي وقت مضى، بحاجة إلى ترتيبات أمنية جديدة، يشارك فيها الجميع من دول المنطقة، وخصوصاً بعد تجدد العدوان الإيراني على جزيرة أبو موسى الإماراتية، والذي أثبت أن الأخطار متعددة المصادر، بشكل لا يدعو سوى للمزيد من الحذر، في التعاطي مع الكيفية التي سيؤمن بها الخليج، خصوصاً وهو يشكل المنطقة الحيوية التي لا تهم دول الخليج فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره(٤).

هوامش الفصل الثاني

(١) عبدالله الأشعل، مرجع سابق، ص ٨٣ – ٨٥.
يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، رؤية مستقبلية، دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت، ص ١٧٩.

(٢) محمد رضا فودة، **الأمن القومي للخليج العربي**، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص ٣٠ – ٣٢.

(٣) **المرجع السابق**، ص ١٣٣ – ١٣٤.
لمزيد من التفصيل أنظر :
غازي القصيبي، **أزمة الخليج محاولة للفهم**، دار الساقي، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩١م.

(٤) أنظر بصفة عامة : محمد رضا فودة، **مرجع سابق**، وكذلك إبراهيم نافع وآخرون، **ماذا بعد عاصفة الخليج**، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م.

الفصل الثالث

المتغيرات العالمية وأثرها في أمن الخليج

- **المبحث الأول** : زوال الكتلة الشيوعية وانفرادية القطب الواحد

- **المبحث الثاني** : أثر الوحدة الأوروبية في الترتيبات الأمنية لدول الخليج

مقدمة

لم يكن الاهتمام بالخليج العربي، وليد اكتشاف البترول في مطلع القرن العشرين، فقد كان للخليج أهميته القصوى في سياسات الدول العظمى، منذ قرون خلت، لما له من إطلالة مباشرة على خطوط التجارة العالمية، الموصلة إلى شرق القارة الآسيوية التي كانت مصدراً مهماً، للكثير من المواد الأولية والتوابل والحرائر وسواها[١].

ونظراً لهذه الإطلالة المتحكمة في طرق التجارة بين الشرق والغرب، فقد كان الخليج مسرحاً للصراعات بين الدول العظمي في الماضي، كالبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والإنجليز. وامتد هذا الصراع بين القوى العظمى حول الخليج، بعد اكتشاف النفط بكميات تجارية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد فترة من السيادة البريطانية على المنطقة. فبعد الحرب الثانية بدأت تتشكل القوى الدولية الجديدة بعد أن اضمحلت أو ضعفت قوى الماضي، وكان أن ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، كقوتين عظميين على المسرح العالمي.

وقد قامت بريطانيا بحكم العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة، بالتنازل لهذه الأخيرة عن المواقع الاستراتيجية التي كانت تسيطر عليها قبل الحرب، بعد أن أصاب البريطانيين الوهن بعد الحرب، فكان أن تخلت عن مواقعها في تركيا واليونان والخليج العربي. وكان خروج البريطانيين من الخليج، مع مطلع السبعينات من هذا القرن. غير أن الوجود الأمريكي في المنطقة، كان قد بدأ قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك أثناء بدايات عمليات استكشاف البترول في المنطقة، حيث كان الطرف الأمريكي هو الرائد في هذا المجال[٢]. ولكن هذا الدور أخذ أبعاداً جديدة بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد ظهور الاتحاد السوفيتي، كقوة عظمى جديدة، لها مصالحها في مختلف بقاع الأرض. وقد سعي الاتحاد السوفيتي منذ البداية، إلى الوصول إلى المياه الدافئة، وكانت الولايات المتحدة تقوم دائماً، بالحيلولة دون هذا الوصول الذي اتخذ ذرائع مختلفة، ربما كان آخرها، الاحتلال السوفيتي لأفغانستان، القريبة من الخليج العربي. وقد تصدت الولايات المتحدة بشتي الوسائل لهذا الاحتلال الذي كان له دوافع أخرى بالطبع. غير أن

ذروة التصعيد السوفيتي تجاه الخليج، ومحاولة الوصول إليه، قد برزت عندما طرح بريجنيف في عام ١٩٧٩م ما عرف فيما بعد بمشروع بريجنيف أو الأمن الجماعي لدول آسيا، والخليج العربي، وهو مشروع تتركز نقاطه السبعة، في تأمين وتعزيز الأمن الخليجي من خلال مظلة آسيوية، غير أن الولايات المتحدة لم تكن لتترك السوفُيت يصلون إلى منطقة، كانت تنظر إليها باستمرار على أنها منطقة نفوذ، وهو ما فسره ما يعرف بمبدأ كارتر، الصادر في ٢٣ يناير ١٩٨٠م والذي يربط أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي نفسه(٣). وكان قد سبق ذلك، إنشاء ما يعرف بـ «قوة التدخل السريع للبحرية الأمريكية»، التي تمركزت في قاعدة «دييجو جارسيا» التي بدأت فكرتها على يد وزير الدفاع الأمريكي في عهد كارتر في العالم ١٩٧٨م.(٤)

ونعرض فيما يلي، لأهم المتغيرات العالمية، بهدف بيان تأثيرها في الترتيبات الأمنية لدول الخليج.

المبحث الأول

زوال الكتلة الشيوعية وانفرادية القطب الواحد

بحلول عام ١٩٨٥م، كان الاتحاد السوفيتي قد بدأ يدخل مرحلة الانهيار الشامل، بعد أن أطلق الرئيس جورباتشوف، شعاريه الشهيرين، «البروسترويكا، والجلاسنوست» لتفادي تردي الأوضاع الداخلية، والتمهيد للتخلي عن فكرة الصراع مع الولايات المتحدة، وبالتالي نبذ الاستراتيجيات التي سادت في عصر الحرب الباردة، والصراع على النفوذ حول مناطق عدة من العالم.(٥) لقد كان توجه الاتحاد السوفيتي الأخير، إيذاناً ببدء مرحلة جديدة، ليس على مستوي الاتحاد السوفيتي السابق وحده، بل على مستوى العالم أجمع، فكان أن انسحب الاتحاد السوفيتي من كثير من المواقع الدولية التي كان يسيطر عليها، كأفغانستان، وكمبوديا، وسواهما والتي كانت السيطرة السوفيتية عليها تكلف الخزينة، بلايين الدولارات، وذلك في محاولة جادة من جورباتشوف لتأمين الاقتصاد الداخلي، ومحاولة الحصول على الدعم الغربي لبرامجه الاقتصادية الطموحة، في مقابل التخلي عن إيدلوجيته السابقة. غير أن ذلك لم يكن ليجدي السوفيت شيئاً، بعد تلك السنوات الطويلة من الفساد الإداري، والإهدار الاقتصادي، فما لبث الاتحاد السوفيتي أن تفكك شيئاً فشيئاً، وتداعت الأسطورة التي داعبت أحلام الكثيرين في مختلف بقاع العالم، وانقسم ذلك الاتحاد الذي كان قد تجمع بالقوة والإرهاب، إلى جمهوريات متعددة، لاتملك من أمر نفسها شيئا، ناهيك عن التباين الواضح في المصالح الاستراتيجية. وقد تزامن مع ذلك، إنهيار بقية دول الكتلة المعروفة بالكتلة الشرقية، واحدة إثر الأخرى، وتلاشت تبعاً لذلك، التحالفات العسكرية كحلف وارسو، والاقتصادية كمنظمة الكوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية لدول أوربا الشرقية).

في ظل هذه الأوضاع المتلاحقة في الكتلة الشرقية، كانت الولايات المتحدة تحتفل بتتويجها كقوة عظمي وحيدة، في عالم اليوم، دون مضايقات من عدوها التقليدي اللدود، الاتحاد السوفيتي السابق، وأصبح في إمكان الولايات المتحدة، أن تمارس- إلى حد كبير

– الدور الذي تنشده في الوقت الذي تحدده، وبالشروط التي تراها، على الساحة الدولية. وقد تجلى ذلك بشكل واضح، إبان الغزو العراقي للكويت الذي اتخذ مجلس الأمن في شأنه، عدداً من القرارات المتتالية، في فترة من الزمن وجيزة، ودون اعتراض أي من الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن. وهو الأمر الذي ترجم بشكل واضح، ظهور القطبية الدولية المتفردة، في يد الولايات المتحدة الأمريكية. ومع كل ذلك، فقد أكدت الأزمة الأخيرة في الخليج والمتمثلة في غزو الكويت، أن التخويف من الخطر السوفيتي كان هو الأداة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لتثبيت مواقعها السياسية والعسكرية في المنطقة، كما تأكد أن الأخطار المماثلة داخل الخليج نفسه، تلقى ذات الأهمية التي يتوجب التنبه إليها باستمرار. ولعل ما يؤكد مثل هذا الطرح، هو الخطر الإيراني الجاثم على صدر الخليج، والذي عاود انطلاقته العدوانية، باحتلال إيران لجزيرة أبو موسى الإماراتية بعد أن نقضت الاتفاقية المعقودة بهذا الخصوص، بينها وبين دولة الإمارات.

إن سياسة الاحتواء التي أطلقتها الولايات المتحدة ضد إيران والعراق، والتي تختلف عن سياسة الاحتواء التي أطلقتها ذات يوم، ضد الاتحاد السوفيتي، تعتبر تجميداً للمواجهة التي تفرضها الطبيعة العدوانية للنظامين – الإيراني والعراقي – فمازالت الولايات المتحدة، تتخذ موقفاً يميل إلى البرغُماتية "Pragmatism" في تعاملها مع النظامين.

إن الولايات المتحدة، بمالها من قوة انفرادية في التحكم في صراعات المنطقة، تعتبر الموجه لاحتمالات التكوينات الأمنية المقبلة، وفيما تبديه الولايات المتحدة في الفترة الراهنة، فإنها تميل إلى تشجيع الاتفاق الأمني الموقع، بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا، والمعروف بـ «إعلان دمشق»، وتحاول أن تنفى أي مشاركة أمنية من الطرف الإيراني، أو العراقي، على الرغم من ضلوعهما المفترض في التركيبة الأمنية للمنطقة، على اعتبار انهما يشكلان مع دول مجلس التعاون، منظومة الدول، المطلة على الخليج العربي.

غير أننا، إذا حاولنا التعرف على التوجه المستقبلي للولايات المتحدة حول المنطقة، فإننا لانستطيع أن نغفل نقطة مهمة جداً، وهي النظرة الأمريكية الجديدة لمفهوم ظل

ملتسباً لفترة طويلة، وهو مفهوم «الشرق الأوسط». ومن المعروف أن مدلول الشرق الأوسط، قد ظل لفترة طويلة معرفاً بالدول العربية، وإن كان البعض قد أضاف إليها تركيا وأفغانستان وباكستان، غير أن الولايات المتحدة باتت تنظر إلى هذا الشرق الأوسط، من منظور جديد، يضيف إليها جمهوريات الاتحاد السوفيتي الجنوبية مثل «طاجكستان»، «أذربيجان» و «تركمانستان» وغيرها.(٦) ومن المؤكد أن هذه النظرة الجديدة للشرق الأوسط، تمُس منطقة الخليج وأمنه، بشكل مباشر، ذلك أن الترتيبات الأمنية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، لن تكون بمعزل عن الاستراتيجيات الكبرى التي ستحاول الولايات المتحدة الترويج لها في المستقبل، وبالطبع، فإن لإسرائيل التي تعتبر جزءً من الشرق الأوسط، مشاركة بدأت تتضح معالمها، من خلال مفاوضات السلام الجارية في المنطقة الآن. فمما هو مطروح من خلال هذه المفاوضات، أن تدخل إسرائيل في عمليات التبادل التجاري والاقتصادي العربي، فإذا تذكرنا دور الشرطي الإسرائيلي في المنطقة العربية، منذ عام ١٩٤٨م، وإذا تذكرنا المطالبات الملحة من قبل واشنطن، للأطراف العربية، بالتخلي عن المقاطعة العربية لإسرائيل، إذا تذكرنا كل ذلك، مع المفهوم الجديد لرقعة الشرق الأوسط، أمكننا توقع نوع من العلاقة التلازمية بين هذه المفاهيم، وتلك الاعتبارات، وما يمكن أن تتبناه الولايات المتحدة من اشكال وترتيبات أمنية للمنطقة.

ومن المؤكد، أن ملامح هذه الترتيبات الأمريكية لم تنكشف بعد بشكل يمكن من تحليلها بشكل أوسع، غير أن هذه المؤشرات تطرح العديد من التساؤلات، بخصوص الترتيبات الأمنية المحتملة. وعليه، فإن الحديث عن أي ترتيب أمني في الفترة الراهنة، لن يكون سوى حديث عن احتمال، مهما بدا على السطح من توكيدات، كالذهاب إلى أن إعلان دمشق، هو الحل النهائي أو دخول إيران أو العراق إلى صيغة الإعلان، بشكل من الأشكال. فالفترة الحالية، ما هي إلا فترة مخاض تجري فيها الترتيبات الأمنية في صورة تتسم بالسرية إلى حد كبير.

المبحث الثاني

أثر الوحدة الأوروبية في الترتيبات الأمنية لدول الخليج

تعتبر الدول الأوروبية، من أهم الشركاء التجاريين بالنسبة لدول الخليج العربية التي ترتبط معها بعلاقات تاريخية، وخاصة الدول الأوروبية الرئيسية، مثل فرنسا وبريطانيا، اللتين لعبتا أدواراً مهمة في المنطقة في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

إلا أنه، مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، أخذ الدور الأوروبي في المنطقة يضعف، ولم يعد أكثر من مكمل للدور الأمريكي. ومع ذلك، فمما لاشك فيه، أنه يظل لأوروبا الموحدة دور – قل أم كثر – في الترتيبات الأمنية لدول الخليج العربي، أو بالأحرى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتتلخص الرؤية الأوروبية لهذه الترتيبات – حسبما جاء على لسان مدير منطقة المتوسط والشرق الأوسط والأدني، في اللجنة الأوروبية ببروكسل، (إيرهارد راين) في الأبعاد الثلاثة الآتية:

أولاً : العامل الإقليمي، وفيه تطرح أوروبا تعاوناً وتنسيقاً بين أقطاب المنطقة الثلاثة إيران، والعراق، ودول مجلس التعاون، كبديل لقيام التنافس التقليدي بين هذه القوى.

ثانياً : العامل السياسي، وفيه تطرح أوروبا إنشاء مؤسسات ديمقراطية في دول المنطقة، واحترام حقوق الإنسان.

ثالثاً : العامل الاقتصادي، وبمقتضاه تنادي أوروبا بنوع من التوزيع العادل للثروات(٧). وواقع الأمر، أن هذه تعتبر وجهة نظر الدول الأوروبية بالنسبة لترتيبات أمن الخليج. إلا أنه لو نظرنا في كل عامل، أو محور، من هذه المحاور على حدة، لوجدنا أنه يوجد بالنسبة للعامل الأول، نوع جاد من التعاون والتنسيق، بين دول مجلس التعاون فقط، و إذا كانت كل من العراق وإيران قد

استبعدت من هذا التنسيق، فمرجع ذلك إلى السياسة الإيرانية المتذبذبة، تجاه دول مجلس التعاون، حيث أنها سياسة لا ترتكز على أسس ومبادىء ثابتة، نابعة من العقيدة الإسلامية، وحسن الجوار، بالإضافة إلى تصلب الموقف الإيراني في قضية الجزر الإماراتية الثلاثة. كما أن دول مجلس التعاون، حاولت دون جدوى، استقطاب إيران في صفها، ووجهت لها نداءات عدة لحثها على تغيير سياستها المبنية على تصدير الثورة، وهو ما يتضح في البيانات الختامية لاجتماعات القمة واجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون.

أما بالنسبة للعراق، فعقب اجتياحه للكويت، اتخذت دول الخليج موقفاً موحداً من النظام العراقي، وتم تهميش دوره، ليس فقط بالنسبة للترتيبات الأمنية لدول الخليج، وإنما على مستوى محادثات السلام العربية الإسرائيلية.

وفيما يتعلق بالعامل السياسي، فيمكن القول بأنه قد تم إنشاء مؤسسات ديمقراطية في المنطقة، حيث بدأ اتجاه نحو إنشاء مؤسسات سياسية، تعكس الرغبة في إرساء وتدعيم الديمقراطية مثل مجلس الشورى في كل من (البحرين – السعودية – قطر – وعمان)، والمجالس البرلمانية، في كل من الإمارات العربية المتحدة، والكويت.

أما بالنسبة للعامل الاقتصادي، والذي ينادي بتوزيع عادل للثروات، نجد أن عائد البترول، تم إنفاقه في معظم دول الخليج على إنشاء مشاريع البني التحتية لهذه الدول، وبالتالي محاولة تحديث الدولة. حيث تم إنشاء خطوط، وشبكة مواصلات كبيرة، وخطوط اتصالات ومستشفيات ومدارس، وجامعات على مستوى عال، فنجد هذه المؤسسات الاجتماعية موجودة في جميع دول مجلس التعاون، وبالتالي تم توزيع الثروات بطريقة غير مباشرة، ليس على المواطنين، وإنما في تحديث البلد، وكانت هذه الدول قبل خمسة وعشرين عاماً، موجودة على الخارطة فقط. والآن تطورت هذه الدول، وأصبح لها كيان حضاري من خلال عملية البناء والتحديث. وفي هذا الإطار، تسعى دول مجلس التعاون جاهدة، لفتح السوق الأوروبية لصادراتها من البتروكيماويات. وعلى الرغم من أن الدول الأوروبية، ترفض ذلك، فإن دول الخليج لم تيأس من ذلك بعد، وبدأت عمليات المفاوضات والاجتماعات حول هذه القضية، وما

تزال مستمرة حتى الآن. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون – فيما عدا الكويت – ليس لديها اتفاقيات أمنية تربطها مع الدول الأوروبية، غير أن هذه الأخيرة، تستطيع مساعدة دول مجلس التعاون في عملية بناء أنظمتها الدفاعية، كما تستطيع أن تساعدها في نواحي التدريب، ومدها بالأسلحة، لمواجهة أي عدوان، على غرار العدوان العراقي للكويت.*

وتعليل ذلك، أن الخليج سيظل عصب الاقتصاد الغربي، وفي المقابل، ستقوم الدول الغربية بالاسهام في تطوير الأنظمة الدفاعية لدول مجلس التعاون، لضمان أمنها وسيادتها واستقلالها.

وعلى الرغم من التأكيدات من قبل دول مجلس التعاون، بأن أمن وسلامة الخليج، هو من مسؤولية دول المنطقة، فإنه عقب الغزو العراقي للكويت، قامت الأخيرة بتوقيع اتفاقيات دفاعية منفردة، مع كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة ورسيا الاتحادية.

والسؤال هنا، هل ستحذو دول مجلس التعاون الأخرى، حذو المسلك الكويتي في هذا الشأن؟

---

* وإن كان هذا بطبيعة الحال، لا ينفي ضرورة أن تشمل الترتيبات المتعلقة بأمن الخليج، التنسيق فيما بين دول مجلس التعاون، وبين الدول العربية التي تتوافر لديها الرغبة الصادقة في تحقيق الأمن القومي العربي.

هوامش الفصل الثالث

١ – لمزيد من التفاصيل أنظر : فاروق عثمان أباظه، **مستقبل الجانب المشرق من الدولة العثمانية**، دار المعارف، ١٩٨٦م.

٢ – عبدالمجيد فريد، وآخرون، **النفط والزمن في الخليج العربي**، الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٩٢.

٣ – عبدالله الأشعل، **الإطار القانوني لمجلس التعاون الخليجي**، مرجع سابق، ص ٧٩.

٤ – أنظر بصفة عامة، جيفري ريكورد، **قوة الانتشار السريع والتدخل الأمريكي في الخليج**، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة. الطبعة الأولي ١٩٨٣م.

٥ – أنظر بصفة عامة، ميخائيل جورباتشوف، البروسترويكا : **نظرة جديدة لبلادنا والعالم**، الطبعة الثانية، يوليو ١٩٨٨م.

٦ – **مجلة الشروق العدد** (٣١ – ٤٣) ١٩٩٢/١١/١١م. ص ٣.

٧ – ج ف، **ما بعد الأزمة : الخليج في التسعينات**، المستقبل العربي، بيروت، ع (١٥١)، ١٩٩١م، ص ١٥٢.

الفصل الرابع

مستقبل الأمن الخليجي

النتائج والآثار المترتبة على المتغيرات الراهنة بالنسبة لأمن الخليج

- **المبحث الأول** : إعادة النظر في النظام الأمني لدول مجلس التعاون ومحاولة إيجاد ترتيبات أمنية جديدة

- **المبحث الثاني** : إعـــلان دمشـق

- **المبحث الثالث** : الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى من جهة، ودول خليجية من جهة ثانية

المبحث الأول

إعادة النظر في النظام الأمني لدول مجلس التعاون ومحاولة إيجاد ترتيبات أمنية جديدة

أثبت الغزو العراقي للكويت في صيف ١٩٩٠م، أن النظام الأمني الذي افترضه مجلس التعاون، كان من الضعف بحيث لم يستطع مواجهة القوة العراقية الغازية. وقد كان هذا الغزو هو الاختيار الأول والحقيقي، لقوة درع الجزيرة التي قامت في ظل المجلس.(١)

وفي مثل هذه الظروف المحيطة بالمنطقة، من عودة أطماع الدولتين الأكثر عدوانية في الخليج (إيران – العراق)، فمن الواضح أن الإطار الذي نفذه المجلس لم يكن في مستوى التطلعات، ولن يكون له ذلك في المستقبل، خصوصاً مع تزايد ندرة وجود النفط، المتأتية من كمية الاستهلاك العالمي المرتفعة، في مقابل ندرة الاكتشافات حول العالم، وهو الأمر الذي سوف يضاعف من أهمية المنطقة، وبالتالي سوف يضاعف من أهمية وضرورة حمايتها.

والحقيقة، أن الوضع في الخليج، بات مؤرقاً، ليس لدول الخليج فحسب، بل لمجمل القوى الدولية التي ترى في الخليج العربي مصدراً لمصالحها الاستراتيجية. ومن هذا المنطلق، سوف تسعى القوى الدولية منذ الآن، إلى تصعيد اهتمامها بتأمين أهم معبر بحري للنفط. وإذا كانت الولايات المتحدة قد أعلنت في الثمانينات، ارتباط أمنها القومي بأمن منطقة الخليج، وأنشأت بشأن ذلك قوات التدخل السريع(٢)، فقد أثبتت تجربة الغزو العراقي للكويت، قصور مثل هذه الترتيبات، وأن على الولايات المتحدة أن تقوم بما هو أكثر من ذلك، في سبيل حماية الخليج، خصوصاً وأنها – أى الولايات المتحدة – باتت صاحبة الدور القطبي الأوحد، على الساحة الدولية، «وراعية» ما يعرف بالنظام الدولي الجديد.

وقد طورت الولايات المتحدة مفهومها لأمن الخليج، وربطته باستراتيجيتين:

الأولى : قيادة العالم مع المعسكر الغربي، في ظل انتهاء الحرب الباردة.

الثانية : حماية مصادر النفط، والحفاظ على تدُفقُه بأسعار معقولة.

وفي سبيل تحقيق هاتين الاستراتيجيتين، فإن الولايات المتحدة، سوف تحاول رفع مستوى وجودها في منطقة الخليج، وذلك عن طريق الاتفاق مع دول المجلس، على أن يكون لها قواعد برية وبحرية عسكرية على أقاليمها. وربما عملت الولايات المتحدة على أن يكون لها مخزون من الأسلحة والمعدات العسكرية، ليسهل عليها الحضور في المنطقة بأسرع وقت ممكن. كما أنه ومن ضمن الاستراتيجيات الأمريكية المستقبلية، مساعدة دول المنطقة، وخصوصاً السعودية، على بناء قوة عسكرية فعالة، بتزويدها بالأسلحة المتطورة، والتدريب المناسب، وأيضاً مساعدة مصر، أحد الحلفاء المهمين للولايات المتحدة في المنطقة – في زيادة قوتها العسكرية، ومحاولة ربطها بدول المنطقة في استراتيجية موحدة.(٣)

وهناك بعض التصورات، لأطراف عربية معنية بأمن الخليج، مثل مصر، ترى مقاومة أي تدخل من إسرائيل، أو إيران أو العراق، في مقابل تحالف سعودي مصري سوري. والمشروع المصري الجيد من حيث الفكرة، لم يتبلور حتى الآن، بصورة مقنعة لدول الخليج، بحيث يصبح بديلاً لأي تدخل أجنبي في المنطقة.(٤)

وهناك تصور المملكة العربية السعودية، الذي يقوم على ضرورة تحالف دول الخليج من جهة، مع دول المنظومة الصناعية، وخصوصاً الولايات المتحدة من جهة أخرى، وذلك في سبيل ترسيخ الالتزام الأمريكي بأمن الخليج.(٥)

ومهما يكن من أمر، فإن المشاريع قد توالت على المنطقة منذ تحرير الكويت، بل إنها بدأت أثناء التحرير، ولم يزل التصور النهائي لم يحدد بعد، رُغم توقيع دول المنطقة على إطار أمني، وتعاون اقتصادي مبدئي، وهو ما يعرف بـ «إعلان دمشق».

المبحث الثاني
إعلان دمشق

يعتبر الإعلان الموقع في السادس من مارس ١٩٩١م، بين دول مجلس التعاون الخليجي، مع كل من مصر وسوريا والمعدل في الكويت في يوليو من نفس العام، أول مشروع عربي يطرح رؤية لأمن الخليج في المستقبل.

ويعتمد إعلان دمشق على ميثاق جامعة الدول العربية، كأحد الأسس الهامة للعمل، والوصول إلى تعزيز العمل العربي المشترك. ويؤكد ذلك ما ورد في الفقرة «ب» من الجزء الثاني، المتعلق بأهداف التنسيق والتعاون في المجالين السياسي والأمني، حيث تذهب هذه الفقرة إلى أن الأطراف المشاركة تؤكد احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية، وإذ تشير على وجه الخصوص، إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تعتبر، أن ما قامت به القوات المصرية والسورية اثناء ازمة الخليج من مساندة قوات المملكة العربية السعودية، ودول مجلس التعاون الأخرى، في تحرير الكويت والدفاع عن نفسها تجاه العدوان، يمثل تطبيقاً نموذجياً لاتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وأساساً لتعاون أمني عربي فعال. وفي هذا السياق يحق لأي دولة من دول مجلس التعاون، لدول الخليج العربية الاستعانة بقوات مصرية وسورية على أراضيها إذا رغبت في ذلك.

وانطلاقاً من هذا، فإن الدول المعنيّة بهذا الإعلان، ستسعى إلى وضع بروتوكول متكامل في إطار الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية، وإيداعه لدى الجامعة العربية، وإن هذا البروتوكول، سوف يمثل منهجاً عملياً، لضمان أمن وسلامة الدول العربية، ونموذجاً يحقق النظام الأمني الدفاعي العربي الشامل. كما تؤكد الأطراف المشاركة، على أن التنسيق والتعاون بينها في هذا المجال، لن يكون موجّهاً ضد أي طرف آخر».

كما يؤكد هذا الجزء من الإعلان، في الفقرة «جـ» على سعي الأطراف المشاركة «إلى جعل الشرق الأوسط، منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وتعمل

على تحقيق ذلك، من خلال الأجهزة الدولية المعنيّة».[٦] ونستطيع القول، إن هذا الإعلان، كان رداً قوياً على الذاهبين إلى أن العمل العربي المشترك، لم يعد ممكناً بعد الغزو العراقي للكويت، خصوصاً وأن الإعلان قد ارتبط بصورة مباشرة، بالقضية العربية الكبرى، وهي قضية فلسطين. لذا فإن إعلان دمشق، يجب أن يتحقق من خلال إيجاد صيغة أمنية مشتركة بين دول الخليج، ومجمل دول المنطقة. ومما هو متداول في هذا الصدد، الانتظار حتى يتحقق شيء من التقارب بين إسرائيل والعرب، لتدخل إسرائيل كجزء من الحل الشامل. والحديث عن هذه النقطة، سوف يدخلنا إلى آفاق معقدة بعض الشيء، لذا، كان من الملائم أن نتناول هذا الموضوع باقتضاب. غير أنه مما يؤخذ على هذا الإعلان، أنه لم يتعرض لتفسير المبادىء التي قام عليها من جهة، كما أنه لم يقم بطرح رؤى محددة لتنفيذه هذه المبادىء،[٧] وهو بذلك مشروع، يعتمد على تصورات لم تزل متباينة بين الدول الموقعة عليه. وعلى الرغم من أنه يقدم أرضية مهمة لعمل عربي أمني مشترك في المستقبل، إلا أنه حتى الآن لم يُكتب له بلورة ذلك المشروع المتفق عليه من قبل أطرافه، إضافة إلى الأطراف الدولية الأخرى المعنية بأمن الخليج كالولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر الأطراف غير العربية عامل تثبيط مهم لمثل هذا المشروع الذي سيكون عربياً خالصاً وهو مالا تريده الدول العظمي التي ترى أن تأمين الخليج لابد وأن يكون ماراً من خلال قنواتها، الأمر الذي يؤجل الحديث عن الاعلان إلى حين تحسين الظروف الدولية لصالح دول الإعلان. فمن المعلوم أن الولايات المتحدة – بالتحديد – تريد أن يكون أمن منطقة الخليج تحت مظلتها الأمنية وهذا ما يعبر عنه (مبدأ كارتر) الذي يربط أمن الخليج بالأمن القومي الأمريكي، وعليه فإن أي عمل أمني لا يكون تحت إشرافها سوف تسعى الى تثبيطه وتقديم مشروعها الأمني كبديل أكثر جدوى. وإذا كان هذا أمراً مستبعداً نظراً لتعارض الرؤيتين العربية والغربية (الأمريكية) حياله، فإن الإعلان سيكون قد أرسى على الأقل احتمال مشاركة الدول العربية في مشروع أكبر وإن كان مثل هذا الاحتمال مازال قيد الدرس حتى الآن. فالرؤية الأمريكية البعيدة من منظور دول المنطقة تنادي بإشراك كل من إسرائيل وتركيا في أي ترتيبات أمنية. بل إننا إذا عدنا إلى الفصول السابقة، وأعدنا ما سبق الحديث عنه من أن النظرة الأمريكية الجديدة لمفهوم الشرق الأوسط قد اتسعت، لتشمل مزيداً من الدول من دول الاتحاد السوفيتي السابق الجنوبية، إضافة إلى إسرائيل وتركيا وإيران وأفغانستان وباكستان، إذا عدنا إلى ذلك، وجدنا أن الشكل المستقبلي لأمن المنطقة ما زال مبكراً الحديث فيه إلى حين تسوية الكثير من العقبات، وأهمها الصراع العربي الإسرائيلي. ويبقى، أن جميع الآراء المطروحة في الفترة الراهنة ما هي إلا مقدمات لعمل لم تنكشف حقيقته وأبعاده بعد.

المبحث الثالث

الاتفاقيات العسكرية الثنائية بين الولايات المتحدة، ودول أخرى من جهة، ودول خليجية، من جهة ثانية

على الرغم من وجود قوى عسكرية مختلفة في مياه الخليج العربي في الفترة الراهنة، وخصوصاً في الأراضي الكويتية، وهي قوى تابعة لبعض دول التحالف، وخصوصاً الولايات المتحدة، تقوم ببعض المناورات العسكرية مع دول المنطقة، إضافة إلى حماية الأراضي الكويتية بشكل خاص من أي اعتداء آخر، من قبل النظام العراقي، على الرغم من ذلك، فإن أي اتفاقات لحماية دول الخليج بشكل موسع، لم يكتب لها أن تتم حتى الآن، أو على الأقل لم يعلن عنها. وكما رأينا في الفقرة السابقة، فإن المنظور الغربي (الأمريكي) يذهب إلى شيء من ذلك، أي إلى عقد اتفاقات أمنية بين دول التحالف الغربي، وخاصة الولايات المتحدة وبين الدول الخليجية لضمان أمن وسلامة منطقة الخليج، الشريان الأهم لتدفق النفط في العالم. غير أن هذه الترتيبات، ماتزال تحتاج إلى الكثير من الإعداد والتفاوض بشأنها، وتحتاج لمزيد من البحث والدراسة، إذ لم يتبلور منها حتى الآن، ما يدعو إلى اعتباره اتفاقات، قائمة على أرض الواقع بكل وضوح.

هوامش الفصل الرابع

١ - محمد رضا فودة، **الأمن القومي للخليج العربي**، الصلاح للدراسات السياسية والانتاج الاعلامي، القاهرة، الطبعه الأولى، ١٩٩١م، ص ١٧.

٢ - أنظر بصفه عامة جيفري ريكورد، **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج**، المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعه الأولى، ١٩٨٣م.

٣ - أحمد صدقي الدجاني، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، الطبعه الأولى، ١٩٩٢م، ص ١٣٢ - ١٣٣.

٤ - المرجع السابق، ص ١٣٦.

٥ - المرجع السابق، ص ١٣٦ - ١٣٧.

٦ - المرجع السابق، ص ١٣٨.

٧ - عبد العزيز الصويغ، **الأمن القومي العربي**، أوراق للنشر والأبحاث والإعلام، القاهرة، ١٩٩١م، ص ١٨٢ - ١٨٦.

الخاتمة

إن الحديث عن أمن الخليج، حديث لا ينتهي، ذلك أن ما يظهر على سطح العلاقات بين الدول، في مثل هذه الفترة الحرجة، التي تمر بها المنطقة، عادة ما يكون أبسط بكثير مما في جوفها.

وإذا كان للخليج أن يستقر، وتتلاشي داخله احتمالات الصراع، سواء على المستوى الداخلي، أو الإقليمي أو الدولي، فإن ذلك لن يتحقق، إلا من خلال استراتيجية طويلة المدى، وذات بُعد شمولي، ومعتمدة بشكل مباشر على دول المنطقة ذاتها، ومدعومة من القوى الدولية من منطلق، أن المصالح في هذه المنطقة مشتركة ولا يمكن فصم عراها.

ولقد سعي هذا البحث، إلى محاولة تبني استراتيجية واسعة، وغير تفصيلية، ذلك أنه سعي منذ البداية، إلى أن يرصد التطورات الأمنية على المستوى الخليجي، في ظل المتغيرات الدولية. وعليه فقد بحث في الفصل الأول : الأمن الخليجي في إطار التنظيم الإقليمي القائم، وفيه تطرق إلى معاهدة الدفاع المشترك، والاتفاقات الثنائية، ثم مجلس التعاون، وأوضح أن جميع هذه الخطوات لم تكن لتكفل للخليج أمنه واستقراره.

وفي الفصل الثاني، تم تناول الأمن الخليجي في ضوء المتغيرات الإقليمية، حيث تم بحث الحرب العراقية الإيرانية، من زاوية تأثيرها في أمن الخليج، ثم الغزو العراقي للكويت، وحالة الترتيبات الأمنية الراهنة. وفي الفصل الثالث، تم استعراض أهم المتغيرات على المستوى العالمي، وما يعنيه ذلك بالنسبة لمنطقة الخليج، وأخيراً، زوال الكتلة الشيوعية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية، بالقطبية الدولية، وتأثير ذلك في الأمن العالمي بوجه عام، والأمن الخليجي بشكل خاص.

وفي الفصل الرابع، تم استشراف مستقبل الأمن الخليجي، وذلك من خلال عدة مباحث تدور حول إعادة النظر في النظام الأمني لمجلس التعاون – إعلان دمشق –

الاتفاقات العسكرية الثنائية بين الولايات المتحدة ودول أخرى من جهة، ودول الخليج من جهة أخرى. وقد تم طرح المشاريع المحتملة في هذا الفصل، والتي تبنتها دول المنطقة أو القوي الإقليمية والدولية. كما حاول هذا الفصل أن يكشف عن المخططات التي تسعى إليها بعض القوى الدولية.

وإذا كان مؤدي كل ما سبق، أن أمن الخليج يمثل شأناً دولياً، على نفس مستوى كونه شأناً محلياً وعربياً، فإن معني ذلك، أن أية ترتيبات أمنية واقعية سوف لن يكتب لها النجاح دون تغطية دولية كافية.

وللوصول إلى إمكانية تحقيق الأمن في هذه المنطقة الحيوية من العالم، فإنه سيكون من المهم، الأخذ بمجموعة من الاعتبارات المهمة التي سيكون لها دور مهم وأساسي، في تشكيل الإطار الأمني لهذه المنطقة ومنها :

١ - تقوية القدرات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي، وخصوصاً المملكة العربية السعودية، صاحبة القدرة على استيعاب مثل تلك القدرات، وذلك بغية مجابهة الصدمات الأولى من أي عدوان على الأقل.

٢ - أنه من الأهمية، أن يكون هناك اقتناع من قبل جميع الإطراف، بمثل هذا الدور للمملكة العربية السعودية، لأنه عند انتفاء هذا الاقتناع، فإن ذلك سيكرّس الدور الأوحد للدول الأجنبية في المنطقة. وعليه، فإن تبعات مثل هذا الدور للسعودية، يستوجب تعاوناً خليجياً مكثفاً مع المملكة.

٣ - بناء الثقة بين الأطراف الدولية، والعربية والخليجية، مجتمعة على الأهمية المشتركة لأمن المنطقة، وأن الترتيبات من داخل المجلس، لا تتنافي مع التصورات الدولية والعربية.

٤ - ضرورة الاعتماد على مرحلة انتقالية، إلى حين بناء القوة الذاتية الخليجية، تُراعى فيها المصالح العربية والدولية.

٥ - السعي إلى تجنب المنطقة مغبة الدخول في مرحلة سباق تسلح، يُخِلُ بالبناء الأمني المقترح.

ومن خلال هذه التصورات، يذهب الباحث إلى، أن الأمن الخليجي الذي يأخذ في الحسبان، جميع القوى العربية والدولية، والمعتمد على دول المنطقة ذاتها، هو أنسب الطرق، لتحقيق عدم الانتقاص من سيادة أي من دول المجلس، وبالتالي يتجنب ما قد يؤدي إلى اضطرابات داخلية، غير محمودة العواقب. كما أنه سيكون من الأنسب حيث بناء القدرة الذاتية، للتصدي لأي عدوان خارجي، مهما كان نوعه، وبالتالي فإن هذه الذاتية، ستكون في مصلحة جميع الأطراف المستفيدة من تدفق النفط.

الملحق

نص إعلان دمشق بشأن التنسيق والتعاون بين الدول العربية

إن الدول العربية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية المشاركة في اجتماع دمشق يومي ١٩ - ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٥ - ٦ آذار (مارس) ١٩٩١م.

انطلاقاً من مشاعر الأخوة والتضامن التي تربط بينها، والتي صقلها تراث عريق من التساند والتكاتف والنضال المشترك، والإحساس العميق بوحدة الآمال والتحديات، وتطابق الغايات ووحدة المصير.

وتعزيزاً لقدراتها على الاضطلاع بمسؤولياتها القومية، في إعلاء شأن الأمة العربية وخدمة قضاياها، وصيانة أمنها وتحقيق مصالحها المشتركة.

وفي إطار من التمسك القوي بالأهداف والمبادىء، التي كرستها المواثيق وقرارات جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.

وإدراكاً للتحولات العميقة الجارية على المسرح الدولي، والتي تطرح أمام الأمة العربية تحديات جسيمة تتطلب لمواجهتها أعلى درجات التنسيق والتعاون بين الدول العربية.

وإذ تؤكد من جديد، موقفها الرافض للنهج العدواني، والانحياز له، كالذي حصل خلال العدوان، واحتلال قوات النظام العراقي، لدولة الكويت الذي جاء خروجاً سافراً، على كل ما استقر من قواعد وأعراف عربية وإسلامية ودولية، وأطاح بكثير من مفاهيم ومنجزات العمل العربي المشترك، في وقت كانت الأمة العربية، تحتاج فيه أكثر من أي وقت مضى، إلى جمع شملها، وحشد طاقاتها، لرد العديد من المخاطر التي لا سابق لها.

كما تعلن ترحيبها بتحرير دولة الكويت، وعودة الشرعية إليها، وتعبر عن ألمها العميق، وبالغ حزنها، لما تعرض له الشعب الكويتي الشقيق، من جراء عدوان النظام العراقي عليه، كذلك تعبر عن أسفها الشديد لما يتعرض له الشعب العراقي من أبشع صور المعاناة نتيجة عدم اكتراث القيادة العراقية بمصالحه. وتؤكد في هذا الصدد وقوفها

إلى جانب الشعب العراقي في محنته وحرصها الكامل على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها الإقليمية.

وتؤكد الأطراف المشاركة، عزمها على السعي لاعطاء روح جديدة للعمل العربي المشترك، وارساء التعاون الأخوي بين أعضاء الأسرة العربية، على قواعد صلبة ترتكز على المبادىء التالية :

أولاً : مبادىء التنسيق والتعاون :

يقوم التنسيق والتعاون على الأسس التالية:

١ – العمل بموجب ميثاق جامعة الدول العربية، وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق العربية والدولية الأخرى، وإحترام وتعزيز الروابط التاريخية والأخوية وعلاقات حسن الجوار والإلتزام باحترام وحدة الأراضي، والسلامة الإقليمية، والمساواة في السيادة، وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والإلتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

٢ – العمل على بناء نظام عربي جديد من أجل تعزيز العمل العربي المشترك، وإعتبار الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها بين الأطراف المشاركة بمثابة الأساس الذي يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك، وترك المجال مفتوحاً أمام الدول العربية الأخرى للمشاركة في هذا الإعلان في ضوء اتفاق المصالح والأهداف.

٣ – العمل على تمكين الأمة العربية من توجيه كافة إمكانياتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الاستقرار والأمن في المنطقة، ولتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي – الإسرائيلي، وقضية فلسطين، على أساس ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

٤ – تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف المشاركة، وصولاً إلى تجمع اقتصادي فيما بينها، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ – احترام مبدأ سيادة كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والاقتصادية.

ثانياً : أهداف التنسيق والتعاون :

١ ــ في المجال السياسي والأمني :

أ - تعتبر الأطراف المشاركة، أن المرحلة الحالية التي أعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي، توفر أفضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى، التي تتعرض لها المنطقة، وفي مقدمتها التحديات الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وتوطين اليهود فيها، وتعتقد الأطراف المشاركة، بأن عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة، هو إطار مناسب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ب - تؤكد الأطراف المشاركة، احترامها لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية، والتزامها بمعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وعزمها على العمل المشترك لضمان أمن وسلامة الدول العربية، وإذ تشير على وجه الخصوص إلى المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية، تعتبر أن ما قامت به القوات المصرية والسورية أثناء أزمة الخليج، من مساندة قوات المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى في تحرير الكويت، والدفاع عن نفسها تجاه العدوان، يمثل تطبيقاً نموذجياً لاتفاقية الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وأساساً لتعاون أمني عربي فعال. وفي هذا السياق يحق لأي دولة من دول مجلس التعاون، لدول الخليج العربية، الاستعانة بقوات مصرية وسورية، على اراضيها، إذا رغبت في ذلك.

وانطلاقاً من هذا، فإن الدول المعنية بهذا الإعلان، ستسعى إلى وضع بروتوكول متكامل، في إطار الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية، وإيداعه لدى الجامعة العربية، وإن هذا البروتوكول سوف يمثل منهجاً

عملياً، لضمان أمن وسلامة الدول العربية، ونموذجاً يحقق النظام الأمني الدفاعي العربي الشامل.

كما تؤكد الأطراف المشاركة، على أن التنسيق والتعاون بينها في هذا المجال لن يكون موجهاً ضد أي طرف آخر.

جـ - تسعى الأطراف المشاركة إلى جعل الشرق الأوسط، منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، وتعمل على تحقيق ذلك، من خلال الأجهزة الدولية المعنية.

٢ ــ في المجال الاقتصادي والثقافي :

انسجاماً مع ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك، والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وغيرها من اتفاقيات العمل المشترك، تسعى الأطراف المشاركة إلى:

أ - تعزيز قواعد التعاون الاقتصادي فيما بين الأطراف المؤسسة، كخطوة أولى يمكن البناء عليها، مع دول عربية أخرى، بغية توسيع مجالات التعاون ونطاقه.

ب - تبني سياسات اقتصادية، من شأنها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة، تمهيداً لإقامة تجمع اقتصادي عربي لمواجهة التحديات، ومواكبة التطورات الناتجة عن إقامة تجمعات اقتصادية كبرى في العالم.

جـ - تشجيع القطاع الخاص في الدول العربية، على المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك دعم الصلات بين غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، وإفساح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للاستفادة من ثمرات التعاون المشترك، بصورة سهلة وملموسة.

د – دعم دور مراكز البحث العلمي، وتسهيل الاتصالات فيما بينها، وصولاً إلى تمكينها من إعداد الأبحاث المشتركة التي تحقق التكامل في مجالاته المختلفة.

هـ – الاستفادة من الخبرات والموارد البشرية، في مجال التبادل الثقافي والإعلامي مع مراعاة احترام قيم الدول المشاركة وتقاليدها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٣ ــ في مجال مؤسسات العمل العربي المشترك :

دعم الجامعة العربية، والتصدي لكافة المحاولات التي تستهدف إضعافها أو تفتيتها وإعادة التأكيد على الالتزام والتمسك بالأهداف والمبادىء التي تضمنها ميثاق الجامعة، مع إمكانية تطويره عن طريق إضافة ملاحق إليه، بالإستفاده من نتائج أعمال لجنة تعديل الميثاق، بما في ذلك وضع نظام لتسوية المنازعات.

ثالثاً : الإطار التنظيمي للتنسيق والتعاون :

يتم التنسيق والتعاون بين الأطراف المؤسسة، من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها، من خلال اجتماعات تستضيفها بالتناوب كل من الدول المشاركة على مستوى وزراء الخارجية، والاستعانة بالخبراء والمختصين لدراسة أوجه التعاون، من أجل التوصل إلى صيغة تعاقدية جديدة للتعاون العربي فيما بينها، تكون مفتوحة لجميع الدول العربية.

رابعاً : أحكام عامة :

جرى التوقيع على هذا الإعلان، بالأحرف الأولى في دمشق، على ثماني نسخ أصلية باللغة العربية، لكل منها نفس الحجية بتاريخ ٢٠ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٦ آذار (مارس) ١٩٩١م ويصبح هذا الإعلان نافذ المفعول بعد إقراره أولاً، وتودع وثائق الإقرار لدى وزارة خارجية الجمهورية العربية السورية.

مراجع البحث

١ – أباظه، فاروق عثمان، **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية في بداية الحرب العالمية الأولى**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦م.

٢ – الأشعل، عبدالله، **الإطار القانوني والسياسي لمجلس التعاون الخليجي**، د.ن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٣ – أحمد صدقي الدجاني وآخرون، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط**، دار سعاد الصباح (الكويت – القاهرة)، الطبعة الأولى، د.ت.

٤ – رجب، يحيى حلمي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤيةمستقبلية**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، د.ت.

٥ – ركورد، جيفري، **قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج**، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٦ – سيد، مارسيل، **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، دار سعاد الصباح، (الكويت، القاهرة)، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٧ – الصويّغ، عبدالعزيز حسين، **الأمن القومي العربي، رؤية مستقبلية**، أوراق للنشر والأبحاث والأعلام، القاهرة، د.ت.

٨ – عبدالله، عبدالخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩م.

٩ – عثمان، شوقي عبدالقوي، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠م.

١٠ – العوضي، هشام، **البعد الرابع لأزمة الخليج**، دار سعاد الصباح، (الكويت ، القاهرة) ١٩٩٢م.

١١ – فريد، عبدالمجيد وآخرون، **النفط والأمن في الخليج العربي**، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م.

١٢ – فودة، محمد رضا، **الأمن القومي للخليج العربي**، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٣ – القاسمي، خالد بن محمد، **الخليج العربي في السياسية الدولية**، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ودار الثقافة العربية، (الشارقة، قبرص) الطبعة الثانية، ١٩٨٧مم.

١٤ – القصيبي، غازي بن عبدالرحمن، **أزمة الخليج محاولة للفهم**، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

١٥ – الموسوي، موسى، **الثورة البائسة**، د.ن، الرياض، د.ت.

١٦ – المهنا، عبدالعزيز، **الخليج بعد الغزو العراقي للكويت**، د.ن، الرياض، ١٩٩٠م.

١٧ – نافع، إبراهيم وآخرون، **ماذا بعد عاصفة الخليج، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الاولى، ١٩٩٢م.

أثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في الأمن الوطني

إعـــداد الدارس

عبدالله هاجس الشمري

مقدمة

تعتبر الاستخبارات من أهم الأجهزة الأمنية في العصر الحديث، على الرغم من أن دورها ونشاطها، يحاطان – بشكل عام – بالكثير من الغموض، ويتوقف عليهما في كثير من الأحيان، مستقبل أي أمة. فالمعلومات التي تتحصل عليها أجهزة الاستخبارات تنير الطريق لصناع القرار، في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية. وقد تطور دور الاستخبارات تطوراً مذهلاً، منذ الحرب العالمية الثانية، وأصبحت ذات فلسفة خاصة، واضحة المعالم، محددة الأهداف، تدرس على أعلى المستويات العلمية والعملية، وأخذت علاقتها بالأمن الوطني، تبرز وتتضح يوماً بعد يوم، من عدة اتجاهات، وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، واعتبرت شرياناً حيوياً للدولة.

وتتمتع الدبلوماسية بنفس الأهمية التي تتمتع بها الاستخبارات في علاقتها بالأمن الوطني، فهي الأداة الأولى في صنع وتسيير دفة السياسة الخارجية للدولة، وتنفيذ أهدافها على الساحة الدولية في وقت السلم والحرب.

مشكلة البحث :

يمثل الحفاظ على الأمن الوطني، الهاجس الأول لكل دولة من دول العالم، حيث يتطلب الحفاظ عليه تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له استغلال أقصى طاقاته للنهوض والتقدم والازدهار، ومع أن قضايا الأمن الوطني لازالت تتأثر إلى حد كبير بظروف البيئة الداخلية، وبطبيعة القوى الفاعلة في البيئة غير أن ضغوط البيئة الخارجية لازالت، هي الشغل الشاغل لصناع القرار في معظم دول العالم، وقد فرض هذا الواقع ان تكون قضية الأمن الوطني على درجة كبيرة من الأهمية. ويشترك جهاز الاستخبارات مع وزارة الخارجية في أية دولة في السعي للحصول على المعلومات الهامة، ولكنهما يختلفان في وسيلة جمع هذه المعلومات والقنوات التي يعتمدان عليها. وأدي تطابق هدف الاستخبارات، مع وزارة

الخارجية إلى تشابه الدور المنوط بهما في مجال جمع المعلومات، وكيفية الاستفادة منها، وبناء على ذلك، فان مشكلة البحث تنحصر في معرفة طبيعة العلاقة، بين الدبلوماسية والاستخبارات، وأثر ذلك في عملية الحفاظ على الأمن الوطني.

فرضيات البحث :

نظراً لأهمية العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات، وأثر التكامل بينهما فى الحفاظ على الأمن الوطني، فإن البحث يفترض وجود علاقة تكاملية بين الدبلوماسية والاستخبارات ذات دور مميز، وأثر واضح في الحفاظ على الأمن الوطني.

الدراسات السابقة :

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها جهاز الاستخبارات، في جميع الدول، فإن غالبية ماكتب عنه، وبالذات في المكتبة العربية، يفتقر إلى شىء من الموضوعية، والسمة العلمية، ولأغراض تتعلق بهذا البحث، فإنه أمكن تقسيم ماكتب عن الاستخبارات في المكتبة العربية، إلى ثلاثة مستويات:

١ - مؤلفات تعتمد على السرد التاريخي البحت، مما أعطاها طابعاً تاريخياً بحتاً لايمكن استخلاص الحقائق الموضوعية، أو إخضاع تلك الحوادث التاريخية للتحليل السليم، وبالتالي، الوصول إلى نتائج علمية تحكم عمل الاستخبارات، ومثال ذلك، كتاب «التحليل النفسي للجاسوسية» لمؤلفة سمير عبده، والذي اكتفى فقط بالسرد التاريخي لعدد من قصص ضباط ورجال الاستخبارات السابقين.(١)

٢ - مؤلفات عبارة عن مذكرات شخصية لرؤساء استخبارات سابقين، أو مسؤولين في أجهزة الاستخبارات، ورغم أهمية هذه المؤلفات فإنها بعيدة عن التأهيل العلمي لعمل الاستخبارات، وغالباً ما تعتمد على الأسلوب القصصى، لإثارة وجذب القارىء، ومثال لذلك كتاب ألان دلاس «كنت رئيساً لسي.أي.ايه.»(٢)

٣ - مؤلفات تتحدث عن الاستخبارات، من خلال تركيزها على الصراع الخفي، بين الاستخبارات الأمريكية والسوفيتية (سابقاً)، وذلك أثناء ماكان يعرف، بحرب الجواسيس، على حساب التقويم الموضوعي لأعمال الاستخبارات، ومحاولة

إجراء البحث الدقيق، والتعقيب الحريص للحالات والقضايا التجسسية، وذلك لتقييم منظمة ما، ولإيجاد معيار يمكن من خلاله قياس الكفاءة النسبية، لأي جهاز استخبارات، ومحاولة الوصول إلى تصنيفات، بموجبها يتم تقييم إنجازات جهاز أمن الدولة أو تقصيره، ومثال لذلك كتاب «الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب» لمؤلفيه فكتور ماشيتي وجون د. ماركس، والذي اقتصر على عمليات الاستخبارات الأمريكية الموجهة ضد الاستخبارات السوفتية.(٣)

أما الكتب التي تطرقت للعلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات، فقد تحدثت عن الخلط القائم بين الجاسوسية والدبلوماسية، وأبرزت جانب إستخدام الدبلوماسية كغطاء للجاسوسية؛ وذلك عن طريق قيام ضباط استخبارات، مكلفين بالعمل في سفارات بلادهم تحت غطاء دبلوماسي، واكتفت بهذا الجانب، ولم تتطرق إلى إجراء الدراسات المقارنة بين الاستخبارات والدبلوماسية، وذلك لإظهار نقاط الاختلاف والتشابة، وأغفلت تأثير الإعلام مثلاً على كل من العمل الدبلوماسي والاستخبارات، وخاصة في العصر الحديث.(٤)

كما أن بعض المؤلفين يرى، عدم ارتباط رجال الاستخبارات بالسلك الدبلوماسي، ويرى أن قيام ضباط استخبارات بالعمل في السفارة تحت غطاء دبلوماسي، له نتائج خطيرة تنعكس على الدولة، فمن النظرة البعيدة للأمور، عدم الارتباط بين الدبلوماسيين ورجال الاستخبارات في السفارة، كما يرى الدكتور عدنان البكري في كتابه «العلاقات الدبلوماسية والقنصلية».(٥)

كما أغفلت الكتب التي تحدثت عن الدبلوماسية والاستخبارات، جانباً أهم، وهو عدم ربط كل منهما بالأمن الوطني، حيث من المعروف أن الأمن الوطني لأية دولة يرتكز أساساً على تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية، ومهمة الاستخبارات والدبلوماسية الأولى، هي حماية الأمن الوطني للدولة، فالدبلوماسية تعتبر أداة أساسية من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ومعظم المؤلفات التي تحدثت عن الأمن الوطني، كانت تركز على الجانب العسكري فقط، دون الحديث عن الاستخبارات أو الدبلوماسية. ومثال ذلك «الاستخبارات والأمن القومي» لمؤلفيه تسفي

عوفر وآفي كوبر، واللذين ركزا على دراسة الجانب العسكري فقط.[٦]

منهج البحث :

المنهج هو «مجموعة العمليات الذهنية التي نسلكها من أجل التعرف على خواص الظواهر»[٧] وهو أيضاً «الطريقة التي تدرس بها مشكلة معينة لاكتشاف الحقيقة»[٨]، وبناء على ذلك، فإن البحث يعتمد في منهجه، على أسلوب المقارنة العلمية بين الدبلوماسية والاستخبارات، لمعرفة مدى الارتباط بينهما، والتدليل عقلياً، وبالأسلوب الاستقرائي لطبيعة علاقتهما بظاهرة الأمن الوطني. ومن شأن هذين الاسلوبين أن يوفرا وصفاً وتفسيراً دقيقين للرابطة بين الدبلوماسية والاستخبارات، في علاقتهما بالأمن الوطني، والتعمق في طبيعتها، وتحليل الارتباطات المتعددة بين الدبلوماسية والاستخبارات في علاقتهما بالأمن الوطني.

تقسيمات البحث :

يشتمل البحث على أربعة فصول بالإضافة إلى الخاتمة والاستنتاجات.

يتناول **الفصل الأول** الدبلوماسية، ويشتمل على أربعة مباحث، الأول منها، يتضمن تعريفاً شاملاً بالدبلوماسية، وأهم الخصائص العامة لها، والثاني، يتضمن استعراضا شاملا لأهم وظائف الدبلوماسية ومسئوليات العمل الدبلوماسي، والثالث يتضمن دراسة دور الإعلام في دعم الدبلوماسية، ودور وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام، والتأثير فيه، كما يتطرق هذا المبحث إلى السرية والعلانية في حقل الدبلوماسية والإعلام، ويتضمن المبحث الرابع دراسة تأثير التكنولوجيا في العمل الدبلوماسي، وعرضا لأهم السلبيات والإيجابيات.

أما **الفصل الثاني** فيتناول الاستخبارات والجاسوسية، ويشتمل على أربعة مباحث، الأول منها، يتضمن تعريفاً شاملاً بالاستخبارات، وأهم نشاطاتها، ثم تعريفا بخصائصها، ويشمل أيضاً، تعريفاً بالجاسوسية، والفرق بينها وبين الاستخبارات، ويتضمن المبحث الثاني، تعريفاً بالمعلومات وعناصرها وأنواعها، ويتضمن المبحث الثالث أنواع الاستخبارات الثلاثة، وشرحا لأهم خصائصها، ويتضمن المبحث الرابع،

دراسة تأثير التكنولوجيا في العمل الاستخباري، ودور العنصر البشري في عمل الاستخبارات الحديثة.

أما **الفصل الثالث** فيتناول الأمن الوطني، ويشتمل على ثلاثة مباحث، الأول منها يتضمن تعريفاً لمفهوم الأمن الوطني، وأهم الاسس التي يقوم عليها، والمبحث الثاني، يتضمن أهم الجوانب المتعددة لمفهوم الأمن الوطني، وأهم الأبعاد المؤثرة في الأمن الوطني، سواء الداخلية أو الخارجية، ويتضمن المبحث الثالث، دراسة لأهم عناصر ومقومات الأمن الوطني، ودراسة مستويات التحليل في دراسة الأمن الوطني.

أما **الفصل الرابع**، فيتناول العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات وتأثير ذلك في الأمن الوطني، ويشتمل على ثلاثة مباحث، الأول، يتضمن دراسة العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات، وأوجه الارتباط والتشابه، وكذلك أوجه الاختلاف وأهمية التنسيق بينهما، وتأثير ذلك في الأمن الوطني للدولة. والثاني، يتضمن دراسة دور الدبلوماسية والاستخبارات في الحفاظ على الأمن الوطني، والكيفية التي يؤثران بها فيه، من حيث وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وانعكاسات ذلك على الأمن الوطني للدولة. والثالث، ويتضمن دراسة لدور كل من الدبلوماسية والاستخبارات في ظل النظام الدولي «الجديد».

أما الخاتمة، فتتضمن أهم النتائج التى تم التوصل إليها في هذه الدراسة.

وأخيراً، لايفوتني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لسعادة الدكتور جميل محمود مرداد، الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على هذا البحث. كما لايفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وقدم العون في إخراج هذا البحث.

هوامش المقدمة

١ – سمير عبده، «التحليل النفسي للجاسوسية» ط ١، ١٩٨٩م.

٢ – آلن دلاس، «كنت رئيساً للسي.أي.أيه». ترجمة علاء الأعصر، ط ١، ١٩٩٠م.

٣ – فكتور ماستين وجون ماركس، «الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب» الدار المتحدة للنشر، طبعة، ١٩٨٦م.

٤ – جمال بركات، «الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها» الرياض ١٩٨٥م.

٥ – عدنان البكري، «العلاقات الدبلوماسية والقنصلية» كاظمة للنشر، ١٩٨٥م.

٦ – تسفي عوفر، وآفي كوبر، «الاستخبارات والأمن القومي» ترجمة دار الجليل، ط ١، ١٩٨٩م.

٧ – محمد طه بدوي، «مدخل إلى علم العلاقات الدولية» ص ٧.

٨ – أحمد بدر، «أصول البحث العلمي ومناهجه» ص ٣٣.

الفصل الأول

الدبلوماسيـة

المبحـث الأول : في تعريف الدبلوماسية

المبحث الثاني : وظائف ومسؤوليات العمل الدبلوماسي

المبحث الثالث : دور الإعلام في دعم الدبلوماسية

المبحث الرابع : التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها في العمل الدبلوماسي

تمهيد

لايتحدد شكل أي كيان سياسي، ولا يكتسب شرعيته ووجوده، ولايعترف به، إلا بوجود الآخرين، أي الكيانات السياسية الأخرى. فالهدف الحيوي الأول الذي تسعى لتحقيقه كل دولة، هو الاستمرار في الوجود والبقاء. وكل دولة في سعيها للبقاء، إنما تسعى لتحقيق وجودها بالنسبة للآخرين، وللمحافظة على هويتها، وعلى نسبة أفضل من الحرية والسيادة. وبما أن الدولة تهدف إلى الحفاظ على كيانها وحماية أمنها الوطني، فهي عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق هذا الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة، يأتي على رأسها الدبلوماسية التي تعتبر أقدم الوسائل التقليدية لتنفيذ السياسة الخارجية.(١)

ويستعرض هذا الفصل الدبلوماسية من حيث البعد التاريخي، وأهم خصائصها ووظائفها، ومسؤولياتها، بالإضافة إلى دراسة تأثير الثورة التقنية في العمل الدبلوماسي، والعلاقة بين الدبلوماسية والإعلام.

المبحث الأول
في تعريف الدبلوماسية

الدبلوماسية : كلمة يونانية الاصل مشتقة من "diploma" وتعني الوثيقة المطوية، والتي تمنح امتيازا لحاملها. ومن اليونانية، انتقلت إلى اللاتينية، ومنها إلى اللغات الأوربية الحية، الإنجليزية والفرنسية ثم إلى اللغة العربية، ولم ينتشر استعمال كلمتي «دبلوماسية» و «دبلوماسي» باللغة الإنجليزية لتعني إدارة العلاقات الدولية، إلا عام ١٧٩٦م.(٢)

أما الدبلوماسية، وكل ماينطوي تحتها من معاني محددة، وقواعد وتقاليد ومراسم ومفاهيم، فلم تتبلور إلا بعد مؤتمر فينا لعام ١٨١٥م. واتسع مدلول كلمة دبلوماسية، فأصبحت تستعمل في معان متعددة منها :

١ – **المهنة** : إذ ينسب إلى الشخص الذي يعمل موظفا في السلك السياسي ووزارة الخارجية بأنه دبلوماسي. ويقال إن الدبلوماسية، هي مهنة للدبلوماسي، ويطلق على الأشخاص العاملين في الدبلوماسية «الدبلوماسيين».

٢ – **المفاوضات** : هي عملية طرح مقترحات محددة لغرض الوصول إلى إتفاق، إما على أساس تبادل المصالح المختلفة، أو على أساس تحقيق المصالح المشتركة في حالة تضارب المصالح، ولقد ارتبطت المفاوضات بالدبلوماسية إرتباطاً وثيقاً من حيث استخدامها اللفظي أو العملي على حد سواء.(٣)

٣ – **الدهاء** : أو الكياسة واللباقة أو المكر والرياء والمراوغة، وغالباً ما يرتبط هذا المعنى بذهن الانسان العادي، فيقال إن فلانا يتصرف بدبلوماسية في تعامله مع الناس، ويقال، أن فلانا دبلوماسي، للدلالة على تفننه في التعامل اللبق مع الآخرين، وارتبط أيضا معنى الدبلوماسي عند بعض الناس، بالذكاء، فيقال إن هذه الإجابة دبلوماسية. أو أنه تعرف على دبلوماسي للدلالة على قدرة الشخص على الإجابة بذكاء.

٤ – **السياسة الخارجية للدولة :** هنالك اختلاف بين الدبلوماسية كأداة، أو وسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية، إلى جانب الوسائل الاقتصادية والنفسية والعسكرية. ويقصد بالسياسة الخارجية «الخطط والأعمال التي تقوم بها الدولة في علاقاتها الخارجية، والدولية، عندما ترسم سياستها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها القومية بالدرجة الأولى، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية، وظروفها التاريخية وأوضاعها الجغرافية والاستراتيجية».(٤)

بالإضافة إلى ماسبق سرده من المعاني المتعددة للدبلوماسية، فإن كلمة الدبلوماسية اقترنت أيضاً بالاستراتيجية، من حيث أنهما وجهان متميزان، ولكن يتمم بعضهما الآخر، في إدارة العلاقات الدولية لتحقيق المصلحة الوطنية لكل دولة. كذلك تستعمل الدبلوماسية بالمعنى الضيق لتدل على صفة المصطلحات، مثل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وكذلك المراسلات الدبلوماسية، والوكلاء الدبلوماسيين والميزات الدبلوماسية.(٥)

وتستعمل الدبلوماسية بمعناها الواسع جداً، حين الإشارة إلى «التاريخ الدبلوماسي» لدولة ما، فيقال مثلاً الدبلوماسية الإسلامية، أو الدبلوماسية الرومانية، كذلك للإشارة إلى التاريخ الدبلوماسي لفترة زمنية، لتعني التسلسل التاريخي للعلاقات الرسمية بين الدول مثل «تاريخ إسبانيا الدبلوماسي» أو «تاريخ الدبلوماسية الإسبانية» في القرن التاسع عشر، أو تاريخ اليابان الدبلوماسي في فترة مابين الحربين العالميتين.(٦)

مما سبق يتضح أنه لايوجد معنى واحد، ومحدد متفق عليه للدبلوماسية، وانعكس ذلك بالتالي على عدم وضع تعريف محدد لها، فبرزت عدة تعاريف لها أهمها :-

- تعريف الخليفة معاوية بن أبي سفيان، ويتمثل في قوله رضى الله عنه «لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها، وإن شدوها أرخيتها».(٧)

ويستنتج من هذا التعريف، أنه يمثل تعبيراً عميقاً عن أبرز خصائص الدبلوماسية وخصال الدبلوماسي، فالدبلوماسية ماهي إلا عملية أخذ وعطاء، وتقديم تنازلات محددة

وفق أصول معينة، وهي تهدف للوصول إلى الهدف المنشود، حيث يتطلب الحرص على استمرار المفاوضات، وعدم انقطاعها. إن ذكاء الدبلوماسي ولباقته وصبره، لمن دواعي الإيحاء له، بالتصلب إذا أحس بلين الخصم وباللين إذا شعر بتصلبه، وينم التعريف عن أصالة الفهم لما يجب أن تتصف به الدبلوماسية من خصائص أبرزها، الاتصال بالواقع، وعدم الانعزال ومعالجة الأمور باللين، وكذلك الأخذ والعطاء والصبر والذكاء والروية والأناة، وهذه كلها صفات أساسية للمفاوض الدبلوماسي.

- وعرف الدبلوماسي البريطاني «إرنست ساتو» الدبلوماسية بأنها «استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة».(٨)
- وعرف «براديه نوديريه» الدبلوماسية، بأنها «فن تمثيل الحكومة، ومصالح الدولة قبل الحكومات والدول الأجنبية، ومراقبة حقوق المواطن ومصالحه وكرامته حتى لاتمس في الخارج، وكذلك إدارة الشؤون الدولية وإدارة المفاوضات السياسية أو تتبعها وفقاً للتعليمات بشأنها».

يعتبر هذا التعريف، من أكثر التعريفات شمولاً لوظائف الدبلوماسية التقليدية، وهي التمثيل والحماية والمفاوضات، ولكنه أغفل الوظيفة الرابعة للدبلوماسية، وهي جمع المعلومات وإعداد التقارير.

- وقد أشار "محمود خلف" بأن قاموس اكسفورد عرف الدبلوماسية بأنها «ادارة العلاقات الدولية، عن طريق المفاوضات، والأسلوب الذي يستخدمه السفراء المبعوثون لإدارة وتسوية هذا العلاقات هي وظيفة الدبلوماسي وفنه».(٩)

يشير هذا التعريف، إلى أن الدبلوماسية علم وفن، وأنه لاقيمة للعلم في ممارسة الدبلوماسية مالم يرافقه الفن والمواهب والابداع لدى الدبلوماسي، ولايستثني التعريف الوظيفة لآخرين من ذوي الرتب العالية في الدولة، مثل رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية من القيام بالوظائف الدبلوماسية، ماداموا مرتبطين بنشاط دبلوماسي بأسم بلدهم.

ويستنتج من التعاريف السابقة عدد من الخصائص للدبلوماسية أبرزها:

- أن الدبلوماسية هي عملية سياسية، تقصد الدولة من استخدامها تنفيذ سياستها الخارجية أمام الدول والمنظمات الدولية، وذلك عن طريق إدارة علاقاتها الرسمية مع أشخاص القانون الدولي.

- أن الدبلوماسية هي نتاج العلاقات الدولية، ومع تشعب هذه العلاقات اتسع نطاق الدبلوماسية بحيث لم تعد مقصورة على الجانب السياسي في التعامل بين الدول، بل امتدت إلى النواحي الاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها، ولكن مردودها في النهاية هو سياسي.
- أن الدبلوماسية هي مجموعة قواعد السلوك والعرف الدبلوماسي، وبعض هذه القواعد قنن وأصبحت تشكل جزءً من القانون الدبلوماسي، وبالتالي فإن الارتباط وثيق وقائم بين الدبلوماسية والقانون الدولي، لدرجة أن كثيراً من أحكام القانون الدولي المستقر بدأت عرفاً دبلوماسياً. ولكن من الواضح، أن الدبلوماسية اكثر مرونة من القانون الدولي. وأخيراً لابد من القول إن للدبلوماسية دورها الناجح والفعال في التقريب بين واقع العلاقات الدولية وقواعد القانون الدولي.
- تعكس الدبلوماسية أسلوب اتصال للنظام الدولي القائم في أي مكان وزمان، فاذا كان النظام مبنياً بشكل أساسي، على العلاقات الثنائية فستكون الدبلوماسية بالضرورة مرآة لما تكون عليه الأوضاع بين مختلف الوحدات المكونة له، بمعنى انها ستوضح مدى النزاع أو التعاون بين هذه الوحدات، وكذلك الوسائل التي يتم اللجوء إليها، والكيفية التي تعالج بها القضايا العالقة.
- أن الدبلوماسية مهمة متصلة بالحياة على المستويين الحكومي والشعبي، بل نجد أن الدبلوماسي كثيراً ما يهتم بالجانب الاجتماعي، بالإضافة إلى العلاقة الوثيقة بين الأعلام والدبلوماسية، حيث أن الدبلوماسية لايمكنها الاستغناء عن الإعلام، نظراً للدور الخطير الذي يلعبه في التأثير في مسار العلاقات الدولية، وخاصة في العصر الحديث بعد ثورة الاتصالات والمعلومات. كذلك ترتبط الدبلوماسية ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني لأي دولة، حيث أن أي دولة تسعى لأن توظف كل أدوات الدبلوماسية للتصدى للتحديات المحتملة من الخارج.
- أن الدبلوماسية وحدها – وإن ارتكزت على العدالة – لاتكفي لضمان حقوق الدولة، ولكي تضمن الدولة حقها لابد من ارتباط الدبلوماسية بالقوة سواء كانت اقتصادية أو عسكرية أو سياسية، وهذه تتمثل بإقامة التحالفات والتكتلات مع الدول الأخرى.(١٠)

المبحث الثاني
وظائف ومسؤوليات العمل الدبلوماسي

تعتبر الدبلوماسية أقدم الوسائل التقليدية لتنفيذ السياسة الخارجية، وهي الأداة الاولى في السياسات الخارجية للدول، ولاسيما وقت السلم، ولاشك أن هدفها في المقام الأول، هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك الاتصال بينهما من أجل تحقيق هذا الهدف.

وتؤثر الدبلوماسية في سلوك الدول الأخرى في حقل العلاقات الدولية، من خلال استخدامها كوسيلة للإكراه أو الإقناع أو التسوية أو الاتفاق.[١١] واختيار إحدى هذه الوسائل، هو نتاج السياسة التي تتبعها الدولة إزاء الدول الأخرى، بناء على قوة الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية.

فدور الدبلوماسية في مجال الإكراه يتمثل في ممارسة الضغط على الحكومات المعنية، باستخدام وسائل الاكراه المتوافره للدولة دبلوماسياً، مثل قطع العلاقات الدبلوماسية، أو التهديد بقطعها، والسعى لطرد أو الطرد الفعلي لدولة من أي من المنظمات الدولية، أو حرمانها من المشاركة في المؤتمرات الدولية.

ومن وسائل الإكراه، قطع المعونات الاقتصادية والعسكرية، أو التهديد بقطعها، وتستخدمه الدول القوية اقتصادياً، وعسكرياً، ضد دولة فقيرة تحتاج لمساعدتها. فالإكراه كوسيلة من وسائل الدبلوماسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الوطني للدولة، حيث تلجأ الدولة للوسائل الدبلوماسية لإجبار الدول الأخرى، إما على مساعدتها في حماية أمنها الوطني أو على منع الأخطار التي قد تنشأ في أرض الدولة الأخرى وتؤثر على أمنها الوطني، ومثال ذلك، تهديد تركيا لسوريا بتجميد العلاقات الدبلوماسية بينهما. لقناعتها بدور سوريا في تدريب الأكراد في معسكرات البقاع. وقد تستخدم الدبلوماسية كوسيلة لتنفيذ سياسات تؤدي إلى حماية الأمن الجماعي

العالمي، والهدف منه، الحيلولة دون الإخلال بأوضاعه وعلاقاته أو تبديلها، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات وتدابير جماعية، كقوة ضاغطة ومضادة لمحاولات التغيير. ولا يعني هذا أن الأمن الجماعي لايعكس الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول وسياستها، وإنما ينكر العنف المسلح كأسلوب لحلها، ويركز بدلاً من ذلك على الوسائل والطرق السلمية.

يعد الإقناع من أكثر أساليب الدبلوماسية شيوعاً، وهو نابع من مقدرة الدولة على التأثير في المجتمع الدولي بصفة عامة. وتحقق به الدولة نتائج أفضل، وأكثر ديمومة من الإكراه، وهو يهدف إلى حل المنازعات والمشاكل بالطرق السلمية، وبالتالي إذا فشلت دبلوماسية الإقناع، فإن البديل هو الحرب، ومالها من آثار خطيرة تمس الأمن الوطني للدولة وتؤثر في الأمن الجماعي العالمي.

وتعتبر التسوية، إحدى الوسائل لتخفيف الأجواء المشحونة بالتعنت، ومحاولة الوصول إلى حل وسط، يرضى الأطراف المختلفة، ويهدف إلى استمرار العلاقات الحسنة بين الأطراف، وغالباً ما تتم التسوية في المشاكل الحدودية بين الدول، ويشترط في التسوية، حسن نية الأطراف المختلفة، وذلك للوصول إلى تسوية مرضية للاطراف جميعاً(١٢).

والدبلوماسية المكتوبة، من أهم الوسائل المستخدمة للوصول إلى اتفاق بين الدول. وتعتبر الاتفاقات أكثر القيود الزاما في القانون الدولي، ومثال ذلك، الاتفاقات الخاصة بالحدود وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

مسؤولية العمل الدبلوماسي :

تنقسم المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي، إلى أربع مسؤوليات هي:-

- حماية مصالح الدولة والدفاع عنها، ورعاية مصالح رعاياها في الخارج.
- تمثيل الدولة وتبليغ المواقف الرسمية ووجهات نظرها، وشرح اتجاهاتها السياسية للدول الاخرى.
- التفاوض بهدف الوصول إلى اتفاق، إما على أساس تبادل المصالح المختلفة، أو على أساس تحقيق المصالح المشتركة في حالة تقارب المصالح.(١٣)

- جمع المعلومات واعداد التقارير، والمتابعة للتطورات في الدول المختلفة.

تعتبر عملية جمع المعلومات بالطرق الدبلوماسية عملية ضرورية للامن الوطني لاية دولة، حيث ان الدول تسعى من خلال عمليات جمع المعلومات إلى المعرفة المتواصلة بما يحدث على الساحة الدولية، وهي تهدف بذلك إلى توفير المعلومات المختلفة عن الدول الاخرى، وذلك للتقليل من مخاطر فشل أي قرار وطني بمواجهة تلك الدول، والحد من الثمن الذي يمكن أن تدفعه نظير اتخاذها لقرار أو تبنيها وسيلة لا تحقق الهدف المنشود، وتؤثر في أمنها الوطني. وبالتالي فإن مقدرة الدولة على رسم سياسة خارجية ناجحة تجاه غيرها مشروطة بمدى كفاية الحقائق والمعلومات التي تحصل عليها من ممثليها في الخارج من الدبلوماسيين.

ويعتبر جمع المعلومات وتقصى الاحداث عن العالم الخارجي من صميم عمل الدبلوماسي، وقد أشارت الفقرة (ج) من المادة (٣) من إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م إلى ممارسة هذه الوظيفة:

«التحقق بكل الوسائل المشروعة من الظروف والتطورات في الدولة المستقبلة، ووضع تقرير عن ذلك إلى حكومة الدولة المرسلة».[١٤] وذلك حسب ما ذكره الدكتور "عدنان البكري".

فالتحقق من الظروف والتطورات، عملية غير محدودة، ومشروطة بأن تمارس بالوسائل المشروعة، وهو القيد الوحيد على جمع المعلومات. أما العناصر الرئيسية لجمع المعلومات فهي :

١ - دراسة الاوجه المختلفة لجميع نواحي الحياة في الدولة التي يعمل فيها الدبلوماسي، والتي تهم مصالح دولته، أو مواطنيها، وإرسال تقارير بذلك إلى الجهات المعنية، والتي غالباً ماتكون وزارة الخارجية، حيث تطلب تزويدها بمعلومات محددة حول جانب معين من جوانب الحياة العامة، في الدولة المضيفة، بوضع تقرير حول الوضع التعليمي أو المواصلات أو اتجاهات الرأي في موضوع معين، بالإضافة إلى التطورات والتغيرات في الحكم، والشخصيات الحاكمة

والعاملين بالدولة، والمواطنين، سواء من المعارضة أو مراكز القوى واتجاهات الرأي العام.

٢ – جمع المعلومات بكل أنواعها، وتقييم الأوضاع وشرح المواقف، والقيام بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية لاستيفاء اكبر قدر ممكن من المعلومات. وهذا لايعني أن الدبلوماسي يتطابق عمله تماماً مع رجل الاستخبارات، ولكن الدبلوماسي يقوم بجمع المعلومات من مصادرها العلنية، أما المعلومات السرية فيحصل عليها بالطرق التي يقرها العرف والتعامل الدبلوماسي.(١٥)

٣ – تحليل المعلومات المتجمعة، حيث تقع على الدبلوماسي مهمة صعبة، تضاف إلى مهامه الأخرى، وهي تحليل المعلومات، للتوصل إلى مايكمن وراء السطور، فالمعلومات وحدها تمثل «ماذا» حصل أو تعبر عن حقائق مجردة أو أحداث روتينية، أما «لماذا» و «كيف» فالاستقراء والتحليل هو الكفيل بالإجابة عليهما، ومن أوجه تحليل المعلومات الربط بين الأحداث والظواهر التي قد تبدو للشخص العادي منعزلة، وغير مترابطة، ولكن قيام الدبلوماسي بإخضاعها للتحليل قد يكشف وجود الترابط والعلاقة بينها، مما يؤدي إلى مقترحات تتناسب مع أبعاد وآثار هذه المعلومات حتي يستفيد منها صانع القرار، خاصة وأن كلا من التحليل والتوصيات يعد رأيا ميدانيا ملاصقا للواقع، ومرحلة تحليل المعلومات من أهم مراحل المعالجة الفنية والعلمية التي يترتب عليها التقييم السليم، واستقراء ما تحتويه وما تهدف إليه، وهذا لن يتأتي إلا بتفاعل الأحداث، موضوع التقارير مع التقييم والمعايير الذاتية للدبلوماسي ومقوماته الشخصية، ومتابعته للأحداث واستقراء أبعادها، وهذه عملية هامة وحساسة ويتم التوصل إليها من خلال :

أ – استعراض المراجع المختلفة لمصادر المعلومات.

ب – تقييم المصدر والحذر من المصادر المزدوجة.

ج – البحث عن مضمون المعلومات من حيث تغطيتها لجميع ما يتعلق بالموضوع، وتحديد ماينفعها لاستكماله من مصادر أخرى.(١٦)

٤ – تقييم المعلومات : ينصب تقييم المعلومات على مصدر المعلومات ذاتها، فالمعلومات قد تكون صحيحة، ولكن سطحية لاتكشف عن حقائق الأمور والاحداث التي تهم الدولة. ويقصد بتقييم المعلومات، إيجاد مدى قوة أو ضعف الصلة بينها وبين

القضية أو الموضوع محل اهتمام الدبلوماسي أو حكومته، ومدى تاثيرها في مصالحها.

أما تقييم مصدر المعلومات فيعني غربلتها لفصل الغث من السمين، ومعرفة ما هو موثوق به أو غير متحيز أو ثانوي أو ما لايمكن الاعتماد عليه إلا مع الحذر.(١٧)

المبحث الثالث
دور الإعلام في دعم الدبلوماسية

الدبلوماسية والإعلام حرفتان، أو مهنتان شديدتا الصلة ببعضها البعض، فكلاهما مهنة متصلة بالحياة العامة، على المستويين الحكومي والشعبي، وكل منهما قائم على الاحتراف والتدريب، كما أن كلا منهما يحتاج إلى الذكاء والفطنة، وحسن التصرف والكياسة، والقدرة على الشرح والإقناع شفاهة، وحسن العرض كتابة، والمقدرة والرغبة في المحافظة وخلق الصداقات، والقرب من مصادر الأنباء وسرعة الحركة.

وفي أسلوب عمل كل منهما، يهتم الصحفي والدبلوماسي بالجانب الاجتماعي من عمله، لأن ارتياد المجتمعات ومخالطة الاصدقاء وسيلتهما لجمع الأنباء والمعلومات، وغربلتها وتحليلها وإزاحة القديم أو قليل الفائدة منها جانباً، والتركيز على البند الصحيح، أو ما يشتم منه أن يؤدي إلى تطورات تهم كلا من الصحفي والدبلوماسي في ميدان عمله.

ولقد تأثرت الدبلوماسية تأثراً مباشراً بالتقدم المذهل الذي تحقق في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية، ووسائل الانتقال سواء للأفراد أو المعلومات، والثورة التقنية، هي في أحد جوانبها ثورة إعلام، فلقد أصبح الإعلام يشكل عنصراً هاماً في التعريف بالدول والحضارات، بوصفه مكملاً للعمل الدبلوماسي التقليدي.

ولاشك، أن التطور في وسائل الاتصال قد أثر في الممارسة الدبلوماسية، وفتح أمامها آفاقاً جديدة على نحو غير مسبوق عبر القرون، بحيث أصبح ميسوراً على الدبلوماسيين، الاتصال بحكوماتهم في ثوان معدودة، وأصبحت التقارير والمعلومات التي يبعث بها الدبلوماسي للقيادة السياسية تستغرق بضع دقائق، بعد أن كان يتم إرسالها في بضع أسابيع.(١٨)

ولعل المهم في علاقة الإعلام بالدبلوماسية، وخاصة في العصر الحديث، أن المبعوث الدبلوماسي لم يعد الوسيلة الوحيدة لنقل الصور والمعلومات والأخبار والتقارير،

من الموقع لحكومته، بل أصبحت الصحافة العالمية ووكالات الأنباء بقدراتها وإمكانياتها الهائلة، أسرع، وأحياناً أقدر من المبعوث الدبلوماسي على معرفة ومتابعة الأنباء، حتى في الدولة المعتمد لديها احياناً. بل وأصبح هو نفسه يستفيد من الصحافة في التعرف على الأنباء العالمية، ومتابعة ما يحدث في أنحاء العالم.

ونجحت أجهزة الإعلام العالمية، في أن تضع في متناول الحكومات ووزارات الخارجية تغطية شاملة للأحداث، بحيث تمكنها من تزويد مبعوثيها بتعليماتها المبدئية فور وقوفها على المعلومات أولاً بأول. وتراعى الحكومات في مثل هذه المواقف أن تتعرف على مختلف الاتجاهات، وأن تزن الأمور في حرص وتؤده، آخذة في الاعتبار، ماتلجأ إليه أجهزة الإعلام من إعطاء صورة للوقائع من وجهة نظر الدولة التي تنتمي إليها تلك الأجهزة. وتعتبر وسائل الإعلام اليوم، أداة من أدوات الساسة الخارجية، وهذا ينطبق بصفة أساسية على الدول الكبرى التي تستخدم وسائل الإعلام، لتحقيق أغراض سياسية واقتصادية وثقافية، وتحرص وسائل الإعلام على تقديم صورة إيجابية للنظام الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وللشعب الذي تعبر عنه، وتعكس الدول من خلال وسائل إعلامها، سيادتها ومنجزات حضارتها، لأن لكل دولة صورة تهدف إلى تعزيزها في المجال الدولي، وفي أذهان الشعوب الأخرى.

دور وسائل الإعلام في تكوين الرأي العام والتأثير فيه :

ساهمت وسائل الإعلام بثقلها الضخم في تشكيل وتكوين الرأي العام بشكل كبير في كثير من الدول، وهذا بدوره أثر تأثيراً مباشراً في الدبلوماسية من الناحيتين النظرية والتطبيقية.(١٩)

يتبلور الرأي العام المحلي، تجاه القضايا التي تهم المواطنين داخل الدولة، مثل المجاعة والبطالة والانفجار السكاني، ويتبلور الرأي العام العالمي تجاه القضايا التي تهم الجنس البشري، وتثير الإهتمام العالمي، مثل مشكلات سباق التسلح والأمية والعنصرية والإرهاب وتدمير البيئة.(٢٠)

وإذا كانت الدبلوماسية تسعى لتوثيق العلاقات بين الدول، ونشر السلام العالمي، فإن وسائل الإعلام الدولية والوطنية تستطيع إظهار التحديات والأخطار التي تهدد جميع

الأمم، وجعل المشكلات العالمية مفهومة على نحو أفضل، وعلى حفز الحكومات للعمل على حل تلك المشكلات، والدعوة للتعاون السلمي والتفاهم المشترك بين الدول.

السرية والعلانية بين الدبلوماسية والإعلام :

تتميز طبيعة العمل الدبلوماسي بالسرية والهدوء وضبط النفس والصمت والحذر عند معالجة القضايا الدولية والمنازعات الثنائية، وخاصة تلك التي تمتاز بالحساسية الشديدة.

وتقوم طبيعة العمل الإعلامي على العلانية والسبق، وأحياناً يلجأ الإعلام للدعاية والمبالغة والتهويل لتحقيق الأهداف الوطنية، وخاصة في زمن الحروب للتأثير في مجريات العلاقات الدولية، والتوصل إلى حلول تخدم المصالح الذاتية للدول المعنية. ولقد شهدت الحقبة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، ظهور الإعلام بشكل مكثف ونشيط، وقيامه بدور خطير على مسار العلاقات الدولية. ويرى بعض خبراء الإعلام، أن الإعلام لايواكب أدق تفاصيل العمل الدبلوماسي فقط، بل ويسبقه في أحيان كثيرة، بل ويخرجه في بعض الأحيان عن سريته التقليدية، ونتج عن ذلك نوع من التكيف الذي وصل إلى حد التآلف بين الدبلوماسية والإعلام،[٢١] وأصبح التلازم والتلاحم بين الدبلوماسية والإعلام عنصراً ضرورياً وجوهرياً في مجال العلاقات الدولية المعاصرة، وأصبح لاغنى لأحدهما عن الأخر، للخوض في خضم الصراعات السياسية والعقائدية والاقتصادية والاجتماعية الدولية.

المبحث الرابع

التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها في العمل الدبلوماسي

أدت الثورة التكنولوجية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية، إلى التقدم المذهل في المواصلات السلكية واللاسلكية، ووسائل انتقال الأفراد والمعلومات، وسرعة الاتصال وسهولة التنقلات، الأمر الذي انعكس على أسلوب العمل الدبلوماسي، وأصبحت المسافات تقاس بالساعات بدل الأيام، وتقاس الاتصالات بالدقائق والثواني بدل الساعات، وانتقلت الدبلوماسية من المرحلة غير المباشرة، إلى الدبلوماسية المباشرة، وانعكس ذلك بالتالي على الأمن الوطني للدول وسياساتها الخارجية.

التكنولوجيا الحديثة وصلاحيات السفير :

كان للسفير في الماضي حرية التصرف الواسعة في إنجاز مهامه مع حكومة الدولة المبعوث إليها، وأهمها المفاوضات، وعقد الاتفاقيات، ولم يكن يحد هذه الحرية إلا التعليمات الصادرة إليه حين مغادرته بلدته، أو تلك التعليمات التي كانت تصله بعد فترات متباعده حسب إمكانية وصول المركب الشراعي أو القافلة أو السفينة التجارية أو القطار مما جعل للسفير مطلق الصلاحيات، الأمر الذي أوقع بعض السفراء في ارتكاب بعض التصرفات الخاطئة التي أدت إلى الإخلال بالأمن الوطني لدولهم، مما عرضهم لعقوبة الإعدام في حالات كثيرة بعد رجوعهم إلى بلادهم.

ومع التقدم العلمي والتكنولوجي وسرعة الاتصالات وإلغاء فوارق الزمان، قيد ذلك تصرفات السفير، وجعله على اتصال دائم بوزارة الخارجية، ويتسلم التعليمات بوقتها وينفذها حرفياً، مما أدي إلى تشديد السيطرة على تصرفاته وتقليص دوره، مما حدا بالبعض إلى تشبيه دور الدبلوماسي في العصر الحديث بالمراسل المسؤول عن حمل وإيصال العروض من دولته إلى الدولة المضيفة في عصر حلّ فيه التلكس والفاكس والطائرة النفاثة محل المبادرة الشخصية.(٢٢)

تأثير التكنولوجيا في العمل الدبلوماسي :

أدت سرعة الاتصالات إلى مركزية صنع القرار في الشئون الخارجية، وقللت من حرية تصرف المبعوثين الدبلوماسيين، وتركت مجالاً كبيراً للإدارة المركزية للتدخل وإصدار التوجيهات والتعليمات إلى رئيس البعثة، وتضاءلت أهمية البعثة الدبلوماسية التي كانت في الماضي وسيلة الاتصال الوحيدة مع الدولة المعنية، ومع تطور الاتصالات والمواصلات عُرف ما يسمى بدبلوماسية القمة حيث يلجأ وزير الخارجية في المسائل العاجلة والحساسة إلى اختصار الطريق والاتصال بوزير خارجية الدولة المعنية، أو السفر لمقابلة هذا الوزير أو رئيس الدولة، وقد يكون رئيس البعثة الدبلوماسية هو أخر من يعلم. وقد أدى الاعتماد على الأجهزة الالكترونية والصور الفضائية والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى تهميش دور الممثل الدبلوماسي وقدرته على تحليل المعلومات والاحداث، وعلى الرغم من ذلك يظل الممثل الدبلوماسي وحده صاحب القدرة على الربط بين الاحداث والظواهر في البلد المعنى، وبالتالي إخضاع المعلومات للتحليل مما قد يكشف عن وجود الترابط والعلاقة بينها، وهذا يؤدي إلى توافر المعلومات الضرورية لدى الدولة عن الدول الاخرى، وذلك لدراسة كافة الاحتمالات قبل اتخاذ اي قرار يؤثر على الأمن الوطني للدولة.(٢٣)

كما أدي التقدم التكنولوجي في المواصلات إلى مقدرة الرؤساء على الانتقال السريع من قارة إلى أخرى، وقضاء يوم أو بضعة أيام في محاولة للتوصل إلى حل مشكلة أو للتشاور وتنسيق المواقف أو لاستعراض الوضع السياسي الدولي أو العلاقات الثنائية بين بلدين، مما يخدم الأمن والسلام الدولي، ويؤثر على الأمن الوطني بالايجاب لأي دولة. ولعل أحدث مثال على ذلك هو اجتماع مايزيد على ١٠٠ رئيس دولة في مدينة "ريو دي جانيرو" في البرازيل في شهر يونيو عام ١٩٩٢م للتوصل إلى اتفاقية تضمن منع تلوث البيئة وحماية كوكب الأرض، وهذا النوع من الدبلوماسية الحديثة والذي ظهر بفضل التطور التكنولوجي، رغم بعض السلبيات، إلا أن له إيجابيات عديدة، أثرت بصورة كبيرة جداً في ممارسة العمل الدبلوماسي، ودفعت بالعلاقات الدبلوماسية إلى نقلة جديدة لم تكن معروفة سابقاً بهذه الكثافة، وبفضل التطور في حقل الاتصالات،

أصبح في متناول المبعوث الدبلوماسي حصيلة ضخمة وسريعة من المعلومات، مما يسر له مهمة تجميعها وتحليلها وتقنينها، كما توافرت له وسائل عصرية متطورة لإبلاغ حكومته بما يتوافر لديه من معلومات، وذلك في ساعة وصول المعلومات اليه. فقيام الممثل الدبلوماسي بإيصال المعلومات في ساعتها لوزارة الخارجية، وتلقي توجيهاتها بصدد التصرف إزاء المسائل المختلفة يعتبر في حد ذاته، تخفيفاً لأعباء الممثل الدبلوماسي، وكذلك تحميل المسؤولية للسلطة السياسية التي تتحمل في النهاية نتائج قراراتها.

إن للثورة التكنولوجية الحديثة سلبياتها وإيجابياتها على العمل الدبلوماسي، ولكن نظراً للواقع الحالي الذي أدي إلى التطور الحضاري في صناعة القرار السياسي، وبالتالي تطور الجهاز الدبلوماسي نفسه الذي استفاد من التكنولوجيا في مجالات عديدة، ولم تؤد هذه الثورة التكنولوجية إلى أي نقص أو عيب في العمل الدبلوماسي، إلا في أمور ثانوية لايمكن مقارنتها بما قدمته التكنولوجيا لتطوير العمل الدبلوماسي، وخاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها وإرسال التقارير.

وإذا كان من سلبيات التطور في وسائل الاتصال، تقلص سلطات البعثات الدبلوماسية وفقدانها لبعض صلاحياتها الواسعة، فقد قابل ذلك اكتسابها مجالاً أوسع، وبالتالي أهمية أكبر بسبب السرعة في إيصال المعلومات والمعطيات، وسرعة مماثلة في تلقى توجيهات المركز بصدد التصرف إزاء المسائل المختلفة، لأن القضية المركزية في النهاية ليست من يمتلك الصلاحيات الأكثر، وإنما القضية الأهم هي الفوائد التي تقدم للبلد والدور السياسي الذي تلعبه البعثات الدبلوماسية في تحقيق نجاح السياسة الخارجية للدولة ومتطلبات الأمن الوطني لها، لقد أدي التطور في وسائل المواصلات إلى حفظ قيمة المعلومات، وخاصة المعلومات الخطيرة والتي تتعلق بالأمن الوطني للدولة، حيث اصبح المبعوث الدبلوماسي يبلغ بها حكومته في الوقت المناسب لتتخذ ماتراه مناسبا قبل فوات الآوان، وتزود المبعوث بتعليماتها فور وقوفها على المعلومات أولاً بأول، بغض النظر عن الموقع الجغرافي للبلد المعتمد لديها، وهذا الأمر لم يكن متخيلا لدى دبلوماسي القرن التاسع عشر مثلا. وأدى التطور الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات إلى

تطوير أسلوب العمل الدبلوماسي من ناحية السرعة والسرية، ثم استخدام الميكروفيلم والحاسب الآلي والفاكس إلى تطوير نظام المحفوظات، وتخزين المعلومات، وهذه الاستخدامات العملية أدت إلى زيادة كفاءة العمل الدبلوماسي.(٢٤)

هوامش الفصل الأول

١ - أدونيس العكره. «من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية» ط ١، عام ١٩٨١م، ص ١١٠.
٢ - عدنان البكري. «ألعلاقات الدبلوماسية والقنصلية» الكويت، ١٩٨٥، ص ٤١.
٣ - المرجع السابق. ص ٣٨ - ٤٢.
٤ - محسن عبدالخالق، «دبلوماسية الدولة» ص ١٢.
٥ - جمال بركات، «الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها»، الرياض ١٩٨٥، ص ١٩ - ٢٠.
٦ - أدونيس العكرة، مرجع سابق. ص ١١١.
٧ - عزالدين فوده، «النظم الدبلوماسية»، ١٩٦١، ص ٤٩.
٨ - المرجع السابق. ص ٥١.
٩ - محمود خلف، «النظرية والممارسة الدبلوماسية» ١٩٨٩، ص ٤٧.
١٠ - المرجع السابق. ص ٤٨ - ٤٩.
١١ - عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٥٨ - ٥٩.
١٢ - المرجع السابق، ص ٦٠ - ٦٣.
١٣ - إسماعيل صبرى مقلد، «العلاقات السياسية الدولية» ١٩٧٩، ص ٤٢٨ - ٤٢٣.
١٤ - عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٢٥.
١٥ - المرجع السابق. ص ٥٣ - ٥٤.
١٦ - رشوان، حسن. «الدبلوماسي وتحليل المعلومات» مجلة الدبلوماسي، العدد ١١ ص ٣٨.
١٧ - عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٥٥.
١٨ - جمال بركات، «الدبلوماسية والإعلام، الجانب الإعلامي في العمل الدبلوماسي» مجلة الدراسات الدبلوماسية، العدد الرابع ١٤٠٧، ص ٦٥.
١٩ - عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٤٨.
٢٠ - فاروق أبوزيد، «انهيار النظام الإعلامي الدولي» ص ٤٠.
٢١ - جمال بركات، مرجع سابق. ص ٦٦.
٢٢ - حسن صعب، «الدبلوماسي العربي» بيروت، ص ٩٩.
٢٣ - المرجع السابق، ص ٤٧.
٢٤ - المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٣.

الفصل الثاني

الاستخبارات والجاسوسية

المبحث الأول : تعريف الإستخبارات

المبحث الثاني : العلاقة بين الاستخبارات والمعلومات

المبحث الثالث : أنواع الاستخبارات ووسائلها في جمع المعلومات

المبحث الرابع : أثر التطور التقني في علاقة الاستخبارات بالأمن الوطني

تمهيد

منذ خلق الله الإنسان، وهو في صراع مع بيئته من أجل البقاء، وبمفهوم الاستخبارات، كان الإنسان يمارس نشاط جمع المعلومات في صورة مبسطة مثلت جوهر الاستخبارات بأبعاده المختلفة سواءً الإيجابية او الدفاعية. وكانت اعمال الاستخبارات سلوكاً بشرياً، نشأ مع الإنسان منذ بدء الخليقة ومارسها في سبيل تحقيق احتياجاته، وحماية نفسه من الأخطار المحدقة به.(١)

لذلك، اهتمت الدول اهتماماً واضحاً – منذ القدم – بالحفاظ على أسرارها ومقاومة كل من يحاول الوصول اليها، فلكل دولة أهدافها الحيوية الحساسة التي تعمل على حمايتها ضد أولئك الذين يحاولون القيام بمحاولات لتخريبها أو تدميرها. كما تحرص الدولة على التمسك بقيمها ومبادئها، وتهدف إلى حماية أمنها الوطني، وتحقيق الاستقرار والتماسك لشعبها، ومن أجل ذلك نشأت الاستخبارات وتطورت مع مرور التاريخ بهدف أساسي، وهو حفظ كيان الدولة وحمايته من الفوضى وعدم الاستقرار.(٢)

المبحث الأول
تعريف الاستخبارات

الاستخبار في اللغة هو السؤال عن الخبر. وخبر الأمر أى علمَهُ وأخبره بكذا (خبره) بمعنى الاستخبار، ويقال أيضاً أخبره أى أنبأه. و (الخبر) مايتصل ويُحدّثُ به قولاً أو كتابة، وهو قول يحتمل الصدق والكذب لذاته وجمعه «أخبار».[٣] واستخبره أي سأله عن الخبر، وطلب أن يُخْبرَهُ به. و «المخبر» هو من يزود بالمعلومات أو ينقل الأخبار سواءً للدولة أو الصحيفة أو وكالة الأنباء.[٤]

وتُعَدُ الاستخبارات، أول وأهم مؤسسة تعمل في خدمة الأمن الوطني للدول، وذلك عن طريق الحصول على كافة أنواع المعلومات. وتختلف التعريفات والتفسريات التي تتناول كلمة «الاستخبارات». وتُستخْدَمُ كلمة «الاستخبارات» استخداما مزدوجاً دون تغيير، فهي تعني أحيانا «عمليات الاستخبارات نفسها» وأحيانا تعني «نتائج وثمار هذه العملية» أي حصيلة المعلومات التي تحصل عليها الاستخبارات.[٥]

وعرَّف «هاري رانسوم» الاستخبارات بأنها «التعبير العصري عن المعلومات».[٦] وللدلالة على ارتباط الاستخبارات بالمعلومات، فقد عُرَّفتْ على أنها «المعرفة والعلم بالمعلومات التي يجب أن تتوافر لدى كبار المسؤلين العسكريين حتي يمكنهم العمل لتأمين سلامة الأمن الوطني»[٧]. ويكشف هذا أهمية المعلومات في توجيه صنع القرار سواء على المستوى المدني أو العسكري.

والاستخبارات بمفهوم أوسع، هي مجموعة الأجهزة أو التشكيلات أو الوسائل المستخدمة لجمع المعلومات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية الخاصة بالعدو وتحليلها، مع العمل في الوقت نفسه على مكافحة عمليات التخريب، وإبطال كل عمل يقوم به العدو، بالإضافة إلى الاهتمام بأن جمع المعلومات لايقتصر فقط

على الدول العدو، وإنما يتعداه ليشمل الدول الصديقة أيضاً.(٨) ويستنتج من هذا التعريف اتساع معنى كلمة الاستخبارات لتدل دلالة قاطعة على أن جمع المعلومات التي تهم الأمن لايقتصر فقط على الدول المعادية، وإنما يتعداه ليشمل الدول الصديقة أيضاً، بغض النظر عن طرق جمع المعلومات من كل منهما. وُيعرِّفُ قاموس المصطلحات العسكرية الأمريكي الاستخبارات بأنها «نتيجة جمع، وتقييم وتحليل، وإيضاح، وتفسير كل مايمكن الحصول عليه من معلومات عن اي نواحي لدول أجنبية أو لمناطق العمليات، والتي تكون لازمة لزوماً مباشراً للتخطيط»(٩). ويحدد هذا التعريف وظائف الاستخبارات بأنها ليست فقط تكمن في جمع المعلومات، بل تصل إلى تحليل المعلومات. ومن أوجه التحليل التوصل إلى ما يكمن وراء سطور المعلومات، فالمعلومات وحدها تمثل «ماذا» حصل، أو تعبر عن حقائق مجرده إحصائية أو وصفية أو إخبارية أو عن طريق المشاهدة، أما «لماذا» و «كيف» فالاستقراء والتحليل هو الكفيل بالاجابة عليها. فمثلاً تكرار ظاهرة المظاهرات في الدولة التي يعمل فيها رجل الاستخبارات لصالح دولته، هي معلومات قد لاتهم الدولة التي أرسلت رجل الاستخبارات، وذلك إذا كانت أسبابها اجتماعية أو اقتصادية، ولكن التحريض من قبل الجماهير ضد مصالح الدولة الأخرى هو الذي يحتاج إلى تحليل للوصول إلى السبب الذي له تأثيره المباشر على مصالحها. والوجه الآخر لعملية تحليل المعلومات هو الربط بين الاحداث والظواهر التي قد تبدو منعزلة للمراقب الاعتيادي، ولكن إخضاعها قد يكشف عن وجود الترابط والعلاقة بينهما.(١٠)

وتقييم المعلومات، لايقل أهمية عن تحليل المعلومات كإحدى وظائف الاستخبارات، حيث ينصب التقييم على المعلومات ذاتها ومصدرها. فالمعلومات قد تكون صحيحة، ولكنها سطحية لاتصيب كبد الحقيقة، ولاتكشف عن مكنونات مايجري على السطح من أحداث وحقائق تهم مصالح الدولة، وتهتم هذه الدول بمعرفتها عن طريق رجال الاستخبارات. ويتبع تقييم المعلومات تقييم مصدر المعلومات، وهذا يعني غربلتها لفصل الغث عن السمين، ومعرفة ماهو موثوق به أو غير متحيز أو ثانوي أو لايمكن الاعتماد عليه إلا مع الحذر.(١١)

والاستخبارات كنظرية، ليست سوى نتيجة ومحصلة للمعرفة، وهي مايقوم بعمله الفرد كل يوم. وتشير «لايلاس فارجو» أن الاستخبارات تعني القدرة على فهم وتقدير الآراء والمواهب العقلية، سواء في المجتمع الانساني المتنافس أو في سير العلاقات بين الامم، فإنها تعنى المعلومات التي يتعرف الناس الذين تخصصوا بالكيفية التي يُعالج بها رجال الصحف الانباء. وتعريف معاجم اللغة لهذا النوع من المعلومات هو «المعلومات المنقولة» أي المعلومات التي لاتبقى في ذهن شخص واحد، ولكنها تنقل منه إلى غيره. ومن الوكالات التي تخصصت في هذا النشاط تُوصفُ الاستخبارات بأنها المعلومات المقدرة القيمة التي تقررت درجة الثقة بها وبمعناها وأهميتها.(١٢)

المعلومات الإعلامية هي مجرد نقل الخبر، أياً كان نوعه، وهذا يعود إلى طبيعة العملية الإعلامية التي ينقصها التحليل والتقييم. أما المعلومات التي يتم نقلها عن طريق رجل الاستخبارات، فهي تحتاج إلى تقييم المضمون وتقييم المصدر ودراسة الاحتمالات المتعددة لها، ومن ثم إستخلاص الحقائق، ثم تقديمها إلى صانع القرار.

والاستخبارات «كعملية»، هي المجهود المنظم لجمع المعلومات وتقديرها قطعة قطعة، وتجميعها حتى تتكون منها صورة أكبر وأكثر وضوحاً بالدرجة التي تجعل رؤية صورة الاشياء المتوقعة ممكنة، أو أنها مجهود متواصل لاختراق الضباب المخيم على الحرب والدبلوماسية حتى يمكن رسم الخطط للمستقبل.(١٤)

ومن أبراز نشاطات الاستخبارات في هذا المجال:(١٥)

- الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بتحركات الدول المعادية، والتعرف على أهدافها وخططها.
- محاربة التجسس وإفشال خطط العدو في عدم الوصول إلى أهدافه.
- مراقبة النشاط السياسي ومتابعة سير الاستعدادات العسكرية للدول المعادية والصديقة على حد سواء.
- إثارة المتاعب الداخلية للدول المعادية، ومحاولة خلق الشقاق والخلاف بين زعمائها وقادتها.

- الحصول على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، وبالأخص فيما يتعلق بالصناعات التكنولوجية والكمبيوتر.
- الحصول على آخر أسرار الإنتاج العسكري في مجال الاتصال والكمبيوتر والصواريخ.

وتعرف دائرة المعارف البريطانية الاستخبارات تعريفاً يعد الأكثر شمولاً، بأنها «جمع المعلومات سواءً عن الخصم أو الحليف أو المحايد، وتهتم اساساً بمسائل الحرب والدفاع وقت السلم، بالإضافة إلى جمع المعلومات الدبلوماسية والاقتصادية والصناعية، وتأمين تلك المعلومات.(١٦)

وتتميز الاستخبارات بخصائص أهمها :

١ - جمع المعلومات سواء السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية من المصادر التالية :

أ - مصادر علنية، وأهمها الصحافة والإذاعة والتلفاز والزيارات الرسمية، والحفلات التي يحضرها رجل الاستخبارات في الدولة التي يعمل بها، سواء كان ذلك تحت غطاءٍ دبلوماسي أو تجاري أو تعليمي.

ب - مصادر سرية، وهي تتعدد وتختلف باختلاف الدولة سواء معادية أو صديقة، وأهم هذه المصادر - هي - الاتصال الشخصي بأفراد المجتمع أو الاتصال برجال الاستخبارات للدول الأخرى سواء بطريقة رسمية أو بطريقة شخصية علنية أو سرية.(١٧)

٢ - تقييم المعلومات، وتقييم مصادرها وتحليل المعلومات، والهدف من هذه العملية هي تقليل مخاطر فشل أي قرار وطني بمواجهة أي دولة، والحد من الثمن الذي يمكن أن تدفعه نظير اتخاذها لقرار، أو تبنيها لوسيلة لاتحقق الهدف المنشود.

٣ - تأكيد معلومات، تم الحصول عليها بطرق غير الاستخبارات، وكذلك نفس المعلومات ربما اتخذها العدو قراراً بنشرها للتاثير في الدولة.

٤ - إن عمل الاستخبارات دائم لاينقطع في أي وقت، ولايتأثر بوقت الحرب أو السلام، وكذلك عمل الاستخبارات لايميز بين الدول العدوة والصديقة، إلا فيما يتعلق بمجالات ضيقة جداً. فعمل الاستخبارات، يتميز دائماً بمحاولة جمع أكبر

قدر من المعلومات عن الدول الأخرى، سواء عدوة أو صديقة على حد سواء.

٥ – إذا كانت واقعية السياسة تعتبر واقعية عمل ومحكها النجاح، فإن واقعية الاستخبارات هي واقعية فهم، ومحكها هو ملاءمة خيال رجل الاستخبارات وتوقعاته مع الواقع، حيث أنه إختبار الحقيقة أو إختبار الواقعية في وصف الواقع. وبالتالي فإن هناك مشكلة صعبة تواجه الاستخبارات، وهي كيفية تقدير النتائج بشكل صحيح.(١٩)

٦ – إن الاستخبارات لاتقدم الخدمات المعلوماتية وتقف وظيفتها فقط عند هذا المجال، بل إن الاستخبارات تستطيع تزويد صانع القرار بعناصر القنوات التي تمكنه من السيطرة على سياسته الخارجية والداخلية إلى حد كبير جداً.(٢٠)

وخلاصة القول، أن كل الدول تسعى من خلال عمليات جمع المعلومات عن طريق الاستخبارات – بصرف النظر عن وسيلة الجمع – إلى تطوير إمكانياتها الخاصة، بتقييم قدرات ومصالح ونوايا الدول الأخرى في أي مكان وزمان وتحت أي ظرف. وإذا كانت الدولة بحاجة دائمة للمعرفة بالحوادث المختلفة على الساحة الدولية، فإن الهدف الاساسي من توفر المعلومات عن الدول الأخرى سواء دول معادية أو محايدة أو صديقة، هو في النهاية السعي للتقليل من المخاطر التي ربما تنجم عن فشل أي سياسة وطنية بمواجهة تلك الدول، ومحاولة الحد – قدر الامكان – من الثمن الذي يمكن أن تدفعه نظير إتخاذها لقرار أو تبنيها لوسيلة لاتحقق الهدف المنشود من ذلك.(٢١)

العلاقة بين الاستخبارات والجاسوسية :

الجاسوسية لغة، مشتقة من الفعل جس وتجسس واجتسَّ الاخبار. وُتعرَّفُ الجاسوسية لغة، بأنها «البحث عن الأخبار وتفحصها بصورة خفية، ومعرفة الأمور والبحث عنها وطلبها»،(٢٢) وعُرفت أيضاً، بأنها «البحث والتفتيش عما يخفى من الاخبار والمعلومات السرية الخاصة بالعدو، بواسطة اجهزة التجسس بقصد الاطلاع عليها، والاستفادة منها في إعداد خطة المواجهة»(٢٣). ويرتبط هذا التعريف بالبحث عن الاخبار والمعلومات ووصفها بالسرية، وهذا يدل على اقتران الجاسوسية والعمل السري الذي يعد الركيزة الأولي الذي تقوم عليه الجاسوسية.

وعرفت الجاسوسية أيضاً، بأنها «فن الحصول على المعلومات سواءً بالسمع أو التصوير أو التجنيد، ووضع هذه المعلومات تحت يد أجهزة المخابرات في الدولة للاستفادة منها سواء سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً»(٢٤).

ويستنبط من هذا التعريف نوعية العلاقة بين الاستخبارات والجاسوسية، حيث أن الجاسوسية تعد إحدى الطرق التي تعتمد عليها الاستخبارات في الحصول على المعلومات، وخاصة السرية. فأعمال الجواسيس غير مشروع، ويعمل الجاسوس في الخفاء، أو تحت شعار كاذب ليحصل على معلومات عن العمليات العسكرية لدولة محاربة بهدف ايصالها للعدو.(٢٥)

ولهذا يشار للجاسوسية على أنها «تلك الوسائل السرية التي تحصل أو تحاول الحصول بواسطتها الدول أو المنظمات والأشخاص على المعلومات المحمية التي لايحق لها الوصول إليها، والمتعلقة بالمصالح الوطنية للبلد المستهدف». (٢٦)

يتبين من هذا التعريف، أن الجواسيس يعملون وقت الحرب والسلم، بهدف الحصول على معلومات لتعزيز جبهة الدولة التي يتجسسون لحسابها في حالة نشوب حرب جديدة، وذلك كالحصول على معلومات عن تطور الأسلحة الحربية في الدول الأخرى، وما وصلت إليه من تكنولوجيا حديثة، وأيضاً من أجل تقوية الصراع القائم بين الدول على القواعد الاستراتيجية، والسيطرة على مناطق النفوذ، والاستفادة من الاضطرابات السياسية على مناطق النفوذ ودس الفتن والمؤامرات السياسية لخدمة مصالحها السياسية والاستراتيجية.

وتعتبر الجاسوسية لونا من ألوان الحرب، لها جنودها وأسلحتها المتطورة، إلا أنها حرب تتم في الخفاء بالاساليب المستترة، وهي تهدف أصلاً إلى جمع المعلومات عن العدو، والاستفادة منها في أعمال القتال والصراع المسلح. وأما الهدف الثانوي الذي قد يقوم به الجواسيس، فهو أعمال التخريب والتدمير، وإشاعة البلبلة والخوف والشك بين أفراد الخصم.

وقد عرف الإنسان التجسس منذ معرفته للصراع المسلح ذاته، وتفنن منذ بدء الخليقة، وحتى يومنا هذا في وسائل وأساليب جمع المعلومات والاستفادة منها، وكان للمصريين القدماء، فضل السبق في هذا المضمار، حيث دلت النقوش والآثار القديمة، على أنهم كانوا يجمعون المعلومات، ويستطلعون عن الأعداء بشكل مخطط ومنظم.(٢٧)

وتطورت وسائل التجسس، ونظم الخدعة السرية تطوراً كبيراً في العصر الحديث، حتى شملت البر والبحر والجو والفضاء الخارجي، بل وحتى أعماق البحار. ومع كل ما أُستحدث من علوم وتكنولوجيا، فإن الإنسان لإيزال هو مخترع هذه الأجهزة المعقدة، وهو الذي يديرها، فالأجهزة لاتستطيع قراءة الافكار ومعرفة النوايا، وهو الوحيد القادر على الحصول على المعلومات التي تدور في الرؤوس.

إن أعمال التجسس لاتتم فقط في المجالات العسكرية، ولكن الجاسوسية العصرية امتدت إلى كل المجالات، فهناك أجهزة لجمع المعلومات عن النواحي السياسية والاقتصادية والصناعية والفنية والعلمية والزراعية، بل وحتى التجارية والصحية، بالاضافة إلى الاجتماعية والنفسية. وعموماً فإن آية دولة تحتاج إلى المعلومات التي تخدم أمنها الوطني، وأمن الدول الحليفة والصديقة. مع الاشارة إلى أن اعمال الحرب المستترة لاتقتصر على مسالة جمع المعلومات، بل تتعدى ذلك إلى وسائل توصيل ونقل هذه المعلومات وتحليلها والاستفادة منها.(٢٨)

وتتسابق أجهزة الجاسوسية من مختلف الدول في الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب، حيث توفر هذه المعلومات إمكانية إتخاذ القرار السليم، كما تحرم العدو من الحصول على المبادآة أو تحقيق المفاجأة، وتكشف نقاط ضعفه وأسرار خططه ونواياه.

وتتسابق الدول للحصول على المعلومات، لأنها تعلم أن العدو أيضا يسعى بكل ثقة وبكل جهد، للحصول على المعلومات عن البلد. لذا يجب أن تتخذ الاحتياطات والاجراءات الكفيلة لمكافحة نشاط جواسيس العدو والتصدى لهم، واتباع الإجراءات القضائية ضد نشاط العدو السري الذي يستهدف أصلاً أمن وسلام الدولة.(٢٩)

فالجاسوسية إذا، هي عمل الاستخبارات، الذي يهدف إلى الوصول إلى الأسرار والمعلومات الفنية، فالجاسوس يسعى إلى التقاط ومعرفة الاسرار بالسمع أو بالتصوير أو بالتواطوء مع عميل، وذلك من دون أن يلفت النظر إليه، ثم يرسل ما يحصل عليه إلى دولته، حيث تتولى الاستخبارات الاستفادة منها عند العمليات الخاصة بها، والتي تخدم أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو تجارية يكون لها مساس مباشر بالأمن الوطني للدولة. ولكن عمل الجاسوس في دولة العدو لايعطيه الحصانة التي يتمتع بها من يعمل في أجهزة الاستخبارات سواءً في بلده أو كونه يعمل بالمثلية السياسية لبلاده في الدول الاخرى. وباختصار فالجاسوسية جهد من مجهودات الاستخبارات الشامل، والذي يهدف إلى حماية الأمن الوطني، حيث لاتقتصر أجهزة الاستخبارات على الجاسوسية لتحقيق أهدافها، وإنما لها طرقها المتعددة والمتغيرة حسب الظروف، وتبقى الجاسوسية الطريقة السرية للكشف على أسرار الآخرين، وهي جزء لايتجزأ من التخطيط الاجمالي الشامل للاستخبارات.(٣٠)

المبحث الثاني
العلاقة بين الاستخبارات والمعلومات

ترتبط المعلومات ارتباطاً كبيراً بمختلف مجالات النشاط الإنساني، وخاصة الأمن الوطني والذي تسعى الاستخبارات إلى تأمينه ضد ما يهدده، وهو نشاطها الاساسي بالدرجة الاولى، والعلاقة بين المعلومات والاستخبارات كعلاقة الجسد بالروح، حيث تعتبر المعلومات روح الاستخباراتُ وهدفها الأساسي، حتى أن الاستخبارات عُرَفت بأنها «التعبير العصري عن المعلومات»[٣١] وتمثل المعلومات ركيزة أساسية في مختلف أوجه النشاط البشري ،ومورداً وطنياً وفعالاً يشكل جزء لايتجزأ من خطط وبرامج التنمية الاجتاعية والاقتصادية، وأساساً متينا لانجاح القرارات السياسية والعسكرية، وهي «العلم بما يدور في أرجاء العالم المختلفة، من قضايا سياسية وأمنية اقتصادية وغيرها».

وهي «قناة من المعلومات، والتي عبرها تنقل الرسالة، ومثال ذلك المعلومات المكتوبة أو بيانات شفوية»، والمعلومات أيضاً «طريقة لتعريف شيء ملموس أو ظاهرة ملموسة».[٣٢] وتشتمل المعلومات على عناصر أساسية أهمها التكامل والشمولية والتفصيل والدقة والسرعة والاستمرارية، وأن تكون في الاتجاه الصحيح.

إن المعلومة ولو كانت بسيطة قد تخدم معلومة أخري من مصادر أخرى. والمعلومة التي تصل بعد وقوع الحدث تعتبر عديمة الفائدة، وتعتبر استمرارية تدفق المعلومة ضرورية لمجابهة المواقف المتغيرة، وخاصة أن عصر اليوم، أصبح يتسم بالسرعة والتغير المذهل، وكلما كانت المعلومة موجهة إلى الجهة المختصة كلما زادت امكانية الاستفادة منها، وذلك تلافيا لازدحام مكاتب القادة بكم من المعلومات غير الضرورية، بالإضافة إلى تلافي تضارب الاختصاصات.[٣٣]

وتنقسم المعلومات ذات العلاقة بالأمن الوطني، إلى معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية وتكنلولوجية، فالمعلومات السياسية تتعلق بالسياسات الداخلية

والخارجية المتبعة التي تنوى الدولة السير عليها، وتهتم هذه المعلومات بمواقف الدول السياسية، والاتصالات بين الدول الأخرى فيما يتعلق بحل النزاعات الدولية، وخاصة التي تمس أمن الدولة الوطني، وكذلك التعرف على أسباب المواقف العدائية، ومعرفة الهدف من الحملات السياسية المواجهة ضد الدولة سواء فيما يتعلق بالحكومات أو الشعوب، كما تتضمن المعلومات السياسية طبيعة نظام الحكم في الدولة أو الدول الاخرى، وذلك بوضع الدراسة، وتسلسل إرتباط السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية، والواجبات المنوطة بكل من هذه السلطات، فضلاً عن تحديد مزايا وعيوب نظام الحكم، وإخضاعها للدراسة العميقة والجادة بغية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات السياسية.(٣٤)

وتتعلق المعلومات الاقتصادية بالنشاط الاقتصادي القوي الذي يمس أمن الدولة، مثل نشاط الدولة الاقتصادي وقدرتها على مواجهة الحصار أو الضغط الاقتصادي، والقدرة على تحقيق الاعتماد الذاتي على مصادرها، وتحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها. وكذلك القدرة الانتاجية للدولة، وخططها في إنتاج صناعات معينة (مثل الصناعات الحربية). وتشمل كذلك مصادر الدخل للدولة، ومدى اعتمادها على عنصر واحد، بالإضافة إلى المعلومات عن الاتفاقيات الاقتصادية، والمنظمات الدولية الاقتصادية.

وتعتبر المعلومات العسكرية من أهم المعلومات وأخطرها، وذلك لأنها تمس الأمن الوطني للدولة مباشرة، وتختلف هذه المعلومات باستعداد البلاد العسكري وكفاءتها العسكرية، ووسائل الدفاع عنها وعملياتها الحربية في البر والبحر والجو، وتشكيل الجيوش الوطنية وتحركاتها وعتادها وتموين أفرادها وتدريباتها، وتشمل المعلومات العسكرية أيضاً كل ما يتعلق بالقوات المسلحة للدول الأخرى ومن معلومات سرية أو علنية. ويلعب الملحق العسكري في سفارات الدول في الخارج دوراً مهماً في جمع المعلومات العسكرية عن الدول التي يعمل بها الملحق العسكري، وتشمل المعلومات مختلف أنواع الأسلحة لدى الدولة المعيّن فيها، وكذلك ظروف البلد العسكرية.

وتتعلق المعلومات الأمنية بالتدابير والاجراءات المتعلقة بالجرائم وعددها وطرق كشفها ومحاربتها، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمجموعات الخارجة عن النظام وعصابات

التخريب، ومصدر إشاعة البلابل والاضطرابات داخل الدولة، أو خارج الدولة، ويعمل ضد أمنها الداخلي.

يقصد بالمعلومات التكنولوجية المعلومات المتعلقة بآخر المنجزات والاختراعات العلمية، وخاصة فيما يتعلق بالكمبيوتر أو الصناعات العسكرية المتطورة، مثل صناعات الصواريخ والأقمار الصناعية وغيرها، بالاضافة إلى مايعرف بالمعلومات الاليكترونية، وهي مرتبطة بالمعلومات التكنولوجية، وهذه المعلومات مهمة جداً لاي دولة، ولعل السبب الرئيسي في تملك الاتحاد السوفيتي سابقاً للقوة النووية يعود إلى تمكن إستخباراتها من سرقة المعلومات المتعلقة بصناعة القنبلة النووية. وزادت هذه المعلومات أهمية بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي، وسياسة الوفاق في ظل النظام الدولي الجديد، حيث أصبح الصراع والتنافس حالياً بين الدول أقرب إلى الصراع الاقتصادي التكنولوجي، بالاضافة إلى المعلومات الاستراتيجية والتعبوية، والتي تتعلق بالمعلومات العسكرية أيضاً.(٣٥)

المبحث الثالث

أنواع الاستخبارات ووسائلها في جمع المعلومات

توجد في كل دولة العديد من الأجهزة والمؤسسات الوطنية التي تحتاج لمعلومات تتعلق بالوضع الداخلي والخارجي، لذا نجد ان هناك انواعاً متعددة للاستخبارات، وهذا التقسيم يرتبط بنوع النظام السياسي للدولة، وتنقسم الاستخبارات بوجه عام إلى ثلاثة أنواع هي :

اولاً : الاستخبارات الداخلية :

وتهدف أساساً إلى حماية الامة ومواطنيها من محاولات إنزال الضرر بأمنها الوطني، أو إلحاق الضرر بالمواطنين، وتهتم أيضاً بملاحقة نشاط الافراد سواء من المواطنين أو الاجانب الذين يحتمل قيامهم بأي أعمال تحلق الضرر بالبلاد، سواء عن طريق أعمال التخريب المادي أو المعنوي أو إثارة الفتن أو ممارسة أنشطة لاتتفق مع اتجاهات الدولة وأهدافها. هذا وقد أوجدت معظم الدول جهازاً خاصاً يقوم بتأدية هذا الواجب، وهو ما يسمى «بإدارة المباحث» ويكون عادة ملحقا بوزارة الداخلية. ومن أشهر الأمثلة على ذلك المباحث الفيدرالية الأمريكية.(٣٦)

ثانياً : الاستخبارات المضادة «مكافحة التجسس» :

وتعتبر الجانب الايجابي من الاستخبارات الوقائية وتعرف بـ «المعرفة والتنظيم والتحليل، والنشاط الذي تستخدمة الدولة لشل نشاط المخابرات المعادية، ويوجه نشاط مكافحة الاستخبارات ضد جهود الاستخبارات الاجنبية المعادية المتمثلة بالتجسس».(٣٧)

ومكافحة الاستخبارات لاتقتصر فقط على إجراءات أمن دفاعية، كإقامة حواجز أو ابتكار الرموز «الشيفرات» السرية المعادية، بل تتعدى هذا الأمر إلى التغلغل في أجهزة استخبارات الخصوم.

والهدف الشامل من هذه الجهود، هو وقاية أمن الدولة وسلامتها، ومنع تسلل عملاء العدو داخل المراكز الحساسة بها، وإزاحة القناع عن نشاط العدو، وكشف خططه ونواياه.(٣٨)

يهتم رجال الاستخبارات المضادة بأربعة مجالات أساسية، لها أهمية كبيرة في تحديد المعلومات الإيجابية اللازمة لخدمة مكافحة التجسس، وتحديد خطة العمل والتنفيذ وهي:(٣٩)

١ – الاهتمام بالأفراد الذين يعملون في أجهزة الاستخبارات المعادية، وعملائهم الذين يعملون في الدول التي تعد أهدافاً للاستخبارات والجاسوسية، لأن اكتشاف وضبط الأشخاص الذين يشك في أنهم عملاء للعدو يتطلب وقتاً ودقة، إذ غالباً مايكون اتصال رجال مكافحة الاستخبارات مع منظمات العدو عن طريق هؤلاء العملاء، وذلك يتطلب الحصول على معلومات تفصيلية شاملة عن نشاطهم وأسرارهم ومعارفهم وأصدقائهم، وإفساد عملهم عن طريق كشف هويتهم، فالعميل الذي ينكشف يصبح عديم الفائدة.

٢ – التركيز على كشف خطط الاستخبارات المعادية، وهي في مراحلها الأولى عن طريق التسلل إلى الدوائر الداخلية لأجهزة العدو.

إن الاستخبارات المضادة، تستهدف الأهداف التي يمكن الوصول إليها، والتى تكمن فيها نقاط الضعف المتعلقة بالعمليات الميدانية. وهذه الأهداف هى عبارة عن المكاتب والوحدات التي تديرها أجهزة الاستخبارات في الخارج. وحيث أن معظم هذه المكاتب توجد في السفارات والقنصليات وغرف التجارة والمراكز الثقافية التي تمنح ضابط الاستخبارات الحصانة الدبلوماسية، وتكون نوعاً من الستار له.

٣ – الاهتمام بمركز حشد قوات العدو، وطبيعة المعلومات التي تحظى باهتمامه، والبحث عن الميادين التي تصلح للإثارة والنشاط الهدام، ومدى الاستجابة المتوقعة. وتغطى المعلومات عن هذه الأهداف، كل مايختص بالأماكن والمواقع، كما تشمل كل مايختص بالأفراد.

٤ – التركيز على الأغراض والنوايا القريبة والبعيدة لمنظمات التجسس. وهذه المعلومات قد لايمكن الوصول إليها بطريق مباشر. ولكن الدراسة والتحليل للأهداف المعروفة لمنظمات التجسس، وكذلك درجة كفاءة المنظمات ومدى تطبيق تعليمات الأمن في الدولة المستهدفة يساعد رجال مكافحة الاستخبارات والتجسس على التكهن بالاهداف التي تسعى هذه المنظمات لاختراقها ومعرفة أسرارها.

ويهتم رجال مكافحة الاستخبارات أيضاً بعدد من الظواهر التي تميز استخبارات العدو، سواء كانت ظاهرة أساسية أو ثانوية. ومثال ذلك نوع التدريب الذي يتلقاه عملاء العدو، إذ يحدد ذلك إلى درجة كبيرة مدى كفاءة جهاز التجسس، كما يهتمون بطريقة التمويل ودفع المرتبات وطريقة إرسال هذه الاموال للدولة المستهدفة، حيث تعتبر خيوط أساسية تساعد على اكتشاف شبكات العدو.(٤٠)

ثالثاً : الاستخبارات الهجومية «الاستخبارات الايجابية»:

وهي أهم أنواع الاستخبارات وأوسعها مجالاً، وتهدف إلى الحصول على كافة المعلومات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وغيرها.

ويشمل نشاطها الاجراءات التي تتبعها الاستخبارات لتحصل على المعلومات، سواء الملاحظه والمتابعة أو القيام بعمل إيجابي «أعمال التجسس» أو بعبارة أخرى هو النشاط الذي يهدف إلى الحصول على جميع المعلومات، التي يجب معرفتها قبل البدء في اتخاذ طريق معين، حتى يكون صانع القرار على علم مقدماً بما يخططه العدو.(٤١) ويشمل نشاط الاستخبارات الهجومية أيضاً أعمال التخريب والاعمال السياسية والمظاهرات والدعاية وحرب الشائعات والحرب النفسية، وكل ما يتطلب القيام بخطط إيجابية، وذلك لتنفيذ أغراض معينة هدفها محاربة العدو، وحماية الأمن الوطني للدولة من كل ما يهدده.

ومن أبرز المهام التي تقوم بها الاستخبارات الهجومية جمع المعلومات. ولا يقتصر

جمع المعلومات على مجال أو نشاط محدد، بل تشمل جميع مجالات الحياة في أي بلد في العالم. ومن المهام الأخرى التي تقوم بها الاستخبارات الهجومية ما يلي :

١ – تأكيد المعلومات : حيث تقوم الاستخبارات المعادية مابين فترة وأخرى بنشر العديد من المعلومات، التي تهدف من خلالها، إلى الإيقاع بالخصم وخداعة وتضييع الوقت والجهد عليه. وقد تتمكن الاستخبارات من جمع معلومات خام من مصادر غير موثوقة، وبالتالي تصبح عملية تأكيد المعلومات مهمة مزدوجة، ويسعى رجل الاستخبارات لتحقيقها. وهنا تبرز مشكلة مستوى المصدر، ومدى صدقه، الأمر الذي يتطلب التأكد من هذه المعلومات. ومن أهم أساسيات العمل الاستخباري، توظيف مصادر متعدده في المدينة الواحدة تجهل بعضها البعض، وذلك إمعاناً في الحصول على معلومات صحيحة وتفادي الاتفاق على تقديم معلومات متشابهة.

٢ – نفي المعلومات : إن نفي أي معلومات ترد إلى جهاز جمع المعلومات، يعتبر متشابه مع مهمة تأكيد أية معلومات، حيث يتطلب الأمر فحص المعلومات التي ترد إلى الاستخبارات، وخاصة في وقت الازمات والحروب، لأن نفي أي معلومات قد ينتج عنه قرارات حاسمة ومصيرية لصالح أو ضد الاستخبارات المعنية.(٤١)

وسائل جمع المعلومات :

تتم عملية جمع المعلومات بطرق عديدة، ليست كلها سرية أو غامضة، ويتضح هذا بصورة واضحة، في عملية جمع الأخبار العلنية، والتي تُستقي أخبارها من الصحف والكتب والمجلات الفنية والتقارير الرسمية عن أعمال الحكومة، ومن أجهزة الراديو والتلفزيون، أو حتى من رواية أو مسرحية قد تحوي معلومات مفيدة عن حالة الدولة، أياً كانت.

وبما أن جمع المعلومات يعتبر النشاط الرئيسي للاستخبارات، فإن أهم المصادر للحصول على المعلومات هي :

١ – المصادر العلنية : وتشمل الصحف والمجلات والإذاعات والتلفزيون والزيارات الرسمية، وأحاديث الناس في الأماكن والاستعراضات العسكرية والمناورات، بالإضافة إلى النشرات المختلفة، والإحصاءات الرسمية وغير الرسمية. ويرد لوكالات الاستخبارات الحديثة يومياً مئات التقارير، التي تشمل المعلومات التي جمعتها شبكة واسعة الانتشار من الأفراد من المجلات والصحف ووسائل المعلومات. تمد المصادر العلنية رجال الاستخبارات بالجانب الأعظم من المعلومات الموثوقة والصحيحة.

وتسهم وسائل الإعلام في مهمة جمع المعلومات، حيث تقوم وكالات الأنباء والصحافة اليومية بنشر الأنباء بسرعة عن كثير من الأحداث، مثل الاضطرابات السياسية وإستقالة كبار الوزراء أو الموظفين.

٢ – المصادر السرية : وتنقسم إلى مصادر مشروعة ومصادر غير مشروعة. فالمصادر المشروعة تشمل الاتصالات الشخصية، سواء الرسمية، أو غير الرسمية على مستوى موظفي وزارة الخارجية، أو الشخصيات العامة أو أصدقاء رجل الاستخبارات من أهل البلد، أو المواطنين المقيمين إقامة دائمة، ويستفاد من هذه المصادر بالدرجة الأولى لتوضيح حقيقة الأخبار وأهدافها وما وراء هذه الأخبار، بالإضافة إلى وظيفة جمع المعلومات أياً كانت نوعيتها.

ويقصد بالمصادر غير المشروعة الاطلاع المستمر والهادف إلى الحصول على المعلومات عن طريق التجسس، وذلك باستخدام الإغراء المالي والجنس والتهديد والأكراه.

ويعتبر تجنيد العملاء، من أهم المصادر السرية لجمع المعلومات، وتستغل أجهزة الاستخبارات فئات ثلاث لتقوم بنشاط التجسس:

الفئة الأولى : وتشمل الأشخاص الذين يجندون لحساب دولة أخرى، غير وطنهم، ليتجسسوا على دولة ثالثة، ليست وطنهم أيضاً، وهي مهمة محفوفة بالمخاطر، وغالباً مايلجأ هؤلاء الأشخاص، للتجسس طلباً للمادة أو الإغراء بالمتعة الوظيفية.

الفئة الثانية : ويدخل في نطاقها الجاسوس المزدوج، وهو جاسوس يعمل لحساب دولتين أو أكثر، وينقل المعلومات من هنا إلى هناك وبالعكس، وهذا النوع من الجواسيس يعتبر خطر على الأمن الوطني لكلتا الدولتين.

الفئة الثالثة : وتشمل فئة «الخونة» والذين يتجسسون على أوطانهم ومواطنيهم لحساب عدوهم، فهؤلاء يوقعهم العدو في حبائلة مستغلاً نقاط الضعف في نفوسهم، ويتم ذلك بالاغراء المادي أو الجنسي أو بتورطهم فيما يشينهم ويضعف مراكزهم أمام مواطنيهم، ثم السيطرة عليهم ووضعهم تحت سيطرته.(٤٣)

المبحث الرابع
أثر التطور التقني في علاقة الاستخبارات بالأمن الوطني

شكلت الحرب العالمية الثانية قفزة هائلة في مجال الاختراعات، وفتحاً جديداً في عالم استخدامها، سواء كان ذلك للاغراض الحربية أو لأغراض الاستخبارات، ومنها التجسس.

وأتاحت الاختراعات والاكتشافات العلمية إمكانيات جديدة لم تكن في خدمة الانسانية من قبل، فأدي تشابك المصالح وإشتداد التنافس السياسي والاقتصادي والعسكري بين الدول، وإزدياد عدد الدول المستقلة إلى الحاجة لإعداد جيل من رجال الاستخبارات في كل دولة، قادر على متابعة هذه المصالح وحمايتها، وتحقيق المنجزات والمكاسب لصالح بلادهم في عصر أصبح فيه للعناصر الاقتصادية والعسكرية تأثير بالغ ومتبادل على الأمن القومي، وعلى السياسة الخارجية. ومن أبرز الانجازات التي أثرت بصورة ملموسة على العمل الاستخباري المعاصر الاختصار الهائل، والانتقال بين المسافات البعيدة وتطور خدمات الهاتف والفاكس واللاسلكي والتلكس، وبالتالي أصبح العمل الاستخباري أكثر نشاطاً وحيوية.

ولقد حققت التكنولوجيا الحديثة تطورات كبيرة في مجال جمع المعلومات، وهو نشاط الاستخبارات الرئيسي، فانطلقت الاقمار الصناعية والمركبات الفضائية تجوب أجواء الفضاء، وتسجل مايجرى على الأرض، وترصد الأهداف المطلوبة، وتستكشف كل ما يتعلق بها من تحصينات أو تجهيزات قتالية، وتسجل أي تدريبات أو تحركات أو تجارب نووية أو غيرها. وهكذا أضافت تلك التجهيزات الالكترونية أبعاداً جغرافية، كبيرة لمدى الرؤية وقوة الاتصال، باستخدام العدسات المتطورة وأشعة الليزر والأشعة، تحت الحمراء وأشعة أكس. واخيراً دخلت العقول الالكترونية في تشغيل أجهزة الرادار وأجهزة التصوير، وكذلك التفاعل المباشر بين محطات أقمار الفضاء والمحطات الارضية في توزيع وتصنيف المعلومات المسجلة والمصورة إلى الجهات والقيادات المعنية وذلك بعد تحليلها، بالإضافة إلى إمكانية تخزين تلك المعلومات، إلى حين الحاجة إليها في أي وقت وبأسرع ما يمكن. لقد بلغت سرعة عمليات نقل الصور والمعلومات من بعض الأقمار الصناعية والمجهزة بعقول الكترونية، خاصة أكثر من بليون عملية في

الثانية الواحدة.[٤٤] ومازالت قضية الاستطلاع بالتصوير المتطور بالتسجيل الصوتي البالغ الدقة من أهم ما تُعنى به أجهزة الاستخبارات العالمية، أملاً في الحصول على المعلومات الدقيقة والمبكرة، وإبلاغها للجهات المختصة بمنتهى السرية والتكتم، وذلك ابتغاء، تحقيق المفاجأة في التخطيط والتنفيذ.[٤٥]

أما فيما يتعلق بالتجسس، الذي يقوم به الأشخاص سواءً رجال الاستخبارات أو العملاء، فإن الاختراعات الحديثة، قد غيرت كثيراً من الوظيفة التقليدية للعمل التجسسى، حيث أن الجاسوس الداهية الواسع الحيلة، والذي كانت تتحدث عن براعته وسعة حيلته، الأساطير، قد اختفى بعد الثورة التقنية، وأصبح الجواسيس عبارة عن مجموعة من خبراء في التكنولوجيا والالكترونيات.

وأدي التطور التقني، إلى معرفة ما يسمى «ببنك المعلومات» والقائم على العقول الالكترونية. وأضاف التطور التقني ملامح جديدة لعمل الاستخبارات، ومزايا عديدة، حيث القدرة على إختصار الوقت والجهد، ولكن الخطورة تكمن في أن هذه الأجهزة معرضه للاختراق، وبطرق الكترونية مشابهة، الأمر الذي يعرض الأمن الوطني للخطر. وأدي انتشار ما يعرف «بفيروس الكمبيوتر» إلى تهديد محفوظات الاستخبارات بالضياع والاندثار، وهذا يشكل خطورة لاتقل عن مخاطر الاحتمال الأول.[٤٦]

وعلى الرغم من هذا، فإن التفوق في التجهيز الالكتروني، واستخدام الأدوات الحديثة في عمل الاستخبارات، لايعنى بالضرورة ضمان التفوق في حصيلة العمل بها مالم تتوافر كفاية العنصر البشرى الذي يستخدم تلك الادوات والأجهزة الالكترونية. إن الحصول على هذه الكفاية يعنى الاخلاص في العمل والتدريب، ويعنى الأمانة في حسن الافادة من تلك الأجهزة والأدوات، والحرص على صلاحيتها وعدم الاسراف في استهلاكها، وإن إتقان التدريب والصبر على متطلباته، والتجديد في أساليبه، والتطوير في وسائلة كلها، تعتبر من عطاء العنصر البشرى. بل لابد من القول أن جميع تلك المخترعات الالكترونية ما هي إلا نتاج العقل البشري، وأن تطويرها يقف على قدرة العقول البشرية على ذلك. إن كفاية جهاز الاستخبارات ترجع أولاً، إلى كفاية القائمين عليه وأمانتهم، وخاصة بعد أن إتسعت أمامهم مجالات العمل العلمي، والاستعانة بالتجهيزات الالكترونية الحديثة.[٤٧]

هوامش الفصل الثاني

١ – أحمد هاني، «الجاسوسية بين الرقابة والعلاج» ص ٣١.
٢ – المرجع السابق. ص ٩.
٣ – ابن الرازي. «مختار الصحاح» ص ١٦٨.
٤ – المعجم الوسيط – الجزء الاول – ص ٥.
٥ – أحمد هاني، مرجع سابق . ص ٢١.
٦ – فاروق أبوزيد، مرجع سابق. ص ١٠.
٧ – أحمد هاني، مرجع سابق. ص ٢١.
٨ – الموسوعة العسكرية. ص ١٣.
٩ – أحمد هاني، مرجع سابق، ص ٢٣.
١٠ – عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٦٠.
١١ – المرجع السابق. ص ٦١.
١٢ – أحمد هاني، مرجع سابق ص ٢٣.
١٣ – تسفي عوفر وكوبر آفي، «الاستخبارات والأمن القومي» ط ١٩٨٩، ص ١١٣.
١٤ – أحمد هاني، مرجع سابق. ص ٢٤.
١٥ – زايد الشهري، «من خفايا الجاسوسية» مجلة الحرس الوطني، العدد ١٠٠ جمادي الآخر ١٤١١، ص ١٣٠.
١٦ – أحمد هاني، مرجع سابق، ص ٢٥.
١٧ – ألن دلاس، «كنت رئيساً للسي.اي.ايه» ص ٢٢٣.
١٨ – باسل الخطيب، «جمع المعلومات بين الدبلوماسية، والاستخبارات» مجلة الدبلوماسي، العدد ٧، ص ٥٣.
١٩ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ١٢٥.
٢٠ – المرجع السابق. ص ١٣٥.
٢١ – ابن منظور «لسان العرب» ص ٣٢٥.
٢٢ – الموسوعة العسكرية، الجزء الاول، ص ١٣.
٢٣ – سعيد الجزائري، «المخابرات والعالم» ص ١٠.
٢٤ – سعد عباس محمود، «الجاسوسية المهام المشروعة وغير المشروعة» مجلة الحرس الوطني، العدد ٤٠، ص ٥٢.

٢٥ – ايمن أبو الروس، «أشهر الجواسيس» ص ٩.
٢٦ – عبدالوهاب الكيالي وآخرون. «موسوعة السياسة» ص ١٥.
٢٧ – محيى الدين فرغلي، «الاغراء والجاسوسية» مجلة الحرس الوطني، العدد ٤٤، شوال ١٤٠٦، ص ٦٥.
٢٨ – محمد كمال عبدالحميد، «كفاية الاستخبارات» مجلة الحرس الوطني، العدد ١٥ محرم ١٤٠٤، ص ١١٧.
٢٩ – كامل أحمد، «الاستخبارات الاسرائيلية ومكافحتها»، ص ٩٣.
٣٠ – صلاح نصر، «الحرب الخفية» ص ٤٤.
٣١ – فاروق أبوزيد، مرجع سابق، ص ١٠.
٣٢ – ممدوح مصطفى كامل، «الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي» ص ٨٥.
٣٣ – محمد رضا فوده، «المعلومات» مجلة الحرس الوطني، ذو القعدة ١٤٠٤ العدد ٢١ ص ٥٦.
٣٤ – ممدوح مصطفى كامل، مرجع سابق. ص ٩١ – ٩٢.
٣٥ – المرجع السابق. ص ٩٣ – ٩١.
٣٦ – صلاح نصر، مرجع سابق. ص ٢٩.
٣٧ – أحمد هاني، مرجع سابق. ص ١٠٣.
٣٨ – المرجع السابق. ص ١٠٤.
٣٩ – كامل أحمد، مرجع سابق. ص ٩٦ – ٩٨.
٤٠ – المرجع السابق. ص ٩٨ – ٩٩.
٤١ – صلاح نصر، مرجع سابق. ص ١٢٨.
٤٢ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ٢٥.
٤٣ – محيى الدين فرغلي، مرجع سابق. ص ٦٥.
٤٤ – سعد شعبان، «التجسس بالأقمار الصناعية» مجلة الحرس الوطني، رجب ١٤٠٤هـ العدد ١٧، ص ٦ – ١٠.
٤٥ – غراهام يوست، «تقنية التجسس» ص ١٧٥.
٤٦ – المرجع السابق، ص ١٧٨.
٤٧ – محمد كمال عبدالحميد، مرجع سابق، ص ١١٦.

الفصل الثالث

الأمن الوطني

المبحث الأول : تعريف الأمن الوطنى

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

المبحث الثالث : عناصر ومقومات الأمن الوطني

تمهيد

احتل الأمن الوطني منذ القدم مكاناً بارزاً في اهتمامات العديد من المتخصصين والعاملين في شؤون أي دولة، وكان من الشائع أن الأمن الوطني للدولة يتعلق أولاً وأخيراً بقوتها العسكرية، بمعنى أن «القوات المسلحة» وحدها هى التى تحقق الأمن الوطني للدولة، إلا أن هذه النظرة الضيقة، تغيرت مع تطور العلاقات الدولية وتغير مفاهيم إستخدام «القوة»، حيث أن القوة العسكرية ليست وحدها التي تحقق الأمن الوطني للدولة، وأصبح الأمن الوطني، يعتمد على القدرات السياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية للدولة.

المبحث الأول
تعريف الأمن الوطني

يشير قاموس لسان العرب، إلى أن الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، فهو يمثل حالة لايكون فيها الفرد أو الجماعة أو الأمة عرضة للهلع أو الفزع أو الاضطراب أو توقع العدوان.(١)

ويعد مفهوم «الأمن الوطني» من المفاهيم الحديثة نسبياً ومن أكثرها غموضاً، إذ لم يتبلور بعد ليصبح علماً تنطبق عليه القواعد النظرية على الرغم من الجهود والمحاولات التي بذلت في العقدين الماضيين.(٢) وفي معظم الحالات إقتصر الحديث عن قضايا الأمن الوطني على الباحثين الذين كانوا يعتقدون بأن الأمن هو قضية تختص بها الأجهزة ذات العلاقة بالعمل الامني والعسكري دون غيرهم، لذا فإن دراسات الأمن الوطني اقتصرت على مناهج الكليات والمعاهد العسكرية، ولم يتطرق التعليم المدني الجامعي إلى هذه الظاهرة إلا حديثا. وفي الستينات أخذت بعض المعاهد والجامعات ومراكز الدراسات الاستراتيجية تخصص حيزاً كبيراً لدراسة قضايا الأمن الوطني، وتعد الدراسات المتخصصة والمتعمقة عن هذه القضايا وتوسع مجال الاهتمام بها يوما بعد يوم.

عُرف الأمن الوطني «على أنه تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة الضغوط الخارجية أو الانهيار الداخلي».(٣)

ويقوم الأمن الوطني على أساس تأمين الجبهة الداخلية والخارجية. ويكون تأمين الجبهة الداخلية من الثورات الداخلية والعصيان المدني، وإثارة القلاقل والاضطرابات وعمليات التخريب، ومحاولة زعزعة الأمن الداخلي، ويشمل أيضا السعى إلى تماسك الجبهة الداخلية، والالتفاف الشعبي حول القيادة السياسية.

ويعد تماسك الجبهة الداخلية، أمراً هاماً، وتظهر خطورة ذلك عندما تتعرض الدولة إلى تهديد خارجي، أو هجوم عدواني من خارج أراضيها، يستهدف تقويض كيانها أو النيل من أراضيها أو مقوماتها الاقتصادية.

أما الأساس الثاني للأمن الوطني فيتضمن حماية الدولة من التهديد الذي يواجه الوطن، وحمايته من أعداء الخارج الذين يتربصون به. وهذا يتحقق للدولة إذا كان لها القدرة على تعزيز القدرات العسكرية والبشرية، وتهيئة جيشها دائماً ليكون في حالة استعداد للدفاع عن أراضيها، وكذلك قدرتها على تكوين تحالفات عسكرية تضمن لها العمل ضد أعدائها على مستوى يفوق قدراتها الوطنية. وأخيراً قدرة الدولة على خلق علاقات قوية مع المجتمع الدولي، ولاشك، أن براعة الدولة الدبلوماسية تبرز في هذا المجال، والذي يرتبط بأمور أخرى، منها قدرة الدولة الاقتصادية، وثقلها في المجتمع الدولي.

ومن أوسع التعريفات للأمن هو «الانسجام المجتمعي والاقتصادي المتوازن، بشرط أن يدعمها قوة وطنية مسلحة على نحو يتناسب وطبيعة التهديد الذي يواجه الوطن. وبالمفهوم الواسع يتضمن الأمن الوطني أيضا حماية هوية وقيم المجتمع، ويضمن للمواطن الحد الأدني من الرفاهية والمشاركة في العملية السياسية».(٤)

لقد أصبح من متطلبات الأمن الوطني وخاصة في ظل التطورات في المجتمع الدولي المعاصر تحقيق نوع من التوازن في العلاقات مع القوى الدولية المؤثرة في أمن الدولة. وتنطلق استراتيجية الدولة من تصورها لطبيعة المرحلة التي تمر بها، ومصادر التهديد الخطيرة التي تواجهها الدولة، وكذلك ماهية الاهداف التي تسعى الدولة بوسائلها المختلفة لتحقيقها بما يخدم الأمن الوطني.

وعرف الأمن الوطني أيضا بأنه «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تهدده داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة إقتصادياً وإجتماعياً لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع».(٥) ويعني الأمن الوطني أيضاً «الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها

الرئيسية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودفع أي تهديد أو تعويق أو إضرار بتلك الانشطة».[٦]

مستويات التحليل في دراسة الأمن الوطني

إن مشكلات الأمن الوطني في العصر الحديث، لم تعد مقصورة على النواحي العسكرية وحدها، أو النظر إلى مشكلات الأمن بنظرة ضيقة تشمل الكيان الداخلي للدولة، بل أصبحت تتعدى إلى نطاق أوسع يشمل مشكلات الأمن المترتب على وجود الدولة كعضو في المجتمع الدولي، وما يفرضه هذا الوجود من التزامات وقيود، لذا فان دراسة الأمن الوطني لأي دولة تتم على ثلاثة مستويات للتحليل تشمل:[٧]

١ – المستوى الداخلي : ويطلق عليه الأمن المنفرد، أو الأمن الداخلي، ويهتم هذا بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، وبالذات تلك المدفوعة أو المدعومة بقوة خارجية، ويتعدى هذا المفهوم في العصر الحديث، حماية الوطن من العدوان العسكري من الخارج إلى حمايته أيضاً من العدوان الإيديولوجي أو الاقتصادي أو الثقافي، وهو صور جديدة للعدوان تؤثر على الأمن الوطنى للدولة.
وحتى تتمكن الدولة من تحقيق المفهوم الشمولي للأمن الوطني فهي تسعى قدر الامكان إلى تحقيق التنمية الشاملة، وذلك لتوفر دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الهادف إلى تحسين أوضاع المواطنين، ولتصبح خطة التنمية ناجحة، لابد من تدعيم النظام الدفاعي والأمن وتعزيز القدرات العسكرية للدولة، وذلك لحماية مقدراتها وثرواتها، وليشعر المواطن بالأمن الذاتي حتى يؤدي دوره في التنمية بكل اطمئنان وثقة.

٢ – المستوى الإقليمي : ويرتبط هذا بعلاقات الدولة مع دول الاقليم المجاورة، حيث تلعب دول الجوار الجغرافى دوراً هاماً فى المحافظة أو التهديد للأمن الوطنى للدولة، ويعتمد هذا على درجة الصداقة أو العداوة مع الدول المجاورة.[٨]
ومن مظاهر العصر الحديث، اندفاع الدول لخلق تكتلات وأحلاف إقليمية تحقق من خلالها ما عجزت عن تحقيقه وحدها، إذ لاتوجد دولة تملك من المقومات والامكانيات ما يسمح لها تحقيق الأمن الوطني المطلق لها. ويعنى الأمن الإقليمي

"مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين مجموعة معينة من الدول، تعمل على تنسيق جهودها لمواجهة أي تهديد يمكن أن يوجه إلى دولة منها أو إليها جميعا". ومثال ذلك، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وحلف شمال الاطلسي. وبهذا يكون الأمن الاقليمي مزيجاً من مفهوم الأمن الجماعي وتوازن القوى مع غلبة المفهوم الأخير. ومع إفتراض أن المعتدي هنا من خارج المجموعة وليس داخلها، فإن ظهور محاولات للتسوية السلمية في منطقة معينة يمثل تعبيراً عن إنصهار فكرتي الأمن الجماعي والتدابير الإقليمية بما يحقق دوراً ملموساً في تحقيق السلم والأمن.

٣ - المستوى العالمي أو الدولي : ويقصد بالمستوى العالمي شبكة علاقة الدولة مع المجتمع الدولي وطابع تحالفاتها الدولية، وهي تهدف بذلك إلى توفير الأمن لكل الدول، عن طريق ضمان التحرك الجماعي، ضد الدولة أو الدول التي تتحدى هذا النظام، وقد تحقق هذا بصورة عملية لأول مرة، عندما قامت قوات التحالف الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بطرد القوات العراقية الغازية من الكويت عام ١٩٩٠م. هذا ويكون التصور الأمثل لتحقيق الأمن الجماعي هو ذلك المتمثل في التنظيم الدولي الذي يفترض فيه العمل السريع والفعال لقمع العدوان، ومنع مايخل بالأمن والسلام الدوليين، ولعل أوضح مثال على التنظيم الدولي هو هيئة الامم المتحدة، والذي نص ميثاقها عندما قامت في عام ١٩٤٥م، على جعل الأمن العالمي الجماعي نظاماً وهدفاً يسعى إلى تحقيق الأمن الدولي، وذلك من خلال حظر استخدام القوة في غير حالات الدفاع عن النفس. ورد الفعل الجماعي من جانب الامم المتحدة من خلال مجموعة من التدابير التى يراها مجلس الأمن في حالات تهديد أو أخرى للسلام والأمن الدوليين.(٩)

المبحث الثاني
العوامل المؤثرة في الأمن الوطني

يرتبط المفهوم التقليدي للأمن بمحاربة الجريمة بعد حدوثها وقبلها، مع ارتباط ذلك بتأمين وحماية المواطن من الاعتداء على شخصه وماله، وبالإضافة إلى تأمين الوطن من كل خطر يتهدده، وحماية المؤسسات والمنشآت العامة فيه. غير أن التقدم الهائل الذي طرأ على المجتمع البشري خلال القرون القليلة الماضية، وأدي إلى تطوره بصورة أسرع مما كان عليه سابقاً بفضل التطور التقني المذهل، وخاصة فيما يتعلق في مجالى الاتصال والمواصلات، مما أدي إلى حدوث الطفرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شملت الفرد كما شملت الأسرة في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فرضت أبعاداً جديدة مترامية الاطراف على مفهوم الأمن التقليدي، وظهرت أبعاد جديدة لهذا المفهوم. فهناك الأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، بل وحتى الأمن الصناعي، بالإضافة إلى الأمن الداخلي والأمن الخارجي، ولكل جانب من هذه الجوانب المتعددة خصائصه وسياساته ووسائلة.

وتنقسم العوامل المؤثرة في الأمن الوطني إلى التالي :

العوامل الداخلية :[١٠]

أ – العقيدة الدينية : تعتبر من أهم عوامل الربط بين أفراد المجتمع. ويؤدي الانسجام الديني إلى تماسك الجبهة الداخلية، وتقوية الأواصر الاجتماعية للمجتمع.

ب – الاستقرار السياسي : ويتضمن أمورا عديدة، منها الكفالة الدستورية للحقوق الشرعية، للفرد والجماعات المختلفة المكونة للبلد الواحد، مما يحقق التوازن بين الحقوق والواجبات والمشاركة العامة، والإحساس بالمساواة بين مختلف طبقات الشعب.

ج – الاستقرار الاقتصادي : ويشمل ذلك توفير العيش الكريم لأبناء الشعب، من توفير الغذاء والكساء والحاجات المادية الأساسية اللازمة لكي يمارس الفرد حياة كريمة، وتوفير فرص العمل، والاستفادة من قدرات الفرد في إطار التنمية

الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

د – الشعور بالانتماء بين أفراد المجتمع : ويقوى هذا من الولاء والارتباط بين مختلف طبقات المجتمع، وبينها وبين الوطن من ناحية أخرى.

هـ – تبنى الانسان سلوكيات وأخلاقيات مشتركة: وهذا يؤدي إلى المحافظة على الشخصية الاجتماعية، والتناسق السلوكي داخل المجتمع الواحد، ويتم ذلك عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية.

و – العدالة الاجتماعية : وتشمل العدالة نحو الغير، والعدالة نحو النفس، وتكافؤ الفرص أمام الافراد في المجتمع، وشعورهم بالمساواة عن طريق حصولهم على نصيب عادل مقابل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية. وفي غياب العدالة الاجتماعية تتولد مشاعر الاحباط وعدم الرضا، وبالتالي تنعكس سلبيا على أمن واستقرار الدولة، ويزداد الأمر خطورة إذا استغلت أجهزة الاستخبارات المعادية هذه الظروف.(١١)

إن ضمان الأمن الوطني، لأية دولة بمفهومه الشامل لايمكن تحقيقه كاملاً بحال من الأحوال. فليس هناك دولة تملك من المقومات والامكانات مايسمح لها بتحقيق امنها الوطني بالدرجة المطلقة التي تتمناها، فضلاً عما يحيط بها من متغيرات دولية وتيارات سياسية تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً على كثير من عناصر أمنها بما يكفل لها صيانة مصالحها الداخلية، واستقلالها الخارجي بالقدر الذي ترغب فيه أجهزة الأمن الوطني وحتى المواطنون.

العوامل الخارجية :

خرجت متطلبات الأمن في الدولة المعاصرة عما كان مألوفا عنه في الدولة التقليدية، حيث لم يقتصر الأمن الوطني للدولة حالياً على إقليم محدد، ومنطقة متخامة محدودة تعتبرها الدولة منطقة حيوية بالنسبة لها كما كان الحال في الدولة التقليدية، حيث نجد الآن أن نطاق أمن الدولة اتسع، وذلك مع إنتشار الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل، حيث أن نطاق أمن الدول تعدى حدودها الداخلية ليشمل جميع العالم إلى حد كبير.(١٢)

ويمكن حصر العوامل الخارجية المؤثرة في الأمن الوطني على النحو التالي :

١ – المشاكل مع الدول المجاورة (حدود، أقليات قومية) حيث تعتبر صداقة أو عداوة الدول المجاورة من أهم عوامل ضعف أو قوة الأمن الوطني للدولة.

٢ – أطماع الدول المجاورة : إن وجود دولة ما وسط دول تناصبها العداء يدفع هذه الدولة إلى توظيف إمكاناتها لزيادة ترسانتها العسكرية، والاهتمام المكثف بزيادة كفاءة أجهزة الاستخبارات وذلك حتى تقف على أهبة الاستعداد لمواجهة أي طارىء.

٣ – الصراع والوفاق الدولي : ولاشك، أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية، وماكان يعرف بالاتحاد السوفيتي في زمن الحرب الباردة، قد وضع العالم على شفير الحرب النووية، والتي لو قدر الله وقوعها لدمرت العالم، وأثرت في الأمن الوطني لكل دولة. ولاشك أن عهد الوفاق الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفيتي، قلل من خطورة استخدام أسلحة الدمار الشامل، وأثرها في الأمن الوطني لكل دولة.

٤ – المخابرات الأجنبية : تسعى المخابرات الأجنبية وخاصة المعادية بكل ما أوتيت من قوة لزعزعة الجبهة الداخلية وضرب الأمن الوطني وإثارة البلبلة في الدولة العدو، لهذا تسعى كل دولة لتعزيز إستخباراتها الوقائية لمنع الهجمات العدوانية الخارجية عليها.

٥ – مشاكل الطاقة والغذاء : يشكل هاجس الطاقة والغذاء الهم الأول لكل دولة، حيث تسعى كل دولة لتحقيق أمنها الغذائي وحماية نفسها من خطر التجويع، وكذلك ضمان حد معقول من إمدادات الطاقة اليها.

٦ – السيطرة على الأسواق : تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم مقومات الأمن الوطني لأية دولة، حيث تشكل ثروات الدولة مؤشراً هاماً على قوتها، وعلى متانة أمنها الوطني، فالصراع بين الدول الصناعية للسيطرة على الأسواق ماهو إلا تنافس لحماية أمن أي دولة من هذه الدول، وخاصة في العصر الحديث، حيث إحتل العامل الاقتصادي المركز الاول من عوامل قوة وضعف الدول.

٧ – إقامة القواعد العسكرية : تعتبر القواعد العسكرية من ضروريات الأمن الوطني لأية دولة، وتبرز أهميتها وقت الحرب وتهديد الأمن الوطني للدولة.

٨ – امتلاك الأسلحة ذات التدمير الشامل سواء الذرية أو الهيدروجينية أو النيتروجينية. وتعتبر هذه الاسلحة عامل ردع ضد الدول المعادية. هذا وقد ظهر الصراع أثناء الحرب البارده بين العملاقين الأمريكي والروسي، ومع ذلك لم يتم استخدام أي أسلحة، وذلك لظهور مايعرف بمعادلة الردع النووي المتبادل. وهذا دفع بكل المعنيين للتخفيف من غلواء التسلح النووي، والدعوة للحد من هذه الأسلحة المدمرة.

٩ – نقل التكنولوجيا المتقدمة : في ظل الثورة التكنولوجية خلق الاندفاع نحو التعصرن طلباً مضاعفاً على المعدات الاتوماتيكية، وعلى أجهزة الكمبيوتر، وبالتالي يسعى المخططون لاستراتيجيات الأمن القومي إلى الحصول على التكنولوجيا. وهنا تلعب أجهزة الاستخبارات دوراً بارزاً في هذه العملية المعقدة.

١٠ – التكتلات الاقتصادية : نظراً لبروز العامل الاقتصادي كعامل مهم في تحقيق الأمن الوطني لأي دولة، ونظراً لإيمان الدول بأهمية التنسيق وتكوين التحالفات والتكتلات الاقتصادية، وذلك لغرض تنسيق الجهود للوصول إلى نتائج أفضل، ولعل أهم هذه التكتلات الاقتصادية الناجحة المجموعة الاقتصادية الاوروبية.

١١ – التكتلات والاحلاف العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك : إن التنسيق بين أكثر من دولة ضروري لدحر أي عدوان يهدد الأمن والسلام العالمي، فلقد اتجهت دول كثيرة لاقامة التحالفات العسكرية، وذلك لضمان أمنها الوطني، ولعل أهم هذه الاحلاف حلف شمال الأطلسى، وكذلك التنسيق العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

١٢ – الشركات المتعددة الجنسيات ذات الصفة الاحتكارية : وتهدف هذه الشركات إلى تحقيق مكاسب إقتصادية وميزات خاصة من أنشطتها الخارجية، ويساعدها في ذلك ماتملكه – عادة – من موارد مالية ضخمة وخبرات في التسويق. وتؤثر هذه الشركات على الأمن الوطني للدول النامية بشكل عام، وذلك أن هذه الشركات تسعى لتحقيق مصالحها الخاصة، وهروب رأس المال للدول الصناعية، بل وبلغ الأمر بهذه الشركات التدخل في الشؤون الداخلية، والتأثير على الأوضاع السياسية، مما أثار إمتعاض الدول النامية وسعيها التحرر من هذه السيطرة الاستعمارية تحت غطاء اقتصادي.

١٣ – النظام الاقتصادي العالمي : لاشك أن النظام الاقتصادي العالمي يقع تحت سيطرة وتنظيم الدول الصناعية الكبرى، وهي تسعى إلى تحقيق مصالحها الوطنية دون إعتبار لمصالح الدول النامية خاصة والتأثير على أمنها الوطني. ويجب على الدول التي تسعى قدر الإمكان للتوفيق بين ضروريات هذا النظام وظروف الدول الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ – المنظمات الدولية : تشكل المنظمات الدولية ظاهرة دولية جديدة في العلاقات الدولية، وتهدف أساساً إلى نشر السلام والأمن الدولي، وهي بذلك تسعى بطريق مباشر، وغير مباشر إلى ضمان وسلامة أمن أي دولة. ولعل حرب الخليج الثانية، أثبتت أهمية المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الامم المتحدة عندما اصدر مجلس الأمن الدولي قراراته، والتي حظيت باجماع عالمي، وذلك لطرد المعتدي العراقي من الكويت، وقد نجحت في ذلك.

١٥ – تطور إستخدامات الفضاء ووسائل الاتصال الفضائية وأجهزة استكشافه: أدت الثورة التكنولوجية الهائلة في مجالي الاتصال والمواصلات، إلى ما يعرف بظاهرة تفجر المعلومات، واستخدمت الدول الصناعية الكبرى، الفضاء، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والعسكرية والتجسسية. ولعل ما يزيد الأمر خطورة على أمن الدول النامية، هو ماحدث من تطور مذهل في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد، والتي صارت تهدد السيادة والأمن الوطني للشعوب والدول التي يجرى مسحها. وبهذا تتمكن الدول المتقدمة من الحصول على معلومات هامة عن الدول النامية وهنا تبرز الخطورة.(١٣)

المبحث الثالث
عناصر ومقومات الأمن الوطني

يقوم الأمن الوطني على أربعة عناصر رئيسية، تشمل العناصر الطبيعية والبشرية والاقتصادية والعسكرية.

تتمثل العناصر الطبيعية في الجغرافية الطبيعية لأرض الدولة، وكذلك الموقع الجغرافي، ويقع ضمن نطاق العناصر الطبيعية المقوم الجيوبوليتكي – الاستراتيجي، ويقصد به مدى تأثير العوامل الجغرافية (تضاريس، مناخ، موارد مائية ونباتية وحيوانية) في تكييف مناطق أمن الدولة وتوزيع السكان وانتشار الصناعة وترابط الإقليم وعلاقة العاصمة بالاطراف. ويقصد بالعناصر البشرية عدد السكان من ناحية التعداد والتعليم والمهارات الفردية والنظام السياسي والتماسك القومي. أما العناصر الاقتصادية فيقصد بها ما تملكه الدولة من ثروة معدنية (بترول، معادن ..) وزراعية وحيوانية ومائية. بالاضافة إلى قدرة الانسان على إستثمارها وتطويرها لخدمة الاقتصاد الوطني، وبناء قاعدة صناعية متطورة ومنتجة. وتتمثل العناصر العسكرية فى عدد العسكريين، وعدد الجيش النظامي والاحتياطي، وكذلك ما تملكه الدولة من معدات عسكرية وصناعات حربية، بالإضافة إلى القواعد العسكرية وحاملات الطائرات خارج حدود الدولة، ويتحدد دور العنصر العسكري بالاستفادة من العناصر السابقة، ومدى قدرته على إيجاد سياسة دفاعية تصون أمن البلاد.(١٤)

وهناك عناصر أخرى مستقلة يقوم عليها الأمن الوطني وتتمثل في :

١ – المقوم السياسي : ويقصد به شكل نظام الحكم ومدى قدرته على تعبئة القدرات البشرية والاقتصادية لتحقيق أهداف الدولة، ومدى نجاح النظام وقدرته على إيجاد علاقات دولية وحسن جوار مع الدول المحيطة به.

٢ – المقوم الاجتماعي : ويقصد به التكوين الاجتماعي للشعب، وهل يشكلون وحدة متجانسة، أم ينقسمون إلى طوائف أو أقليات عرقية أو دينية أو قومية، ومدى تأثير ذلك في بلورة إحساس وطني عام، يمنع الانقسام والتقاتل، ويحول دون تفكك المجتمع.(١٥)

هوامش الفصل الثالث

١ - ابن منظور. «لسان العرب» باب الميم، ص ٤٣٣.
٢ - حامد ربيع، «نظرية الأمن القومي العربي» دار الموقف العربي، ١٩٨٤، ص ٧٩ - ٨٠.
٣ - عبدالوهاب الكيالي وآخرون. «موسوعة السياسة» ج ١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م، ص ٣٣١.
٤ - محمد حافظ إسماعيل، «الدبلوماسية ومتطلبات الأمن الوطني» ندوة الدبلوماسية في المجتمع المعاصر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض، شعبان ١٤١٢هـ، ص ٤.
٥ - علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي» دراسة في الاصول، شئون عربية، عدد ٣٥ يناير ١٩٨٤م، ص ١٢.
٦ - عبدالكريم نافع، «الأمن القومي» مطبوعات دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٥م، ص ٦٥.
٧ - صباح محمود محمد، «الأمن القومي العربي» مرجع سابق، ص ١٠ - ١١.
٨ - ممدوح شوقي مصطفى كامل، «الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي» مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.
٩ - علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي» مرجع سابق، ص ١٤ - ١٥.
١٠ - التهامي نقرة، «الأمن العام وأثره في بناء الحضارة»، ابحاث الندوة العلمية السابعة عشر والتي عقدت بمقر المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المبحث الأول، ص ١٥.
١١ - التهامي نقرة، «الأمن العام وأثره في بناء الحضارة» مرجع سابق، ص ١٧.
١٢ - صباح محمود محمد، «الأمن العربي القومي»، جامعة بغداد، ص ١١ - ١٢.
١٣ - فاروق أبوزيد، «انهيار النظام الاعلامي الدولي»، مرجع سابق، ص ٢٤.
١٤ - علي الدين هلال، «الأمن القومي العربي»، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.
١٥ - ممدوح شوقي مصطفىكامل، «الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي» مرجع سابق، ص ١٠ - ١٤.

الفصل الرابع

الأمن الوطني بين الدبلوماسية والاستخبارات

المبحث الأول : العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في مجال جمع المعلومات

المبحث الثاني : العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات وأثرها في الأمن القومي

المبحث الثالث : دور الدبلوماسية والاستخبارات في ظل النظام الدولي «الجديد»

تمهيد

تعتبر عملية جمع المعلومات سواء بالطرق الدبلوماسية، أو عن طريق أجهزة الاستخبارات ضرورة للأمن الوطني، تتطلب مهارات شخصية ومهنية عالية، ومن المقومات الرئيسية في مهنتي الدبلوماسية والاستخبارات، الأمر الذي أدى إلى الخلط بين مهام الدبلوماسية ومهام الاستخبارات على الرغم من الفوارق الاساسية بين المهنتين. ونتيجة لاشتراكهم في عناصر قد توحى بالربط بين المهنتين. وتبرز هذه العناصر من خلال التالي:

١ – أن معظم المعلومات التي يستفيد منها الدبلوماسي، أو رجل الاستخبارات تأتي من مصادر علنية، توضح مباشرة أو بشكل غير مباشر، نظرة الدولة الأجنبية، وأجهزتها ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، والظروف التي تحكم أو تؤثر على العلاقة بينها وبين دولة المبعوث.(١)

٢ – يسعى الدبلوماسي ورجل الاستخبارات إلى جمع المعلومات التي تهم صانع القرار، رغم إختلاف المعايير المهنية والنفسية لكل من رجل الدبلوماسية ورجل الاستخبارات، إلا أنهم يعملون تحت سقف واحد، ولكن بوسائل مختلفة، الأمر الذي كرس الانطباع بأن الدبلوماسي هو رجل استخبارات أيضاً.(٢)

٣ – اعتماد الدولة بشكل أساسي على المعلومات التي تصل إليها من خلال الدبلوماسيين ورجال الاستخبارات في اتخاذ الكثير من القرارات التي تخدم أمنها الوطني، أو الحد من الثمن الذي يمكن أن تدفعه نظير اتخاذها لقرار أو تبنيها لوسيلة، لاتحقق الهدف المنشود.

المبحث الأول

العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في مجال جمع المعلومات

تبرز العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات في مجال جمع المعلومات من خلال التالي:

- يعتبر كل من وزير الخارجية ورئيس الاستخبارات العامة، من ضمن أهم الأعضاء في مجلس الأمن الوطني، وهؤلاء تنحصر اهتماماتهم بالاستراتيجية العامة للدولة، وبقضايا الأمن في السياسة الخارجية. ويعني هذا الارتباط الاستراتيجي، وجود ارتباط في مجال التأثير في صناعة قرارات السياسة الخارجية، مما يعكس ضرورة تنسيق الجهد في مجال جمع المعلومات.
- يمثل جهازا الاستخبارات ووزارة الخارجية، أهم أجهزة جمع المعلومات، ويرتبط كل منهما برئيس الدولة مباشرة، ويؤديان دورهما تحت توجه واحد، ويسعيان لتحقيق هدف واحد، وهو الحفاظ على الأمن الوطني، حيث يعتبر التنسيق والتكامل بين هذين الجهازين مطلبا ضروريا للأمن الوطني.
- تقوم وزارة الخارجية بتأمين متطلبات العمل الاستخباري عن طريق تأمين الغطاء الدبلوماسي لمنسوبي الاستخبارات، وعقد دورات تدريبية للعاملين بالمكاتب الخارجية لتمكنهم من التكيف مع العمل الدبلوماسي. وتشكل هذه العملية أهمية كبيرة في مجال جمع المعلومات بالنسبة للاستخبارات، كونها تمثل الحلقة الرئيسية في دائرة العمل الاستخباري، والنتائج المترتبة عليه فيما يتعلق بالأمن الوطني.(٤)
- يرتبط جهازي الاستخبارات والخارجية في معظم الدول بحلقات متصلة من الاتصالات والتنسيق الرسمي، وغير الرسمي قل أن يتوافر بين أي جهازين آخرين في الدولة.

ملامح التكامل بين الدبلوماسيين، والاستخبارات في جمع المعلومات وانعكاس ذلك على الأمن الوطني للدولة :

يعود التكامل بين الدبلوماسية والاستخبارات في عملية جمع المعلومات إلى عصر الدبلوماسية التقليدية، ولازال أمراً تقتضيه سياسة الدولة والظروف والضرورات العملية للأمن الوطني. وبما أن فرص بقاء أي دولة وضمان أمنها الوطني وتحقيق أهدافها، يعتمد اعتماداً كاملاً على قدرتها على فهم واستيعاب أبعاد ومصالح ونوايا وإمكانيات الدول الاخرى، فإن ذلك يتحقق عن طريق تحقيق أكبر نوع من التكامل والتعاون والتنسيق بين الممثليات الدبلوماسية وأجهزة الاستخبارات التابعة لها. وتكمن أهمية وجود التنسيق من خلال الفوائد الناتجه عن عملية التنسيق والتكامل وأهمها :

١ – يؤدي التعاون والتنسيق بين رجال الاستخبارات والدبلوماسيين إلى وصول المعلومات بسرعة، وبأقل جهد مع ضمان قدر كبير من الصحة إلى القيادة العليا، حيث تأتي مصادر كل من رجال الاستخبارات والدبلوماسيين العلنية من جهات واحدة، مما يبرز أهمية التنسيق بينهم والاستفادة من خبراتهم في معرفة صحة المعلومات ومصدرها.(٥)

٢ – إن التداخل في عملية جمع المعلومات بين الاستخبارات والدبلوماسية أمر تقتضيه السياسة العليا للدولة، حيث جرى العرف على أن يكون السفير على علم بأهداف العمليات التي يقوم بها ضابط الاستخبارات العامل في الحقل الدبلوماسي، لكون السفير الممثل الشخصي لرئيس الدولة.

٣ – يتيح الغطاء الدبلوماسي لرجل الاستخبارات فرصة الاحتكاك بالمجتمع الذي يعمل فيه، والتعرف على ظروف الدولة المضيفة وأجهزتها العاملة ووسائل إعلامها، والاتصال الشخصي بالعاملين في أجهزة الدولة بعيداً عن الرقابة اللصيقة للاستخبارات المضادة على رجل الاستخبارات الذي لايتمتع بغطاء دبلوماسي، وعن طريق التعاون والتنسيق مع رجل الاستخبارات في السفارة، يقوم الدبلوماسي بدور فعال في إيجاد قنوات متنوعة لجمع المعلومات، مما ينعكس أثره أخيراً على جهد كل منهما.(٦)

وخلاصة القول أن التنسيق بين رجل الاستخبارات، والدبلوماسي، ضرورة تمليها ظروف العمل بالخارج، والسعى لتحقيق سلامة وأمن الدول الوطني، والرفع من شأنها في المجتمع الدولي.

المبحث الثاني

العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات، وأثرها في الأمن الوطني

أولاً : الاستخبارات والأمن الوطني :

إن قوة أي دولة تقاس بقدرتها الاستخبارية ونجاحها في الحصول على معلومات من كافة المستويات والمجالات، لتتمكن من القيام بالجهود اللازمة لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في الدولة ذاتها. وعلى هذا تسعى الدول، عن طريق أجهزة الاستخبارات، في الحصول على المعلومات التي تكفل حماية وتحقيق مصالحها الوطنية.

وبما أن الأمن الوطني يعد من صميم اهتمامات الدول، فإن الخطر ينبع من أن الدولة التي تتخبط في الظلام، وليس لديها معلومات واضحة عن قوة وخطط اعدائها تضع نصب أعينها أسوء الافتراضات، وتتصرف بناء عليها، وكما هو معروف فان أجهزة الاستخبارات هي بشكل عام مؤسسات تفضل المبالغة بالخطر على الاستهانة به، لذلك، ففي حالة عدم وجود معلومات واضحة، تعمد هذه الأجهزة إلى نسب قوة كبيرة، وميول ونزعات عدوانية للعدو أكثر مما هي عليه الحال في الواقع.(٧)

وإذا كان جهاز الأمن الوطني يتكون من رئيس الدولة، ونائبه، وجميع الوزراء المتخصصين، فان جهاز الاستخبارات في الدولة يزود وزراء الحكومة بالمعلومات التي يحتاجونها، من أجل اتخاذ قرارات على المستوى الوطني في المجالات الأمنية والسياسية والايدلوجية من أجل تنفيذ مضمون وفعال لسياستهم في هذه المجالات.

وبالنظر إلى الدور الخطير الذي تقوم به الاستخبارات في حماية الأمن الوطني، فان هذا الدور يتمثل بشكل أساسي، في أن الاستخبارات توفر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار السليم، وهذه المعلومات يمكن توفيرها بثلاثة طرق هي :

١ – معلومات خام أساسية تحتاج إلى تمحيص وتقدير.
٢ – معلومات مستخلصة من المادة الخام.
٣ – معلومات تقديرية تتضمن توصيات بالنسبة للعملية التي يجب القيام بها.(٨)

توضح الطرق الثلاث، مدى تدخل جهاز الاستخبارات في الدولة في صنع القرار في الحكومة، وتختلف الدول في الأخذ بالطرق الثلاث، وهذا يعود لظروف الدولة وتركيبها السياسي، ومدى تداخل السلطات التشريعية والتنفيذية فيها. وتعتبر الطريقة الثالثة هي الطريقة الصحيحة لانها تظهر مسؤولية مقدم المعلومات عن تلك المعلومات ومن هنا يأخذ التقدير الوزن والقيمة المناسبة، ولايمكن أيضا إغفال، أن أجهزة الاستخبارات تقوم بهذا العمل، وهو من صميم تخصصها، وبالتالي فان العمل الاستخباري يتمتع بالاستقلال والارتباط بالقائد في آن واحد. يمنح هذا الاستقلال رئيس الاستخبارات صلاحيات للعمل في مجالات حساسة ومعقدة. أما الارتباط بالقائد فيبرز الاستخبارات كجهاز ذي نشاط ذاتي مستقل، وإنتاج خاص.(٩)

ولسوء الحظ، فإن الإنتاج الاستخباري ليس ثابت القيمة، بل مادة تفقد قيمتها بسرعة إذا لم تجد من يستخدمها. ولكن الحكمة من استغلال هذه المادة من الانتاج الاستخباري، ليست مسؤولية الاستخبارات، ولهذا، تهتم الاستخبارات في أن يلقى إنتاجها الاهتمام الذي يستحقه، لذا، فإن استقلالية الاستخبارات ضرورية، لبلورة تقديراتها دون تدخل من القائد، لئلا يخرق الحاجز الرفيع بين ارتباطها به واستقلاليتها عنه.(١٠)

قد يبدو لأول وهلة، وجود مجال للتعاون المشترك بين الاستخبارات والقادة النابع من الغاية العامة لكليهما، للعمل من أجل المصحلة العليا للدولة والأمة. ومن هنا يأتي وصف العلاقة بأنها أحادية الاتجاه، أي أن الاستخبارات تزود القادة بالمعلومات والتقديرات التي تستخدم كقاعدة، يبنى عليها القادة سياستهم، لكن بجانب هذه العلاقات الشكلية، هنالك العلاقة غير الشكلية التي لها تأثير حاسم في العلاقات المعقدة التي تتأثر بالأشخاص ذوي العلاقة، الأمر الذي يخلق الاختلاف في وجهات النظر والاحتكاك والتناقض.(١١)

يوضح العرض السابق الأهمية البالغة للاستخبارات، في جمع المعلومات، والتي تؤدي إلى القدرة على التعرف على التغيرات والظروف المحيطة بالدولة، سواء أكانت هذه التغيرات تتصل بالعدو أو الصديق،(١٢) وذلك، لأن المعلومات الاستخبارية عن الدول الصديقة تكفل القدرة على التعرف إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها. أما المعرفة الاستخبارية للدول المعادية، فإنها تكفل القدرة على وضع الاستراتيجيات المقابلة للرد

على خططها الاستراتيجية. ولايمكن تحقيق هذا الهدف إلا بوجود المعلومات الكافية عن العدو أيا كانت مصادرها، وأيا كانت أشكالها، وتنظيم هذه المعلومات وتقديمها والمقارنة بينها وإستخراج النتائج واستخلاص الاتجاهات، مما يؤدي إلى خدمة الأمن الوطني بشكل يخدم مصلحة الدولة العليا.(١٣)

دور الاستخبارات في صنع السياسة الخارجية :

إن جهاز الاستخبارات في أي دولة لايقدم فقط الخدمات المعلوماتية، وإنما يستطيع تزويد صانعي القرار في الحكومة بعناصر التفوق التي تمكنه من السيطرة على السياسة الخارجية والداخلية، أي أن الاستخبارات تستطيع أن تكون وسيلة للسيطرة. ومعرفة دور الاستخبارات في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدولة تتضح من خلال معرفة العلاقة بين صانعي القرار والاستخبارات،(١٤) فعن طريق الخدمات التي تقدمها الاستخبارات للقائد، ينشأ ارتباط وثيق بينهما.

وهناك إشارة هامة إلى أن القائد كلما كان يشعر بنفسه بأنه مضطلع أو خبير في مجال معين، يكون اقل انفتاحا وتجاوبا مع التقديرات الاستخبارية المتعلقة بهذا المجال، ومثال ذلك أن القائد الذي سبق أن عمل كسفير دولة ما، قد يدعي بأنه يستطيع أن يفهم ما يجري في تلك الدولة أكثر من الاستخبارات، ولكن هذا مغاير للواقع، ويعتبر معظم القادة غير مقتنعين تجاه نشاط الاستخبارات، لانهم يريدون معلومات ليست على شكل معطيات يرسمون على أساسها، إنما معلومات تؤكد صحة سياستهم، ووجهات نظرهم السياسية والايدلوجية التي تبلورت لديهم منذ زمن بدون علاقة مع الاستخبارات.

وأحيانا يحتاج القائد المعلومات الاستخبارية كحجة تساعده في الصراع السياسي الداخلي، أو كدعم لتأكيد سياسته بأنها مبنية على اساس متين، وأنه توصل إليها من خلال الاخذ باعتبارات جدية.(١٥)

ونستطيع الافتراض بأنه كلما كانت أنظمة الحكم أيديولوجية أكثر كلما تقررت السياسة التي تتبعها هذه الانظمة وفقاً لغايات الايديولوجية الخاصة بهم، وكلما تقلص دور الاستخبارات في رسم السياسة. وبما أن دور الاستخبارات يتمثل في الابلاغ عن

الواقع، ولكن عندما تكون تقاريرها تتناقض مع الايديولوجية الخاصة بنظام الحكم، قد تدفع جانباً، حيث أن التقارير الاستخبارية التي تتناقض مع أيديولوجية نظام الحكم قد تبدو في نظر القادة مصدراً للازعاج، وترى الاستخبارات نفسها محتارة ومربكة.

إن السياسة يمكن أن تقاس حسب حساسيتها للاستخبارات، أي هل تتغير هذه السياسة إذا كانت هنالك معلومة أو تقدير إستخباري يشير إلى ضرورة تغييرها؟

وكلما كان الموقف السياسي متصلبا أكثر وأيديولوجيا أكثر، كلما كان أقل قبولا للمعلومات الاستخبارية، بل وربما كان منيعا ضدها.

فهناك مجال للافتراض بأن هذا الأمر يصعب من واقع عمل الاستخبارات السوفيتية سابقاً، إذ أن المعلومات أو التقديرات الاستخبارية التي تناقض النظريات الشيوعية الأساسية، مصيرها الرفض. ويمكننا الافتراض أيضا أن رئيس الاستخبارات الروسية لايجرؤ على عرضها على قادته.(١٦)

هناك صعوبة تواجه تأثير الاستخبارات في سياسات صانع القرار، فقد ينجح صانع القرار في «ترويض» جهاز الاستخبارات عن طريق المديح والثناء، إذ أن سياسات صانع القرار، تجعل الجهاز الاستخباري يستمر في تقديم ما يؤيد الخط السياسي لصانع القرار، لكن ليس من واجب الاستخبارات إدخال السرور إلى نفس صانع القرار، بل اطلاعه على الواقع والحقائق مهما كانت.(١٧)

إن الاستخبارات تستطيع المساعدة في رسم سياسة جيدة، ولكن لايوجد ضمان لذلك إذ حتى لو كانت تقديرات الاستخبارات دقيقة، ومعطياتها صحيحة، فإن السياسة تشتمل على عناصر أخرى، لاتكون نابعة من الاستخبارات نفسها، مثل إختيار أهداف قومية أو وضع إفتراضات لا علاقة لها بالاستخبارات، تتعلق بالعلاقات السببيه بين الخطوات السياسية أو العسكرية وبين نتائجها.(١٨)

لقد حذر بعض رؤساء الاستخبارات الأمريكية من تدخل الاستخبارات في صنع القرار السياسي على أساس أن هذا التدخل قد يقود الاستخبارات إلى التورط في الخط

السياسي للنظام السياسي، الأمر الذي قد يؤثر في تقاريرها وتقديراتها وتوجه لاعطاء تأييد للسياسة المختارة، وبالتالي تصرف الاستخبارات نظرها وتتجاهل المعلومات التي تناقض هذا الخط السياسي. كما أن تمسك الاستخبارات بنفس الخط السياسي المتبع في الدولة، قد يفسر على أنه حال من انفتاح الجهاز نفسه تجاه المعلومات وفهمها.(١٩)

والطريقة المثلى لتدخل الاستخبارات في صنع القرار السياسي من واقع تجربة الدول المتقدمة سياسياً، تتلخص في تحديد الخط السياسي للدولة بطريقتين : الأولى، عن طريق تزويد القادة بالمعلومات والتقديرات، عن الوضع، لكي تستخدم هذه المعلومات في رسم الخطط السياسية، وهذه المعلومات تكون بمثابة النظرية الأساسية للسياسة. والثانية، بعد تحديد الخط السياسي واقراره، تقوم الاستخبارات بتعزيز الردود المتوقعه على السياسة التي أقرت من جانب الخصوم، والعناصر الاجنبية، والمدى الذي يحقق أهداف هذه السياسة.

ونظراً لسياسة الاستخبارات الحذرة، والتي تتميز باليقظة والتركيز على العقبات والصعوبات التى قد تواجه عملية تنفيذ الخط السياسى، فهى غالباً ما تبرز فى تقديراتها الأخطار، أكثر من إبرازها لفرص واحتمالات النجاح، وبذلك تقيد حرية عمل رجل السياسة. ورغم ذلك فان جهاز الاستخبارات لايعد مؤسسة للانذار المبكر، وإنما هو مؤسسة واجبها، تزويد المعلومات المخصصة للتعرف على الواقع وفهمه، وهي تعتبر – كذلك – خط الدفاع الرئيسي ضد المفاجأة.(٢٠)

وإذا كان هناك ضرورة للإنذار في حالات الطوارىء، وقبل اندلاع الاضطرابات، فإن هذه الحالات تحدث في فترات متباعدة، وليست ظاهرة دائمة. أضف إلى ذلك، أنه إذا كان هناك ضرورة فعلاً لأن تعطى الاستخبارات إنذارا من الأخطار التي قد تنجم عن نشاطات معينة يقوم بها العدو، من الصعب أن نتوقع من الاستخبارات أن تكون مؤسسة تحذرنا من نتائج السياسة التي نبادر نحن بتطبيقها. ومن الأفضل على أي حالة لجهاز الاستخبارات أن ينتظر حتى يطرح عليه سؤال من قبل السياسيين. وعندئذ يستطيع أن يجيب فقط.

وهناك رأى آخر، في نظر أحد خبراء الاستخبارات الإسرائيليين، وهو أن الاستخبارات مؤسسة واجبها إعطاء الاجابات، وليس الإنذارات، وأن من واجب رجال السياسة توجيه الأسئلة للاستخبارات، وإذا لم يسألوها لايحق لهم القول بأنهم افترضوا أن تبلغهم الاستخبارات من تلقاء نفسها. وهذا رأي غريب من نوعه، ومن وجهه نظر الباحث أن جهاز الاستخبارات، يجب أن يتقدم دورياً بابلاغ الحكومة بالأخطار المتوقعة، بالإضافة إلى إستعداده الدائم للإجابة على الأسئلة والاستفسارات.

لابد من الإشارة، إلى أنه لكي يحول جهاز الاستخبارات دون المبالغة في التوقعات التي تطلب منه الاجابة عليها، يجب عليه إشراك القائد وصانعي القرار مقدار الصعوبات التي يعاني منها الجهاز، حيث أنه من الأفضل، أن يحضر مسؤول الاستخبارات بين الحين والآخر، مادة استخبارية خام إلى القائد، ويشاركه في مشكلة استخلاص المعلومات الاستخبارية منها، أو يعرض عليه المعضلات التي تواجه عملية استخلاص الاستنتاجات.(٢١)

ويجب على الاستخبارات، أن تميز في تقاريرها بين المعلومات التي اتضحت، وأصبحت تقريرا يتعلق بالحقائق، وبين تقارير تتعلق بتقديرات الحاضر، ناهيك عما يتعلق بالمستقبل، حيث أن المستقبل مجرد تكهنات وتوقعات.

وتبرز الأهمية التي تمثلها الحقائق والمعلومات في عملية اتخاذ القرارات، مشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات، وأجهزة اتخاذ القرارات السياسية، والشكل المناسب الذي يجب أن تكون عليه. وهنا يبرز تساؤلان: الأول فيما إذا كانت مهمة الاستخبارات تقتصر فقط على جمع المعلومات، ورفعها إلى أجهزة اتخاذ القرارات السياسية، دون أن تبدي رأيا معينا؟ أم أن مسؤولية الاستخبارات، تشمل أيضا تقديم تلك المعلومات في إطار تفهمها لطبيعة المشكلة التي تجمع المعلومات بشأنها؟(٢٢)

لقد كانت طبيعة هذه العلاقة، موضع جدل، ولكن الاتجاه الغالب، هو أن تقتصر مسؤولية أجهزة جمع المعلومات، على تقديم الحقائق بشكلها المجرد الخام. ويبنى هذا الاتجاه على بعض الاعتبارات الرئيسية، منها أن الاكتفاء بتقديم هذه الحقائق المجردة

دون إقحام، تحيز هذه الأجهزة لها، هو ضمان لحياديتها، وموضوعيتها، وقربها من الواقع. أما إذا قامت أجهزة جمع المعلومات بتفسير الموقف الخارجي على طريقتها الخاصة، وجمع المعلومات في نطاق هذا التفسير، فإن الأمر قد ينتهي بتقديم صورة مشوهة، وغير واقعية للموقف الخارجي.

وبالرغم من سلامة المنطق الذي يبنى عليه هذا الاتجاه، فقد تعرض لانتقادات عديده، منها أنه ما لم تكن أجهزة جمع المعلومات على دراية كاملة بأبعاد المشكلة التي ستحدد القرارات الخارجية في مواجهتها، فإن الحقائق التي تجمعها عنها، ستكون على غير صلة وثيقة بها، فالإلمام بالمشكلة، يحدد العناصر التي يجب أن تركز عليها أجهزة جمع المعلومات، عند قيامها بمهمتها، إذ لابد من وجود حد أدني من التنسيق، أو التوجيه بين أجهزة اتخاذ القرارات السياسية وأجهزة جمع المعلومات.(٢٣)

أما مسؤولية التوجيه، فتتضمن أموراً حيوية مثل :

- تعريف أجهزة المعلومات بأهداف الدولة في مواقف معينة.
- إيقافهم على الإطار العام لسياستها وخططها الخارجية.
- إحاطتهم علماً، بالمشكلات التي تصادفها الدولة في علاقاتها الخارجية في وقت من الأوقات، إلى غير ذلك.(٢٤)

وخلاصة القول في الدور الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الاستخبارات لمساعدة صانعي القرارات السياسية، هي أن الرأي السائد، أن العلاقة هامة جداً بين نشاط المخابرات، والقرارات التي تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، أو مايمس أمنها الوطني، وبالتالي، فإن حسن استخدام معلومات الاستخبارات، وتقديراتها أو سوء استخدامها، غالباً مايؤثر تأثيراً واضحاً في نجاح سياسة الدولة الخارجية أو فشلها. ولهذا، فإن دور الاستخبارات يقوم في المقام الاول على جمع المعلومات بكل أنواعها، وتقييم الأوضاع، وشرح المواقف، ثم تحليل المعلومات المتجمعة، وتقييمها، وإبلاغها لأجهزة صناعة القرار، أي أن الغرض من تقديم المعلومات، هو تقديم المعلومات الضرورية لصانعي القرار، حتي يمكنهم من اتخاذ القرار السليم.(٢٥)

ثانياً : الدبلوماسية والأمن الوطني :

إذا كان واجب الدبلوماسية الأول هو تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، والعمل على تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى، وبالتالي فهي تسعى إلى تأمين مصالح الدولة في الخارج، والحفاظ على السلام بين الدول، وإذا كان الأمن الوطني، هو السعي لتأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية، والداخلية، لهذا، فإن كلا من الدبلوماسية والأمن الوطني، يعملان لهدف واحد، يتطلب التنسيق الكامل بينهما حتى تتحقق المصالح الوطنية.(٢٦)

وتلعب الدبلوماسية دوراً رائداً، في مجال تأمين سلامة الأمن الوطني للدولة، حيث يمكن القول، إن أبرز مثال على ذلك أن دولة الامبراطورية البيزنطية، والتي كان ضعفها العسكري ووجود خصوم أقوياء حول حدودها، سبباً رئيسياً في اعتمادها غير المحدود على الدبلوماسية. لقد بنيت الدبلوماسية البيزنطية في عهودها المختلفة، على قاعدة أساسية كانت تهدف دوماً إلى دفع الأمم لمعاداة بعضها البعض تطبيقاً لمبدأ «فرق تسد». واستطاعت "بيزنطة" ان تطبق سياستها بنجاح لفعالية تنظيم اساليب ووسائل جمع المعلومات عن هؤلاء الأعداء، ومخططاتهم، ونواياهم تجاهها. ونجحت في ذلك، حيث حققت عن طريق الدبلوماسية، كسب الحلفاء والأصدقاء، وجمع المعلومات عن الدول المعادية.(٢٧)

وتلعب الدبلوماسية الناجحة دروراً هاماً في الحفاظ على أمن الدولة الوطني، وردع أعدائها. ربما يتجاوز هذا الدور القوة العسكرية الجبارة للعدو.

لقد أدي التطور السريع والواسع في العلاقات السياسية الدولية وممارستها بإضافة اضوء أخرى للعمل الدبلوماسي، حيث ركزت الدبلوماسية في الماضي – بالدرجة الأولى – على المواضيع التي اعتبرتها من أساسيات العمل الدبلوماسي، وأهمها، التفاوض لإحلال السلام محل الحرب، وحماية الأمن الوطني، مع الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والإعلامية وغيرها.

وأدت التطورات الدولية إلى ظهور الصراع العقائدي، واستخدام الدعاية للتصعيد، مما زاد من أعباء العمل الدبلوماسي، وإضطراره في بعض الحالات الخروج من مساره الطبيعي، فلقد تحول العمل الدبلوماسي للعمل السري، والتجسس، وحبك الدسائس، واستمالة بعض الاحزاب السياسية. وهذا كله مخالف لما نصت عليه المادة (٣) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١م. وكان لهذا أثره السيء في دبلوماسية القرن العشرين. وفي هذا النطاق، يظهر دور واهمية التعاون الوثيق بين الدبلوماسية وأجهزة الأمن الوطني، لتلافي الأخطاء في مثل تلك الحالات المستحدثه بالنسبة للدبلوماسية.(٢٨)

وأدي تطور وسائل الحصول على المعلومات، وتطور وسائل الاعلام، وأجهزة التجسس، وتنوع العملاء، بصورة أصبحت معها هذه العملية معقدة، مما زاد من مصاعب الحصول على الحقائق بالوسائل المشروعة فقط. وبذلك، تداخلت نشاطات الأمن الوطني في الخارج مع العمل الدبلوماسي. وزادت بعض المشاكل بصورة زادت من معارضة هذا النشاط، والمطالبة بايقافه، وذلك حتى لايتعرض العمل الدبلوماسي للشبهة، والدبلوماسيين للتنكيل، واعتبارهم اشخاص غير مرغوب فيهم، أو توريطهم في أعمال تخرج عن حدود الحصانات الممنوحة لهم حسب اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م. ولاشك، أن الدول أصبحت توازن مصالحها حسب احتياجاتها، وتكثف نشاطاتها وفق سياسات أمنها الوطني، والذي يعتبر أساس لتأمين مصالحها الخارجية والداخلية. وأخيراً فإن مقارنة أجهزة الأمن الوطني والدبلوماسية ضرورة ملحة أملتها الظروف الدولية والتطورات التكنولوجية لمواجهة المخاطر المحتملة.

وهكذا فإن أوضاع السياسية في العصر الحديث فرضت على الدولة وظائف جديدة للمحافظة على أمنها بخلاف ماكان مألوفاً في الدولة التقليدية. لقد اقتصرت وظيفة الدولة التقليدية في الماضى الحفاظ على أمنها وسلامة نظامها السياسي والاقتصادي – في حدود الوسائل المتاحة – ضمن دائرتها الإقليمية. وحددت لدبلوماسيها مهمة مراقبة الدول التي تظهر نوايا عدوانية، قد تسهم في اثارة البلبلة وزعزعة الأمن.

أما الدولة المعاصرة فقد اتخذ أمنها مساراً جديداً، وانعكس هذا المسار الجديد على دبلوماسيها، حيث لم يعد النمط الجديد من أمن الدولة الوطني يقتصر على إقليم محدود، ومنطقة محدودة تعتبرها الدولة منطقة حيوية بالنسبة لها، كما كان الحال سابقاً، بل إن نطاق أمن الدولة اتسع، خاصة في العصر الحديث، حيث انتشرت الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والتي أصبحت تهدد اماكن بعيدة جداً من مكان نصبها.

إن الدبلوماسية، وخاصة في هذا العصر، قد برزت كضرورة وطنية لحماية مصالح الدولة، وهي ضرورية حتى لحماية أمن العمالقة، وهم مالكو الأسلحة النووية بشكل خاص، وهذا بدوره ينعكس بصورة مباشرة على أمن البشرية جمعاء.[٢٩]

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية والاستخبارات في ظل النظام الدولي «الجديد»

لقد شهدت حقبة مابين الحربين العالميتين، انحسارا خطيراً في دور الدبلوماسية، وظهر مايعرف بالدبلوماسية السرية، واقترن العمل الدبلوماسي بالتجسس وتدبير المؤمرات، فنشأت حالة من عدم الثقة بالسفراء والشك في نواياهم، وأدت الحربين إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول المتحاربة، وكان مصير عدد من الدبلوماسيين السجن أو الاعدام في ظل الفوضى التي عاشتها أوروبا آنذاك. ولعبت الاستخبارات آنذاك دوراً هاماً في النصر أو الهزيمة، وكانت الاستخبارات المضادة لاتسعى فقط إلى الحصول على المعلومات العسكرية والسياسية، بل وعلى المعلومات الصناعية والعلمية الخاصة بالعدو. وخلال الحرب العالمية الثانية وصلت المخابرات درجة عالية من الكفاءة، واستفادت من التقدم العلمي واستخدام الوسائل الفنية للحصول على المعلومات.(٣٠) وظهرت في هذه الحرب ماعرف «بحمي الحرب النفسية»، وانتشرت حروب الدعاية والشائعات، وقد كان للنظام النازي انتصارته الهائلة في هذا المجال. ويكشف ذلك الدور الهام الذي لعبته الاستخبارات في هذه الفترة التاريخية، والتي انتهت بدمار القوى الأوربية، حيث أصبحت قوى من الدرجة الثانية، وانتقلت مركزية النظام الدولي من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وقد رافق هذا العصر، ظهور الدبلوماسية العلنية ودبلوماسية المؤتمرات ودبلوماسية المنظمات الدولية.(٣١)

وشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً للدبلوماسية، وذلك لعدة أسباب منها:

- قيام الأمم المتحدة الذي أوجد نوعاً متطوراً من الدبلوماسية متعددة الاطراف تدعمها المنظمات الاقليمية، والأجهزة السياسيية والاقتصادية المتخصصة.
- انضمام عدد كبير من الدول، بانتهاء حقبة تاريخية سيطرت خلالها مجموعة

على مصائر العالم، وبداية حقبة جديدة تمثل الاستقلال السياسي لكافة شعوب العالم.

- نتيجة لما لحق وسائل المواصلات والاتصالات من تطور بعيد المدى، كما انتشر الفكر الديمقراطي.

وأصبح النشاط الدبلوماسي يعمل على جبهة، وهي جبهة السلم والتنظيم الدولي والقانون لحفظ السلام، ولكن لم يلبث ان ظهرت للوجود الاحلاف العسكرية، بعد ان توترت العلاقات بين القطبين، وبدأت الحرب الباردة. ففي عام ١٩٤٧م أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية وكالة الاستخبارات المركزية «السي.أي.ايه»، وأعقبها الاتحاد السوفيتي عام ١٩٥٤م بإنشاء الاستخبارات السوفيتية «ك.جي.ب» لتبدأ حلقة جديدة من الصراع بين القطبين. وتم استخدام الدعاية لتصعيد هذا الصراع، مما أفسد الدبلوماسية وانحرف بها إلى المسار الذي لايجب أن تسلكه. وشهدت هذه الفترة الاهتمام بالاستخبارات وصرف المبالغ الباهظة لضمان نجاح عملياتها، ولعبت الاستخبارات دوراً خطيراً وصل إلى حد التدخل العسكري في بعض الدول، وتدبير الانقلابات والاغتيالات السياسية، ولاشك أن هذا ترك آثاراً بغيضة على دبلوماسية النصف الثاني من القرن العشرين.(٣٢)

وكانت نهاية الحرب البارده بعد تغييرات درامية بدأت في الاصل بمجيء الرئيس السوفيتي السابق «جورباتشوف» للزعامة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥م. ثم باعلانه عشية رأس السنة الجديدة لعام ١٩٨٧م عن مبادئه الجديدة، والتي اشتملت على «البيروسترويكا» أي إعادة البناء «والغلاسنوست» أي المكاشفة، المصارحة، و«رفيولستيا» أي إجراء تغييرات ثورية. وقد تجاوب معه الغرب بصورة مشجعة ساعدت على المسارعة بانتهاء الحرب الباردة، وإحلال النظام الدولي الجديد القائم على المصارحة والعلنية وحل الخلافات بالطرق السلمية.

وظهر بوضوح، أن مرحلة جديدة قد بدأت تسيطر على العلاقات الدولية بعد إعلان نهاية الاتحاد السوفيتي، في نهاية العام ١٩٩١م، وحل جهاز الاستخبارات السوفيتية «ك.ج.ب»، وصاحب ذلك تغييرات واضحة على وظيفة كل من الاستخبارات والدبلوماسية.

أما أهم التغييرات التي طرأت على أعمال الاستخبارات والجاسوسية فشملت :

- التقليل من الميزانيات المخصصة للاستخبارات، والنفقات الضخمة على الجوانب العسكرية التي أثقلت كاهل الدولتين، وزادت من متاعبها الاقتصادية، خصوصاً وأن عمل الاستخبارات يعد من أكثر الأعمال أجورا ونفقات، بسبب ما يحتاجه من أموال ضخمة، كأجور العاملين وتكاليف التقنية التي يلزم توفيرها.

- أدي انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الحرب الباردة، إلى زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالأمن الداخلي للدولة، وقل اهتمامهم بالقيام بمهمات خارج أراضيهم، وخاصة في العالم الثالث.(٣٣)

- ركزت الاستخبارات جهودها على مكافحة مسائل تهم البشرية جمعاء، وأهمها الارهاب والمخدرات، وهذه وإن كانت فائدتها مشتركة للمجتمع الدولي، إلا أن الدول التي تقوم بها تسعى لمصلحتها فقط. وتتطلع موسكو وواشنطن بحذر إلى تعاون مشترك في مجالات شتى. فالولايات المتحدة ترغب في الحصول على معلومات عن الجماعات المتطرفة التي كانت في وقت مضى تحظى برعاية الاتحاد السوفيتي القديم. والروس من جانبهم يمكن أن يستفيدوا من المساعدة الامريكية في استعداداتهم لمواجهة الأخطار المحتملة من جانب الفئات العرقية المتزايدة الحدة، داخل الامبراطورية السوفيتية السابقة.

- هنالك ثمة دلائل تشير إلى أن ما يسمى بالتجسس التقليدي المركز على المفوضيات والممثليات الدبلوماسية أخذ في الانحسار، وتشير التوقعات إلى أن أهمية رجال الاستخبارات ستتضاءل، ويتم الاستغناء عن خدمات الكثير منهم، وذلك لأسباب كثيرة منها طبيعة النظام الدولي الجديد. ففي موسكو أعلنت المخابرات الروسية ان عدد عملائها الاجانب وموظفيها سوف يخفض ٣٠٪.(٣٤)

- بالنسبة للجاسوسية البشرية فهذا النوع من وسائل جمع المعلومات كان متفوقاً في عصر الحرب الباردة، إلا أن انظمة جمع المعلومات التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة قد غطت عليه خلال السنوات القليلة الأخيرة. ولكن على الرغم من هذا،

فإن المصادر البشرية هي أحسن المصادر في تقديم معلومات موثوق بها حول نوايا الآخرين (مثل زعماء الدول الاخرى).[٣٥]

وبالرغم من أن هذه الدلائل إلا أن هذا لايعني أن عمل الاستخبارات والجاسوسية في طريقة للانحسار، حيث أن هناك أسبابا قوية تدعو إلى الاستمرار في اعمال الاستخبارات، وأهم هذه الأسباب هي :

- في المجال التقني أدي الاندفاع نحو التعصرن طلباً متضاعفاً على المعدات، وعلى أجهزة الكمبيوتر. ومن ناحية أخرى بات المخططون في الوحدة العلمية، وخاصة التابعة للاستخبارات الروسية يسعون للحصول على المعلومات وأسرار التكنولوجيا الحديثة، وخاصة فيما يتعلق بصناعات الفضاء.[٣٦] وأصبح هدف الجواسيس الروس حالياً الحصول علة أسرار منظومة حساسة من وسائل الاتصالات التابعة للحلف الاطلسى، بل وفي أماكن أخرى من اوروبا، أبدى الروس اهتماماً شديداً بكل أمر ،ابتداءً من الأجهزة المصرفية الالكترونية إلى برامج الكمبيوتر المدنية التي يمكن تحويلها إلى الاغراض العسكرية.[٣٧]

- على الصعيد العسكري فاتفاقات تخفيض القوات والاسلحة تزيد من الحاجة إلى وسائل التأكد من سلامة تنفيذها، وبالتالي الحيلولة دون الغش فيها، وهكذا تصبح ترتيبات المراقبة على الارض فرصة لا سابق لها لما يعادل شرعية التجسس.[٣٨] ويبدو أن الوتيرة التي يعمل بها جواسيس روسيا حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية، قد غدت مثار قلق خطير بين الحكومة الروسية وبين الولايات المتحدة، وبعض حلفاء واشنطن من جهة أخرى. وهذا ربما يهدد بتقويض أسس التأييد الذي تبديه الولايات المتحدة نحو زيادة تخفيض القيود على بيع موسكو الوسائل التقنية الغربية المتطورة.[٣٩]

- على الرغم من الانفراج الذي تسعى إليه حكومة «يلتسين» في تحسين العلاقات بين جهاز الاستخبارات الخارجي الروسي، وبين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي.أي.ايه». وعلى الرغم من أن إدارة المخابرات الخارجية الروسية أعلنت أن عدد عملائها الاجانب وموظفيها المحليين، سوف يخفض

بنسبة ٣٠٪. وأن الباحثين ستتركز جهودهم على إجراء الدراسات الاقتصادية، والتحرى عن خلفية المستثمرين الغربيين، إلا أن الواقع، يدل على أن الاستخبارات الروسية تقوم بأنشطة خطيرة، ولعل اعتقال السلطات الإيطالية في مطلع عام ١٩٩٢م، ٢٨ جاسوساً متهمين بسرقة الاسرار الصناعية – فيما وصفها الرئيس الإيطالي «فرانشيكو كوسيما» بأنها أوسع شبكة سوفيتية تم اكتشافها في أوروبا في أي وقت مضى – يدل على النشاطات الهائلة التي تمارسها وكالة الاستخبارات الروسية بعد حل الـ «ك.ج.ب». وعلى الرغم من شجب واشنطن لنشاط الجاسوسية الروسية، فان الولايات المتحدة أنفقت في العام ١٩٩١م ٣٠ مليار دولار على أعمال التجسس، وهذا يدحض الاقوال المتفائلة بغياب التجسس، واستبداله بالتعاون والحوار والثقة المبتادلة.(٤٠)

لقد صاحب تقلص التجسس ذى التقليدي الطابع العسكري والسياسي، زيادة في التجسس الاقتصادي، والذي يشمل الموارد الطبيعية والقوى البشرية والقدرات الصناعية، ووسائل النقل والتجارة الداخلية والخارجية، والتمويل ومؤسساته، وقنوات التوزيع والإدارة الحكومية. ولقد بدأت الدول أخيراً في التوسع في زرع هذا النوع من الجواسيس، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والصين وإسرائيل، بالإضافة إلى اليابان وألمانيا، وذلك للحصول على أسرار التكنولوجيا الحديثة خصوصاً في المجال الاستراتيجي. وقد ثارت ضجة أخيراً، بعد سرقة العملاء في مجال الاستخبارات الاقتصادية الإسرائيلية أسرار صواريخ «باتريوت» الأمريكية وتسليمها للصين(٤١). وهكذا أصبح الجاسوس الاقتصادي نوعا نادرا من العملاء، ويتميز بالخطر، لذلك أقرت بعض الدول خططا لمكافحة الاستخبارات الاقتصادية، لأن الهدف من نشاطها، هو تحطيم القوة الاقتصادية للطرف الآخر، واستنزاف الفائض الاقتصادي ليتحول إلى عجز دائم ومستمر.(٤٢)

الدبلوماسية في ظل النظام الدولي الجديد :

عرف العالم الدبلوماسية كأداة سلمية للتفاهم بين الشعوب، وتنمية العلاقات الودية بينهما. وقد أسهم العمل الدبلوماسي إسهاماً كبيراً في حل المنازعات بين الدول، والأمثلة

على ذلك أكثر من أن تحصى. ويعتمد النظام الدولي الجديد إعتمادا يكاد يكون كلياً على تحقيق المصالح الوطنية لكل دولة على حدة من جهة، ومن جهة أخرى على تحقيق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي جميعة، وذلك في ضوء نبذ المجتمع الدولي لاستعمال القوة أو التهديد بها لتحقيق المصالح الوطنية. وشهدت السنوات الاخيرة ميلاً سياسياً دولياً نحو الوفاق، ليس فقط في جملة التسويات السياسية لغالبية المنازعات الاقليمية، وليس فقط في الاتفاقيات التي ابرمت بين الامريكيين والروس المتعلقة باوروبا، بل وفي الخفض الملحوظ لموازنات الدفاع والتسليح والبرامج العسكرية في الدولتين. وهذا أكثر الادلة بلاغة على اقتناع الدولتين بأن القوة العسكرية لم تعد تشكل أساساً لبناء وإدارة العلاقات الدولية، ولاشك أنه قد حدثت تطورات جعلت الدبلوماسية هي الخيار الافضل في ظل النظام الجديد والذي يستند إلى مبادىء القانون الدولي، وأهم هذه التطورات :

- أصبحت الدبلوماسية ذات أهمية متزايدة، حيث أن الممارسات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد تشير إلى أن معالجة النزاعات بين الدول، يتم عبر النهج السلمي القائم على الاخذ والرد والمفاوضات السلمية، دون الاتجاه لنهج القوة والحرب.
- بدأت الأمور تعود إلى وضعها الحقيقي، حيث عادت للدبلوماسي أهميته كموظف يقوم بجميع المعلومات بصورة شرعية، ولم يعد هناك مبرر للصراع الاستخباري الطويل، والذي اعتمد على رجال استخبارات ودبلوماسيين، لجأوا إلى وسائل الابتزاز والتهديد والوعيد، واستعمال المخدرات، وغيرها من الطرق المتبعة في تجنيد العملاء، عن طريق تورطهم في مواقف محرجة أو مشينة.(٤٢)
- يتوقع أن يؤدي النظام الدولي الحالي إلى تسهيل عمل الدبلوماسيين، وهذا ناتج عن الدور المتعاظم للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وهذا الدور يسعى إلى إرساء العقلانية السياسية كواقع نهائي في الممارسة العالمية. وبالتالي عدم السماح لاختراقات لاعقلانية لهذا الواقع. إضافة إلى أنه وبفضل الدبلوماسية ستميل السياسة العالمية إلى المزيد من المؤسسية، وبالتالي إلى ضبط السلوك السياسي والعسكري العالمي.(٤٣)

هوامش الفصل الرابع

١ – باسل الخطيب، «جمع المعلومات بين الدبلوماسية والاستخبارات» ص ٥٤.
٢ – عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٦٠.
٣ – صلاح نصر، مرجع سابق. ص ٤٢٤.
٤ – ألن دلاس، مرجع سابق. ص ٩٩.
٥ – باسل الخطيب، مرجع سابق. ص ٥٦.
٦ – جمال بركات، مرجع سابق. ص ٢٥٤.
٧ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ٦٧.
٨ – المرجع السابق. ص ١٥٨.
٩ – صلاح نصر، مرجع سابق. ص ٤٣٣.
١٠ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ٢٨٤.
١١ – إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق. ص ٣٨١.
١٢ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ٣٨٥.
١٣ – عبدالرحمن كحيلة، «مدخل إلى علم المعلومات» ص ٥٢.
١٤ – فكتور مارتيني وجون ماركس، «الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب» ص ٣١٠.
١٥ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ص ٣٨٨.
١٦ – المرجع السابق. ص ٣٨٦.
١٧ – المرجع السابق. ص ٣٨٧.
١٨ – المرجع السابق. نفس المكان.
١٩ – المرجع السابق. ص ٣٨٨.
٢٠ – نايغل وست، «لعبة الاستخبارات الدولية» ص ٦٧.
٢١ – تسفي عوفر وكوبر آفي، مرجع سابق. ٢٨٨.
٢٢ – المرجع السابق. ص ٣٨٨.
٢٣ – المرجع السابق. ص ٣٩١.
٢٤ – إسماعيل صبرى مقلد، مرجع سابق. ص ٣٨١.
٢٥ – المرجع السابق. ص ٣٨٢.
٢٦ – محمد رضا فوده، مرجع سابق. ص ٥٩ – ٦٠.

٢٧ – عدنان البكري، مرجع سابق. ص ٢٥.
٢٨ – المرجع السابق. ص ٦٠.
٢٩ – فاضل زكي محمد، «الدبلوماسية في العصر النووي» ص ٧٠.
٣٠ – فكتور مارشتي وجون ماركس، مرجع سابق ص ١٠.
٣١ – محمود خلف، مرجع سابق ص ٣٧.
٣٢ – روجر بور ويجل بلونديل «جواسيس العالم» ص ١١٩.
٣٣ – مجلة المجلة، عدد ٦٨٤، ١٩٩٢/٧/٨م، ص ٣٤ – ٣٥.
٣٤ – المرجع السابق ص ٣٥.
٣٥ – William, Amos. American National Security, p. 135.
٣٦ – نايغل وست، مرجع سابق ص ٧٧.
٣٧ – مجلة المجلة، عدد ٦٨٤، ١٩٩٢/٧/٨م، ص ٣٤ – ٣٥.
٣٨ – نايغل وست، مرجع سابق ص ٧٧.
٣٩ – مجلة المجلة، عدد ٦٤٨، ١٩٩٢/٧/٨م، ص ٣٤ – ٣٥.
٤٠ – المرجع السابق ص ٤.
٤١ – جريدة الحياة، عدد ١٠٧٠٥، ٣١ مايو ١٩٩٢م، ص ١.
٤٢ – المرجع السابق ص ٤.
٤٣ – عماد فوزي الشعيبي، «النظام السياسي العالمي الجديد» مجلة دراسات عربية، العدد ١١ سبتمبر ١٩٩١م، ص ٣٠.

الخاتمة والاستنتاجات

تحدد جميع الدول في النظام الدولي أهداف ومصالح ذات أهمية بالغة تتعلق بحفظ كياناتها السياسية وأمنها الوطني، وتتبنى تبعاً لذلك سياسات تكفل تحقيق هذه الاهداف والمصالح، ولاتدخر الدول وسعاً في تجنيد كافة امكانياتها المادية والبشرية، ونظراً لما تشكلة المعلومات من أهمية بالغة في المحافظة على الأمن الوطني، فقد أوجدت كل دولة أجهزة لجمع وتحليل وتقييم المعلومات للاستفادة منها في صنع القرار السياسي الخارجي، الذي تسعى من خلاله لتحقيق اهدافها ومصالحها، ويأتي في طليعة هذه الأجهزة وزارة الخارجية والاستخبارات.

تعد هذه الدراسة محاولة للتعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين كل من الدبلوماسية والاستخبارات، وتأثيرها في الأمن الوطني للدولة. ولاسيما في ظل التغييرات التي طرأت على النظام الدولي.

لقد ظهر من خلال الدراسة، أن هنالك تداخلا في عملية جمع المعلومات بين الدبلوماسية والاستخبارات، وهذا التداخل منذ عهد الدبلوماسية التقليدية لازال أمرا تقتضيه قبل كل شيء، سياسة الدولة، وكذلك الظروف والضرورات العملية، وهذا التداخل جعل علاقة الاستخبارات بالدبلوماسية أو العكس علاقة تكاملية، حيث يسعى كل منهما لخدمة الأمن الوطني، فجهاز الاستخبارات يقوم بجمع المعلومات والبيانات الاستخبارية من الخارج، وعمليات الاستخبارات المضادة في الداخل. وتقوم وزارة الخارجية ممثلة في سفاراتها في الخارج بإرسال التقارير الدبلوماسية التي تتعلق بالسياسة الخارجية للدولة، بما فيها معلومات عن الاتجاهات أو الاحداث العلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، او اي معلومات يتم طلبها من المركز.

وتشمل التقارير أيضاً أي معلومات تمثل خطراً على الدولة من الخارج، فالروابط بين الاستخبارات ووزارة الخارجية كثيرة ومتشعبة، فهما يمثلان معا أهم جهازي جمع معلومات في الدولة، ويرتبط رئيس كل منهما بمجلس الأمن الوطني للدولة الذي يرأسه

رئيس الدولة. كما تقوم وزارة الخارجية بتأمين الغطاء الدبلوماسي لرجل الاستخبارات لتأمين متطلبات العمل الاستخباري، فتحقق العديد من اللقاءات الدورية بين المسئولين في الجهازين التي تهدف إلى جعل أنشطة الاستخبارات مفيدة للسياسة الخارجية للدولة، وتوجيه عمل الممثليات في الخارج لتخدم أغراض الاستخبارات في مجال جمع المعلومات. ووجود هذا النوع من الروابط جعل العلاقة بينهما تتسم بالتكامل والتنسيق والتعاون بين العاملين في الجهازين في مجال جمع المعلومات، وتظهر أهمية التعاون في تيسير الوصول إلى المعلومات، ببذل الحد الأدني من الجهد والوقت والمال، وضمان الحصول على معلومات صحيحة، وتلافي إشغال القيادة العليا بمعلومات غير صحيحة.

إن كلٌ من الاستخبارات والدبلوماسية يقومان باداء عمليات وواجبات الهدف منها وضع جميع المعلومات والبيانات في قالب تحليلي من أجل مصلحة الأمن الوطني للدولة، ودعم صناعة القرارات الوطنية للدولة، حيث أن التعاون والتنسيق بين رجال الاستخبارات والدبلوماسيين يؤدي إلى سرعة وصول المعلومات الصحيحة إلى القيادة العليا ويمنع التداخل في الاختصاصات. كما أن التعاون والتنسيق بين رجل الاستخبارات في السفارة وزملائه الدبلوماسيين يضمنان له حرية أكبر في فرصة الاحتكاك بالمجتمع. والتعرف على ظروف الدولة المضيفة، وأجهزتها العاملة، بعيداً عن الرقابة اللصيقة للاستخبارات المضادة على رجل الاستخبارات الذي لايتمتع بغطاء دبلوماسي. وهكذا، فإن التنسيق بين رجل الاستخبارات والدبلوماسي ضرورة تمليها ظروف العمل في الخارج، والسعي لتحقيق سلامة وأمن الدولة الوطني والرفع من شأنها في المجتمع الدولي.

لقد ظهر من خلال الدراسة، أن العلاقة بين صنع السياسة الخارجية والاستخبارات والدبلوماسية هي علاقة معقدة وصعبة، وأن من أكثر العيوب المؤثرة في إنتاج الاستخبارات، وإنتاج البعثات الدبلوماسية، هي عدم توافر الإرشاد من جانب صناع السياسة، طبقاً لاحتياجاتهم، وهذا العيب، يتصل بدوره بصعوبات في أداء التخطيط السياسي، فالمشكلة الرئيسية هي عدم ميل المسؤولين لتكريس الانتباه، على أساس الاهتمام بأولويات قضايا الغد، مثل أولويات قضايا اليوم.

أما فيما يتعلق بتأثير النظام الدولي «الجديد» في الوظيفة التقليدية، لكل من الاستخبارات والدبلوماسية، فإنه بدا واضحا أن انهيار الكتلة الشرقية، ونهاية الحرب الباردة، ومعها سياسة الاستقطاب مصحوبا بالتغييرات النوعية والموضوعية في النظام الدولي، سيكرس من جديد الاهتمام بالموظف الدبلوماسي في مجال جمع المعلومات وتحليلها، وأما الاستخبارات فستمر بمرحلة انتقالية تتفق مع أجواء الوفاق الدولي، وسيتم الاستغناء عن خدمات الكثير من رجال الاستخبارات، وذلك لأسباب كثيرة، منها المادية والرغبة في الحفاظ على النظام الدولي «الجديد» ويظهر أن هناك اتجاهات جديدة للاستخبارات في مجالات، أهمها الاقتصادية والتكنولوجية.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

أ - الكتـــب :

١ - أبو الروس، أيمن. أشهر الجواسيس، القاهرة. د.ت.

٢ - أبو زيد، فاروق. انهيار النظام الاعلامي الدولي، طبعه اولى.

٣ - أحمد، كامل. الاستخبارات الاسرائيلية ومكافحتها، منشورات فلسطين المحتلة، ط ١، ١٩٨٢م.

٤ - بركات، جمال. الدبلوماسية ماضيها وحاضرها ومستقبلها، الرياض، ١٩٨٥م.

٥ - البكري، عدنان. العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، كاظمة للنشر، ١٩٨٥م.

٦ - الجزائري، سعيد. المخابرات والعالم، منشورات مكتبى النوري، ج ١.

٧ - جورباتشوف، ميخائيل. البرويسترويكا تفكير جديد لبلادنا والعالم، دار الشروق ط ١، القاهرة، ١٩٨٩م.

٨ - الحلوة، محمد إبراهيم. العلاقات الدولية، ط ١، الرياض ١٩٨٧م.

٩ - خلف، محمود. النظرية والممارسة الدبلوماسية، المركز الثقافي العربي، ط ١، ١٩٨٩م.

١٠- دلاس، الن. كنت رئيساً للسي.اي.أيه. ترجمة د. علاء الاعصر، ط ١، ١٩٩٠م.

١١- ربيع، حامد. نظرية الأمن القومي العربي، دار الوقف العربي، ١٩٨٤م.

١٢- سعيد، عدلي حسن. الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

١٣- صعب، حسن. الدبلوماسي العربي ممثل دولة أم حامل رسالة، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣.

١٤- عبدة، سمير. التحليل النفسي للجاسوسية، ط ١، ١٩٨٩م.

١٥- العكره، أدونيس. من الدبلوماسية إلى الاستراتيجية، دار الطليعة للنشر، بيروت، ط ١ ، ١٩٨١م.

١٦- عوفر، تسفي، كوبر وآفي، الاستخبارات والأمن القومي، ترجمة دار الجليل، ط ١، ١٩٨٩م.
١٧- الفاضل، محمد. الجرائم الواقعة على أمن الدولة، دمشق.
١٨- فوده، عز الدين. النظم الدبلوماسية، دار الفكر العربي، ١٩٦١م.
١٩- فوده، محمد رضا. المعلومات. مجلة الحرس الوطني، ذوي القعده ١٤٠٤هـ العدد ٢١.
٢٠- كامل، ممدوح شوقي مصطفى . الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٨٥م.
٢١- كحيلة، نسيبة عبدالرحمن . مدخل إلى علم المعلومات، جدة، المجتمع العلمي ١٣٩٩هـ.
٢٢- مارشين، فكتور، ماركس، جون د.، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب، الدار المتحدة للنشر، طبعة ١٩٨٦م.
٢٣- محمد، صباح محمود. الأمن القومي العربي، بغداد ١٩٨١م.
٢٤- محمد، فاضل زكي. الدبلوماسية في العصر النووي.
٢٥- مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الاصول والنظريات، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الثانية، الكويت، ١٩٧٩م.
٢٦- نصر، صلاح.
- الحرب الخفية، فلسفة الجاسوسية ومقاومتها، الوطن العربي للنشر والتوزيع.
- حرب العقل والمعرفة، الوطن العربي للنشر والتوزيع، ط ٣، ١٩٨٥م.
٢٧- نقره، التهامي. الأمن العام وأثره في بناء الحضارة، المركز العرب للدرسات الامنية والتدريب، الرياض.
٢٨- هاني، أحمد. الجاسوسية بين الوقاية والعلاج.
٢٩- الهرفي، سلامة محمد. المخابرات في الدول الإسلامية، الرياض ١٤١٠هـ.
٣٠- وست، نايغل. لعبة الاستخبارات الدولية، الصراع الخفي في عالم التجسس، دار الحمراء، ط ١، ١٩٩١م.
٣١- يوست، غراهام. تقنية التجسس، ترجمة الرائد الياس فرحات، دار الحرف العربي للنشر، ط ٢، ١٩٩٠م.

ب - القواميس والموسوعات :

١ – ابن الرازي، مختار الصحاح، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.
٢ – ابن منظور، لسان العرب.
٣ – قاموس لسان العرب.
٤ – كيالي، عبدالوهاب، وآخرون. موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩م.
٥ – المعجم الوسيط، الجزء الاول.
٦ – الموسوعة العسكرية، الجزء الاول.

ج - الـــدوريـــات :

١ – مجلة الحرس الوطني، العدد ١٥، محرم ١٤٠١هـ.
٢ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٩٢،جمادي الآخر ١٤٠١هـ.
٣ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٣٠، ربيع الثاني ١٤٠٥هـ.
٤ – مجلة الحرس الوطني، العدد ١٧، رجب ١٤٠٤هـ.
٥ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٤٠، جمادي الثانية ١٤٠٦هـ.
٦ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٤٤، شوال ١٤٠٦هـ.
٧ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٦٠، ذو القعدة ١٤٠٧هـ.
٨ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٨٧، محرم ١٤١٠هـ.
٩ – مجلة الحرس الوطني، العدد ٣٣، رجب ١٤٠٥هـ.
١٠ –مجلة الحرس الوطني، العدد ١٠٤، جمادي الأخرة ١٤١١هـ.
١١ –مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض العدد ٧.
١٢ –مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض العدد ١٤ رمضان ١٤١١هـ.
١٣ –مجلة الدبلوماسي، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض العدد ٦ ذو القعدة ١٤٠٦هـ.
١٤ –مجلة الدبلوماسي، الامارات العربية المتحدة، العدد ١٦ عام ١٩٨٧م.

١٥ -مجلة الدراسات الاعلامية، القاهرة العدد ٥٣ ديسمبر ٨ــــــــــــ
١٦ -مجلة الدراسات الدبلوماسية، الرياض العدد ٤ ١٤٠٧هـــــــــــ
١٧ -مجلة دراسات عربية، العدد ١١، سبتمبر ١٩٩٠م.
١٨ -مجلة المجلة، العدد ٦٤٨، ١٩٩٢/٧/٨م.

٢ - صحف يومية :

١ - جريدة الحياة، لندن، العدد ١٠٧٠٥، ١٩٩٢/٥/٣١م.

٣ - النـــدورات :

١ - ندوة الدبلوماسة في المجتمع المعاصر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض ١٢ - ١٥ شعبان ١٤١٢هـ.

ثانياً : المراجع الاجنبية :

١ -

William W. Foreign Policy & U.S. National Security. Whitson. New York 1979.

kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Foreign Affairs

Institute of Diplomatic Studies

Diplomatic Studies

SELECTED RESEARCH STUDIES OF GRADUATE STUDENTS

- The New World Order (Features - Formation)
- The Political Influence of the Major International News Agencies.
- Economic Integration Among States of the Gulf Cooperation Council.
- The Geo-strategic Importance of Water in States of the Gulf Cooperation Council's Region.
- Gulf Security in Light of the Current International Variations.
- The Relationship between Diplomacy & Intelligence & its Influence upon National Security.

9

1415 A.H. - 1995 A.D.

kingdom of Saudi Arabia

Ministry of Foreign Affairs

Institute of Diplomatic Studies

Diplomatic Studies

SELECTED RESEARCH STUDIES OF GRADUATE STUDENTS

Mailing Address :

The Institute of Diplomatic Studies

Ministry of Foreign Affairs - Riyadh

P.O.Box 51988 Riyadh 11553

Tel. 4018881 - Fax. 4018864

9

1415 A.H. - 1995 A.D.